

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ

عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾

(سورة ال عمران، الآية 159)

مستجدات فكرية معاصرة

في

السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية

مستجدات فكرية معاصرة
في
السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية

استاذ ادارة الاعمال المساعد
الدكتور
مؤيد نعمة الساعدي

الطبعة الأولى
2020



الاهداء

الى الارواح السامية التي دفعت ضريبة نشر العلم
والمعرفة في بلادي: برا ووفاء
الى السيد العراق: عرفانا بالجميل الذي لا حدود له
الى اولئك الذين وقفوا بجاني وساندوني في مسيرتي
العلمية: بذرة على طريق العلم

مؤيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الى القارئ الكريم ...

جعلت فداك... انما اخرجك من شيء الى شيء .. اورد عليك الباب بعد الباب، لان من شان الناس ملالة الكثير، واستثقال الطويل، وان كثرت محاسنه وجهت فوائده... وانما اردت ان يكون استطرافك للاتي قبل ان ينقضي استطرافك للماضي، ولانك متى كنت للشيء متوقعا، وله منتظرا، كان احظى لما يرد عليك، واشهى لما يهدي اليك ... وكل منتظر معظم، وكل مأمول مكرم.

كل ذلك رغبة في الفائدة، وصبابة بالعلم، وكلنا بالاقتباس، وشحا على نصيبي منك، وضنا بما اؤمله عندك، ومدارة لطباعك، واستزادة من نشاطك ... ولانك على كل حال بشر، ولانك متناهي القوة مدبر ..

"الجاحظ"

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 19 | المقدمة |
| | الفصل الاول |
| | إدارة الشعور في منشآت الأعمال مدخل سلوكي لتطوير المهارات الشعورية للقائدات الإدارية |
| 25 | توطئة |
| 26 | الغايات الفكرية للفصل وأهميته |
| 28 | المبحث الاول: ذكاء المشاعر |
| 28 | اولاً: مهاد تاريخي ورؤيا مستقبلية نحو الإدارة بالشعور |
| 31 | ثانياً: العقل والشعور استقلالية ام تكامل |
| 37 | ثالثاً: ذكاء المشاعر |
| 42 | رابعاً: تدريب الانفعالات واكسابها الذكاء |
| 44 | 1. معرفة المشاعر الذاتية او الوعي الذاتي |
| 45 | 2. ادارة الانفعالات |
| 46 | 3. تشجيع الذات |
| 47 | 4. التعرف على انفعالات الاخرين |
| 48 | 5. التعامل في العلاقات |
| 49 | خامساً: الادارة والشعور |
| 53 | سادساً: الشعور والقدرات الشخصية المعززة لاداء المديرين |
| 54 | 1. الشعور والعلاقات التنظيمية |
| 56 | 2. تنويع القوى العاملة |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| 58 | 3. راس المال الفكري والشعور |
| 60 | 4. شعور وعمل الفريق |
| 63 | الخاتمة |

الفصل الثاني

كيف تكون مديراً شعورياً ناجحاً: محاولة تطويرية لمهارات المديرين في
 اطار فلسفة فرق العمل والذكاء الشعوري

| | |
|----|---|
| 73 | توطئة |
| 74 | الغاية الفكرية للفصل |
| 75 | المحور الاول: فلسفة الذكاء الشعوري |
| 75 | اولاً: مفهوم الذكاء الشعوري (Emotional Intelligence) |
| 76 | ثانياً: بناء الذكاء الشعوري في فرق العمل |
| 77 | 1. عوامل فاعلية الفريق ومعايير الذكاء الشعوري |
| 78 | 2. ابعاد الذكاء الشعوري |
| 79 | 3. مستويات بناء الذكاء الشعوري في الفريق |
| 83 | 4. بناء المعايير داخل الفريق |
| 83 | 5. بواسطة الثقافة التنظيمية الأكبر (ثقافة المنظمة) |
| 84 | ثالثاً: نماذج الذكاء ومقاييسه |
| 89 | المحور الثاني: حالة تطبيقية |
| 92 | المحور الثالث: المعطيات الفكرية للحالة الدراسية |
| 94 | المحور الرابع: كيف تطور مهاراتك ومهارات العاملين معك شعورياً |

الفصل الثالث

فلسفة الثقة التنظيمية: بناءها ومكوناتها وكيفية قياسها

| | |
|-----|--|
| 99 | توطئة |
| 100 | الغاية الفكرية للفصل وأهميته |
| 101 | الثقة التنظيمية: الأهمية والتعريف والمجالات والأبعاد |
| 101 | أولاً: أهمية الثقة |
| 103 | ثانياً: مفهوم وتعريف الثقة |
| 106 | أ. التعاون : (Cooperation) |
| 107 | ب. التنبؤ : (Forecasting) |
| 108 | ج. الخطورة |
| 108 | د. الثقة الرسمية |
| 109 | ثالثاً: عناصر الثقة ومصادرها |
| 109 | 1. عناصر الثقة |
| 110 | 2. مصادر الثقة |
| 111 | رابعاً: أسس أو (قواعد) الثقة |
| 113 | خامساً: أبعاد الثقة |
| 113 | 1. الثقة بوصفها توقعات فردية |
| 114 | 2. الثقة بوصفها علاقات بين الأشخاص |
| 114 | 3. العقود والصفقات التجارية |
| 115 | 4. البنى الاجتماعية |
| 115 | سادساً: مجالات الجدارة بالثقة |
| 116 | 1. القابلية (المقدرة) (Ability) |
| 116 | 2. النزعة الخيرية (الإحسان) (Benevolence) |
| 117 | 3. التكامل (Integration) |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 118 | سابعاً: العوامل المؤثرة في علاقات الثقة الإدارية |
| 118 | 1. سوابق الثقة المعتمدة على المعرفة |
| 119 | 2. سوابق الثقة المعتمدة على العاطفة |
| 120 | المحور الرابع: المفهوم التنظيمي الحديث للثقة |
| 122 | المحور الخامس: تصميم تقنية قياس الثقة التنظيمية |
| 122 | أولاً: الطريقة المعتمدة في بناء المقياس |
| 122 | ثانياً: إعداد فقرات المقياس |
| 123 | ثالثاً: صدق المقياس |
| 124 | رابعاً: ثبات المقياس |
| 125 | خامساً: الصيغة النهائية للمقياس |
| 126 | الخاتمة |

الفصل الرابع

| | |
|-----|--|
| | الاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي في ضوء اقتصاديات الثقة |
| 137 | توطئة |
| 138 | المسوغات الفكرية التي انطلق منها الفصل |
| 140 | المحور الأول: فلسفة رأس المال الاجتماعي التنظيمي |
| 140 | تمهيد |
| 141 | أولاً: مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي |
| 142 | ثانياً: أهمية رأس المال الاجتماعي التنظيمي وفوائده |
| 144 | ثالثاً: عناصر رأس المال الاجتماعي |
| 144 | 1. القابلية الاجتماعية (Associability) |
| 145 | 2. الثقة (Trust) |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 147 | المحور الثاني: مدخل اقتصاديات الثقة |
| 147 | تمهيد |
| 147 | اولاً: تطور مفهوم الثقة وأهميتها |
| 149 | ثانياً: اقتصاديات الثقة: |
| 150 | 1. الثقة بوصفها عاملاً لتقليل الكلف |
| 152 | 2. الثقة بوصفها عاملاً لتقليل التعقيد المنظمي |
| 153 | 3. الثقة بوصفها موجوداً استراتيجياً يشكل مصدراً للميزة التنافسية |
| 154 | 4. الثقة بوصفها عنصر استثمار |
| 157 | 5. الثقة بوصفها وسيلة لخلق القيمة عبر التبادل المستند إلى التعاون وإنتاج رأس المال الفكري |
| 157 | 6. الثقة وسيلة لزيادة كفاءة التصرف |
| 159 | المحور الثالث: معطيات الفصل الختامية |
| | الفصل الخامس |
| | الاطار الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين وامكانيات القياس |
| 165 | توطئة |
| 166 | الغاية الفكرية للفصل وأهميته |
| 167 | المبحث الاول: فلسفة تمكين العاملين |
| 167 | اولاً: مفهوم التمكين |
| 168 | ثانياً: اهداف وفوائد التمكين |
| 168 | 1. اهداف التمكين |
| 169 | 2. فوائد التمكين |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 170 | ثالثا: ابعاد التمكين |
| 172 | اولا: المشاركة بالمعلومات |
| 175 | ثانيا: الحرية والاستقلالية |
| 178 | ثالثا: استبدال النظام الهرمي التقليدي بفرق العمل الذاتية |
| 180 | رابعا: دوافع التمكين ومتطلباته |
| 180 | 1. دوافع التمكين |
| 181 | 2. متطلبات التمكين |
| 182 | خامسا: الانتقادات الموجهة للتمكين ومعوقاته |
| 182 | 1. الانتقادات الموجهة للتمكين |
| 183 | 2. معوقات التمكين |
| 185 | المبحث الثاني: تقنيات قياس التمكين |
| 185 | اولا: الطريقة المعتمدة في بناء القياس ومزاياه |
| 186 | ثانيا: اعداد فقرات المقياس |
| 188 | ثالثا: صدق المقياس وثباته |
| 188 | 1. صدق المقياس |
| 191 | رابعا: الصيغة النهائية للمقياس |
| 192 | الخاتمة |

الفصل السادس

| | |
|-----|--|
| | إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ضوء المداخل التقليدية والمعاصرة |
| 203 | توطئة |
| 204 | المحور الاول: الاطار الفلسفي لإستراتيجية الموارد البشرية |
| 204 | اولا: واقع إستراتيجية الموارد البشرية |
| 209 | ثانياً: أهمية إستراتيجية الموارد البشرية |
| 211 | أ. النموذج المستقل |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 211 | ب. النموذج التوافقي |
| 212 | ج. النموذج التحويري |
| 213 | د. النموذج الشمولي |
| 213 | هـ. النموذج القائد |
| 214 | ثالثاً: المداخل الفكرية لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية |
| 216 | أ. مدخل التطوير البشري (Human Development Approach) |
| 216 | ب. المدخل الإستراتيجي (Strategic Approach) |
| 220 | رابعاً: مفهوم إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية وأهميتها |
| 221 | أ. إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها (Job Analysis & Design Strategy) |
| 222 | ب. إستراتيجية التوظيف والتعيين (Staffing Strategy) |
| 223 | ج. إستراتيجية التدريب (Training Strategy) |
| 224 | د. إستراتيجية تقييم الاداء (Performance Appraisal Strategy) |
| 227 | 1. إستراتيجية تخطيط الموارد البشرية Human Resource Planning Strategy □ |
| 227 | 2. إستراتيجية التعويضات (Compensations Strategy) |
| 227 | 3. إستراتيجية العلاقات مع العاملين (Employees Relations Strategy) □ |
| 228 | 4. إستراتيجية معلومات الموارد البشرية (Human Resource Information Strategy) □ |
| | الفصل السابع |
| | المرتكزات الفكرية لإستراتيجيات الموارد البشرية: منظور صناع المعرفة |
| 231 | توطئة |
| 231 | اولاً: فلسفة الموارد البشرية في اطار مفهوم صناع المعرفة |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 231 | 1. مفهوم صانع المعرفة |
| 233 | 2. طبيعة عمل صانع المعرفة |
| 236 | ثانياً: الدور الإستراتيجي لصناع المعرفة في صياغة إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية الموارد البشرية |
| 240 | ثالثاً: المرتكزات الفكرية المعاصرة لصياغة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة |
| 240 | 1. المرتكز الفكري الاول: فلسفة صياغة الإستراتيجية |
| 242 | 2. المرتكز الفكري الثاني: دور المعرفة في صياغة الإستراتيجية |
| 246 | 3. المرتكز الفكري الثالث: دور الموارد البشرية بوصفها عامل جوهري لانبثاق الإستراتيجية |

الفصل الثامن

الرؤية الجديدة لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة

| | |
|-----|---|
| 251 | توطئة |
| 252 | اولاً: اصناف صناع المعرفة |
| 262 | ثانياً: صياغة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية |
| 264 | 1. إستراتيجية الجذب والاستقطاب |
| 268 | 2. إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها |
| 272 | 3. إستراتيجية التدريب |
| 275 | 4. إستراتيجية تقييم الاداء |

الفصل التاسع

الأطر الفكرية لمحاسبة الموارد البشرية وإشكاليات التطبيق

| | |
|-----|-------------------------|
| 285 | توطئة |
| 285 | الاشكالية الفكرية للفصل |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 287 | المبحث الاول: الأطر الفكرية لمحاسبة الموارد البشرية |
| 287 | اولاً: تطور محاسبة الموارد البشرية والمراحل التي مرت بها |
| 289 | ثانياً. مفهوم واهمية الاستثمار في رأس المال البشري |
| 293 | ثالثاً: الأشكال المتاحة لإظهار رأس المال البشري |
| 299 | رابعاً: تحديد (قياس) رأس المال البشري |
| 308 | المبحث الثاني: محاولة تطبيقية |
| 308 | المطلب الاول: التعريف بالشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة |
| 312 | المطلب الثاني: تقييم الاستثمارات في الموارد البشرية لحالة الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة |
| 320 | المبحث الثالث: معطيات الفصل الفكرية والتطبيقية |
| 325 | مصادر الكتاب |
| 325 | المصادر العربي |
| 327 | المصادر الاجنبية |

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) وصحبه واله
اجمعين اما بعد:

اتقدم بهذا الكتاب الى الله سبحانه وتعالى راجيا القبول والهداية، متمنيا ان يكون
ما زخر به الكتاب من ذلك العلم الذي ينفع , وان يعلمنا - سبحانه - من ينفعنا،
وينفعنا بما علمنا.

تستند الرؤية الفلسفية التي تؤطر المتضمنات الفكرية لهذا الكتاب، إلى حقيقة ما
وصل إليه الإنتاج الفكري لإدارة الأعمال الحديث، في إحلال عمل المعرفة بديلاً عن
المهارات اليدوية، ولعل القصد من هذه المقدمة هو تأسيس ركيزة رؤيوية استند إليها
المفكرين في ان الانسان هو غاية واداة المنظمات المعاصرة على حد سواء، كما ان أهم
ما يستوقف المهتمين في ميدان الفكر الإداري اليوم، هو حالة التقاطع الحاد بين ما كان
سائداً من أفكار واتجاهات، وما آلت إليه حالة التطور الهائل الذي تشهده البشرية في
مجالاتها عامة، والمجال المعرفي خاصة، واكثر ما يبرز هذا التقاطع، هو ان كثيراً من
المفاهيم في ميدان العلوم الاقتصادية والإدارية على سبيل المثال تحركت حركة توافقية
لتنسجم مع ما جاءت به نتائج هذا التطورات الهائلة، إذ لم يعد الكثير من هذه المفاهيم
ملائماً ومواكباً للتطور الفكري في اطار ثورة المعرفة، فلو صح القول على ان البشرية
قد توالى عليها ثلاثة عصور، لكان عصر المعرفة هو العصر الثالث الذي سيجعل من
عصري الزراعة والصناعة تحفةً تاريخية ليس إلا.

وهكذا انسحبت هذه التطورات على ان تعيش المنظمات المعاصرة عصر العولمة
وتخفيف القواعد القانونية، وزيادة الاهتمامات بالتطورات التقنية، والتي جميعها
ساعدت في زيادة حدة المنافسة بينها، والأمر الذي يلزمها أن تصارع من اجل أن تكون
الأفضل والأسرع والأقدر على المنافسة حتى تكفل لنفسها البقاء على الأقل بعالم
الأعمال. ومن ثم امست هذه المنظمات بحاجة إلى موارد بشرية ملتزمة ومتماسكة
لتحقيق مثل هذه الدرجة من المنافسة.

على هذا الاساس فان المتبع للنتاج الفكري في مجال علم ادارة الاعمال في حقوله المتنوعة، قد ركز في منذ بداية القرن العشرين وما بعدها الى نهاية الثمانينيات منه بالذات على الأساسات الصلدة (Hard) في عمل المنظمة (الهيكل التنظيمي، الإستراتيجية، الأنظمة والقواعد والإجراءات....الخ)، ليتحول الباحثين والكتاب الى الأساسات المرنة (Soft)، فجاءت مفاهيم راس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوكيات المواطننة التنظيمية ورأس المال الفكري والذكاء الشعوري، ومحاسبة الموارد البشرية...الخ، من المفاهيم التي ثبت ان لها دورا كبيرا في التأثير على سلوك العاملين في المنظمة، لا بل سلوك المنظمة بأكملها.

على اساس هذه الخلفية جاءت اهتمامات هذا الكتاب لمعالجة مشكلة تمثلت بندرة الكتابات السلوكية المعاصرة التي تناغمت مع التجديد الذي شهده حقلي السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، مفهوماً وأهمية وأهدافاً وأبعاداً، لاسيما في الوطن العربي. فركزت فصوله على موضوعات معاصرة في ادارة منظمات الالفية الثالثة، وعلى سبيل المثال (الفلسفة الشعورية في ادارة منشآت الاعمال، والثقة التنظيمية والذكاء الشعوري، كما ركز من جانب اخر على الاتجاهات الاخيرة في دراسة استراتيجيات الموارد البشرية وما اتصل بها من حداثة تمثلت في الاتجاه الجديد في التعامل مع الموجودات البشرية ورأس المال الفكري وعلى سبيل المثال محاسبة الموارد البشرية.

ولعل المؤلف ادرك حاجة الربط بين الموضوعات القديمة التي زحرت بها الكتب والمؤلفات لموضوعات السلوك التنظيمي وادارة الموارد البشرية، وما تضمنته فصول هذا الكتاب من مستجدات فكرية في الاختصاصين المشار اليهما. استندت الى احداث الافكار ولأشهر الباحثين وما تجلت عنه خبرة الكاتب في مجال العمل السلوكي التنموي في مجال الموارد البشرية تدريساً على صعيد برامج الدراسات العليا او تدريباً داخل العراق وخارجه.

لقد تسلسلت فصول هذا الكتاب عبر تسعة فصول، تركز اهتمام الفصل الاول على عرض موضوع إدارة الشعور في منشآت الأعمال: مدخل سلوكي لتطوير

المهارات الشعورية للقيادات الإدارية، في حين جاء الفصل الثاني ليقدم موضوعا بعنوان كيف تكون مديرا شعوريا ناجحا: محاولة تطويرية لمهارات المديرين في اطار فلسفة فرق العمل والذكاء الشعوري، اما الفصل الثالث فقد اختص بفلسفة الثقة التنظيمية: بناءها ومكوناتها وكيفية قياسها لتتجلى اهمية الفصل الرابع بتقديم موضوع الاستثمار في راس المال الاجتماعي التنظيمي في ضوء اقتصاديات الثقة، وانتقل الفصل الخامس ليخوض في موضوع الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين وامكانيات القياس، ليتجه الفصل السادس الى موضوعات ادارة الموارد البشرية مبتدا بموضوع إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ضوء المداخل التقليدية والمعاصرة، ثم ذهب الفصل السابع ليعرض متضمنات موضوع المرتكزات الفكرية لإستراتيجيات الموارد البشرية منظور صناع المعرفة، في حين استرسل الفصل الثامن ليركز على موضوع الرؤية الجديدة لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة، واخيرا اختتم الكتاب بفصل تاسع اوضح الاطر الفكرية لمحاسبة الموارد البشرية واشكاليات التطبيق.

ان المؤلف لا يدعي الكمال في البحث والعرض، فهناك ما هو مأمول من القارئ الكريم بان تظهر بصماته واضحة في تشذيب ما جرى تحت سحر الغفلة او محدودية الرؤية، فعقل الجماعة هو العقل الاكبر والاوسع، معربا عن استعدادي لاي نقد او تقويم او مقترح أو اسهامة تستهدف اخراج الكتاب مجلة قشبية شكلا ومضمونا، ومسك الختام لا انسى ان من حق (دار الوراق) ان اسدي اليها ولجميع العاملين فيها جزيل الشكر والامتنان على ما لقي العمل وصاحبه من ترحيب. وصلى الله على خير من تعلم وعلم.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ا. م. د مؤيد يوسف نعمة الساعدي

الفصل الاول

إدارة الشعور في منشآت الأعمال

مدخل سلوكي لتطوير المهارات الشعورية

للقائدات الإدارية

توطئة:

لعل موضوع الإدارة بالشعور يعد موضوعاً يستلزم الخوض في مجالات تبدو للوهلة الأولى بعيدة نوعاً ما عن علم الإدارة، إلا أن متابعة حافات العلوم اليوم دفعت الكتاب والباحثين أن يؤكدوا حقيقة تلاقي الأفكار بوصفها ضرورة من ضرورات التواصل الفكري والمعرفي بين العلوم من جهة، وبين الحضارات من جهة أخرى، لا بل أن افرازات التطور الحضاري املت الحاجة إلى استخدام العلوم الوسيطة بوصفها ضرورة من ضرورات التكامل العلمي (وعلى سبيل المثال علم النفس التربوي) لتستوعب افرازات هذا التطور ولتعبّر عنها أحسن تعبير.

إن عنوان هذا الفصل وإن بدأ بالإدارة فلا بد له أن يخلص في خاتمته إلى ما سيؤول إليه الشعور في رسم افاق ورؤى سايكولوجية في توجيه القيادات الإدارية على تلمس أثار الإدارة بالمشاعر، التي جرى تجاهلها والاعتماد على معامل الذكاء العام (Intelligence Quotient) أو ما يرمز له اختصاراً (IQ) بوصفه العامل الأول للنجاح والتفوق، وقد جاءت حقائق الحياة العملية والاحصاءات لتدلنا على أن هناك كثير من القادة حققوا التسلسلات الأولى في الجوانب الأكاديمية، إلا أنهم وقعوا فريسة القلق والتوتر والاكْتئاب عندما تسنموا مواقع قيادية فوقعوا بين ما يسمى بكماشتي (مصيده القيادة) أو (هروب القيادة)، وهناك كثير من الذين هم أقل منهم ذكاءً يتخذون مواقع هامة وناجحة، وكان ذلك ليس بفعل ضربة الحظ بقدر ما كان لتمكنهم من امتلاك مهارات أخرى أكثر أهمية، مثل تشجيع الذات والقدرة على تقمص مشاعر الآخرين وفهم الاحاسيس الذاتية والسيطرة عليها والمثابرة... الخ، والذي نسميه اليوم الذكاء الشعوري (Emotional Intelligence) والذي يرمز لمعامله بـ (EI).

إن الذكاء الشعوري ليس موضوعاً حديثاً بقدر ما أشير للشعور في ادبيات قديمة منذ عصر افلاطون وحتى الآن، إذا اعتبر الاحساس بالسيطرة على الذات والقدرة على احتواء العواطف الانفعالية من الفضائل، وقد أشير في الأدب الاغريقي بكلمة (Sophrosyne) والتي ترجمت على أنها الاهتمام والذكاء في التعامل مع الحياة والاعتدال والحكمة، كما أطلق عليها الرومان ورجال الكنيسة الاوائل (Temperantia)

وتعني الاعتدال وتقييد الافراط في الانفعال والهدف هو موازنة المشاعر وليس قمعها. والدين الاسلامي الحنيف جاء بنصوص قرآنية اشارت الى الذكاء الشعوري ومدى ارتباطه بافعال الخير والشر، كم في قوله سبحانه وتعالى ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ (الرحمن/ 41) و ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق/ 15) ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (العلق/ 16). وقد اشار الباحثين والعلماء والمختصين الى ان ناصية الانسان هي مقدمه الرأس او جبهة الانسان، وهي المنطقة المسؤولة عن التحكم بالمشاعر وعقلنتها وهي نقطة الالتقاء بين الفكر والانفعال والتي يطلق عليها (الدائرة القبلجية للوزية)، وهذا ما سيرد تفصيله في المباحث القادمة.

الغايات الفكرية للفصل وأهميته:

يمكن تحديد الغايات الفكرية للفصل بما تعاني منه منظمات اليوم من امية شعورية، سواء أكانت منظمة اعمال متخصصة بانتاج خدمة او سلعة او منظمة عامة، بالنقاط الآتية:

1. يعد الايذاء الشعوري في مواقع العمل واحداً من اهم المشاكل المهمة المتسببة في زيادة الصراع المنظمي ودوران العمل وهجرة القوى العاملة، والذي يأتي بسبب تهميش الدور المنظمي لهذه القوى من خلال استخدام الاساليب البيروقراطية.
2. ان هذا الايذاء في اغلب الاحيان ناجم من جراء الأمية الشعورية التي يعاني منها اغلب المديرين بسبب ضعف تجاربهم الشعورية جراء الاعداد الخاطيء، والقصور في النظرة الى الاهمية الكبيرة والدور الخطير الذي يمكن ان يلعبه البناء الشعوري للقادة الاداريين في اداره المهام المنظمة بكفاءة وفاعلية، وان هذا القصور قد يولد عجزاً داخلياً شخصياً في علاقات العمل وادارة المنظمة مما يدفع المديرين الى التشبث بالسلطة اكثر من قدرتهم على ادارتها فنياً وشعورياً .
3. كما ان دور التجارب الشعورية في الحفاظ على العلاقات التنظيمية لم يجري اشباعها في الادب التنظيمي بشكل كامل وهي ما زالت بحاجة الى دراسات معمقة.

اما اهمية هذا الفصل فانها تكمن في ابراز اهمية القدرات الشعورية في بناء منظمة شعورية تستند الى جملة المهارات والقدرات الادراكية والتمييزية التي يمتلكها المديرين والعاملين، باعتبار ان الذكاء الشعوري يعد المحرك الاول لهذه القدرات التي تعد المقدمة المنظمة لاي بناء منظمي يعتمد الشعور الذكي، وابراز اهمية الشعور بوصفه مصدراً للطاقة البشرية والمعلومات والارتباط والتأكيد، في منظمات اليوم التي تنظر الى الشعور بوصفه مورداً يمكن استخدامه في انتاج وتوليد رأس المال الاجتماعي التنظيمي المتمثل في شبكات العلاقات بين العاملين.

كما يكتسب هذا الموضوع اهميته من خلال استكمال ما جاءت به الدراسات السابقة التي اشارت الى ان المنظمات التي يترأسها مدراء يتمتعون بقدرات شعورية عالية تحقق اهدافاً في مجال عوائدها بنسبه (20٪) زيادة عن تلك المنظمات التي لا يتمتع قادتها بقدرات شعورية، كما اكدت البحوث ان معامل الذكاء العام (Intelligence Quotient) لا يشكل في افضل الحالات الا (20٪) تقريباً من العوامل التي تحدد النجاح في الحياة، في حين يعزى (80٪) الاخرى الى عوامل اخرى شعورية اخرى.

فضلاً عن ان هذا الفصل يكتسب اهميته كونه جاء ليحدد نقاط الالتقاء والتقاطع بين الذكاء الشعوري (EI) والذكاء العام (IQ) ومحصلة ذلك على الاعداد الحقيقيه للأفراد للتعامل مع الفرص والمشاكل من خلال عقلنة المشاعر وتطوير وسائل شحذ الشعور وتدريبه باتجاهات ذات نهايات ايجابية تخدم المنظمة والعاملين فيها.

وعلى هذا سيجري عرض مضامين هذا الفصل على وفق ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول ذكاء المشاعر فيما يتناول المبحث الثاني الإدارة الشعورية وكرس المبحث الثالث للخاتمة.

المبحث الأول: ذكاء المشاعر

تذكر انه كلما ارتفع المدير إلى أعلى الهرم، كلما برزت لديه

المهارات الشعورية وشكلت سبب لفاعليته الذاتية

أولاً: مهاد تاريخي ورؤيا مستقبلية نحو الإدارة بالشعور:

لم يعد ينظر الى الانفعالات اليوم كما نظر اليها في الماضي على انها قوى جاعة لديها الاستعداد للانفجار في اي وقت لتدمر حياه الانسان وعقلانيته وحكمه السليم على الامور، لا بل قد ينظر اليها طريقاً للجنون في احيان كثيرة ، وهكذا كانت المشاعر والاهواء هي شيطان الانسان الذي يقوده نحو تدمير نفسه والاخرين كونها خالية من الحكمة ولا يمكن ان تتصف بالذكاء الذي يمكن ان يقود الانسان نحو الخير.

عندما نريد ان ندخل الى المشاعر مدخلاً تاريخياً لابد وان نقدم اعتذارنا اولاً للفيلسوف الخالد افلاطون، الذي قدم لنا حكمته الخالدة قبل الاف السنين عندما قال (ان التعليم يقوم على قاعدة عاطفية)، كما ان علم النفس والعلوم المتأثرة به كثيراً ما اجحفت الحكمه لترجع اليوم وتقول. وهكذا كان دأب المؤسسات الإجتماعية الاساسية كالانظمة السياسية والقانونية والاسرة، لا بل حتى المفكرين والفلاسفة في نظرتهم الى الانفعالات والمشاعر بما جعلهم يضعون كوابح للحد من جماحها، وكذلك كما أشار فرويد الى ان المجتمعات مثلاً اضطرت لان تفرض قيوداً خارجية تجمع موجات الانفعالات المفرطة داخلها ولجأت الحكومات الى تعليم الاشخاص مهارات التفكير والعقلانية من خلال ردع وقمع الانفعالات الزائدة والاطماع والشهوات ضماناً للعقلانية.

وحتى علم النفس وبعد ان مضى اكثر من قرن على دخوله مجال العلوم المستقرة، فانه كان يحافظ على موضوعيته من خلال التركيز على جوانب العقلانية لدى الانسان متجاهلاً المشاعر والانفعالات وانعكاساتها باستثناء الانعكاسات

الفسولوجية منها، وعلى سبيل المثال تسارع دقات القلب والتعرق وشحوب الوجه... الخ، لذا اظهرت اختبارات معامل الذكاء والتي اشارت الى تقسيمات البشر الى فئات ذكية واخرى ضعيفة الذكاء، لا بل ربطت الاعراف الاجتماعية ان من يمتلك الذكاء يتبوأ الاماكن الهامة في المجتمع وبخلاف ذلك فله الدور الهامشي، ولعل الاحصاءات الدقيقة وما اكتسبنا من خبرات الحياة اعتبرت ذلك بديهية خاطئة فليس بالضرورة ان من يتفوق خلال حياته الدراسية يكون نجماً ناجحاً ومتفوقاً في خضم الحياة، فكثيراً من الذين كان معامل ذكائهم عالياً ولكنهم تعثروا في حياتهم الاسرية او علاقاتهم مع الاخرين، واخرين كانت معاملات ذكائهم متواضعة حققوا نجاحات هائلة ابهرت الجميع واستحوذت على حبههم.

ان معرفتنا لافراد نشعر معهم بالرضا والراحة ونشعر بانهم موهوبين فعلاً في جانب اخر من انواع الذكاء التي يمتلكها الانسان، والتي اتفق عليها حتى من قبل انصار معامل الذكاء العام بانها تمثل الذكاء الاجتماعي، وكان هؤلاء الاذكياء اجتماعياً افراداً يتميزون بالاصرار والايان بالذات والمثابرة والقدرة العالية في مواجهة الازمات، والسيطرة على الاحباطات وانهم يمتلكون القدرة في فهم الاخرين والاستعداد في قيادتهم نحو تحقيق اهدافهم بأقل الطرق تضحية وخسارة، انهم افراد يتحكمون بمشاعرهم ومشاعر الاخرين ولديهم القدرة على تلطيفها وابعادها عن الكدر ويتمتعون بجلاوة المعشر والصحة وهم ناجحون في الصداقة والحب والزواج وبنفس الوقت هم ابناء عريضوا الحنان ومديرين ودودين يمتلكون البراعة في القيادة.

هكذا نكون قد ابتعدنا عن الاتجاهات التي اشارت بخلو المشاعر من الذكاء، فقد اتجه العلماء الى وصف هذه المهارات الاجتماعية بمصطلح (ذكاء المشاعر) وقد نصجت بصددتها دراسات عميقة ومهمة ربطت بين آليات المخ التي تفسر العلاقة بين الذكاء العام وذكاء المشاعر وما يتسبب من هذه الاليات من تأثير على اتجاهاتنا السلوكية وبناء قراراتنا تحت مظلة المخ المفكر او المخ الانفعالي.

ان هذا الفصل جاء ليعرفنا على ذلك الجانب المهم من الذكاء الذي هو لم يكن ذكاءً عاماً ولكنه يتسبب في مهارات مهمة تفوق مهارات الذكاء العام والتي تنعكس ليس فقط على علاقاتنا بانفسنا وبالاخرين، لا بل حتى النجاح في العملية الادارية والقيادية من خلال المهارات التي يوفرها الذكاء الشعوري والتي من خلالها نتمكن من امتلاك الدافعية والقدرة على فهم مشاعر الذات والاخرين والمثابرة والسيطرة على الانفعالات وليس كبجها، كما اننا سنقف على مقدار الظيرية التي ندفعها جراء امية المشاعر جراء غلق النوافذ الخصبية التي يمكن فتحها لتمنح طفولتنا فرصاً خصبة يمكن توظيفها لتمنحنا القدرة على الرضا والارضاء والسعادة والاسعاد وان نكون قادة بالعقل والقلب.

ولعلنا نكون في غاية السعادة عندما نتنبأ بمستقبل الدراسات الشعورية عندما يذهب اخرين ابعد من هذا عندما راو هناك امكانية لتسليع المشاعر، فقد اشار (Cooper & Sawat, 1997) الى ان الشعور هو مصدر الطاقة البشرية والمعلومات والارتباط والتأثير، كما ان (Beatty, 1991: 43) رأى امكانيه تحويل الشعور الى منتج عندما اشار الى ان حاصل الذكاء العام (IQ) يمكن ان يجعل منك شخصاً يستأجر (وهنا يعني ان يدفع على مقابل ذكاءك العام ما يكافئه على شكل بدل ايجار)، كما يحصل عندما تجري عملية جراحية ناجحة بوصفك طبيباً، أو عندما تقدم استشارة قيمة عندما تكون استشارياً في مجال اختصاصك، اما الذكاء الشعوري (EQ) فهو يمنحك القدرة على الترقية فهذه (ان بيتي) نشرت في مجلة عمل القدسي لويس، بان بل كلنتون صوت له في الانتخابات الرئاسية الامريكية عام (1996) بما حقق له فوزاً كبيراً لانه يمتلك ذكاء شعورياً عالياً مقارنة بمنافسه.

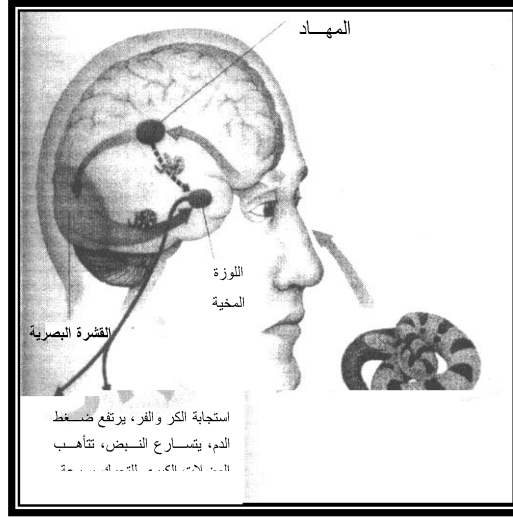
كما وصف (Boudens, 2000, 46) التجربة الشعورية في العمل بانها تتأثر باشكال علاقات العمل وقد افترض ان الشعور هو مورد يمكن استخدامه في تحديد علاقات العمل من خلال اختيارات السلطة والأساليب الاجتماعية، وهكذا فان اعضاء المنظمة يتعاونون في انتاج (توليد) الشعور بوصفه جزء من عملهم، وهكذا

ولدت اللغة والاساليب الإجتماعية وانتاج الشعور مداخلأ مهمة لادراك وفهم الشعور. ويمكن القول ان قدرة الفرد الشعورية وقابليته على تحطى الاحباطات وتجاوز القلق التي كثيراً ما تأتي بعد توقف او فشل ما، يمكن ان تمنحه قدرة على خلق قيادة قوية فاذا ما حدد الفرد لنفسه مستوى اداء عال ينبغي عليه احرازه، فانه سيحدد نفس المستوى للشركة التي يعمل فيها عندما يكون في منصب يؤهله للقيام بذلك.

ثانياً. العقل والشعور استقلالية ام تكامل؟:

احدث (Ladox) ثورة في فهم الحياة الانفعالية، اذ انه اول من وصف المسارات العصبية بالوصف الذي هي عليه الان بعد ان كان الراي التقليدي في علم الاعصاب يؤكد ان العين والاذن والحواس الاخرى تنقل الاشارات الى المهاد ومنها الى مناطق المعالجة الحسية في القشرة الجديدة اذ تجتمع الاشارات لتكوين الموضوعات المدركة (Colmam, 2000: 54).

لقد اكتشف (Lodox) الضفيرة الصغيرة من الالياف العصبية التي تنتقل مباشرة من المهاد الى اللوزة المخية التي هي مركز الذاكرة الانفعالية فضلاً عن تلك التي تتجه عبر المسار الاكبر من الاعصاب التي تنتقل مباشرة الى القشرة الجديدة كما في الشكل (1)، لذا فان اللوزة المخية تتلقى بعض المدخلات مباشرة من الحواس والبدء بالاستجابة قبل ان تصل القشرة ان هذا الاكتشاف اطاح باعتمادية اللوزة المخية على الاشارات الواردة من القشرة الجديدة لصياغة الاستجابة الانفعالية. وبهذا فقد وقف (Lodox) على ان اللوزة المخية هي اكثر واسرع استجابة من القشرة الجديدة بالرغم من ان القشرة الجديدة اكثر معلومات، ولكنها ابطأ في رسم استجابة سريعة.



الشكل (1) موقع اللوزة المخية بين مكونات الدماغ

المصدر: الذكاء العاطفي (2000)، دانيال كولمان.

وهكذا حدد (Lodox) ان (الجهاز الانفعالي يستطيع ان يعمل اليأ وبشكل مستقل عن القشرة الجديدة، فهناك بعض الاستجابات والذكريات الانفعالية تتكون من دون اي مشاركته للوعي او الادراك المعرفي)، اي ان اللوزة من خلال مخزوناتها من الذكريات تستطيع من الاستجابة من دون ان تدرك السبب، لان المسار القصير الذي يربطها بالمهاد يجعلها تتجاهل استجابة القشرة المخية التي تأتي متأخرة.

وبذلك فان هذا الفارق في سرعة الاستجابة يسمح للوزة ان تشغل مخزوناتها من الذكريات والانطباعات الانفعالية التي تكون خارج وعينا تماما، ومما يدعم ذلك مل توصل اليه (Friesen, et al., 1990: 19) في احد بحوثه اذ توصل الى انه في الملي ثواني الأولى من ادراكنا لشيء لا نتعرف فقط عليه شعوريا لكننا نحدد ايضا ان كان يعجبنا ام لا، فالمعرفه اللاشعوريه لا نعرفنا فقط على هوية ما نراه لكن تمنحنا ايضاً رايأ حوله، فانفعالاتنا لها عقل خاص بها يستطيع ان يحتفظ باراء مستقلة تماماً عن عقلنا المفكر.

اذن بينما يتذكر فرس البحر الحقائق الجامدة، تتذكر اللوزة المخية المذاق الانفعالي المرتبطة بهذه الحقائق وهذا ما اشار اليه (Golman, 2000: 54) بان الخبرات التي افزعتنا او اثارتنا للغاية في حياتنا تعتبر من الذكريات التي لا تمحى، ومن ذلك نرى ان المخ به جهازان للذاكرة احدهما للحقائق العادية والآخر للاحداث المشحونة بالانفعال، ووجود جهاز خاص للذاكرة الانفعالية له قيمة تطويرية ممتازة بالطبع لانه يؤكد ان تكون للحيوانات ذكريات حية عما يهددها او يسعدها، لكن هذه الذكريات الانفعالية قد تكون دليلاً خاطئاً للحاضر (Colman, 2000: 60).

ولما كان للوزة المخية هذا الدور في الإستجابة الانفعالية فانها بنفس الوقت تشكل اكثر مشاعرنا بدائية وقوة، وانها بذلك تغلب قوة الانفعالات على العقلانية، فهل ان الإدارة بالمشاعر تعني ادارة الانفعال والابتعاد عن العقلانية ام ماذا؟.

ان الجواب لكي ينسجم مع عنوان هذه الفقرة لا نستطيع القول ان هناك استقلالية مطلقة بين المخ بوصفه العام وبين اللوزة بوصفها جزءاً من المخ العام، ولكن الذي نريد ان نصل اليه ومن خلال ما توصل اليه العلم من التعرف على ما كان يعد سرّاً خبيئاً، اذ تمكن العلماء من تصوير المخ اثناء عمله بشكل مكنهم من الاجابة بثقة على الاسئلة المحيرة والمتعلقة باكثر الاجزاء لا عقلانية في النفس، وتعتبر هذه الاكتشافات تحدياً كبيراً للذين ينظرون الى الذكاء نظرة ضيقة ويرون ان (معامل الذكاء) منحة فطرية لا تتغير بخبرات الحياة وان معظم مصيرنا يتحدد بهذه القدرات (Colman, 2000: 17).

لذا فان من بين الاسئلة التي جرت الاجابة عنها كيف يتحسن مصير اطفالنا؟ وما هي العوامل التي تجعل بعض اصحاب معاملات الذكاء العام المرتفعة يعيهم التعثر في حياتهم بينما ينجح اخرون اقل منهم ذكاءً؟. وهم بهذه التساؤلات انما يبحثون عن الحلقة المفقودة التي تمنح الافراد القدرة على التفوق والنجاح في الحياة وان لم يمتلكوا معاملات ذكاء عام عالية، وهل ان استجابات اللوزة لوحدها كفيلة بخلق هذا التفوق؟.

لقد اشار (Colman, 2000: 64) الى ان ما يسجل في اللوزة عبر الطريق القصير اليها من المهاد مباشرة لا يكون في افضل الاحوال سوى اشارة تقريبية تكفي فقط للتحذير، وعلى حد تعبير (Lodox) (انك لا تحتاج ان تتعرف بدقة على ماهية شيء اذا علمت انه قد يشكل خطراً عليك)، اذ يصبح الطريق المباشر له اهمية كبيرة بالنسبة لتوقيت المخ والذي يقدر باجزاء من الف من ثانية هي (المللي ثانية)، فاذا ما اقتربت منك سيارة بسرعة فائقة فانك لا تفكر برقمها او لونها نوعيتها بقدر ما تفكر بتجنبها، فاللوزة في الفئران تبدأ في الإستجابة لادراك معين في اقل من (12) مللي ثانية بينما يستغرق الطريق من المهاد الى القشرة الجديدة ضعف هذا الوقت، وقد تصح هذه القياسات على البشر.

ان استجابة اللوزة من الناحية التطورية كما اشار اليه (Colman) قد تكون عظيمة للبقاء، فتسمح باختيار الإستجابة السريعة التي تخلصنا في بعض (المللي ثانية) الحرجة في وقت الخطر. لكن في الحياة الفعلية للبشر قد تؤدي ذلك الى اثار مدمرة لعلاقتنا لان الإستجابة الانفعالية السريعة قد تجعلنا قريين او بعيدين بشكل مبالغ فيه، وهذه الاخطاء الانفعالية البدائية التي يقع تحتها الكثيرون في قراراتهم تحدث عندما يكون الشعور سابقاً على الفكر.

يطلق (Colman) على ذلك (الانفعال القبلمعرفي) وهو استجابة تعتمد على اجزاء ووحدات من المعلومات الحسية لا يجري فرزها وتكاملها معاً الى موضوع معروف وهو نوع خام تماماً من معالجة المعلومات الحسية اشبه بلعبة (تعرف على هذا اللحن)، لكن بدلاً من الحكم الخاطف على اللحن من نغمات قليلة يجري التوصل الى الادراك الكلي من دلالات جزئية عاجلة، وحين تشعر اللوزة بوجود نمط حسي يعينها تقفز الى الاستنتاجات وتطلق استجابتها قبل توفر الادلة المؤكدة، او توافر التاكيدات من اي نوع.

والسؤال هنا هو، لماذا يقع المدير تحت ثوره مشاعره في لحظات تستعبده فيها المشاعر، قبل ان يتخذ قراره، فتترأى له تحيلات سوداء ونتائج غير مؤكدة، تسوقه

فيها اللوزة للاستجابة قبل ان تتعرف القشرة على ما يحدث؟. والجواب هو ان هذه المشاعر الخام تنطلق باستقلالية واسبقية على الفكر، فبينما كان المدير قد وقع تحت استجابة قلقه واندفاعية كان هناك جزء اخر من المخ يرتب استجابة اكثر ملائمة وصلاحيّة، وهذا لا يعني ان الغاء دور اللوزة سيمنح المدير القدرة على اصدار القرارات بعقلانية اكبر.

ولعل البحث الذي اجراه (Damasio) عالم الاعصاب بكلية الطب بجامعة ايوا عام (1944)، قد قدم دراسة متانية للتعرف على الخلل الذي يرافق الاشخاص الذين تدمر لديهم الدائرة القبلجبهية اللوزية، وهو بحث له دلالات عميقة، فعلى الرغم من عدم وجود اي تدهور لدى هؤلاء الاشخاص في معامل الذكاء او القدرات المعرفية الاخرى، الا ان قدرتهم على اتخاذ القرارات قد انهارت بشكل مفرغ، فبالرغم من سلامة ذكائهم كانوا يتخذون قرارات مدمرة في العمل وفي حياتهم الشخصية، كما كانت تتابعهم هواجس لا تنتهي حتى في القرارات البسيطة وعلى سبيل المثال تحديد موعد مقابلة.

اذن تعد الدائرة القبلجبهية - اللوزية (الناصية) هي نقطة الالتقاء بين الفكر والانفعال تشكل مدخلاً هاماً لمستودع الميل والنفوذ الذي نكتسبه على مدى السنوات، وهؤلاء الاشخاص من الذين تدمر لديهم هذه الدائرة ينسون كل دروسهم الانفعالية، فلم يعد بإمكانهم الوصول اليها كما خزنته اللوزة، ولعل القرارات القاسية والمدمرة تفتقد الى التجارب الشعورية المخزونة في هذا اللوزة.

وقد توصل (Damasio, 1999) الى ان المشاعر عادة ما تكون اساسية للقرارات العقلانية فهي توجهنا في الاتجاه الصحيح اذ يمكننا ان نستفيد من المنطق الجاف افضل استفادة، فالعالم من حولنا كثيراً ما يواجهنا بسلسلة من الخيارات (كيف نستثمر اموالنا، كيف نصادق، بمن نتزوج ... الخ) وتقدم لنا التعاليم الانفعالية التي امدتنا بها الحياة (صداقة مؤلمة او استثمار فاشل... الخ) باشارات لتوجيه قراراتنا بالتخلص منذ البداية من هذه الخيارات والتركيز على غيرها، وهنا اشار (ت. ب. ث. ا. ت. □) الى

ان المخ الانفعالي يشارك في التفكير بقدر مشاركة المخ المفكر، وان من غير الصحيح فصل التفكير عن العواطف، وذهب (كانداس بيرت) البروفسور في مدرسة جون هويكز الطبية بعيداً اذ قال (التفكير) يحصل في الدماغ والجسد وان كل انواع (المعلومات) يجري معالجتها خلال الجسد كله، الافكار، المشاعر، وربما حتى الحافز الروحي.

وبينما يمتلك الدماغ اكبر قوة للمعالجة فانه ليس بالضرورة سيكون النظام المركزي لقد كان تاكيد بيرت هذا هو فكرة تعاكس فكرة ان الدفاع العقلاني هو مركز الجوهر الانساني، وربط (Bar-on,2002) بين الذكاء العام والذكاء الشعوري في منتصف الثمانينات عندما قام بتطوير اختبار يعمل على قياس ما يبلغه الفرد ذاتياً حول تلك الكفاءات اسماءه (EQ-I)، وعندما نطابق هذا مع تعريف (Bar-on) السابق غير انه يركز على نتائج العالم الحقيقي اذ يربط بين القدرات العاطفية والقدرة على السلوك.

ان (EQ-I) تعمل على تقييم خمسة مناطق (المنطقة ضمن الشخصية (الوعي)، المنطقة المتداخلة الشخصية (العلاقات المشتركة)، ادارة الاجهاد (حل المشاكل). التكيف (تحمل الاجهاد)، المزاج العام (السعادة) وهذا ما يعكس حاله التكامل وليس الاستقلالية، فالمشاعر اذن مهمه للتفكير العقلاني، اذ اشار (Colman, 2000) ان الفكر لا يعمل بشكل امثل دون ذكاء المشاعر، والتكامل المعتاد بين الجهاز الحافي والقشرة الجديدة، وبين اللوزة والفصوص القبلجبهية يعني ان كلا منهم يعمل بوصفه شريك كامل في الحياة العقلية، وعندما يحسن تعامل هولاء الشركاء معاً يرتفع ذكاء المشاعر وترتفع القدرات الفكرية ايضاً. ولعل هذا ما يشكل الاجابة عن التساؤل الذي يقول اذا كان الذكاء فطنة ونباهة ودراية واستخدام امثل للعقل، بينما تعد العاطفة هوى ورغبة وملاحقة مستمرة للمتعة؟ كيف اذن الجمع بينهما لنطلق تسمية الذكاء العاطفي؟.

وللخروج بفصل واضح بين الاستقلالية ام التكامل بين الذكاء العام وذكاء

المشاعر فلا بد من القول انهما يشكلان كفاءات مستقلة لكنها ليست متناقضة، فكل منا لديه خليط من حده الذكاء والانفعال، وعلى الرغم من التصورات الثابتة يعد الاشخاص ذو معامل الذكاء المرتفع وذكاء المشاعر المنخفض (او العكس) نادرين نسبياً فهناك ارتباط بسيط بين معامل الذكاء العام وبعض جوانب ذكاء المشاعر، لكنه ارتباط اقل من ان ينفي استقلال هذه الملكات (Colman, 2000:102).

ثالثاً: ذكاء المشاعر:

ميز (هربرت سبنسر) بين جانبين للحياة الفعلية وهما الجانب المعرفي والجانب الوجداني، اذ حدد وظيفة الجانب المعرفي بمساعدة الكائن العضوي على التكيف بطريقة اكثر فاعلية لبيئة متشابكة معقدة متغيرة، ويمكن الوصول الى هذا التكيف عن طريق الذكاء لدى الانسان والغريزة لدى الحيوانات الدنيا، وقد سار (ثورنديك) باتجاه ادق عندما قسم جوانب الحياة الفعلية الى ثلاثة اقسام، هي الذكاء العملي وكما يبدو من المهارات العملية، والذكاء المجرد وهو القدرة على ادراك العلاقات وفهم واستخدام الرموز المجردة، ثم الذكاء الاجتماعي وهو القدرة على فهم الناس والتفاعل معهم اذا رأى (ثورنديك) ان الجانب الاخير يتغير تبعاً للسن والجنس والمكانة الاجتماعية (Thorndik & Hagen, 1969)، وهذا ما يتفق معه (Colman, 1998, 48) عندما لخص الذكاء الشعوري عندما قال نحن نبني الذكاء الشعوري خلال حياتنا ونسميه في بعض الاحيان (بالنضج).

والجانب المعرفي عند سبنسر يمثل الذكاء العملي والذكاء المجرد عند (ثورنديك)، اما الجانب الوجداني يمثل الذكاء الاجتماعي والذي يشكل الذكاء الشعوري جانباً مهماً منه ان لم يكن الجانب الاهم.

وقبل ان ندخل وصف ذكاء المشاعر وكيف وصفه الباحثين ودوره في احراز النجاح او الفشل واهميته، لابد من تحديد مفهوم ذكاء المشاعر فقد اشار (Six & Seconds, 1987) الى ان الذكاء الشعوري هو القدرة على خلق نتائج مثلى

في علاقاتك المشتركة مع نفسك ومع الآخرين.

كما اشار (Singer & Salovy, 1990) الى ان الذكاء الشعوري يتعلق بمشاعر الفرد ومهارته الإجتماعية ويتضمن اربعة ابعاد هي (الانسجام الشعوري والإدارة الشعورية والدافع الشخصي ومهارات الاداء الشخصية)، ووضح الباحثان ان الذكاء الشعوري يظهر من خلال كفاءات متنوعة منها (القدرة على التكيف، السيطرة على الذات، التقمص العاطفي، الاتصال الفاعل، الصراع على الإدارة، التعاون، العمل الجماعي).

في حين اوجز (Mckenna, 2000, 177) ماهية الذكاء الشعوري بانه شيء يعلم الناس وانه موجود في داخلهم، الا انه لم يجري التعبير عنه جيداً في السابق كما هو الان، وهو بنفس الوقت شيء يمكن تعلمه. ووصف (Bar – on, 2002) الذكاء الشعوري بانه صنف من القدرات غير الادراكية، والكفاءات والمهارات التي تؤثر في مقدرة الفرد على النجاح في التواكب مع المتطلبات والضغوط البيئية.

اما (Colman, 1998: 98) فقد قال في وصف الذكاء الشعوري اننا نستمر بالتطور خلال حياتنا ونتعلم من تجاربنا، وان الناس كلما يتطورون نحو الاحسن فالاحسن في هذه القدرات كلما اصبحوا اكثر براعة في التحكم بمشاعرهم الخاصة واهوائهم وفي تحفيز انفسهم على شحذ تقمصهم العاطفي ومهاراتهم الإجتماعية .

وبهذه الاوصاف يكون الذكاء الشعوري هو جانب من جوانب الحياة الفعلية للفرد يتحكم في الحث لمواجهة الاحباطات والتحكم في النزوات وتأجيل الاحساس بالمنافع واشباع النفس وارضائها، والقدرة على تنظيم الحالة النفسية ومنع الأسى والالم لشل قدرة الفرد على التفكير، وهو يمنح الفرد قدراً من التعاطف والشعور بالامل. والذكاء الشعوري حصيلة شعورية (Emotional Quotient) فان مركز كل العواطف يقع في نتوء لوزي داخل مخ الانسان يطلق عليه اسم (Amygdlla)، فاذا انفصلت الامور العاطفية عن بقية اجزاء المخ تكون النتيجة عجزاً هائلاً عن تقدير اهمية الاحداث العاطفية، وهي الحالة التي يطلق عليها احياناً بـ(العمى العاطفي)،

ويؤدي العجز عن تقدير المشاعر العاطفية الى ان يفقد الانسان القدرة على التواصل مع الآخرين، وبالتالي يكون غير مكترث بالناس ويفضل الانزواء من دون علاقات انسانية، ويرجع (Colman) ان الاختلافات التي يؤدي اليها الذكاء الشعوري بين الافراد قد تتساوى مع معامل الذكاء العام ان لم تتفوق عليه.

لقد اخص القرآن الكريم القلوب بانها تخشع وتصاب بالعمى كما انها تتسبب في مجرى تدبير الانسان، واذا كان المنطق الفلسفي يحصر النظر في العين بوصفها عضو الاستبصار كما يحصر التفكير والتدبير في العقل، فانما تشكل هذه اشارات واضحة الى ان القلب يراد به مركز العواطف، تلك التي تسيّر الانسان نحو دروب الخير او الشر،

فقد ورد في قوله تعالى ﴿يَعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسِيمَتِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ (الرحمن/ 41) والناصية هي مقدمة الرأس من الجبهة والتي اتفق الباحثين على انها منطقة الابداع والخيال والعاطفة، وعندما تكون الناصية خاطئة فهي تقود

الانسان الى العذاب والعكس صحيح كقوله تعالى ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (العلق/ 16) كما اشار الله سبحانه وتعالى الى العمى الشعوري بقوله

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج/ 46) وقد اشار

(Gardnar, 1995) الى ان معامل الذكاء العام لا يشكل في افضل الحالات الا (20%) تقريباً من العوامل التي تحدد النجاح في الحياة، بينما تحدد نسبة الباقية والتي مقدارها (80%) بعوامل اخرى، كما لاحظ احد المراقبين بان المركز الذي يصل اليه شخص ما في المجتمع في معظمه محكوم بعوامل تتعلق بمعامل الذكاء، تتراوح من ميزات الطبقة الاجتماعية الى الحظ .

كذلك اشار (Herrnstein & Murray, 1994: 66) الى ان الطالب الذي يحصل (100%) علامة في اختبار الرياضيات ولا يرغب في قلبه ان يصبح عالماً للرياضيات، ويرغب بدلاً من ذلك ان يدير اعماله الخاصة او ان يصبح شخصاً مشهوراً او ان يكسب نقوداً. عليه ان لا يتخلى عن احلامه، فالرابطة بين نتائج

الاختبار وانجازات الحياة تتضائل عندما ننظر نظرة شاملة للسمات التي نمتلكها في الحياة. وهذا لا يعني التخلي عن الملكات العقلية في بناء الحياة، فالذكاء الشعوري هو ليس انتصار القلب على العقل، بقدر ما انه محصلة التقاطع الفريد لكليهما.

وعلى هذا الاساس فان ذكاء المشاعر هو جانب من هذه السمات الشاملة التي نمتلكها في الحياة ويتمثل في ابعاد قد يختلف الباحثين في عددها الا ان (Colman, 2000: 85) قد حددها في التمكن من تشجيع الذات والاصرار رغم الاحباطات، والتحكم في الاندفاع وتأجيل الاشباع، والتحكم في المزاج الشخصي وعدم السماح للاكتئاب بتشويش التفكير، وتقمص مشاعر الآخرين والامل، وهو مفهوم حديث قياساً بمعامل الذكاء العام، وعلى قدر توفر هذه الابعاد عند الشخص تكون حصيلة الذكاء الشعوري قد تدفع به الى التميز بافتراض ثبات معامل الذكاء العام، ولكن وفي حالات كثيرة ان هناك اشخاص لديهم ذكاء عام واطناً ولكن استطاعت ابعاد الذكاء الشعوري العالية لديهم ان تقدمهم على اقرانهم.

فقد اشارت (Karen, 1992) استاذة التربية في جامعة بوسطن الى (ان معرفتها للافراد الملتزمين اي الذين يعرفون كيف ينجحون داخل النظام، لكن المتفوقين يكافحون مثلنا تماماً فكون الشخص متفوقاً يعني فقط انه ممتاز في الانجازات التي تقيسها الدرجات، لكن لا يخبرنا بشيء عن طريقته في الإستجابة لصعوبات الحياة، وهذه هي المشكلة اذ ان الذكاء التعليمي لا يقدم اعداد حقيقي للتعامل مع الصعاب او الفرص التي يقدمها لنا القدر) وعلى الرغم من ان معامل الذكاء المرتفع لا يضمن لنا الثروة او الجاه او السعادة في الحياة، ما زالت مدارسنا وثقافتنا تركز على القدرة التعليمية متجاهلة الذكاء الشعوري، وهي مجموعة من السمات التي يسميها البعض طباعاً.

فالحياة الانفعالية تعتبر مجالاً - كالرياضيات والقراءة - يمكننا ان نتعامل بشكل اكثر او اقل مهارة ويتطلب مجموعة متفردة من الكفاءات، واختلاف الأشخاص في التمكن من هذه المهارات يجعلنا نفهم السبب الذي يجعل احد الأشخاص يتقدم

في الحياة بينما يتعثر اخر له نفس القدرات الفكرية، فالاستعداد الانفعالي يعتبر قدرة اسمى تحدد كفاءتنا في استخدام المهارات الاخرى التي نملكها اياً كانت بما في ذلك الذكاء الخام.

وقد اشار (Gardner , 1983) عالم النفس في كلية التربية بجامعة هارفرد الى ان الوقت قد حان لنوسع مفهومنا عن مجال المواهب، والشئ الاهم الذي تقدمه التربية في تنشئة الطفل هو مساعدته على التقدم في المجالات التي تناسب موهبته والتي تجعله يشعر بالرضا والكفاءة، ونحن بعيدون عن ذلك تماماً اذ نعرض الجميع لتعليم يجعلهم في افضل الاحوال اساتذة جامعة، ونقيم الجميع حسب قدرتهم على تحقيق هذه المعايير الضيقة للنجاح وعلينا ان نقضي وقتاً اقل في تقييم الاطفال، ووقتاً اكثر في التعرف على كفاءاتهم ومواهبهم الطبيعية لقد كانت دعوة (Gardner) واضحة الى مغادرة طريقة معامل الذكاء في التفكير التي كانت تميز ما بين الافراد على وفق مقياس (اما ذكي او غير ذكي)، واكد على انه لا يوجد نوع واحد منفرد من الذكاء ضروري للنجاح في الحياة، بل هناك ذكاءات متعددة منها سبع رئيسية، وتشمل قائمتها النوعين الاكاديميين المعروفين وهما الطلاقة اللفظية وطلاقة المنطق الرياضي، اذ ان هناك القدرة المكانية التي نراها لدى الفنانين والمعماريين البارزين، والعبقرية الحركية التي نراها في المرونة والرشاقة الجسدية، والمواهب الموسيقية كتلك التي ميزت موزارت.

وقد حاول (Cardner) ان يقرب ما بين الانواع هذه ليحصل على ما يسمى (بالذكاءات الشخصية)، والتي تتكون من (مهارات المعاملة) وعلى سبيل المثال القدرات الخاصة لقائد شعبي وكذلك قدرات (سبر الذات) التي قد تظهر في الاستبصارات النابغة، كتلك التي ميزت فرويد مثلاً، وقد تعدد الذكاء وتطور على اساس البحوث والدراسات التي اطرها المهنيين في هذا المجال، ولعل ما يهمنا هو ذكاء المعاملة والذي يعني القدرة على فهم الاخرين، ما يشجعهم، وكيف يؤدون عملهم، وكيفية التعاون معهم، ومندوبوا المبيعات الناجحون والساسة والمعلمون والاطباء والقادة الدينيون يكونون على الأرجح اشخاصاً يتسمون بدرجة عالية من ذكاء

المعاملة، وذكاء سبر الذات يعتبر قدرة ارتباطية تتجه نحو الداخل، وهو القدرة على تكوين نموذج دقيق وواقعي عن الذات والتمكن من استخدام هذا النموذج للعمل بنجاح مع الحياة (9: Cardner, 1993).

وبطريقة أخرى أشار (Cardner) الى ان جوهر ذكاء المعاملة يشمل على القدرة على التمييز والاستجابة الملائمة للحالات المزاجية للآخرين وطباعهم ودوافعهم ورغباته، ويضم هذا الذكاء سبر الذات، وهو اساس المعرفة بالنفس والقدرة على الوصول لمشاعر الشخص الذاتية والتفرقة فيما بينها واستخدامها في توجيه السلوك (18 - 8 : Cardner , 1984) وقد تستخدم مفاهيم كثيرة تشير الى مهارات المعاملة او مرونة الذات ... الخ، من دون ان يستخدم مصطلح ذكاء المشاعر، كما يشير الى ذلك (Black, 1995) في كتاباته مثلاً لكنه يشير الى ان مكوناته الرئيسة التي تتمثل في التنظيم الذاتي للانفعال والتحكم الكيفي للاندفاع والاحساس بفاعلية الذات والذكاء الاجتماعي، ونظراً لان هذه تعتبر من العناصر الرئيسة لذكاء المشاعر لذلك يمكننا ان ننظر الى سبر الذات ومهارات المعاملة بوصفها مقياس بديل لذكاء المشاعر.

واشارة الى التقاطع الفريد بين العقل والعاطفة فان الخالق سبحانه وتعالى لم يحرم او يجرد العاطفة من مشاركتها العقل في تدبر امرا الخلق لذا تتجلى امامنا عظمة الخالق بقوله ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد/24) و ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ شَعْبُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ (الحج/32) ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (الحديد/16).

رابعاً: تدريب الانفعالات واكسابها الذكاء:

حدد العالمان (Mayer & Savory, 1990: 185 – 211) من جامعة بيل الطرائق التي يتقدم بها الذكاء على الانفعالات بدلاً من ان نرى من الذكاء والانفعال مفاهيماً متناقضة، اذ ان دراسات ثورندايك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين

اعتبرت ان احد جوانب الذكاء الانفعالي هو الذكاء الاجتماعي، والذي يعني به القدرة على فهم الآخرين والتصرف بحكمة في العلاقات الانسانية، لا بل حدد (روبرت سترنبرج) وهو عالم نفس اخر من جامعة ييل، ان الشخص الذكي هو الشخص الذي كانت السمات العملية للتعامل مع الآخرين من اهم ما يتقدم لديه من السمات، وقد توصل هذا العالم الى نفس استنتاجات (ثورندايك).

ان الذكاءات الاجتماعية تتميز عن القدرة التعليمية وتشكل جزءاً رئيساً منها يجعل الاشخاص ناجحين في حياتهم العملية، وعلى سبيل المثال فان من بين الذكاءات العملية التي تحصل كثيراً في مواقع العمل تلك الحساسية التي تسمح للمديرين الاكتفاء بالتقاط الرسائل الضمنية (Sternbery, 1985) التي يحملها الافراد.

ان مجيء ثوره المعلومات اوخر الستينيات كما اشار (Golman , 2000) قد ركزت مجالات علم النفس على الكيفية التي يسجل بها العقل المعلومات التي يخزنها، وكذلك على طبيعة الذكاء، وظلت الانفعالات خارج الحدود، وعلماء المعرفة الذين ساروا على هذا التصور قد اغرتهم الانجازات الالكترونية بوصفها نموذج لقدرة العقل من دون ان يأخذون بالحسبان ان البيئة الرطبة للمخ تسبح في بركة موحلة من الكيمياويات العصبية النابضة (Colmen, 2000, 94)، ويختلف ذلك كثيراً عن وحدات السليكون النظيفة والمرتبة التي تغرينا باخذها كاستعارة مرشدة لعمل العقل، ان النماذج السائدة بين علماء المعرفة عن الطريقة التي يعالج بها العقل المعلومات ينقصها الاعتراف بان العقلانية تتوجه (واحيانا تضلل بالمشاعر)، ويعد النموذج المعرفي قاصراً في هذا الشأن وغير قادر على تفسير ثورة المشاعر التي تعطي نكهة للتفكير، وللحفاظ على اتساق نظرتهم تجاهل علماء المعرفة انفسهم وتأثير امالهم ومخاوفهم الشخصية ونزعاتهم الاسرية وتنافسهم المهني على نموذجهم للعقل.

وهذا المنظور للحياه العملية خالية المشاعر قاد ابحاث الذكاء في الثمانين عام الاخيرة من التغير باتجاه التركيز على الدور الجوهرى للمشاعر في التفكير وكيفية تدريب المشاعر لتكون ذكية، فقد حدد (Salvory,1990) خمس فئات من القدرات

التي يمكن من خلالها شخذ مستوى الذكاء الشعوري عن الافراد هي:

1. معرفة المشاعر الذاتية او الوعي الذاتي:

نعني بها التعرف على المشاعر عند حدوثها وهو حجر الزاوية لذكاء المشاعر، ويتضمن القدرة على مراقبة المشاعر من لحظة لآخرى بوصفه اجراء ضروري للمعرفة النفسية وفهم الذات اذ ان عدم قدرة الشخص على ملاحظة مشاعره الحقيقية يجعله تحت رحمتها، وان اكثر الاشخاص قدرة على قيادة حياتهم اولئك المتيقنين من مشاعرهم، فلا بد ان نكون اكثر تأكيداً من شعورنا الحقيقي ونحن نقرر (العمل، الزواج، الصداقه...الخ)، ويمكن زيادة الوعي الانفعالي الذاتي من خلال التعرف على الانفعالات باسمائها وتطوير القدرة على فهم اسباب المشاعر والتعرف على الفروق بين المشاعر والافعال.

ان معرفة المشاعر الذاتية طريق لفهم الذات وطريق لاحساس الفرد بهويته تجاه نفسه فمن يتعرف على مشاعره واحاسيسه قد يكسب من المال والمواقع ما يتمنى، ولكنه قد يقع اسير الاحباطات، وهذا ناتج عن عدم فهم الانسان لذاته وقدرته على تحديد خياراته التي تنسجم مع هويته وبالتالي فقد يؤدي ذلك بالفرد الى عدم معرفته حدود التصرف السليم.

ان معرفه المشاعر والوعي الذاتي تجعل الانسان صريحا منفتحاً معبرا عن مشاعره متقبلاً للنقد، لا بل يلجا دائما الى نقد ذاته ونقد افعاله جراء الدراية الواسعة، كما ان الافراد الذين يمتلكون وعياً ذاتياً عالياً غالبا ما يكونون غير مبالغين بمدح انفسهم واثقين من خطواتهم قادرين على الاعتراف فورا بفشلهم، ينظرون الى انجازات الآخرين بعدسة واضحة لا يقللون من شأنها او يمنحوها اكثر مما تستحق كما ان انجازات الآخرين وتقدمهم عليهم لا تشعرهم بالاحباط والتحدي بقدر ما يكثر فيهم دافعية عالية للتكامل.

لقد اكد (Dillehunt & Sbone, 1978: 43) ان الوعي الذاتي بوصفه عنصراً

رئيساً من منهج علم الذات، فانه يتعزز من خلال مراقبتك لنفسك والتعرف على مشاعرها ورصد افعالك والتعرف على عواقبها، والتعرف على ما الذي يحكم القرار، الفكر ام المشاعر ومن خلال معرفة العلاقة بين الافكار والمشاعر والانفعالات .

2. ادارة الانفعالات:

تشارك القدرة على التعامل مع المشاعر وجعلها ملائمة للموقف في تكوين الوعي الذاتي وذلك للتخلص من جموح القلق والتشاؤم والتوتر وتبعات الفشل في هذه المهارة الانفعالية الاساسية، والاشخاص الذين لا يستطيعون ادارة انفعالاتهم يكونون في صراع واكتراب، عكس اولئك الذين يديرون انفعالاتهم باتزان مما يجنبهم وطأه النكبات واحداثها المزعجة، ويمكن ادارة الانفعالات من خلال القدرة على تحمل الاحباطات وادارة الغضب وتخفيض الالهانات اللفظية، والشجارات في جو العمل والقدرة على التعبير عن الغضب بطرائق افضل من دون شجار، وتخفيض السلوك العدواني والتعامل مع الضغوط بقدرة اكبر.

وادارة الانفعالات هي قدرة شعورية تمكن صاحبها من ترفية نفسه وتمكينه من إيقاف المزاح العصبي كما اشار الى ذلك (Cardner, 1983:10) ويجري ذلك من خلال المشي خارج موقع العمل مثلاً، اما (Ties, 2001: 116) فإنها أكدت ان الطريقة الفاعلة لادارة الانفعالات هو القيام باعمال كانت مؤجلة، او الاهتمام بمظهر النفس او رؤية الامور من منظور مختلف او ما تسميه (تغيير الاطار المعرفي، فمثلاً يقود التفكير بفراق انسان عزيز الى الحزن، ولكن عندما ما يغير اطار التفكير هذا بان العلاقة مع هذا الانسان هي ليست نهاية العلاقات او انها علاقة كاملة او مثالية، فانك ستنظر الى فقدانها بمنظور اخر لا يستحق كل هذا الحزن.

وادارة الانفعالات موضوع ذو اهمية بالغه للمديرين في موقع العمل اذ انهم بهذه القدرات يتمكنون من السيطرة على مشاعرهم وامزاجهم كما اشار الى ذلك (Golman, 1992) بما يحقق بيئة ثقة وعدالة وصدق تقل فيها الخلافات والصراعات. فالتغيرات في بيئة العمل بسبب التنافس والتطور التقني الكبير يحتاج الى قدر من تأقلم

الأفراد وتقبلهم التغيير ومجاراتهم المستجدات من دون تذمر.

3. تشجيع الذات:

ان واحدة من صفات القائد الاداري الناجح ان يكون نموذجاً في الاتزان، اذ ان العاملين غالباً ما يسلطون الضوء على سلوكه ويقع دائماً تحت وطأة النقد الجارح، وقد يقاس اتزانه ونزاهته كذلك بقدر تلهفه للحصول على المنافع الشخصية بشكل سريع، من دون الاكتراث بالدور القيادي الذي يمارسه والذي ينبغي ان يتضمن تشجيع الذات والتحكم بالانفعالات، مثل تأجيل التزاحم والصراع من اجل الحصول على الاشباع، وكظم الاندفاع من اي نوع كان، وهذه القدرة تسمح للشخص من التوازن والانسياب الى الاداء المميز في اي مجال، والاشخاص الذين يتسمون بهذه القدرة يتسمون بالانتاجية العالية والكفاءة في اي عمل يقومون به، ويمكن تشجيع الذات من خلال تحمل مسؤولية اكبر وقدرة اكبر على التركيز والانتباه للمهمة المطروحة واندفاع اقل وتحكم اكبر بالذات.

اشار (العنزي، 2002: 131) الى سؤال مفاده ما الذي يدفع الافراد للعمل؟ فهل هو الاجر العالي او المكانة الاجتماعية المتأتية من الحصول على منصب في الشركة؟ ان الافراد القيايين يكونون مندفعين برغبة حقيقية داخلية للانجاز من اجل الانجاز، واذا كنا نبحث عن القادة فكيف يمكننا معرفة الافراد المدفوعين بدافع اكثر من عوامل اخرى خارجية؟ ان العلامة او المؤثر الاول هو المشاعر نحو العمل ذاته اذ يبحث هكذا افراد عن التحديات الخلاقة وحب التعلم والحصول على فخر كبير بالعمل الذي يؤديه بشكل جيد، وبذلك فان الوعي الذاتي اذا ما اندمج مع الدافعية فان ذلك يحقق للفرد القدرة على تخطي الاحباطات وتجاوز القلق الذي كثيراً ما يأتي بعد توقف او فشل ما، وعليه يمكن ان تمنح عملية تشجيع الذات قدرة على خلق قيادة قوية فاذا ما حدد الفرد لنفسه مستوى اداء عال ينبغي عليه احرازه فانه سيحدد نفس المستوى للشركة التي يعمل فيها عندما يكون في منصب يؤهله للقيام بذلك.

4. التعرف على انفعالات الآخرين:

هو التقمص الانفعالي او (العاطفي) والذي يعد من القدرات المشاركة في تكوين الوعي الذاتي ويعد مهارة اساسية للتعامل مع الآخرين، وان كل من امتلك ذكاءً شعورياً عالياً كانت قدراته للتقمص ولعب الدور عالية كذلك، ويمكن تطوير مهارات الافراد من خلال تطوير النغمات الانفعالية، والاشخاص الذين يتحلون بالتقمص يكونوا اكثر حاسية للاشارات الاجتماعية الخفية التي تدل على حاجات الآخرين ورغباتهم مما يسمح لهم بالتفوق في مهن الرعاية والتدريس والمبيعات والإدارة. ويمكن زياده درجة تقمص الفرد من خلال تطوير قدرته على الاخذ بمنظور الآخرين والحساسية تجاه مشاعرهم والانصات لهم.

ان التقمص العاطفي يعني وضعك موضع الآخرين في استعادة مشاعرهم واحاسيسهم باعتبارها احاسيساً ومشاعراً على التعامل معهم من خلالها، وبذلك فانك ستقيم اعتباراً عالياً لمشاعر الرؤوسين وعواطفهم، ان التعامل مع الآخرين من خلال هذا الاعتبار قد يمنح العاملين مزيداً من الثقة والامان على مستقبلهم الوظيفي او مستقبلهم العلائقي مع رؤوسائهم وقد يكون العكس، ان المدير القادر على تقمص مشاعر واحاسيس الآخرين يكون اكثر قدرة على ترجمة ما يشعر به ويحتاج اليه الآخرين من خلال كلمات وافعال تداعب الشعور فتشعرهم بالامن والامان.

اننا نلاحظ من تجاربنا اليومية العملية ان المديرين الذين تغيب عندهم مهارات القدرة على التقمص يكونوا اكثر ايجالا في الاعتماد على الرسمية والتشبث بسلطة الموقع في اصدار القرارات لاسيما تلك التي تحمل اذى معين للعاملين، وعلى سبيل المثال قرارات العقوبة والنقل وهيكله الموارد البشرية وتقييم الاداء، اذ ان غياب التقمص لديهم يجعلهم عاجزين عن الاحساس بالم الآخرين مبررين ذلك باتباع الاجراءات والمحافظة على القواعد، وهذا يجعلنا نؤكد ان اختفاء هذه المهارة لابد ان يؤدي الى فعل عنيف مؤذي كما يفعل القاتل بضحيته عندما لا يحس بالالم الذي تشعر به الضحية.

5. التعامل في العلاقات:

ان فن العلاقات في معظمه يتكون من مهارة ادارة انفعالات الاخرين، وبذلك فهو يركز على المهارات اللازمة للشعبية والقيادة والكفاءة في التعامل، ويتفوق الافراد الذين يجيدون هذه المهارات ويصبحون نجوماً في المجتمع لما يتمتعون به من مرونة التعامل مع الاخرين، ان هذه القدرات قد يقصر بعضها وقد يطول البعض الاخر عن الاداء المرن، ومن المؤكد ان سبب الاختلال في مستوى هذه القدرات يعد عصبياً في الاساس لكن مرونة المخ ولدونته العالية تسمح بالتعلم المستمر.

ان النقص في هذه القدرات يمكن علاجه من خلال بذل جهد مناسب، ويمكن تطوير القدرة على التعامل في العلاقات من خلال ازدياد القدرة على تحليل وفهم العلاقات، وحل الصراعات والتفاوض في الخلافات، والحزم والمهارة في التواصل واكتساب الصفة الشعبية والود والاختلاط مع الاقران، ورعاية الاخرين والرضا عن المجتمع والانسجام مع الاصدقاء، من خلال المشاركة والتعاون والديمقراطية.

ان ادارة العلاقات هي بحد ذاتها مهارة اجتماعية وهي سمة قيادية يستطيع من خلالها القائد الاداري نقل عاطفته الى افراد الاخرين، وهي تتحيز لهم مجالا رحبا في استخدام ذكائهم الشعوري في العمل ذاته، اذ ان مهمة القائد هي الحصول على استجابة الاخرين من خلال الاداء بشكل افضل، واذا كانت المهارات السابقة (معرفة المشاعر، ادارة الانفعالات، تشجيع الذات) هي مهارات لادارة الذات فان مهارة التعرف على انفعالات الاخرين والتعامل مع العلاقات، هي مهارات اجتماعية تحتاج الى قدرة عالية يجب ان يتمتع بها الفرد لادارة علاقاته مع الاخرين وتنظيمها.

وقد اشار (هوكسمان، 2001، 116) الى ان القدرة على التحكم في انفعالات شخص اخر هو جوهر المهارة في العلاقات مع الاخرين، الا انه لا يحدد كيفية استخدام هذه القدرة وكيف يمكن ان نتفهم انفعالات الاخر من دون ان نكون على معرفة تامة بتفاصيل انفعالات وصميمية علاقاتنا به، والثقة التامة بصواب رايانا حتى

يقبل به ويؤثر فيه.

لا شك ان عالم الاعمال في الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين هو عالم مختلف عما عليه عالم اليوم، اذ ان السيادة الادارية للهرم الاداري اصبحت فيه من اسرافات عصر مضى، فالواقع التنافسي اليوم يضع ذكاء المشاعر في المقدمة، ولم يعد المدير المناور وعديم المبادئ هو الذي يحقق الميزة التنافسية، فقد تفككت هذه المفاهيم تحت ضغط العولمة وتكنولوجيا المعلومات وديمقراطية الادارة.

وهكذا اصبحت الاعمال اليوم بحاجة متوازية الى مهارات ذكاء المشاعر مع التطورات المشار اليها، واصبح عالم اليوم يكافا فيه المدير الفنان في مهارات المعاملة القادر على تعزيز المهارات الشعورية لديه ولدى العاملين معه بما يقلل حالات التجريح والاذى الشعوري الذي يقود الى الاحباط، فقد اصبحت منظمات اليوم هي منظمات المدير الهجين متعدد المهارات الذي يستطيع ان يعبر عن حالات غضبه بموقف ذاتي محمود بدلا من لوم الاخرين، والقادر على ايجاد طرائق مبتكرة للتعامل مع حالات الخوف والقلق والغضب والحزن، وهو المدير الاكثر قدرة على التحكم بانفعالاته المزاجية، الممسك بزمام الامور، وانه الاكثر حزما على فهم ذاته والاكثر قدرة على التعامل مع الاخرين والاقبل عدوانية واكثر تقمصاً لما يشعر به الاخرين. وهذا ما سيجري عرضه على وفق الفقرتين الآتيتين:

خامساً: الادارة والشعور:

ان علماء الادارة والنفس يختلفون في تحديد جوهر القيادة فاذا كان قلة من القادة يولدون ولادة، فان كثيرا منهم يمكن اعدادهم وصناعتهم من خلال التعلم والتطوير، وهذا يعني انه يمكن صناعة القيادة بما يتناسب ومتطلبات المرحلة وتجهيزها لادارة المستقبل، ولعلنا عندما نقارن بين نمطي الادارة الديمقراطية والادارة البيروقراطية، تتجسد امامنا بشكل واضح سمات المدير الديمقراطي والمدير البيروقراطي، اذ ان لكل نمط ما يناسبه من السمات، فهل يا ترى ان هذه الانماط ستستجيب لما يؤهلها لصناعة

المستقبل، لاسيما اذا ما كان الشعور هذه المرة اداة التغيير والتطوير؟. وبعد ان تطور الفهم الاداري لدور المورد الانساني وما صل اليه اليوم، يمكن الربط بشكل واضح ولا يقبل الشك بين حاجة مدراء الامس ومدراء اليوم لاساليب التعامل الانساني، بوصفها الادوات الاكثر قدرة على خلق الديمقراطية لدى العاملين، وهذا ما يشجع الباحثين في حقل الادارة على ولوج مجالات لم نسمع بها سابقاً، فظهر لنا مفهوم راس المال الاجتماعي التنظيمي، راس المال الفكري، راس المال البشري... الخ) من هذه المفاهيم التي لم ينظر اليها في السابق مواردً بقدر ما ينظر اليها كلفاً ضائعة او موجودات وهمية في احسن الاحوال. كذلك الحال كان اتجاه علم النفس منصباً على معامل الذكاء العام بوصفه الاداة التي يمكن من خلالها التمييز بين من يتمتع بقدرات لا تتوافر في الاخرين وبالتالي معياراً للقدرات الكبيرة الخلافة.

لقد نظر العلماء والباحثين الى النمط الخالص من مرتفعي معامل الذكاء بكونهم صورة كاريكاتية للمثقف العليم بامور الذهن، المتجاهل للامور الشخصية والعاطفية (وان اختلفت الصورة قليلاً بين الرجال والنساء)، فالرجل عالي الذكاء يتميز باهتمامات وقدرات فكرية واسعة، وهو طموح ومنتج، ومنظم ومثابر ولا ينشغل بنفسه كثيراً، كما يكون اكثر ميلاً للنقد والتعالي والتشدد والكبت والتصلب في الخبرات الجنسية والحسية والكتمان وكذلك الفراغ الانفعالي والبرود (Colman, 2000: 103)، وقد رافقت هذه السمات المدراء البيروقراطيين الذين اجريت عليهم دراسة جدوى لكلف الذكاء الشعوري وهي دراسات جديدة نسبياً في عالم الاعمال ومن خلال مسح اجري لـ(250) مديراً تنفيذياً ذكراً معظمهم ان عملهم يتطلب (الراس وليس القلب) الا ان معظمهم كانوا يخشون ان يجعلهم الشعور بالتقمص او التزاحم في صراع مع اهداف المنظمة، وقد راي احدهم ان الاحساس بمشاعر من يعملون معه تعتبر فكرة باطلة لانها - كما يقول - (ان التعامل الشعوري مع الناس مستحيلاً)، فيما اعترض اخرون بانهم اذا لم يتميزوا بعزل انفعالاتهم فلن يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصعبة التي يحتاجها العمل بالرغم من احتمال تنفيذهم

لهذه القرارات بانسيابية (Macooby, 1976).

وكانت هذه الافكار محقة حينها اذا لم يكن عالم الاعمال عما عليه اليوم، وفي ظل الواقع التنافسي الحالي يضع الباحثين ذكاء المشاعر في مقدمة سوق العمل والتجارة اذا اشارت العالمة (Zuboff, 1991). من مدرسه اعمال جامعه هارفرد الى انه قد حصلت تغيرات ثورية في الشركات خلال هذا القرن صاحبها تغير موازي في مجال المشاعر، وقد مضى وقت طويل على السيادة الادارية للهرم المتصلب الجامد الذي يكافيء المدير المناور او عديم المبادئ، وقد بدأ هذا الهرم الجامد في التفكيك في ثمانينات القرن العشرين تحت الضغط المشترك للعولمة وتكنولوجيا المعلومات وقيادة صناع المعرفة، ويمثل المدير المناور او عديم المبادئ ما كانت عليه الشركات. اما المدير الفنان في مهارات المعاملة فهو يمثل مستقبل الشركات.

وقد اشارت دراسه اجراها الباحث (McLelland, 1996) انه عندما يكون للمدراء قدرات شعورية تتمثل في القدرة على خلق الانسجام مع الذات وادارة مشاعر الاخرين فان الاقسام التي يترأسونها تحقق اهدافاً في مجال العوائد بنسبه (20%) زياده على الذين لا يتمتعون بهذه القدرات الشعورية المميزة، وهذا يدلنا على الاستنتاج بان هناك علاقه بين نجاح المنظمات وقدرات مدرائها على النجاح في ادارتها شعورياً. اذ ان السمات التي يحملها المديرين لم تعد سمات شخصيه فحسب بقدر ما تعكس تاثيراتها على الاتباع بشكل مباشر.

ولابد من عرض سمات المديرين ذوي الذكاء الانفعالي المرتفع اذ يتسمون بالتوازن الاجتماعي والانطلاق والمرح ولا يتعرضون لاجترار المخاوف والقلق، كما تكون لديهم قدرة كبيرة على الاخلاص للاشخاص والمبادئ وتحمل المسؤولية ويتحلون بالمظهر الاخلاقي، وكذلك بالعطف والاهتمام في علاقاتهم وحياتهم الانفعالية، تكون غنية متزنة ويرضون عن انفسهم وعن الاخرين وكذلك عن المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

كما تتسم المرأة ذات معامل الذكاء الانفعالي بالحزم والتعبر عن

مشاعرها بحرية وتشعر بمشاعر ايجابية تجاه ذاتها وتقدر الحياه كثيراً، منطلقة حلوة المعشر وتعبر عن مشاعرها باتزان (بدلاً من ثورات المشاعر التي تجر الى الندم) متكيفة مع الضغوط ويساعدها اتزانها الاجتماعي الى التقرب بسهولة من الاشخاص الجدد ويسمح لها رضاها عن نفسها بالمزاح والتلقائية والتعبير بصراحة عن الخبرات الحسية (Colman, 2000: 104).

ويبدو من خلال هذه السمات وما يمليه جو الخيال على جماعة العمل عندما لا يمنع احدهم نفسه من الانفجار في ثورة غضب، او لا تكون لديه حساسية عما يشعر به الآخرين من حوله جملة من التأثيرات الضارة للتوتر على التفكير تجعله كما يقول احد الاستشارين في الإدارة (الضغوط تجعل الناس اغبياء)، اذ ان الافراد وعندما يصابون بالكدر الانفعالي تضطرب ذاكرتهم ويتشتت انتباههم وتضعف قدراتهم على التعلم وعلى اتخاذ القرارات.

ويتمثل الجانب الايجابي في الفوائد التي يجنيها العاملين من المهارة في الكفاءة الانفعالية الاساسيه، كالتناغم مع المشاعر من التعامل معهم والقدرة على منع الخلافات من التصاعد، والقدرة على الدخول في انسيابية عالية اثناء اداء اعمالهم، اذ ان (Colman) يرى ان القيادة ليست سيادة لكنها فن اقناع الآخرين بالعمل تجاه هدف مشترك بلغة ادارتنا لمستقبلنا المهني. اذن ليس هناك اهم من التعرف على مشاعرنا العميقة تجاه ما نفعله، والتغيير المطلوب هو الذي يجعلنا اكثر رضا بما نفعله.

سادساً: الشعور والقدرات الشخصية المعززة لاداء المديرين:

ان التطبيق الناجح للاداء الجماعي يتطلب اداءً شعورياً

رأى (Colman , 1998) في مقاله له نشرتها مجلة (Harvard Business Review)

ان اكثر القادة فاعليه هم اولئك الذين لديهم درجه عاليه من الذكاء الشعوري وتوصل من جملة ابحاثه التي امتدت عشرات السنين في هذا المجال الى القدرات او القابليات الشخصية التي تقود الى الاداء العالي في الشركات التي استهدفتها ابحاثه الى ما يأتي:

أ . المهارات الفنية الصرفة، مثل المحاسبة، والتخطيط الشامل ... الخ.

ب . القدرات الادراكية مثل التفكير التحليلي.

ج . القدرات التمييزيه، وهي التي يهemin عليها الشعور من خلال الذكاء الشعوري مثل القابلية على العمل مع الاخرين والفاعليه في قياده التغيير .

ونلاحظ انه اذا كان معامل الذكاء العام مسؤولاً عن المهارات الفنية الصرفة، فان القدرات التمييزية هي شعورية خالصة في الوقت الذي تكون فيه القدرات الادراكية متوسطة بين الاولى والثالثه، الا ان ابحاث (Colman) وضعت القدرات التمييزية بالمرتبة الاولى، اذ اشارت الى ان الذكاء الشعوري يعد المحرك للاداء البارز لكل مستويات الإدارة ولجميع الوظائف التسويقية والمالية والبحث والتطوير، وجاءت بعدها المهارات الادراكية كالتفكير الاستراتيجي والنظرة بعيدة الامد.

كما اشارت هذه الابحاث الى ان هناك علاقة بين مكانة الفرد وموقعه في اعلى الهرم التنظيمي للشركة، فكلما ارتفع الفرد الى اعلى الهرم كلما برز لديه المهارات الشعورية وشكلت سبب لفاعليته الذاتية، ويمكن عرض هذه الفقرة من خلال اربعة فقرات هي (الشعور والعلاقات التنظيمية بوصف شبكات العلاقات جزء من راس المال الاجتماعي التنظيمي وماها من احتساب في فاعليه المنظمة وتنويع القوى العامله

الذي أصبح ظاهرة لعصر العولمة، ورأس المال الفكري الذي يعد المورد المهم لمنشآت الأعمال اليوم بوصفه مصدر الميزة التنافسية، والذي يتطلب من القادة فناً رفيعاً من التعامل الشعوري، وأخيراً فريق العمل الذي يمثل الاتجاه الأكثر سيادة في الإدارة الحديثة وفي بناء الهياكل المعاصرة وتمكين العاملين وفلسفة إدارة الجودة الشاملة) وهي مواضيع غاية في الأهمية لا بد وأن تجد طريقها وتأخذ نصيبها من التعامل الشعوري البناء.

1: الشعور والعلاقات التنظيمية:

القائد الإداري الفاعل هو من يمتلك البراعة في التحكم بالمشاعر الخاصة

والإلهاء، وتحفيزها وشحذها على التقمص العاطفي وامتلاك المهارات الاجتماعية

بلاشك أن التطبيق الناجح للاداء الجماعي يتطلب اداءً شعورياً جماعياً، إذ أن العمل هو اداء شعوري جماعي لاسيما في عالم اليوم، إذ تتجه اغلب منظمات الأعمال الى انجاز مهامها على وفق سياقات العمل بمنطق الفريق، وبهذا فإن الخبرة الشعورية لدى الافراد تشكل مورداً يجري من خلاله بناء وتبادل العلاقات التنظيمية، ولا نعتقد أن هناك عاملاً أكثر من العلاقات التنظيمية المتوازنة تأثيراً في خلق سياقات وانماط التجارب الشعورية في اجواء العمل، وهذه التجارب هي التي تشكل مصدر الخبرة الشعورية الذي يميز العلاقات بين الاشخاص، لذا فإن تداخلات العمل المختلفة تشكل مفهوماً اتصالياً يتجسد في انواع مختلفة من التأثيرات بين العاملين على عكس الأعمال ذات الطبيعة الاستقلالية التي تؤدي الى ضعف الروابط الشعورية والتي تدعوا الى العزلة الفردية وانكماش الفرد.

ويعد الذكاء الشعوري على وفق ما جرى عرضه المقدمة المنطقية لبناء شبكات العلاقات بين الافراد العاملين في المنظمة، لذا فإن القائد الإداري الفاعل هو بحاجة ماسة الى امتلاك البراعة في التحكم بالمشاعر الخاصة والإلهاء وتحفيزها وشحذها على التقمص العاطفي وامتلاك المهارات الاجتماعية.

افترض (Boupens, 2000: 46) أن التجربة الشعورية تتأثر بأشكال علاقات

العمل، كما انه افترض ان الشعور هو مورد يمكن استخدامه في تحديد علاقات العمل من خلال اختيار اللغة والاساليب الإجتماعية، وهكذا فان اعضاء المنظمة يتعاونون في انتاج او (توليد) الشعور بوصفه جزء من عملهم، وهكذا ولدت اللغة والاساليب الإجتماعية وانتاج الشعور مداخلاً مهمه لادراك وفهم الشعور، وبهذا يمكن الحكم على ان المنظمات غير الشعورية تكون مشاعرها محددة بالتجارب الخاصة لعضائها، وهي بنفس الوقت منظمات غير منتجة او (مولدة) للشعور لانها لم تعد الشعور مورداً يسهم في تحديد اشكال العلاقات، وهذه المنظمات لا تناقش ما هو صحيح وما هو خاطئ، في تحديد علاقات العمل وتشخيص الصحيح من الخاطئ لافتقارها الى جو الثقافة الشعورية الذي يلطف اجواء النقد وعدم سيادة الشعور بوصفه جزء لا يتجزأ من ادارة الصراع وما لسيادة الشعور من دور في بناء الثقافة الشعورية.

وعندما نريد ان نتقدم في هذا الاتجاه (الشعور والصراع) فاننا نرى ان ازدياد مصادر الاجهاد الشعوري في ورش العمل، وازدياد علاقات الذل والارباك الكبير والاعمال الوحشية شعورياً، نادراً ما تحصل على نصيبها من اهتمام القادة الاداريين، والدليل على ذلك خلو الادبيات الادارية من النقد التنظيمي المستند الى معايير الاداء الشعوري، اذ غالباً ما يركز على الاداء والكفاءة والفاعلية... الخ) دون ان يتحرى عما يكمن خلف الكواليس (Back – step).

فالعمل الجماعي هو سهل الملاحظة عندما نقوم به بشكل دراماتيكي، ولكن ما يبعث على التحدي هو المشاعر الغاطسة والتي اسميناها بالمشاعر الكامنة خلف الكواليس، مما تكون باعثاً على تسميم الثقافة المنظمة للتنظيم، وتحويلها من ثقافة شعورية الى ثقافة اذلال. وما ينجم عن ذلك الاذلال من ايداء شعوري يعد عاملاً رئيسياً في زيادة دوران العمل وهجرة القوى العاملة وتهميش دورها المنظمي وتصلب المنظمة. وبهذا الصدد تعد التغذية المرتدة والاجراءات التوجيهية والرقابية جزءاً من العملية التنظيمية التي لا تكاد فقرة كبيرة او صغيرة من اعمالنا المنظمة تخلو منها والتي يمكن ايجازها ضمن الفقرات الآتية:

أ . يؤكد المديرين ذوي الذكاء الشعوري العالي على اثر التغذية المرتدة في حين لا يعير اليها المديرين ذوي الذكاء العام نفس الاهمية، وقد يصبح العاملين من دون تغذية مرتدة كذلك مما يجعل الادارات تعيش تحت الظلام بشكل يسمح للمشاكل بالتفاهم جراء سيادة القواعد والاجراءات ومنطق الاتصال الوحيد (اعلى - ادنى).

ب . توصلت احدى الدراسات التي شملت (108) من المديرين في المستويات الوسطى الى ان النقد الخشن يؤدي الى فقدان الثقة والصراعات الشخصية والخلافات على السلطة والاجر، وتؤدي جميعها الى الصراع داخل العمل.

ج . ان معظم المديرين يسارعون بالنقد ويترددون عن الثناء اذ لا تظهر معظم اخطاء العاملين فجأة بل تتطور ببطء على فترات طويلة، والمدير الذي لا يعبر عن مشاعره مباشرة يتراكم احباطه تدريجياً حتى تأتي اللحظة التي ينفجر فيها غاضباً، واذا جرى اعطاء النقد مبكراً فقد يتمكن العاملون من تصحيح الامر، الا ان معظم الناس غالباً ما يؤجلون النقد، وعندها يتصاعد غليان الامور حتى لا يستطيعون كبح جماح غضبهم، وعندئذ يقدمون النقد بأسوأ الاساليب كالسخرية الجارحة، ويذكرون الآخرين بقائمة طويلة من الاخطاء المتراكمة التي احتفظوا بها لانفسهم، وقد يتوعدونهم وهذه الهجمات تشمل الرد بالمثل، فيعتبرها المتلقي اهانة، ولذلك يستجيب لها بغضب وتلك اسوأ طريقة لتشجيع الشخص.

د . ان النقد الذي يراعي الشعور هو النقد البارع الذي يركز على ما فعله الشخص وما يستطيع ان يفعله، وليس البحث عن السمات الشخصية التي تجعله يفسد العمل اذ ان اتهام العاملين بالغباء او العجز لا يساعد في حل المشكلة بل يظلمهم في موقف دفاعي، فالاصل بالشئ هو معاقبة السلوك الخاطئ بهدف تقويمه وليس معاقبة الشخص ذاته.

2: تنويع القوى العاملة:

ان من بين المهارات التي نحتاجها اليوم في الادارة هو الاستعداد الانفعالي الذي

يشجع على التنوع في بيئة العمل، ولا يعد مصدرا للخلافات وذلك من خلال رفع القدرات على بناء شبكات العلاقات التي يعدها الادب الاداري اليوم راسمالا اجتماعيا يعود بالنفع على المنظمة ، فالتغيرات الكاسحة في سوق العمل ومن خلال مسح اجراه (Tower Perrin Management consultant in Manhattan) عام (1990) في نيويورك ان (75٪) من العاملين في الشركات الامريكية من المستخدمين الجدد هم من السود، وهذا احد الاسباب التي دعت الادارة الى تركيز جهودها لبرامج تدريبية يتعلم فيها العاملين مهارات اخفاء التعصب، فضلا عن تزايد حاجة الشركات العلمية لتعين مستخدمين لا يستطيعون فقط تنحية تعصباتهم جانبا كي يشعروا الجمهور من الثقافات المختلفة بالاحترام والتقدير، لكن ايضا ان يستخدموا هذا التقدير لرفع الفائدة بوصفها ميزة تنافسية وتعهده ايضا نوعاً من الابداع الجماعي و طاقة العمل .

واشار (Pettigrew, 1987) الى ان التعصب هو نوعا من التعليم الانفعالي، يجري في وقت مبكر من العمر مما يجعل من الصعب للغاية التخلص من هذه الاستجابات ، وان مشاعر التعصب هذه تتكون اثناء الطفولة بينما تاتي الاعتقادات التي تدعمها في وقت لاحق ، ويستطيع المديرون ان يغادروا تعصباتهم في اعمار متاخرة من خلال تغيير الاعتقادات وليس المشاعر العميقة ، فالمشاعر العميقة تتكون وتحفظ بصورة خفية، فالعاملين قد يتنكرون للاتجاهات العنصرية بينما يمارسونها بشكل خفي خاصة في المواقف المركبة، فقد يرفض المدير قبول طلبا لتعين احد المتقدمين استنادا الى تعصبه للعرق او الجنس...الخ.

ولا نريد ان نحضر التنوع في نوع من انواع التعصب للحديث حولها بل ان تنوع القوى العاملة بحاجة الى مهارات خاصة من الذكاء الشعوري كونها تلعب دورا مهما خاصة امتلاك البراعة الاجتماعية للتعريف بالآخرين، والحديث ضد التميز وتغيير ثقافة الشركة الى ثقافة متسامحة بشكل لا يؤدي الى دفاعية فئة ازاء فئة اخرى.

وتضع الشركات برامج تدريبية لمجموعة من القواعد الاساسية والصريحة في انحاء

الشركة تعبر عن كون موضوع التحيز بات موضوعاً خارجاً عن الליاقة، وان تحاول الشركات قمع التعبير عن التحيز وليس ازالة التحيز نفسه، فالافكار النمطية تتغير ببطء شديد او لا تتغير ابداً، ومجرد وضع الأشخاص من جماعات مختلفة معا لا يؤدي وحده الى خفض او ازالة التعصب، وتشهد بذلك سياسة ازالة الحواجز داخل المدرسة والتي ترفع من الصراع بين الجماعات، لذا فان تغيير معايير الجماعة للتعبير عن التعصب يعد عاملاً أساسياً في برامج التوعية .

3: راس المال الفكري والشعور:

التعليم يقوم على قاعدة عاطفية افلاطون

اشار (Drucker, 1994) الى مصطلح (صناع المعرفة) او (Knowledge Workers) اذ اكد ان ثلث قوة العمل الامريكية ستصبح قوة عمل معرفية، وهم اولئك الذين يتميز انتاجهم باعطاء القيمة للمعلومات، كما يقول (دراكر) ان خبرة هؤلاء العاملين متخصصة للغاية، وان انتاجهم يعتمد على تعاون الفرق، وينوه بانه على الرغم من ان الاشخاص يعملون دائماً في فرق الا انه داخل اعمال المعرفة تصبح الفرق هي وحدات العمل وليس الاشخاص انفسهم، وهذا ما يفسر لنا السبب الذي يجعل ذكاء المشاعر (اي المهارات التي تساعد الناس على التجانس معاً) من الامكانيات متزايدة القيمة داخل موقع العمل في السنوات القادمة .

ولعل الاتجاهات الحديثة في الفكر الاداري تشجع ملكية العاملين لاسهم في منظماتهم وتمثيلهم ومشاركتهم وتمكينهم، هي الامثلة الواضحة لتكوين مفهوم معامل الذكاء الجماعي والمتكون من المجموع الكلي لمواهب ومهارات كل المشاركين.

ان اساس معامل الذكاء الجماعي كما اشار اليه (Golman, 2000: 325) هو ارتفاع التجانس الاجتماعي، وهذه القدرة على التجانس تجعل احدى المجموعات تتميز بالموهبة الانتاجية والتفوق، بينما مجموعات اخرى يتساوى افرادها مع افراد المجموعة الاولى في القدرات والمواهب الاخرى لا تحقق اي نجاح.

ان فكره وجود ذكاء جماعي ترجع الى العالمين (روبرت سترنبرج)

و(ولدي ويليامز)، اللذان حددا السبب في ان تكون احدى الجماعات اعلى في الكفاءة من غيرها، فعندما يجتمع الاشخاص للعمل معاً يضيف كل منهم مواهب معينه، وعلى سبيل المثال المهارات اللغوية، الابداع، التقمص، الخبرة التقنية...الخ، وعلى الرغم من ان ذكاء المجموعة لا يمكن ان يتجاوز الحاصل الكلي لمهارات اعضائها، الا ان هذا الذكاء قد يقل كثيراً اذا كان نظام المجموعة لا يسمح للاعضاء باظهار مواهبهم، اذ ان المجاميع ذات المستويات العالية من التشويش الانفعالي او الاجتماعي سواء كان ذلك ناتجاً عن الخوف او الغضب او عن الاحقاد يتراجع لديها الذكاء الجماعي (Aernberge & Will iaums , 1988)، ونرى في بعض المحاضرات الدراسية ان بعض الطلبة يحتفظون بالمعلومات او مصادرها للتفرد بها عند اداء الامتحانات لاطهار البراعة الفردية وتحقيق ميزة التفوق على الاخرين، وهذا مرده عدم تفكير المجموعة بالذكاء الجماعي لعدم التجانس بينهم اذ يجعل حالة التطفل واضحة بين الاذكياء علمياً والاقول ذكاءً.

واشار (Colman, 2000, 330) الى ان المهارات الاساسيه للذكاء الشعوري ستكون اشد اهمية في فرق العمل والشركات وكذلك لمساعدة الاشخاص ان يتعلموا كيف يعملون معا بفاعلية، ونظرا لان الخدمات القائمة على المعرفة ورأس المال الفكري قد اصبحت من ضرورات اية شركة، لذلك سيصبح تطوير طرائق لعمل الاشخاص معا من الوسائل الاساسية لزيادة رأس المال الفكري الذي سيؤدي بدوره الى فروق تنافسية هامة.

ومن اجل الازدهار على الشركات ان تبذل جهودها لزيادة رصيدها الجمعي من ذكاء المشاعر، ولعل خير من لخص العلاقة بين الشعور والمعرفة مقولة الفيلسوف افلاطون قبل اكثر من الفي عام عندما قال (ان التعليم يستند على قاعدة عاطفية).

4. الشعور وعمل الفريق:

إذا اردت ان تكون مديرا مميزا عن الاخرين امتلك ذكاء شعوريا، اذ ان توافر الذكاء الشعوري في القادة الاداريين يعطيهم تسلسلاً تنافسياً بين الاخرين.

بلاشك ان توافر الذكاء الشعوري لدى قائد معين سيكون له تأثيراً كبيراً على فاعليته في القيادة، لاسيما وان شركات الاعمال اليوم اخذت تعتمد توافر الذكاء الشعوري في القادة الاداريين بما يعطيهم تسلسلاً تنافسياً، وقد اشار الى ذلك (Dearlove, 1999: 7) عندما ربط تقييمات الشركات للقيادات الادارية من خلال التاكيد على البعد الشعوري، كما ان (Gibb, 1945:62-68) اكد ان القادة الاداريين الذين لمعوا ثم اختفوا في اهم مراكز القيادة في امريكا كان سببه العجز الداخلي الشخصي في علاقات العمل الطعيفة والتعلق بالسلطة اكثر من قدرتهم على ادارتها شعورياً.

وفي عالم اليوم اذ تنقلص الهياكل التنظيمية المبنية على اساس المبادئ الويبرية واتجاهها لاتخاذ الاشكال المسطحة (Flat) كما انها تحاول التخلص من النزعة الفردية في ادارتها للعاملين وتتجه نحو الصيغ الجماعية، يبرز امامنا توجه جديد في الإدارة يستند الى العمل على وفق منطق الفريق، واذا كان التصور السائد سابقاً بان الذكاء الشعوري هو مهارة فردية، وهذا لم يعد يناسب الحقيقة التي تعمل بها اغلب المنظمات اليوم التي سارت باتجاه انجاز مهامها وتحقيق اهدافها عن طريق الفرق (الجنابي والساعدي، 2003)، كما ان (Droskat & Wolff, 2001: 59-63) قد وصفا هذه الحاجة بانها حاجة ماسة لايجاد السبل لجعل الفرق تعمل بشكل افضل، وان الفرق تطور ذكائها الشعوري من اجل تعزيز ادائها الكلي. كما اشار الباحثان بان هناك شروطاً مهمة في فاعليه الفريق عندما تغيب فان تكوين عواطف التعاون

والمشاركة ما تزال ممكنة، إلا أن الفريق لن يكون فاعلاً كما يجب لأن أعضاء الفريق سوف يميلون إلى التكتّم بدلاً من الاندماج الكلي.

ذلك ولكي يكون الفريق شديد الفاعلية فإنه بحاجة إلى خلق معايير الذكاء الشعوري (المواقف والسلوكيات التي تصبح في النهاية عادات) والتي تدعم السلوكيات الخاصة ببناء الثقة وهوية المجموعة وكفاءة المجموعة، والذكاء الشعوري للفريق أكثر تعقيداً من الذكاء الشعوري للفرد، لأن الفريق يتداخل على مستويات أكثر وأن عدم الكفاءة الشعورية لأي مستوى من هذه المستويات يسبب خللاً وظيفياً، فهناك المستوى الفردي الذي أشار إليه (الجنابي والساعدي، 2003) والذي تبرز من خلاله أساليب تعامل المجموعة الذكية شعورياً مع مشاعر أعضائها، فعندما لا يكون أحد أفراد الفريق يعمل على طول الموجة الشعورية للآخرين يبرز دور الفريق في إذكاء ذلك الفرد شعورياً مقارنة بالآخرين.

أما المستوى الثاني فهو مستوى العمل مع مشاعر المجموعة ويعنى به امتلاك معايير للدراك الذاتي لدى المجموعة للحالة الشعورية، ومواقع القوة والضعف وحالات التفاعل بين الأفراد، وإجراءات العمل تعتبر جزءاً حاسماً من ذكاء المجموعة الشعوري الذي يسهل فعاليتها. وأشار (Druskett & Wolff, 2001, 88) إلى أن الفرق تحصل على ذلك من خلال تقييم الذات والتماس ردود الأفعال لدى الآخرين، إذ أن الفرق الكفوءة لا تضع الأقنعة على عيونها وأن لديها القدرة الشعورية على مواجهة المعلومات بكفاءة.

فيما يشكل العمل مع المشاعر خارج المجموعة البعد الثالث والآخر، إذ ينبغي أن يهتم الفرد بعواطفه وعواطف الآخرين وأن على المجموعة أن تنظر داخلياً وخارجياً من الناحية الشعورية، إذ أن تداخل وجهات النظر مهم جداً خاصة في الحالات التي سيكون فيها لعمل الفريق أثر مميز على عمل الفرق الأخرى في المنظمة.

ان افتقاد المجموعه الذكية شعورياً للمعايير يشكل سبباً رئيسياً في اخفاقها، اذ ان هذه المعايير تمنح المجموعة هوية مميزة لها، ويحدد (Drustret & Wolff, 2001 :84) ان هذه المعايير لها خمسة مصادر هي، القادة الرسميون للفريق، القادة غير الرسميون للفريق، الاتباع الشجعان، التدريب، ثقافه المنظمة.

واذا كنا قد اشرنا الى امكانية تطوير الذكاء الشعوري لدى الافراد فانه كذلك لدى فرق العمل، اذ ان التدريب يقطع شوطاً كبيراً في زيادة الادراك الشعوري وتوجيه الاخرين على كيفية ضبط عواطفهم، وهذا ما درجت عليه منظمات كثيرة في اعتماد دورات للقيادة والتفاوض والاتصال ... الخ. (الجنابي والساعدي ، 2003)

الخاتمة

اسأل نفسك، ما الذي يحدث عندما تتحكم المشاعر بزمam الامور؟ وهل تستطيع المشاعر عندما تتقاطع ان تصل الى نهاية واحدة؟ واذا ما وصلت الى هذه النهاية هل ستكون نهاية ايجابية؟.

في ضوء العرض الفكري السابق لادارة الشعور يمكن ان نخلص الى الاستنتاجات الآتية:

1. لا يمكن ان يتكامل نضج الانسان من خلال التسليم بفطرة الذكاء اذ ان المستقبل مرهون بقدر معين من الذكاء العام وقدر اخر من الذكاء الشعوري، الا ان نسب المزج هذه مازالت غائبة عن ما توصل اليه العلماء لاعتبارات وراثية (جينية) تلعب دروها، وتختلف من انسان الى اخر حتى وان وقعوا تحت ذات التأثيرات البيئية والثقافية التي تمنحهم المهارة الشعورية. وهذا ما دفعنا اليه هو تعثر اصحاب معاملات الذكاء العام العالية ومسيرتهم العملية، في حين تقدم عليهم اخرين من ذوو الذكاء العام المنخفض وحققوا نجاحات باهرة.
2. تتحدد قدرة الانسان على التحكم بالاحباطات والنزوات وادراك مشاعر الآخرين والتحسس لها بقدراته الشعورية التي يمتلكها، اذ ان المشاعر مصدر لتوليد القوة التي من خلالها يكتسب القدرة على التحكم بالثورات الانفعالية .
3. تسهم القدرات الشعورية والقدرات العقلية بنسب غير متساوية في تحديد مقدار الإستجابة الشعورية الواعية.
4. يسهم ذكاء المشاعر في الربط بين المشاعر والطباع والغرائز الاخلاقية، وان هناك كثير من المواقف الاخلاقية الاساسية في الحياة ترتبط بقدراتنا الانفعالية الكامنة.

5. ان الانفعال حاله صحية لا يمكن معالجتها بالقمع لان لكل شعور قيمة ودلالة بقدر ما تعالج بالموازنة من خلال ضبط النفس وعدم الافراط، اذ ان قمع العاطفة يجعل الحياة بعيدة عن ثراء الروح.
6. ان استخدام المشاعر لا يعطل عمل المديرين في انجاز القرارات السليمة، وان القرارات الصارمة الجائرة وحدها تلك التي تتطلب تحييد العاطفة.
7. لم يهتم الادب التنظيمي بدور التجارب الشعورية الاعتيادية في الحفاظ على العلاقات التنظيمية، ولم يجري اشباعها كاملاً لها، اذ ان النتائج السلبية والايجابية التي اشير اليها تجاه الاقران والمسؤولين تحتاج الى دراسات معمقة لم تجري معالجتها لحد الان.
8. ان التجارب الشعورية لاعضاء المنظمة (رؤساء ومرؤسين) تشكل الحصيلة الشعورية المتجانسة التي يمكنها التأثير في علاقات العمل، وان هذه التجارب الشعورية تنمو بنمو ابعاد الذكاء الشعوري والذي بدوره سيكون مصدراً لتوليد التجارب الشعورية الناضجة، في حين تكون قدرات المجموعة التي تعاني افرادها من الامية الشعورية (Emotioal literacy) مقيدة للمجموع العام للقدرات الشعورية الجماعية.
9. يعد بناء راس المال الاجتماعي التنظيمي وشبكات العلاقات عوامل مهمة ترصين العواطف واستقرارها كما تعد من العوامل الابتدائية للنمو الشعوري في المنظمة.
10. تسهم الثقة التنظيمية بوصفها بعداً مهماً من ابعاد راس المال في خلق شبكات العلاقات المتفاعلة.
11. ان هناك وظيفة دفاعية للعواطف لخلق احساس لدى الانسان بهويته وتوجيه اتخاذ قراراته العقلية.

12. ان القدرة على التحكم بانفعالات الآخرين هي جوهر المهارة في العلاقات معهم، وتكمن قدرة القائد الاداري الناجح في مهاراتة الشعورية في ان يكون على معرفه تامة بتفاصيل انفعالات الآخرين من خلال حميمية علاقاته بهم وثقتهم التامة بصواب رايه حتى يقبلون به ويؤثر فيهم.

13. ان الذكاء الشعوري هو حصيلة شعورية وليس حصيلة الذكاء العام، وانه شيء يمكن تعليمه وتطويره من خلال برامج تدريبية تؤثر في اعادة تربيته المخ الانفعالي، فالقشرة القبلجبهية تستطيع ان تلتطف او تكبح جماح اللوزة، ومع ذلك لابد للانفعال ان يظهر في البداية، ولكننا نستطيع من خلال التعليم الانفعالي المتكرر ان نقرر عندما تأتينا الثورات الانفعالية ان نتحكم في فترة بقائها او التخفيف من وطأتها، اذ ان الشفاء السريع من هذه الثورات احد علامات النضج الانفعالي.

14. هناك علاقه بين نجاح القاده والمديرين والحصيلة العامة للذكاء الشعوري وهو يعد المحرك البارز لكل مستويات الإدارة.

هل توجد هناك ايا شعورية ترتقي بمشاعر المديرين وتكسبهم قدرات

شعورية مميزة؟

لاشك ان هناك طرائق واليات كثيرة يمكن ان ندرب بها ومن خلالها الانفعالات ونجعلها تحت السيطرة يمكن ايجازها بالاتي:

1- لكي يكون القائد الاداري (الشعوري) ناجحاً في ادائه فان واحده من اساسيات هذا النجاح هو معرفة ما الذي يسبب المشاعر او يحركها، وبذلك فهو يحتاج الى ان يتحرى معتقدات الافراد التي تعد سبباً في التأثير على قدراتهم على التصرف وكيفية عمل الاشياء، اذ ان الكثير منهم يعطي او يمنح نفسه وسائل او توجيهات يائسة او متشائمة او يفترض لنفسه افتراضات سلبية تثبط

عزائمه، وهنا يسعى القائد الاداري لإثارة الامل لديهم والذي سيكون عاملاً مساعداً ومفيداً جداً لتخليصهم من الوقوع تحت مخاطر التوجيهات الذاتية السلبية والافتراضات غير الواقعية.

2- اذا كانت المشاعر مصدراً لتولد القوة الشعورية لدى الانسان فان عقلنة هذه القوة سيعود بالاتزان الشعوري، لذا يجب ان نمخ هذه القوة قدراً من الذكاء، من خلال تدريب المشاعر وارهافها وذلك باستثارة محتويات الخزين الداخلي الذي يذكر الشخص بانتصاراته وابداعاته طوال حياته، ليتأكد من انه يمكن ان يكون بوضع مماثل ان لم يكن افضل.

3- ان يسعى القائد الاداري (الشعوري) الى ايجاد طرائق ذكية للتعامل مع حالات الغضب والخوف او القلق او التوتر والحزن، وذلك بتحري مسبباتها ومدى اسهام الشخص في تضخيمها والمحاولة لتغير الاطار المعرفي لدى من يقع تحت طائلة الاوهام والقلق والخوف.

4- ان يعتمد القائد الاداري (الشعوري) الطرائق الفاعلة في تهدئة الذات عندما تثار حفيظتها، ولا بد ان يسأل نفسه، ما الذي يحدث عندما تتحكم المشاعر بزمام الامور؟ وهل تستطيع المشاعر عندما تتقاطع ان تصل الى نهاية واحده؟ واذا ما وصلت الى هذه النهاية هل ستكون نهايات ايجابية؟.

5- ان يسعى الافراد من خلال التدريب الى امتلاك القدرة على خلق نتائج مثلى في علاقاتهم المشتركة مع انفسهم ومع الاخرين، والذي بدوره ياتي من خلال الادراك (او الاحساس) بالشعور واستخدام هذا الشعور لمساعدة الافكار في فهم المشاعر بغرض ادارتها ادارة سليمة.

6- التحكم في النزوات والدوافع نحو الاشباكات وذلك من خلال القدرة على تنظيم الحالة النفسية للفرد ومنع الاسى والالم والصراع في السيطرة على الافراد وشل قدرتهم على التفكير.

- 7- التحرر من الانفعالات وعدم المبالغة في الفرح او الترح والخضوع لحكم الظروف القاهرة من دون تدمير وهذا يأتي بالهدوء ورباطة الجأش.
- 8- السعي الى حميمية العلاقات مع الآخرين وتطوير مهارات التحكم بانفعالاتهم، اذ ان حميمية هذه العلاقات هي التي تقود الى خلق الثقة بنا وبالتالي بصواب راينا.
- 9- التعامل بلطف تجاه الحالات الخاطئة وتقليل الاهانات اللفظية والشجارات في جو العمل والتعبير عن الغضب بشكل ملائم .
- 10- تحاشي السلوك العدواني او دعمه لدى الآخرين.
- 11- تجاوز الثورات الانفعالية بعد حدوثها بشكل سريع وعدم الوقوع تحت تأثيراتها النفسية السيئة لمدة طويلة، وقد يكون الانسحاب المفاجئ من المناخ المنفعل ولو للحظات، عاملا ملطفا للثورات الانفعالية.
- 12- اذا كانت الكفاءة الانفعالية هي تراكم شعوري منذ المهد اذ تعد السنوات المبكرة من عمر الفرد هي الفرصة الاولى لتكوين هذه القدرات، وتستمر في التشكيل عبر سنوات العمر فانه سوف لن يكون التدريب المتأخر جداً لاكساب الافراد الكبار قدراً مهماً جداً من الثقافة الشعورية، لذا يجب البدء بتعليم هذه الثقافة منذ الصغر من خلال التربية الوالدية البيئية، انتقلاً الى سني الدراسة المبكرة وذلك للتركيز على اكثر المهارات اهمية، والتي تنتمي جميعها الى ذكاء المشاعر وهي الثقة وحسب الاستطلاع والعزم والتحكم بالذات والتقارب والقدرة على التواصل والتعاون.
- 13- اعتماد الألعاب وسيلة للشفاء الانفعالي، فعندما يعيد المصابين ما تعرضوا اليه من صدمات شعورية على شكل لعبة او تمثيل الدور او اعادة روابطه مراراً تجعلهم يسترجعون الصدمة وهم امنين باعتبارها لعبة، اي اننا نحاول ان نكرر الذكرى في سياق خال من القلق وخفض الحساسية تجاهها، والعمل على ربطها بمجموعة من الاستجابات غير الناتجة عن الصدمة. ان الصدمة تكون قد جرى تجميدها في اللوزة بشكلها

المرعب وليس من الممكن تركها على حالها لذا فأننا يجب ان ندع المصاب ان يتحدث عن لحظة الرعب التي تعرض لها.

14- ان هذه المحاولة الفكرية في كتابة هذا الفصل جاءت لتمنح القيادات الادارية رؤية عن المهارات الشعورية وكيفية فهمها بشكل ايجابي، ولا ندعي الكمال في ذلك ولكن كلنا امل في ان يتوجه المهتمين في مجال السلوك التنظيمي للاستمرار في الكشف عن الحقائق التي لم نتوصل اليها هنا، وذلك من خلال التوجه لدراسة ادارة التوتر، وادارة الارادة واداره القلق وادارة الكفاءة، لدى القيادات الادارية ومن خلال رؤيا ادارة الاعمال بالاستعانة بالعلوم الاخرى تعميماً للمعرفة.

الملحق (1) عدد مرات ورود مفردة قلب في القرآن الكريم

| المفردة | العدد | اسم السورة | رقم الاية |
|---------|-------|---|--|
| قلب | 6 | الشعراء ، الصافات ، غافر، ق، ق، ال عمران | 37، 33، 35، 84، 98 159، |
| قلبك | 3 | البقرة، الشعراء، الشورى | 24، 194، 97 |
| قلبها | 1 | القصص | 28 |
| قلبي | 1 | البقرة | 260 |
| قلبين | 1 | الاحزاب | 4 |
| قلوب | 21 | ال عمران، الاعراف، الاعراف، الانفال، التوبة، يونس، الرعد، الحجر، الحج، الحج، النور، الشعراء، الروم، الاحزاب، الزمر | 12، 179، 104، 151 32، 12، 28، 74، 117، 59، 200، 37، 46، 46، 45، 10، |
| قلوب | 5 | غافر، محمد، الفتح، الحديد، النازعات | 79، 27، 4، 24، 18 |
| قلوبكما | 1 | التحريم | 4 |

| المفردة | العدد | اسم السورة | رقم الاية |
|---------|-------|---|---|
| قلوبكم | 15 | البقرة، البقرة، ال عمران، ال عمران، ال عمران، الانعام، الانفال، الانفال، الانفال، الاحزاب، الاحزاب، الاحزاب، الفتح الحجرات، الحجرات | 126، 103، 225، 74 5، 70، 11 10، 46، 154، 14، 7، 12، 53، 51، |
| قلوبنا | 6 | البقرة، ال عمران، النساء، المائدة، فصلت، الحشر | 10، 5، 113، 155، 8، 88 |
| قلوبهم | 68 | البقرة، ال عمران، النساء، المائدة، الانعام، الاعراف، الانفال، التوبة، يونس، الرعد، النحل | 118، 9، 3، 10، 7، 167 56، 7 67، 52، 41، 13، 43، 35، 100، 49، 2، 8، 15، 45، 60، 63، 63 64، 77، 27، 125، 110، 93، 108، 22 28، 88 ، 87، |
| | 19 | الاسراء، الكهف، الحج، المؤمنون، الانبياء، الحديد، المجادلة، الحشر، الصف، المنافقون، المدثر، النور، الاحزاب، سبأ، الزمر، محمد، الفتح، الحجرات، المطففين. | 35، 54، 53، 53، 57، 14 46 14، 2، 22، 3، 16، 16 63، 60 60، 26، 12، 50، 31، 3، 5، 29، 20، 16 23، 22، 23، 14 ، 3 26، 18، 11، |
| الناصيه | 2 | العلق | 15 |
| ناصيتها | 1 | هود | 56 |
| النواصي | 1 | الرحمن | 41 |

الفصل الثاني

كيف تكون مديراً شعورياً ناجحاً
محاولة تطويرية لمهارات المديرين في إطار
فلسفة فرق العمل والذكاء الشعوري (1)

(1) الجنابي، فارس عبد الله والساعدي، مؤيد يوسف نعمة، 2004 ، فاعلية الذكاء الشعوري في بناء فريق العمل بحث استطلاعي لأراء عينه من العاملين في مجموعة من المصارف العراقية، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، بغداد، المجلد ، العدد، 1 ص .

توطئة:

اصبحت الحقائق الانسانية اليوم اكثر أهمية من اي وقت مضى في تحقيق الكفاءة والفاعلية للمنظمات، فلم يعد امتلاك التقنيات المتقدمة العامل الحاسم لوحدة في تحقيق الميزة التنافسية، إذ بالرغم من ان هذه التقنيات تشكل عاملاً ضرورياً في نجاح المنظمة إلا انها ليست كافية للارتقاء بها إلى اعلى السلم التنافسي.

ففي عالم اليوم يحسب الف حساب لكل نشاط من اجل توفير مناخ عمل جيد، لاسيما وان معظم الأعمال المهمة والانشطة الرئيسة يجري انجازها عن طريق المجاميع وفرق العمل.

اننا في هذا المجال نعني بالحقائق الانسانية هو ما يجعل الأفراد ان يكونوا اكثر فاعلية في عملهم وحياتهم الشخصية إذ قدم (باسكال واثوس، 1986: 12 - 13) في كتابيهما (فن الإدارة اليابانية) مدخلاً من سبعة متغيرات اسموها (الأسات السبعة) (Seven S's) اكدا فيه ان الشركات الامريكية امتازت بالاسات الصلبة (Hard S's) وهي الهيكل (Structure) والاستراتيجية (Strategy) والانظمة (Systems)، في حين امتازت الشركات اليابانية بالاسات الناعمة (Soft S's) وهي المهارات (Skills) والملاك (Staff) وأهداف الرؤوسين (Subordinate Goals) والأسلوب (Style)، واتساقاً مع هذا المدخل فان الاسات الصلبة لم تعد وحدها المسؤولة عن ما يجعل الأفراد اكثر فاعلية من دون ان تشترك معها الاسات الناعمة.

يأتي هذا الفصل ليعلم الضوء على دور الذكاء الشعوري بوصفه عامل مهم من العوامل التي تكسب فرق العمل الفاعلية التي يمكن من خلالها ان تقلل من وطأة الإعجاب اللانهائي بالآله، بوصفه واحدة من المهارات الفكرية الجماعية التي تعزز من الأداء الكلي للمجموعة او الفريق.

الغاية الفكرية للفصل:

تنطلق الغاية الفكرية للفصل أساساً من ضعف الاهتمام بتأثير الحقائق الانسانية على كفاءة وفاعلية المنظمات وضعف القدرة على تشخيصها وقياسها، ومن بين هذه الحقائق الانسانية الذكاء الشعوري او ما يسميه البعض (الذكاء العاطفي)، إذ ان هذا النوع من الذكاء يتعلق بمشاعر الفرد ومهاراته الاجتماعية وقدرته على فهم ذاته وتنظيم نفسه ودافعيته وقدرته على فهم المكونات العاطفية للآخرين والتعامل معهم، والتي تصب في نهاياتها بقدرة الفرد وقابليته على إخضاع اهدافه الخاصة للأهداف العامة للفريق بما يؤمن حالة من التلاؤم السلوكي، بوصف هذه القدرة كونها عنصر مهم من عناصر رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي في المحصلة إلى تعزيز قيمة المنظمة بشكل عائد اجتماعي، لذا يمكن استنباط الغاية الفكرية هنا من ان الدراسات والبحوث السابقة درجت على صبت اهتمامها على تشخيص إجراءات العمل التي تميز الفرق الأكثر نجاحاً وذلك بتشخيص الحاجة إلى التعاون، المشاركة، الالتزام بالأهداف... الخ، ويبدو ان الافتراض القائم هو انه ما ان يتم تشخيص هذه الإجراءات فانه سيجري تقليدها ببساطة بواسطة الفرق الأخرى وبنفس النتيجة، وهذا تصور ليس صحيحاً إذ ان التعاون والمشاركة والالتزام بالأهداف قد يكون مقيداً بقواعد وإجراءات وقوانين يمكن تطبيقها بالشكل نفسه في منظمات أخرى، ولكن كيف يمكن تقليد الذكاء الشعوري؟ طالما انه يتعلق بجانب غير مرئي.

المحور الاول

فلسفة الذكاء الشعوري

سيتعامل هذا المحور مع عدد من الموضوعات التي تجسد فلسفة الذكاء الشعوري بشكل متتابع، اذ سنركز على المفهوم والبناء والعوامل والابعاد المكونة له فضلاً عن المستويات والمعايير والنماذج، وكما يأتي:

اولاً: مفهوم الذكاء الشعوري (Emotional Intelligence):

قد يتبادر إلى الذهن سؤالاً مفاده هل ان هناك علاقة بين الذكاء والشخصية؟ والجواب هو ان الذكاء في بعض مواضعه يقترب إلى الصفة الشخصية إذ وصف (McKenna , 2000: 47) الذكاء بأنه القدرة على تبني التنوع في حالات تكون جميعها قديمة وحديثة، وفي نفس الوقت القدرة على التعلم او القابلية على التعلم، وفي استخدام المفاهيم الخيالية لغرض الاتساع في استخدام العديد من الرموز والأفكار في وقت واحد.

وفي السنوات الأخيرة طور مفهوم الذكاء من قبل (Singer & Salovy) إذ أشار إلى ان الذكاء الشعوري يتعلق بمشاعر الفرد ومهاراته الاجتماعية ويتضمن اربعة ابعاد هي الانسجام الشعوري والإدارة الشعورية والدافع الشخصي ومهارات الأداء الشخصية، ووضح بان الذكاء الشعوري يظهر من خلال كفاءات متنوعة منها القدرة على التكيف، والسيطرة على الذات، والتقمص العاطفي، والاتصال الفاعل، والصراع على الإدارة، والتعاون والعمل الجماعي، وعلى هذا الأساس وصفت (لندا كيفان) نائبة رئيس الهيئة التنفيذية في (City Bank) الذكاء الشعوري بأنه المقدمة المنطقة التي تشكل الأساس لكل تدريب اداري (Mckenna , 2000 : 177) ويحدد (McKenna) ماهية الذكاء الشعوري عندما يصفه بأنه شيء يعلم الناس وانه موجود في داخلهم، إلا انه لم يتم التعبير عنه جيداً في السابق كما هو الان، وهو بنفس

الوقت شيء يمكن تعلمه إذ رأى (Golman , 1998 : 98) اننا نستمر بالتطور طوال حياتنا ونتعلم من تجاربنا، وان الناس كلما يتطورون نحو الأحسن فالأحسن في هذه القدرات كلما أصبحوا أكثر براعة في التحكم بمشاعرهم الخاصة وأهوائهم، وفي تحفيز أنفسهم على شحذ تقمصهم العاطفي ومهاراتهم الاجتماعية.

ولعل (Golman) قد وضع النقاط على الحروف عندما أوجز مفهوم الذكاء الشعوري بقوله نحن نبني الذكاء الشعوري خلال حياتنا ونسميه في بعض الأحيان (بالنضج).

ثانياً: بناء الذكاء الشعوري في فرق العمل:

ان للذكاء الشعوري دوراً خطيراً على فاعلية القادة إذا ما قلنا ان توافره بدرجات بين القادة يعطيهم تسلسلاً تنافسياً، وحسبنا ان نرى ان رؤساء فرق العمل على سبيل المثال يتميزون عن بعضهم بما يمتلكونه من خصائص تكون محدودة عند بعضهم ووفرة عند بعضهم الآخر، إذ ان الأداء العالي لهم يعتمد في جانب كبير منه على كل من الشعور والتفكير وهذا ما ايدته (Dearlove, 1999: 7) الذي وضع تقريراً أوضح فيه بان اغلب الشركات تقوم بإعادة تقييم القيادات التي تحتاجها من خلال التأكيد على البعد الشعوري، واستنتج (Gibb, 1995: 62) بان اغلب القادة اللذين لمعوا ثم اختفوا في أهم مراكز القيادة في أمريكا كان سببه العجز الداخلي الشخصي في علاقات العمل الضعيفة، والتعلق بالسلطة أكثر من قدرتهم على إدارتها فنياً وشعورياً.

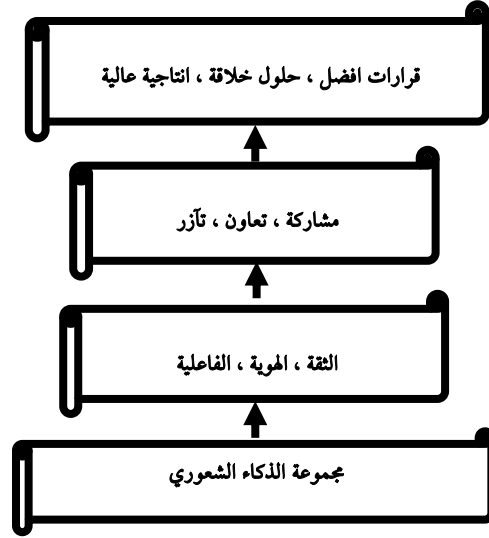
ولغرض تسليط الضوء على كيفية تدعيم السلوكيات لمجموعة الذكاء الشعوري وصولاً بها إلى بناء ذكائها الشعوري لابد من تناول الموضوع بشكل متسلسل وحسب الآتي:

1. عوامل فاعلية الفريق ومعايير الذكاء الشعوري:

ان التصور الذي كان سائداً من ان الذكاء الشعوري بوصفه كفاءة فردية لم يعد يناسب الحقيقة التي تعمل بها اغلب منظمات اليوم التي سارت باتجاه انجاز مهامها وتحقيق اهدافها عن طرق الفرق، لذا فان حاجة المديرين اليوم كما يصفها (Droskat & wolff , 2001: 59-63) هي حاجة ماسة لايجاد السبل لجعل الفرق تعمل بشكل افضل وان الفرق تطور ذكائها الشعوري من اجل تعزيز أدائها الكلي.

ان منطق العمل بالفرق قد ركز على تشخيص إجراءات العمل التي تميز الفرق الأكثر نجاحاً، اي تشخيص الحاجة إلى التعاون والمشاركة والالتزام بالأهداف إلى غير ذلك، فلا اختلاف في ان المصدر الحقيقي لنجاح الفريق يكمن في الشروط الأساسية التي تسمح ببروز إجراءات العمل الفاعلة وذلك بجعل الأعضاء ينهمكون بها من أعماق قلوبهم بشكل كلي.

وأشار الباحثان بان هنالك ثلاث شروط مهمة في فاعلية الفريق عندما تغيب فان تكوين عواطف التعاون والمشاركة ما تزال ممكنة إلا ان الفريق لن يكون فاعلاً كما يجب، لان أعضاء الفريق سوف يميلون إلى التكتّم بدلاً من الاندماج الكلي (Droskat & wolff , 2001, 63)، ولكي يكون الفريق شديد الفاعلية فانه بحاجة إلى خلق معايير الذكاء الشعوري (المواقف والسلوكيات التي تصبح في النهاية عادات) والتي تدعم السلوكيات الخاصة ببناء الثقة وهوية المجموعة وكفاءة المجموعة، إذ ان الحصيلة ستكون هي الاندماج التام في المهمات، وكما يبينها الشكل (1):



الشكل (1) انموذج فاعلية الفريق

Source: (Druskat & Wolff, 2001:83)

2. ابعاد الذكاء الشعوري:

اسهم (Singr & salovy) في تطوير مفهوم الذكاء الشعوري وجرى تعميم هذا التطور من قبل (Golman, 1998)، ويلاحظ ان هناك تطابقاً بين ما جاء به الباحثان وما أشار اليه (Gardner, 1983: 10) عندما اشار إلى ان الذكاء الشعوري يتعلق بمشاعر الفرد ومهاراته الاجتماعية متجسداً بأبعاد أربعة هي:

أ . الانسجام الشعوري: ان الشخص الجيد في قراءة مشاعره تكون لديه القابلية على التعاطف مع الآخرين وتحسس مشاعرهم.

ب . الإدارة الشعورية: توصف بانها القدرة على ترفيه الشخص لنفسه، وعلى سبيل المثال قدرته على ايقاف المزاج العصبي من خلال النزهة للمشى خارج موقع العمل مثلاً، اذ يستطيع الفرد من خلال الإدارة الشعورية ان يمتلك رباطة الجأش من خلال التأكيد على ان مشاعر الغضب او الحزن لا تستطيع قهره.

ج . الدوافع الشخصية: ان الذين يتبارون للحصول على إشباعاتهم فوراً يكونوا اكثر استعداداً وولعاً بالجدل والخصام والصراع والقدرة القليلة على احترام الذات، بما يولد لديهم ضغطاً نفسياً كبيراً، وهنا يتجلى الذكاء الشعوري في قدرة الفرد على تأجيل إشباعاته لرغباته والتأثير في دوافعه الشخصية من خلال الانتظار وعلى سبيل المثال الحصول على شيء ما لاحقاً بدلاً من الحصول عليه فوراً، وبذلك يعكس الشخص ملائمة الاجتماعية واعتماديته على نفسه اكثر من الآخرين المتأهبين للحصول على رغباتهم فوراً من دون انتظار.

د . مهارات الإدارة الشخصية: وتعني القدرة على معالجة الحالات التي يمر بها الفرد من دون التأثير بها، وهؤلاء أشخاص تكونت لديهم مهارات اتصال شخصية مكتسبة من ان يكونوا فاعلين في إخماد الصراع والتقليل من حدة الاوضاع المتوترة.

وخلاصة هذه الأبعاد وكما أشار لها (Golman, 1998: 102) هي ان الكفاءة الوظيفية التي تعتمد على هذه الأبعاد والتي تكون الذكاء الشعوري سوف تلعب دوراً كبيراً في تحقيق المعدل الاول للأداء إذا ما قيس بتأثير المهارات الفنية التي يمتلكها الفرد، إذ لاحظ ان الذين يمتلكون صفات خاصة غالباً ما تكون لديهم اتصالات شخصية راقية ويكونون جيدين في التأثير بالمواقف وامتصاص التوتر او التقليل منه.

3. مستويات بناء الذكاء الشعوري في الفريق:

أشار (Golman) في كتابه (الذكاء الشعوري) إلى الميزات الرئيسة للفرد الذي يتمتع بدرجة عالية من الذكاء الشعوري، إذ انه سيكون مدركاً للعواطف وقادراً على ضبطها وهذا الإدراك والضبط كلاهما موجهاً داخلياً لذات الشخص وخارجياً للآخرين، وبذلك تكون الكفاءة الفردية على وفق نظريته تنبع من ادراك وضبط الفرد، والكفاءة الاجتماعية تنبع من أدراك الفرد وضبطه لمشاعر الآخرين.

وإذا ما انتقلنا إلى الذكاء الشعوري للفريق فانه، بلا شك سيكون اكثر تعقيداً من الذكاء الشعوري للفرد لان الفريق يتداخل على مستويات اكثر وان عدم

الكفاءة الشعورية لأي مستوى من هذه المستويات يسبب اختلالاً وظيفياً وإن هذه المستويات تكمن في:

أ. **المستوى الفردي:** تبرز من خلال هذا المستوى أساليب تعامل المجاميع الذكية شعورياً مع مشاعر أعضائها فعندما لا يكون أحد أفراد الفريق يعمل على طول الموجه الشعورية للآخرين يبرز دور الفريق في إذكاء ذلك الفرد شعورياً مقارنة بالآخرين، إذ إن هذا الفرد لا بد له أن يتفهم ويدرك مشكلة الفريق كما يدركها باقي الأعضاء، وهذا ما نقصد به أن امتلاك المعايير التي تشجع على التفاهم بين الأفراد ربما يسهل الإدراك، لذلك لا بد للفريق من أن يعمل على سماع مشاعر أعضاء والاهتمام بها وفهمها لأن ذلك سيحسن أخلاقيات الأعضاء ويزيد من رغبتهم في التعاون.

ولو كان لدينا فريقاً من أربعة أعضاء عليهم أن يتخذوا قراراً في موضوع معين وقد اتفق ثلاثة منهم وكان للرابع رأي آخر وبقصد حسم الموضوع فإن العديد من الفرق تلجأ للتصويت بالأغلبية، لكن المجموعة الذكية شعورياً بشكل أكبر سوف تتوقف أولاً لسماع الاعتراض، وسوف تسأل أيضاً فيما إذا كان الكل يدعم القرار تماماً؟ وحتى لو ظهر أن هناك إجماعاً كهذا سوف تسأل، هل هناك وجهات نظر لم تسمع لحد الآن. أو أننا فكرنا بما يكفي وبشكل كامل؟ (Druskett & Wolff, 2001 : 83) إلا أن العديد من الفرق تلجأ وتعتمد إلى إزالة الشعور الحسي من العمل عن طريق جمع وتركيب وجهات النظر بطريقة ميكانيكية، وإن المدخل الأكثر تأثيراً في وجهات النظر هو في التأكد من أن أعضاء الفريق يشاهدون أحدهم الآخر وهم يقومون بالجهد للتشبث بوجهات نظرهم، إذ أنه بهذه الطريقة يكون لدى الفريق فرصة أكبر لخلق نوعية من الثقة التي تقود إلى مشاركة أكبر بين أعضاء الفريق.

إن التفاهم بين الفريق والعضو لا بد أن يقود إلى ضبط عواطف الفرد، ولا بد أن تكون كذلك موازنة بين تماسك الفرد وشخصية العضو، وقد أثبتت الدراسات أن أشد

الوسائل بناءً في ضبط عواطف أعضاء الفريق هي تأسيس المعايير الخاصة بالمواجهة والاهتمام في داخل المجموعة، إذ أنه قد يقوم عضو الفريق بسلوك يتعدى الحدود وإن على الفريق أن يشعره بسهولة في تأشير خطأه (Drusket & Wolff , 2001 : 88)، وقد نسوق امثلة في هذا الخصوص لتقريب المعنى ميدانياً، إذ أن عضوة في أحد الفرق المصنعة قررت تمديد إجازتها بشكل اناني وقبل أن يمضي وقتاً طويلاً جاءها أحد زملاءها قائلاً (ماذا تفعلين اخرجي للعمل فريقك بحاجة إليك) (Drusket & Wolff , 2001 : 89) وقد شعرت هذه العضوة أن دورها في الفريق على قدر من الأهمية دونما أن تفسر ذلك بسوء نية، كما أن استخدام المزاح والمرح في بعض المواقف قد يعتمد في تأشير خطأ العضو كما هو شأن الإطراء، فقد حضر احدهم متذمراً لعدم ملائمة موعد ومكان الاجتماع وقد أعلن عضواً آخر في بدء الاجتماع أن الفريق يثمن التضحية التي يقدمها هذا العضو المتذمر إذ أنه يضرر الاجتماع بالرغم من عناء المسافة وعسر الوقت وعندها تغير موقف هذا العضو بشكل جذري معرباً عن شكره لفهم الفريق لاوضاعه.

ب. العمل مع مشاعر المجموعة: أن امتلاك معايير للإدراك الذاتي لدى المجموعة للحالة الشعورية ومواقع القوى والضعف وحالات التفاعل بين الأفراد وإجراءات العمل تعتبر جزءاً حاسماً من ذكاء المجموعة الشعوري الذي يسهل فعاليتها وراى (Drusket & Wolff , 2001: 88) أن الفرق تحصل على ذلك من خلال تقييم الذات والتماس ردود الأفعال لدى الآخرين، إذ أن الفرق الكفوءة شعورياً لا تضع الأقنعة علة عيونها وإن لديها القدرة الشعورية على مواجهة المعلومات المهمة بكفاءة، وقد تلجأ بعض فرق العمل لمعرفة آراء الآخرين من خلال الزبائن أو المجهزين أو المنافسين كما تلجأ بعض وكالات الأعلام لمنافسات صناعية سنوية تعدها مصدراً مهماً لمعرفة الآراء.

ان فرق العمل ترسي معايير تقوي قابليتها على الاستجابة بشكل فعال إلى نوع من التحديات الشعورية التي تواجهها يومياً ويمكن ان توفر هذه المعايير أشياء ثلاث لهم هي:

1. ايجاد مصادر للعمل مع العواطف: إذ ان الأعضاء يستعملون هذه المصادر لكي يتعاملوا مع عواطف المجموعة، واحد هذه المصادر المهمة هو (المفردة الشائعة في الوسط الاجتماعي التي تشيع الارتياح او الفكاهة والتي قد تكون جزء من الموروث الشعبي) التي يتداولها أعضاء الفريق للتنفيس عن الحيرة او الإحباط.

2. بناء بيئة ايجابية: عندما تحصل ظروف خارجية تؤدي إلى خلق جو من السلبية حول أعضاء الفريق فان رئيس الفريق يقاوم بوعي إغراء الانحدار في الشكوى واللوم.

3. ويعد التأكيد على فاعلية حل المشاكل واحداً من أقوى المعايير التي رايناها في بناء قدرة المجموعة على الاستجابة للظروف ذات التحديات الشعورية، وكثيراً ما يحتاج الفريق من متطلبات تقع خارج نطاق سيطرته المباشرة، ولكن بدلاً من التراجع فقد يعمل الفريق بجهد ليحصل على ما يريده من الآخرين.

ج. العمل مع المشاعر خارج المجموعة: انه النوع الأخير من الذكاء الشعوري الذي يجب ان يتحلى به اي فريق ذو أداء عالي يخص العلاقات المتداخلة، بالضبط كما يجب ان يكون الفرد مهتماً بعواطفه وعواطف الآخرين، وان على المجموعة ان تنظر داخلياً وخارجياً من الناحية الشعورية إذ ان تداخل وجهات النظر مهم جداً خاصة في الحالات التي سيكون فيها لعمل الفريق اثر مميز على الآخرين في المنظمة، وقد تلاحظ حالات كثيرة تكون فيها الفرق معجبة بجلولها بحيث انها تتفاجأ عندما لا يشاركها الآخرون في المنظمة حماسها، كما ان بعض أهم الفرق الذكية شعورياً كانت تندمج بمضمون منظماتها الاوسع بحيث انها تؤثر في كيفية تشكيل احتياجاتها وانجازاتها وان على الفريق ان يكون ملماً فعلياً بالاحتياجات

والأحاسيس الخاصة بمجموعة أخرى ضمن المنظمة، لاسيما وان عمل المجموعة قد يكون مكملاً لعمل المجموعات الأخرى.

4-بناء المعايير داخل الفريق:

كما هو معروف ان كبرى الشركات تعتمد اليوم على عمل الفرق في أداء مهامها بعد ان كانت إلى وقت قريب تعتمد عمل الأفراد وقد يحصل الفريق على اي شئ (مدخلاته من المواد، والموارد البشرية... الخ) إلا اننا نرى انه يفشل في تحقيق اهد أفه بالشكل المطلوب وذلك لافتقاده إلى المجموعة الذكية شعورياً، وافتقار المجموعة للمعايير هو سبب رئيسي في الإخفاق والتوصل إلى مجموعة ذكية شعورياً إذ ان المعايير التي تبني الثقة وهوية المجموعة وكفاءة المجموعة هي مفاتيح نجاح الفريق، لذلك فان السؤال الذي يواجهنا هو كيف تأني المعايير القوية؟ ومن اين؟ وقد حدد (Drusket & Wolff, 2001:89) الإجابة على هذا السؤال بخمسة اتجاهات أساسية هي:

- 1- القادة الرسميون للفريق.
- 2- القادة غير الرسميون للفريق.
- 3- الاتباع الشجعان.
- 4- بواسطة التدريب.

5-بواسطة الثقافة التنظيمية الأكبر (ثقافة المنظمة):

عندما يتكون الفريق من افراد ذوي ثقافات عديدة مختلفة يبرز دور القادة الرسميون، فقد يلجأ القائد إلى اعتماد الأسلوب الروائي (الاجتماعات بدون استعمال الطاومات)، وبذلك يستطيع القائد الاقتراب من السبب ومعالجته عن طريق التحدث فيما إذا بدا له ان المجموعة قد تفرقها الاجتماعات الرسمية، لذا فان الطرائق التي من خلالها يعزز القائد الرسمي للفريق او اي عضو آخر في الفريق الذكاء الشعوري عادة ما تكون اكثر حذاقة (رقعة) رغم انها قوية وذات سلطة، كذلك الحال

في القادة غير الرسميون اللذين يكون تأثيرهم شعورياً في أساسه باعتماد قوة التأثير العاطفية التي تشد القائد غير الرسمي بالفريق.

كما ان التدريب يقطع شوطاً كبيراً في زيادة الإدراك الشعوري وتوجيه الآخرين على كيفية ضبط عواطفهم وهذا ما درجت عليه منظمات كثيرة في اعتماد دورات تطوير القيادة والمفاوضات والاتصالات، وأخيراً فان تأثر أعضاء الفريق بالثقافة التنظيمية للمنظمة لاسيما تلك المنظمات ذات التاريخ الطويل والحافل بضبط عواطف الموظفين عن طريق الكبت فان التغير لا محال آجلاً أم عاجلاً.

ثالثاً: نماذج الذكاء ومقاييسه:

ان اختبارات الذكاء تقيس القدرة العامة للذكاء، وقد تمثلت هذه الاختبارات باختبارات الذكاء المؤقتة التي نصح بها (Binet) عام (1905) و (McKenna, 163: 2000) في فرنسا، وفي الأساس كانت هذه الاختبارات موجهة للأطفال الذين يعانون من التعلم البطيء بغية تحديث مناهج الدراسة الاعتيادية، إذ أشار (Binet) في حينه إلى ان الذكاء يقاس بواسطة مهام تتطلب استخدام العقل وقدرات لحل المشاكل اكثر من ان يقاس بتحريك المهارات الملحوظة، وقدم نموذجاً لاختبار لفظي وأدائي بنفس الوقت، وقد طلب ان تنفذ اوامر بسيطة وان يحدد أشياء متعارف عليها وعلى سبيل المثال التفكير بانغام معينة وتوضيح كلمات محددة، وقد أعقبه عام 1939 (Wechsler, 1981: 7-9) إذ يعد مقياسه اول اختبارات الذكاء الذي استخدم بصورة كبيرة، وهو يتكون من جزئين جزء لفظي وجزء أدائي وهما يولدان تسجيلات منفصلة عن بعضهما.

ولكن في الخمسينيات تبين لـ (Binet) ان الطفل البطيء التعلم او الغبي هو نوعاً ما يكون طبيعياً ولكنه متخلف في نموه العقلي، ولهذا فان هذا الطفل قد يستنتج نتيجة عند الاختبار الاعتيادي عندما يجري اختباره مع طفل اصغر منه في عمره الزمني، ولهذا فان العمر العقلي للطفل سريع التعلم يكون أعلى من عمره الزمني، أما عمر الطفل البليد ونموه العقلي يكون اقل من عمره الزمني، وهذا يضعنا أمام استنتاج ان الزمن

يرتب للفرد مقدارا من الذكاء التراكمي، إذ يكون النضج بفعل الزمن دالة هذا التراكم بوصفه حد أدنى يتناسب مع عمره، ويتساوى هذا الحد عند الأفراد الاعتياديين بافتراض تساوي فرص التعلم ونوع الثقافة ونوع المحفز، الجو العاطفي للمنزل، الحوافز المناسبة للانجاز، التغذية الصحية ويتقدم عند الأفراد غير الاعتياديين، لذلك عندما نجمع التراكمات الذكائية لشخصين بنفس العمر لا يمكن ان نتوقع تساويهما إذ لا يبقى للفروق الفردية معنى هنا وبذلك فان العمر العقلي والعمر الزمني يختلفان بشكل يمكننا من ان نقيس ونشير إلى اي منهما ذكي والآخر متخلف في ذكاء.

ان الكثير من الباحثين قد تأثروا بنموذج الذكاء الذي قامت به مجموعة من المتأثرين به مثل (Thurston) و (Guildford) حتى عام (1960) وقد ظهرت نماذج جديدة تأثرت بالتطور الحاصل في علم النفس بتركيزه على ترتيب نماذج المعلومة، وخلاصتها، ان هذه النماذج هي محاولة لفهم الذكاء على أساس الترتيب الشفوي الذي يحصل عندما ينشغل الأفراد بفعاليات ثقافية وعلى سبيل المثال حل مشكلة معينة، إذ ان ترتيب المعلومة على وفق هذا الفهم كما وصفه (Hunt & Michal, 1983: 159) يتوقف على مجموعة من الأسئلة مثل:

ما هي المراحل العقلية التي تحدث والتي يمكن اختبار الذكاء من خلالها؟، كيفية السرعة والدقة التي تعمل من خلالها هذه المراحل العقلية؟، ما هي انواع التمثيل العقلي للمعلومة التي ترسمها المراحل العقلية؟.

وهنا يلاحظ المرء ان التركيز يكون على المحاولات لتعريف المراحل العقلية التي تكمن في التصرف الذكائي، وقد أدرك (Sternberg, 1985: 212) بعد عام من هذه الأسئلة وصورها بنظرية ثلاثية للذكاء صورت أداء الفرد الثقافي بثلاث طرائق:

1. الطريقة التكوينية: وهذه تشير إلى التفكير التحليلي الذي من خلاله تمكن الفرد من النجاح في الاختبارات .

2. الطريقة التجريبية: تشير إلى قدرة الفرد على التفكير الخلاق في اللحظة والتي سوف يستند فيها على تراكمه الذكائي في تحليل التجربة إلى أبعادها وعواملها، ثم

يدمجها بطريقة غير ملحوظة تشير إلى ومضة عبقرية وصيرورة جديدة (لفكرة، إشارة، فعل... الخ) غير مألوف لدى من لا يمتلكون تفكيراً خلاقاً.

3. الطريقة الاحتوائية: إذ تشير هذه الطريقة إلى ان يصبح الفرد واعضاً في المجتمع او من الذين يشار إليهم بالبنان، إذ ستعكس هذه المرحلة قدرة الفرد على ان يلعب اي لعبة ويتناغم معها وبها ومن خلالها في تعامله مع المحيط.

ان (Sternberg) قد وصف مؤدى النظرية الثلاثية بقوله ان أداء الفرد يتحكم بهذه العوامل الثلاث والخاصة بالذكاء، وقد اتخذ في رايانا نظرة اشمل من تلك النماذج التي استنبطتها الطرائق التقليدية، إذ أشارت نظريته الثلاثية إلى:

1. القدرة على التعلم والاستفادة من التجربة.
2. القدرة على التفكير والمنطق العقلاني.
3. القدرة على التفكير غير الاعتيادي وغير المتوقع.
4. القدرة على دفع الشخص لنفسه لإكمال المهمات بسرعة والتي يتوقع الحصول عليها.

ومن ناحية أخرى تأتي توجهات (Gardner) إذ قدم هذا الباحث نموذجاً أكثر شمولاً للذكاء، فقد تبني مفهوم انه لا يوجد شئ يدعى بالذكاء الفردي بينما توجد ستة انواع من الذكاء مستقلة واحدة عن الأخرى، وكل واحدة تعمل بوصفها نظام منفصل في الدماغ تبعاً لقوانينها وهي:

1. اللغة.
2. المنطق.
3. المكان.
4. الموسيقى.
5. القابلية البدنية.
6. الشخصية.

وقد أكد الباحث أن الأنواع الثلاثة الأولى متعارف عليها ومقاسة من قبل اختبارات الذكاء التي أجريت، أما الأنواع الثلاثة الأخيرة فقد تبدو غير اعتيادية في المحتوى النقاشي لها ولكن يشعر بأنه يرغب أن يتعامل معها بصورة مماثلة إلى الثلاثة أنواع الأولى (Gardner, 1983: 12). فالذكاء الموسيقي يتضمن القدرة على أدراك النغمة والإيقاع واللحن التزامناً منذ فجر التاريخ مع بعضهما واللحن تشكلاً الأساس لتطوير الكفاءة الموسيقية .

أما القابلية البدنية فهي تخص السيطرة بالنسبة للفرد على حركة جسمه والقدرة على معالجة وإدارة الأشياء، فالطبيب الجراح يكون قادراً على معالجة الأشياء بمهارة عالية وهو يجري جراحة في الجهاز العصبي مثلاً. أما النوع الآخر فهو ذكاء الشخصية والذي يمكن أن يقسم إلى ذكاء مشترك وذكاء داخلي، والأول يعني تطوير الحساسية للأمزجة والطباع لأجل أن يكون الفرد قادراً على توقع ما سيتم التصرف به من حالات جديدة.

أما النوع الثاني أي الذكاء الداخلي فهو على العكس يكون له القدرة على تطوير النوعية لمشاعر الشخص النفسية وأحاسيسه للتفريق بينهما وكذلك استخدام هذه المعلومة بوصفها دليل للدوافع الشخصية وهذا هو حجر الأساس للذكاء العاطفي الذي نحن بصدد.

ورب سائل يسأل هل أن الأشخاص لا يحتاجون إلى تطوير جميع أنواع الذكاء أم يعتمدون إلى ما هم بحاجة إليه وما يكون حاجة أولى لديهم؟، والجواب أن الأشخاص يقومون بتطوير نوع من الذكاء إلى درجة كبيرة أكثر من غيره، ولكنه عليهم بنفس الوقت تطوير كل نوع من أنواع الذكاء الأخرى إلى درجة معينة إذ أن (Makenna , 2000) رأى أن هذه الأنواع من الذكاء وهي تتداخل مع بعضها البعض فأنها تبنى على بعضها البعض ولكنها مازالت تعمل كأنها أنظمة مستقلة جزئياً.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن (Calldford, 1976: 110-113) قد توصل إلى نموذج للذكاء سبق نموذج النظرية الثلاثية أطلق عليه (تركيب نموذج الذكاء) والذي وصف ترتيب أبعاده على وفق الآتي:

1. العمليات / ما يفعله الشخص.
2. المحتويات / المعلومات التي تحدد ومن خلالها تؤدي العمليات.
3. المنتجات / الشكل الذي من خلاله تترتب المعلومات.

ولا نظن أن نموذج (Calldford) يختلف عن نموذج النظرية الثلاثية للباحث (Sternberg)، وعموماً ومهما اختلفت الأبعاد والنماذج فهي تخلص إلى أن الباحثين أكدوا أن الذكاء سمة يمكن تعليمها وبناءها لدى الأفراد، وهنا يمكن أن نسأل، إذا كان الذكاء سمة، كيف يمكن قياسها؟.

لقد أشار (Makenna, 2000, 166) إلى أن معامل الذكاء يمكن قياسه من خلال المعادلة:

$$\text{معامل الذكاء} = \frac{\text{العقلي العمر}}{\text{الزمني العمر}} \times 100$$

وهذه المعادلة تعني عندما يكون العمر العقلي لدى الفرد مساوياً للعمر الزمني فإن معامل الذكاء ستكون قيمته تساوي (100)، وهذا ما يتمتع به الأفراد الاعتياديون وهم الأغلبية، أما إذا كان العمر العقلي أقل من العمر الزمني فإن معامل الذكاء سيكون أقل من (100)، وإذا كان العمر العقلي للفرد أكبر من العمر الزمني سيكون معامل الذكاء أكبر من (100)، وقد أشار (Makenna) إلى أن من يمتلك (90-100) كمعامل للذكاء فإنه يعد طبيعياً، وإذا ما زاد عن (130) فإنه يعتبر نابغة وما بين (100-130) فإنه ذكياً، أما إذا انخفض عن (70) فإنه يعاني من تخلف، وقد اعتمدنا هذا المدرج في تفسير استجابات عينة من العاملين في عدد من المصارف العراقية لتحديد معامل الذكاء في الحالة التطبيقية الآتية وذلك تعزيزاً للآطار الفلسفي الذي جرى عرضه آنفاً.

المحور الثاني

حالة تطبيقية

بعد تفريغ ومعالجة استجابات الاشخاص المستهدفين لعينة من العاملين في عدد من المصارف العراقية، ظهر ان (1, 8 %) من المبحوثين قد حصلوا على (اقل من 70) درجة فأقل، وهذا ما يعبر عن وجود مشكلة ما حسبما أشار (Fisher, 1998: 297) في مقياسه المعتمد لأغراض هذا الحالة، وبعد اجراء دراسة تتبعية الى مسيرتهم العملية في مصارفهم ومن خلال اجراء المقابلات مع رؤوسائهم او رؤسائهم وزبائن المصارف تحقق ان سلوكهم غالبا ما اتسم بالانقباض وهم متذمرون من وظائفهم عند ازدياد عبء العمل في اوقات الذروة، كما سجلوا اكبر عددا من الشكاوى من قبل الزبائن والزملاء، وكثيرا ما كانوا يواجهون تساؤلات الزبائن بالانفجار والضرر، كما تميزو بانهم متحسسون من المزاح او محاولات تلطيف الجو، وقد اشير لهذه النسبة بانها تعاني من تخلف في الذكاء الشعوري، في حين شكلت نسبة الأذكاء وهم الذين حصلوا على درجات من (100-130) ما مقداره (5, 4 %) من مجموع العينة، وكانو تواقين للمجاملة واحتواء المواقف الصعبة، كما انهم يمتلكون الحل باكثر من طريقة للاختناقات او مواجهة حالات الكدر، وقد اتسموا بين زملائهم بانهم كثيرا مايكونوا مرجعا لزملائهم في تقديم النصيح والارشاد واحتواء الازمات، أما الأفراد الذين حصلوا على (90-100) نقطة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (87.4 %) والذين يوصفون بكونهم طبيعيين ولم تظهر عليهم ومضات الذكاء الشعوري، وقد اتسمت سلوكياتهم بالرتابة النسبية وهم اشخاص يمكن استمالتهم وينتجون اكثر عند الاطراء عليهم او ذكر فظائلهم.

ان اكثر ما يستوقف المرء في دراستنا لهذه الحالة هو ان نسبة الأذكاء التي كانت قليلة بشكل معقول، انها كانت محط حسد من قبل رؤسائهم الذين لم يستطيعوا ان يرتقون

الى مستواهم، بما يجعل المرء ان يوصم هؤلاء الرؤساء بانهم مصابون بالعمى الشعوري اذ انهم لا يستطيعون ان يميزوا بين ما هو ذكي متقدم على رؤسائه، وبين حاجة الرؤساء الى ادراك حقيقة انهم من الممكن ان يطوروا مهاراتهم في مجال الذكاء الشعوري.

والجدول (1) يعرض استجابات الاشخاص على وفق مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

الجدول (1)

استجابات المبحوثين على وفق مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف

| ت | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن المثوي | درجة اتفاق أفراد العينة | معامل الاختلاف | الترتيب |
|----|---|---------------|-------------------|--------------|-------------------------|----------------|---------|
| 1 | عادة ما أبقى هادئاً إيجابياً وغير مضطرب في اللحظات الحاسمة. | 3.13 | 0,865 | 78,25 | جيد | 27.63 | الثامن |
| 2 | انا قادر على الاعتراف بأخطائي. | 3.64 | 0,606 | 91 | ممتاز | 16.648 | الاول |
| 3 | اعتبر نفسي مسؤولاً عن تحقيق أهدافي | 3.74 | 0.642 | 93,5 | ممتاز | 17.16 | الثاني |
| 4 | ابحث بانتظام عن الأفكار الجديدة من مصادر واسعة التنوع. | 3,47 | 0,780 | 86,75 | جيد جداً | 22.47 | السابع |
| 5 | انا جيد في توليد الأفكار الجديدة | 3.32 | 0,684 | 83 | جيد جداً | 20.60 | السادس |
| 6 | أستطيع بلطف ان اتحكم بالمطالبات المتعددة (المتنوعة) والاولويات المتغيرة | 3.50 | 0,624 | 87,5 | جيد جداً | 17.82 | الثالث |
| 7 | أسعى وراء أهداف أكثر مما هو مطلوب او أكثر مما هو متوقع مني في عملي. | 3.28 | 0,943 | 82 | جيد جداً | 28.75 | العاشر |
| 8 | ربما تؤخرني العقبات والعوائق قليلاً إلا انها لا توقفني. | 3.33 | 0,954 | 83,25 | جيد جداً | 28.64 | التاسع |
| 9 | ان أهوائي وعواطفني اليائسة لا تنال مني غالباً في العمل. | 3.48 | 0,706 | 87 | جيد جداً | 20.28 | الخامس |
| 10 | اعمل توقعاً للنجاح وليس خوفاً من الفشل. | 3.62 | 0,676 | 90,5 | ممتاز | 18.67 | الرابع |

ويلاحظ من خلال ما عكسته معطيات الجدول السابق ان الفقرة (2) حصلت على الترتيب الاول من بين فقرات الاستبانة إذ حقق وسطها الحسابي تقدماً ملحوظاً عن الوسط الفرضي للبحث الذي مقداره (2) إذ ان المدرج المعتمد في البحث هو مدرج رباعي وبانحراف معياري هو الأقل بين الانحرافات المعيارية لباقي فقرات الاستبانة وبذلك كانت درجة اتفاق أفراد العينة على مضمون هذه الفقرة هو (ممتاز).

ان ارتفاع الوسط الحسابي وانخفاض الانحراف المعياري يعكس مدى تركز استجابات المبحوثين حول اوساطها الحسابية، وانخفاض تشتت القيم عن هذه الاوساط، وهذا يعني ان قدرة هذه الفقرة على التأثير في المعدل العام للذكاء الشعوري هي أعلى من غيرها من الفقرات، ثم جاءت الفقرة (3) في الترتيب الثاني من حيث قوة التأثير والفقرة (6) في الترتيب الثالث تليها الفقرة (10) ثم الفقرة (9) في الترتيب الخامس حسب تسلسل ترتيبها على وفق مقياس معامل الاختلاف الذي يعكس درجة تأثير هذه الفقرات في المعدل العام للذكاء الشعوري للعينة المبحوثة .

أما الفقرة (7) فقد حصلت على الترتيب الأخير من بين فقرات الاستبانة وذلك لتحقيقها وسطاً حسابياً اقل من باقي فقرات الاستبانة، وبانحراف معياري كبير ثم تلتها الفقرة (8) والفقرة (1) والفقرة (5) إذ ان ارتفاع درجة تشتت القيم عن اوساطها الحسابية كان سبباً في ان يمنحها هذا الترتيب الذي يعكس ضعف تأثيرها في المعدل العام للذكاء الشعوري للعينة المبحوثة .

المحور الثالث

المعطيات الفكرية للحالة الدراسية

من خلال ما تقدم سواء في جانب الفصل الفلسفي او حالته التطبيقية عكست جميع المؤشرات ان هناك نسبة كبيرة ضمن المستوى الطبيعي في حين لم تؤثر حالات الذكاء والتخلف الا نسباً محدودة جداً، وهذا هو الترتيب المنطقي في مجال أبعاد الذكاء العام او الذكاء الشعوري. عليه يمكن ان نجلل استنتاجاتنا بالآتي:

1. إن الذكاء الشعوري يتأثر بعاملين عامل جيني (وراثي)، وآخر مكتسب، كما ان الذكاء الشعوري سمه يمكن اكتسابها بالتدريب والأعداد الفاعل، ان هذين العاملين يتبادلان التأثير من دون ان ندرك مدى تأثير كل منهما على حدة.
2. ان بعد الدوافع الشخصية قد حقق تراجعاً في استجابات المبحوثين والذي مثلته الفقرة (7) والتي حققت الترتيب العاشر، مما يعكس ضعف قدرة المجال الذي تنتمي اليه في التأثير على ذكاء الفريق.
3. تراجع بعد الإدارة الشخصية والذي يعد مسؤولاً عن إيقاف المزاج العصبي والحد من تأثيراته والذي مثلته الفقرات (8، 1) والتي حققت الترتيب التاسع والثامن، مما يعكس ضعف هذا البعد في التأثير على فاعلية ذكاء الفريق.
4. ان استجابات المبحوثين عن الفقرات (4، 5) أشارت إلى تراجع المهارات الاجتماعية لدى المبحوثين وعدم فاعليتهم في قيادة التغيير من خلال الابتعاد عن البحث المنتظم عن الأفكار الجديدة واسعة التنوع او القدرة على توليد الأفكار الجديدة.
5. ان أفراد العينة جيدون في بعد الانسجام الشعوري وكما عكسته الإجابة عن الفقرات (2، 3)، مما يعكس قدرة المبحوثين على قراءة مشاعرهم الشخصية وقابليتهم على التعاطف مع الآخرين وعكس مشاعرهم.

6. أن بعد الإدارة الشعورية والذي عكسته الفقرة (6، 9) حقق تقدماً في الترتيب بما يعكس قدرة العاملين على التحكم بالمزاج والقدرة على رباطة الجأش إذ حققت هذه الفقرة الترتيب الرابع.

7. أن بعد الدوافع الشخصية قد حقق تقدماً جاء بالمرتبة الخامسة من خلال الفقرة (10) الذي يعكس توسط هذه الفقرة نسبياً بين فقرات المقياس، وهذا يعني عدم خلو المجموعة من التسابق والولع بالجدال والخصام، كما أنه يعني عدم ارتفاع مؤشرات الجدال والخصام بشكل لافت للنظر.

8. أن تراجع الأبعاد المشار إليها في الفقرات (2، 3، 4) تعد عاملاً حاسماً في انخفاض المعدل العام للذكاء الشعوري في عينة البحث وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث القائلة (أن هناك علاقة سببية بين العناصر المكونة للذكاء الشعوري وارتفاع المعدل العام للذكاء الشعوري في فريق العمل).

المحور الرابع

كيف تطور مهاراتك ومهارات العاملين معك شعوريا

كثيرا ما نواجه التساؤل الذي يقول: هل توجد اليات لتطوير الذكاء الشعوري وخلق فرق عمل شعورية ناجحة؟، والحقيقة ان الجواب محسوم حتما بنعم، فمن خلال ما توصل اليه الفصل باطاره الفلسفس وبجالاته الدراسية يمكن الخروج بعدد من الاليات والمقترحات التي تقود لبناء فرق عمل شعورية ناجحة، وكما ياتي:

1. ان موضوع الذكاء الشعوري من المواضيع التي لم تلقى نصيبها في منظمتنا بصورة عامة، لذلك فان هذا الجهل بمفهوم وأبعاد الذكاء الشعوري هو بحاجة إلى دراسة منظمة لاسيما وان الذكاء الشعوري يمكن اكتسابه بالتدريب والأعداد، لذا لا بد من تنمية معارف العاملين وخلق مجاميع ذكاء شعورية قادرة على تجسيد أبعاد الذكاء الشعوري بشكل واضح، ولعل إسهابنا في المهاد النظري كان غاية متوخاة من اجل إغناء هذا الموضوع الذي ما يزال يمر بمرحلة الطفولة نظرياً وتطبيقياً.
2. ان تركيز المنظمات المبحوثة على تنمية الدوافع الشخصية وتقليل حالات الخصام والصراع والتسابق نحو الحصول على الإشاعات والمنافع الفورية، من خلال تنمية جانب احترام الذات وتوفير المصادر الشحيحة التي قد تكون سبباً في توليد الصراعات والتسابق سواء كانت مادية او معنوية، وذلك بانتهاج سياسات إسناد ودعم مستندة إلى أدوار العاملين في تحقيق أهداف المنظمة وأهمية هذه الأدوار.
3. تدريب العاملين على الإدارة الذاتية ومعالجة الأزمات وتنمية مهاراتهم في الإدارة الشخصية، بما يوفر لهم مهارات اتصال شخصية فاعلة تؤمن لهم القدرة على إخماد الصراعات واحتواء الأزمات والاوزاع المتفجرة.
4. العمل على تنمية المهارات الاجتماعية لدى العاملين وبث روح الابتكار والتجديد والتنوع وتوليد القدرة على الكشف عن أفكار جديدة.

5. الاستفادة من ارتفاع خاصية الانسجام الشعوري والإدارة الشعورية لدى العاملين في معالجة السمات الشعورية المتراجعة، من خلال استخدام النشاطات غير الوظيفية التي تؤدي إلى الألفة والانسجام، وعلى سبيل المثال النزاهات والسفريات والايفادات الجماعية بما يقلل حالة تحكم المزاج والأهواء والشعور الفردي.
6. وبشكل عام لابد للمنظمات ان تضع نصب أعينها أبعاد الذكاء الشعوري (الدوافع الشخصية والإدارة الشخصية والمهارات الاجتماعية) كأسبقية أولى في أعداد برامجها التدريبية من اجل الارتفاع بمعدلات الذكاء عند تكوين الفرق، كون هذه الأبعاد غالباً ما تكون سبباً رئيساً في تراجع معدلات الذكاء الشعوري لدى العاملين.

الفصل الثالث
فلسفة الثقة التنظيمية
بناءها ومكوناتها وكيفية قياسها

توطئة:

يولد موضوع الثقة اهتماما كبيرا متزايدا في الدراسات التنظيمية، لكونه يعد عاملا اساسيا للتفاعل الاجتماعي، وقد اشار كتاب كثيرون إلى اهمية الثقة في مجال الاتصالات (Giffin)، (1967) والقيادة (Atwater, 1988) والإدارة بالأهداف (Scott, 1980) وتقييم الأداء (Cummin)، (1983) وعلاقات العمل - الإدارة (Taylor, 1989) وفرق العمل المدارة ذاتيا (Lawler, 1992).

ومع ذلك فان دراسة الثقة في المنظمات ظلت صعبة للغاية ومسببة للمشاكل كما يرى (Mayer, et al., 1995: 709) لاسباب منها ما يتعلق بتعريف الثقة نفسها وقلة الوضوح في العلاقة بينها وبين المخاطرة وكذلك الارتباط والتشويش المرافق لكثرة التعريفات التي وصفت الثقة واقترب بعض المفاهيم منها واختلطها بها.

ونود ان نشير الى ان هذا الفصل يستهدف الثقة بالآخرين في اطر تنظيمية مفهوما وفلسفة ومكونات وبناء وقياس، إذ ان هذا المجال لم يجري التطرق إليه كما هو الحال في دراسة موضوع الثقة بالنفس والتي تيسر لها مقاييس ليست قليلة عريبا على الاقل(*)، وبات موضوع قياسها سهلا في الوقت الحاضر خاصة في مجال دراسات علم النفس، لذا تأتي هذه المحاولة لاستثارة الاخوة أساتذة الإدارة بفرعها (إدارة الأعمال، الإدارة العامة) وطلبة الدراسات العليا بغية اغنائها من خلال النقد والتحليل او اعتماد

(*) يمكن الاطلاع على المقاييس التالية:

(1) ابو العلام، العادل محمد، قياس الثقة بالنفس عند الطالبات في مراحل الدراسة الثانوية والجامعية، الكويت، مؤسسة علي الجراح، 1978.

(2) البدراني، جمال سالم محمد، بناء مقياس الثقة لدى طلاب المرحلة المتوسطة ، رسالة ماجستير غ . م ، جامعة بغداد ، كلية التربية 1986.

(3) أحمد فهمي جلال، مبادئ التنظيم وادارة الاعمال، القاهرة، 1998، ص 413.

(4) المهداوي، عدنان محمود، الثقة بالنفس لدى ابناء الشهداء من طلبة المرحلة المتوسطة في بغداد ومقترحات لتنميتها، رسالة ماجستير غ . م ، جامعة بغداد ، كلية التربية، 1990.

مجالات جديدة لغرض اعمام فائدتها، ويمكن ايجاز أهمية التوصل لبناء مقياس خاص بالثقة بالاتي:

1. ان المقياس سيؤثر امام الإدارة مستوى جدارة العاملين بالثقة وبالتالي تتخذ الإدارة قراراتها بتوسيع او تقليص مشاركة العاملين في الإدارة، كما انه يخدم الإدارة في تأشير حدود التفويض في المنظمة تبعاً لحجم الثقة السائد.
2. يعد هذا المقياس اداة للكشف عن العاملين ذوي الثقة الواطئة بغية استخدام برامج تدريبية خاصة لتطوير الثقة لديهم وبذلك يساعد المقياس الادارة في اتباع سياسات وبرامج تدريبية مستندة لاسس علمية وموضوعية.
3. ان المقياس يمكن ان يساعد الادارة في اعتماده احد الأدوات المهمة في اختبار القوى العاملة المتقدمة لاشغال الوظائف الشاغرة.
4. ان المقياس يسهل مهمة المنظمات التي تهتم بتنمية الرقابة الذاتية.

الغاية الفكرية للفصل وأهميته:

تتلخص غاية الفصل الفكرية بعدم وجود مقياس للثقة بالآخرين يمكن من خلاله التعرف على مستويات الثقة بالآخرين، الأمر الذي يشكل فراغاً أمام الدارسين والباحثين في هذا المجال ويشكل عقبة في طريق دراسات الثقة حاضراً ومستقبلاً، لاسيما وان الاتجاهات المعاصرة في إدارة الأعمال أخذت تركز على دراسة العائد الاجتماعي للمنظمات ورأس المال الاجتماعي التنظيمي (Organizational Social Capital)، والذي تشكل الثقة أحد عناصره المهمة على حد وصف (Leana & Buren III, 1999).

لعل من الأسباب التي أسهمت في ايجاد هذا النقص الواضح في دراسة الثقة وكيفية قياسها هو اعتماد منظمات الأعمال بعض المعايير الأحادية في تحقيق الكفاءة والفاعلية والمتمثلة بالربح المادي فقط وإهمال جانب العائد الاجتماعي، كما ان التشبث بمفهوم (الانسان الاله) الذي ضل سائداً رديحاً من الزمن كان سبباً آخر في عدم إدراك أهمية الثقة بالعاملين، فضلاً عن ان موضوع الثقة هو من المواضيع العاطفية الشخصية اذ يرتبط بالأخلاق الاجتماعية بشكل كبير، لذا فان ما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لمجتمع اخر بسبب نسبية موضوع الأخلاق والنظرة الى الثقة فظلاً عن أسباب أخرى جرى ذكرها في المدخل إلى الموضوع وأهميته.

الثقة التنظيمية

الاهمية والتعريف والمجالات والابعاد

اولا: أهمية الثقة:

اخذ موضوع الثقة يولد اهتماماً متزايداً في الدراسات التنظيمية، إذ رأى (Cambetta, 1988: 213-237) إن دراسة موضوع الثقة يعد عاملاً أساسياً وحتمياً للتفاعل الاجتماعي، وقد أشير إلى أهمية الثقة في مجالات كثيرة مثل الاتصالات (Ciffin, 1967:104-120) والقيادة (Atwater, 1988:290-310) والإدارة بالأهداف (Scott, 1980: 157-175) وتقويم الأداء (Cummings, 1993:88-93) وعلاقات (العمل – الإدارة) (Taylor, 1989:85-89)، وفرق العمل المدارة ذاتياً (Lawler)، (218-221: 1992)، والمجاميع والفرق وثقافة المنظمة (Samuel, 1997:402)، ورأس المال الاجتماعي التنظيمي (Leana & Burer III, 1999: 538).

وعلى الرغم من اهتمام الكتاب والباحثين الكبير بالثقة إلا إن دراستها في المنظمات ظلت صعبة للغاية لأسباب عديدة منها مشاكل تعريف الثقة نفسها وقلة الوضوح في العلاقة بين المخاطرة والثقة وعواقب الثقة وتداخل بعض المفاهيم معها، وعلى سبيل المثال التعاون والاعتماد والتنبؤ... الخ، كما ان دراسات الثقة منذ الخمسينيات من القرن العشرين قد تناولت الثقة في اطار شخصي بوصفها سمة من سمات الشخصية، وهذا الفهم لم يعد يتناسب مع المفهوم التنظيمي الحديث الذي بدأت ملامحه تبرز في العقدين الاخيرين من القرن العشرين والذي يعد الثقة عنصراً من عناصر راس المال الاجتماعي التنظيمي يمكن استثماره في خلق وتكوين القيمة للمنظمة أسوة بروؤس اموالها الاخرى .

ان الكثير من رجال الاقتصاد ومنظري الإدارة، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس لا يختلفون حول أهمية الثقة بوصفها مكون أساسي تقوم عليها الشؤون

البشرية، إذ وصف (Blan, 1964) ذلك بأن الثقة أساسية للعلاقات الاجتماعية الثابتة والمستقرة، أما (Weber, 1968) فأكد أن تبادل البضائع هو ممكن فقط على أساس الثقة والائتمان الشخصي البعيد الحصول عليه، والباحثين (Phares, Chance, Retter, 1970) أشاروا إلى أن التوقع العام للثقة وعدم الثقة يمكن أن يكون عاملاً محدداً ومهماً للسلوك، كما شدد باحثين آخرون على أهمية الثقة مثل (Golembiewski, Mcconkie, 1975) بقولهم أنه لا يوجد متغير واحد يؤثر على السلوك الجماعي بين الأشخاص كما هو تأثير الثقة.

وربط (Bok, 1978) بين الثقة وبين تقدم المجتمعات أو دمارها معطياً بعداً مهماً للثقة بقوله (عند تدمير الثقة تنهار المجتمعات)، والثقة من وجهة نظر (Leana & Buren III, 1999) هي العنصر الثاني من عناصر راس المال الاجتماعي بعد أن أشارا إلى القابلية الاجتماعية (Associability) بوصفه العنصر الأول، والثقة لا يمكن تعويضها في العلاقات الاجتماعية على حد قول (Lewis, weigert, 1985: 985 - 967)، كما ذكر (Zucker, 1986: 111 - 53) بأن الثقة حيوية وأساسية للمحافظة على التعاون في المجتمع وهي ضرورية كأساس حتى للروتين الكامل وللصفقات والعقود اليومية.

ومما سبق نرى أن جميع من اهتموا بالكتابة عن الثقة في مجال الإدارة يؤكدون الأهمية الحاسمة والخطيرة للثقة في بناء العلاقات في مجال الإدارة، كما هي أهميتها في المجالات الأخرى، أن لم تكن أكبر ومع هذا الاهتمام الكبير بأهمية الثقة في السلوك البشري إلا أن الاختلاف حول تحديد مفهوم جامع وشامل للثقة كان كبيراً أيضاً ويصف (Colemb, Mcconzic, 1975) خيبة أملهم بالعمل الكثير المبكر عن الثقة عندما أعربوا عن الاعتقاد بأن دراسة الثقة كانت متناقضة أساساً، إذ أن المفاهيم المتعارضة والمتعاكسة للثقة الموجودة بين الأشخاص هي التي بينها في أبحاثهم ولا يغالي الباحث (Luhmann, 1988) عندما استنتج بأن هناك أبحاث متفرقة ومشتتة تدعو إلى الندم خارج مجال علم الاجتماع النقدي كما يتفق الباحث

(Barber, 1983) على ان كل من الفكر الاجتماعي الجاد والعمل اليومي يمثلان معنى للثقة بمرادفاتها الكثيرة والتي تركت بدون تعريف او تحديد لمفاهيمها وتطبيقاتها الحالية، كما انتقد الكاتب (Zukker, 1986) الكثير مما تم القيام به سابقا إذ يقول ان إدراك أهمية الثقة قادت الى الاهتمام بتعريف المفهوم ولكن التعريفات المقترحة كان لها وقع قليل .

ونرى ان هذه الاختلافات المربكة والمشوشة وعدم الاهتمام التحليلي للثقة بالقدر الذي تستحقه وان كان يشكل نقصا في الوضوح المفاهيمي، الا ان ذلك لن يمنع الاستعمال الواسع لمفهوم الثقة ولكننا اليوم بحاجة ماسة الى دراسة حالات وشروط الثقة وكيفية استخدامها بشكل دقيق اكثر من حاجتنا الى محاولات تعريف إضافية، وما يؤكد قولنا ما ذهب إليه (Ven, 1992) إذ يقول ان مضامين سلوك الثقة عند تصميم اليات الرقابة والتوجيه هي متجاهلة ومهملة عموما.

ثانيا: مفهوم وتعريف الثقة:

لغرض تيسر الفهم والوضوح للقارئ نرى ان نستعرض وجهات نظر الكتاب الذين اسهموا في تحديد تعاريف الثقة على وفق وجهات نظرهم، إذ نظر البعض منهم للثقة من منطلق قيام الخطورة كأساس لقيام الثقة او عدم الحاجة لقيامها مثل (Kee, Knox, Swap, George, Johnson, Cambetta & Boss) وكما سيتم عرض آرائهم لاحقا. في حين نظر آخرون للثقة على انها تعاون (cooperation)، في حين يرى آخرون على انها تأخذ إطارا رسميا كالثقة بالحكومة مثل (Coleman, 1990; frost & Mangham, 1978 ; Jones et al., 1975).

ان التداخلات الحاصلة بين الخطورة، والتعاون والتنبؤ وما شاكل يمكن ان يكون مفاهيميا وهو لا يجد من قابليتنا على ادراك الثقة بشكل يجعل استخدامها صعبا كما اسلفنا ويمكن اعتباره اتجاها مستقلا وما يهمننا هو مفهوم او تعريف الثقة إذ يرى (Homser, 1995: 380) ان تعريف الثقة هو مثير للمشاكل والمتاعب لان هناك تنوع واسع من الطرق والاقترابات من هذا المفهوم لذا يجب ان نحصر تعاريف

للثقة ضمن أبعاد محددة بغية فك الاشكال والتداخل وهذه الأبعاد كما رأى
(Hosmer, 1995: 380) هي:

1. الثقة كتوقعات فردية .
2. الثقة كعلاقات بين الأشخاص .
3. الثقة في مجال العقود والصفقات التجارية
4. الثقة ضمن البنى الاجتماعية .

عرف (Rosevelt) الثقة بأنها (مجموعة من التوقعات المشتركة بين طرفين إذ ينظر إليها بأنها عقد روحي (Psychological Contract) غير مكتوب بينهما مع الالتزام به سلوكيا وعلائقيا، يتولد عن هذا الاتفاق للعقد النفسي ثقة متبادلة تحكم العلاقة بين الطرفين. كما يحكم هذا العقد النفسي المعاملات اليومية بين الطرفين على الرغم من كونه غير مكتوب وغير ملزم قانوناً، إلا انه الأساس والمعيار الوحيد في تقويم نوعية وطبيعة العلاقة بينهما، يفرض عقد الثقة المتبادلة إذا لم يحترم الطرفان هذا العقد وعندئذ تتوتر وتسوء العلاقة بينهما (Rosevelt, 1979: 466) كما وصف (Luhmann 1979: 104) الثقة بأنها نمط من التوقع الذي يرفع الخوف بأن الشريك سوف يتصرف فرصياً.

أما (Cambetta, 1988: 217) فقد عرف الثقة بوصفها (مستوى خاصاً للاحتمالية الموضوعية التي بموجبها يخمن الواثق بأن الموثوق الآخر أو مجموعة الموثوقين سوف ينفذون فعلاً خاصاً كلاهما قبل أن يستطيع مراقبة هذا الفعل وفي السياق الذي بموجبه يؤثر في فعله. لذا عندما نقول نحن نثق بشخص ما وان شخصاً ما هو جدير بالثقة، فنحن نعني ضمناً بأن الاحتمالية انه سوف ينفذ الفعل الذي هو مفيد أو على الأقل ليس ضار لنا .

ومن وجهة أخرى نظر (Zand, 1972: 229) للثقة بأنها التوقعات الواثقة لفرد للدنو والاقتراب من العلاقات والتفاعلات غير المستقلة لشخص آخر، ثم طور تعريفه إلى إن الثقة هي رغبة شخص ما في زيادة تأثيره بأنشطة وافعال شخص آخر والذي

يكون سلوكه غير مسيطر عليه، ويرى الباحثان ان المفاهيم السابقة للثقة لم تفصل بين الثقة والتنبؤ والتوقع على الرغم من ان تعريف (Zand) (Zand) وضع بان الثقة تذهب إلى ما وراء توقعات المحصلة التي تخضع لشروط وحالات الشك بتوقعات السلوك. ويقول إن الثقة أصبحت تنظيمياً واعياً لاعتماد الفرد على فرد آخر وسيختلف ذلك حسب المهمة والموقف والشخص.

ومن جانب آخر ربط بعض الباحثين الثقة بالخطورة فقد رأى (Deutsch, 1958: 265) بأن الثقة كانت الخيار غير المنطقي واللاعقلاني للشخص الذي يواجه حادثة غير أكيدة يكون فيها توقع الخسارة اكبر من الكسب المتوقع، لماذا تكون الخسارة اكبر من الكسب؟ إذا كان العكس صحيحا فان الثقة ستكون عقلانية ومنطقية واقتصادية بسيطة.

كما يؤكد علاقة الثقة بالخطورة الباحثان (Johanson & Swap, 1982: 1306) إذ يقولان إن الاستعداد للمخاطرة هو أحد الخصائص القليلة الشائعة لكل حالات الثقة، كما إن هذا الاستعداد للمخاطرة أكدته (Mayer et al., 1995: 709) فقد أشارا إلى الثقة بوصفها استعداد طرف للتعرض لخطوات أفعال طرف آخر معتمداً على توقع إن الآخر سيؤدي فعلاً خاصاً مهماً للوائق بغض النظر عن القابلية على رقابة ذلك الطرف الآخر. وقد ربطت المفاهيم السابقة بين الثقة والخطورة إلا إن (Boss) يضع حداً فاصلاً بينهما حين يقول (إن الثقة هي ليست المخاطرة بحد ذاتها، بل الاستعداد لها)، وهذا يجعل النظر إلى المخاطرة شرطاً أساسياً لقيام الثقة.

وهناك فريق آخر من الباحثين نظر إلى الثقة معتمداً الجانب الأخلاقي كأساس لقيامها، فقد رأت الباحثة (Baier) ان الثقة في الأخلاق الفلسفية هي نتيجة لقرار معين يدرك ويحمي حقوق ومصالح الآخرين من خلال تطبيق المبادئ الأخلاقية، وتركز هذه المبادئ على ما هو (جيد) للمجتمع اكثر من الفرد، وإذا ركزنا على ما هو (جيد) لمجتمع مؤلف من أفراد فأننا سنعي ونذكر ونحمي حقوق ومصالح كل الآخرين في ذلك المجتمع (Baier, 1985: 231 - 260)، كما وجدت الباحثة نفسها إن

الثقة هي توقع لشخص أو جماعة منظمة ما، لسلوك ممكن التبرير أخلاقياً أي إن القرارات الصحيحة أخلاقياً والأنشطة ستعتمد على المبادئ الأخلاقية في التحليل من جانب الفرد أو الجماعة أو المنظمة الأخرى في مشروع مشترك أو في تعامل اقتصادي . ونرى إن هذا التعريف للثقة جاء ليوضح درجة ارتكاز الثقة على المبادئ الأخلاقية، إذ إن هذه الرؤية للثقة في النظرية التنظيمية ما هي إلا توقع لسلوك مشابه في ظل رؤية أخلاقية تفرز بين ما هو جيد أو سئ لمصلحة الفرد والجماعة أو المنظمة، من اجل ظمان المصالح المشتركة والمتبادلة لجميع الأطراف.

ان مراجعة الكتابات حول الثقة لا تبدو متناقضة بقدر ما هي مشوشة ومربكة إذ أشار (Cook & Wall 1980; ; Kee & Knox, 1970)، الى ان واحدة من الصعوبات التي واجهت البحوث السابقة حول الثقة هي قلة التمييز الواضح بين العوامل التي تساهم في الثقة، والثقة ذاتها، ونتائج الثقة. كما بين كل من (Boss, 1978 ; Zand, 1972) الى ان استخدام مصطلحات مترادف مع الثقة هو الذي اربك علينا طبيعة الثقة ومن بينها (Confidence)، الثقة بالحكومة، قابلية التنبؤ.... الخ. ولغرض فك الالتباس بين مفهوم الثقة والمفاهيم الأخرى لابد من الإشارة إلى بعض المصطلحات التي تداخلت مع مفهوم الثقة وهي:

أ. التعاون: (Cooperation):

في مجالات تداخلات الثقة (Trust) بالتعاون (cooparation) ذكر (Bateson: 1988) ان هناك صعوبة فهم واحدة تصاحب دراسة الثقة. الا وهي غالباً ما يتم تشويشها مع التعاون إذ يأخذ ما اورده (Cambetta, 1988: 217) عن الثقة لشخص ما بانها احتمال انه سيؤدي الفعل المفيد، او في الاقل غير المضيي لنا ويكون عالي بصورة كافية بالنسبة لنا للاهتمام بالارتباط بشكل مخفف للتعاون معه، وبذلك يكون تمييز الثقة عن التعاون غير واضح تماما .

وحسم (Mayer et al., 1995: 712) تداخلات الثقة بالتعاون بقوله ان الثقة ليست شرطا ضروريا لحدوث التعاون، لان التعاون لا يضع الطرف الآخر في حالة مخاطرة رغم انه يقود الى سلوك تعاوني دائما، كما ان بوسعي التعاون مع من لا أثق به، ويعزي الكاتب سبب ذلك التعاون إلى ان المدير القوي المتوقع منه معاقبة العامل حول اي فعل يضر بمصلحة العمل الأساسية، وبذلك فان المدير يدرك قلة الخطورة المدركة لكونه يعتمد آليات رقابية مسيطرة بديلا عن الثقة في ردع الخطورة المتوقعة، لذا فاننا نرى ان دوافع الموثوق لتجنب العقاب دفعته للتعاون دونما ثقة بذلك فالثقة هنا غائبة او عند حدها الأدنى.

ب . التنبؤ: (Forecasting):

هناك علاقة واضحة بين التنبؤ والثقة، إلا إن الارتباط بينهما غامض، والثقة والتنبؤ وسيلتان لتقليل عدم التأكد (Lewis & Weigert, 1985: 967)، وتميل معظم الأدبيات إلى مساواة التنبؤ بالثقة، وعلى سبيل المثال، ذكر (Gabarro, 1978: 294) تعريفات عديدة للثقة منها إن الثقة (هي المدى الذي يتوقع عادة من الشخص إن يتصرف بحسن نية)، وقد حدد المنظرون الآخرون الثقة بالطرائق التي تتداخل مع التنبؤ بصورة ملموسة مثل (Dasgubta, 1988: 49-72) و (Cambetta, 1988: 213-237) و (Cood, 1988: 131-185) و (Rotter, 1967: 651-665) ومن الممكن أن تتوسع الثقة إلى ما وراء التنبؤ لكي تكون هادفة (Deutsch, 1958: 265-279) كما يقترح الباحث تساوي الاثنين (الواثق والموثوق)، وذلك بأن الطرف الذي من المتوقع أن يتجاهل حاجات الآخرين ليتصرف بطريقة المصلحة الذاتية هي (ثقة) لانه الطرف القابل للتنبؤ، والمقصود هنا تساوي التنبؤ بالثقة إذ إن توقع تجاهل الحاجات هو تنبؤ وقد كان التصرف بطريقة المصلحة الذاتية سببا لحدوث المخاطرة في العلاقة والتعرض للخطر.

ج . الخطورة:

من التعاريف التي ربطت بين الثقة والخطورة كأساس لقيامها ما أورده كل من الباحثين (Johnson, George, Swap, 1982: 1306) على أن الاستعداد للمخاطرة هو أحد الخصائص القليلة الشائعة لكل حالات الثقة. كما أكد (Kee & Knox, 1970) على حتمية وجود بعض الحوافز الهادفة المراهن بها (المخاطر بها) وأن يكون الواصل مدركاً للخطورة الكامنة.

كما أشار (Mayer et al., 1995: 711) إلى أن الثقة هي استعداد طرف للتعرض لخطورة أفعال طرف آخر معتمداً على توقع أن الآخر سيؤدي فعلاً مهماً للواصل بغض النظر عن القابلية على مراقبته أو سيطرة ذلك الطرف الآخر. والباحثان (Boss, 1978) و (Zand, 1972) اجمعا على أن التعرض للمخاطرة يشير إلى وجود شيء ما مهم مفقود، إذ أن جعل النفس معرضة للخطر، هي مخاطرة، والثقة هي ليست مخاطرة في حد ذاتها بل الاستعداد للمخاطرة .

من كل ما تقدم تجميع أغلب وجهات النظر التي تداخلت فيما بينها على عامل الخطورة في العلاقة، فعندما يكون متأكداً تماماً من القابلية العلمية والمهارية لطبيب بارع في إجراء عملية جراحية فلا حاجة للثقة، إذ أن الثقة تنتفي في حالة تحقق المعرفة الكلية (Simmel, 1964) وبذلك زوال الخطر كما أن ليس من المعقول أن نثق دون ما نستند عليه من الأسس التي تمنحنا الثقة بسلوك الآخرين .

د. الثقة الرسمية:

ومن الباحثين من ينظر للثقة في إطار رسمي (كالثقة بالحكومة) وبالرغم من أن هذا النوع من الثقة أصلاً هي عديمة الشكل في أدبيات الثقة إلا أن بعض الكتاب أوردوا وجهات نظرهم في هذا المجال للتفريق بينهما إذ افترض (Luhmann, 1988: 94 - 107) التمييز بين الثقة عن الثقة الرسمية، وأكد أن كلا

المفهومين يشيران الى التوقعات التي تقود الى الإحباط، واكد بان اختلاف الثقة عن الثقة الرسمية بانه يتطلب الالتزام السابق من الشخص وإدراك وقبول وجود مخاطرة. يرى (Luhmann) ان الثقة الرسمية تتميز بالروتينية إذ يقرب ذلك بمثال خروج المواطن من بيته كل صباح بدون سلاح من منطلق الثقة بحماية الحكومة له، كما يميز (Luhmann) بين الثقة والثقة الرسمية بوجود إدراك وافترض الخطورة في الثقة وعدم إدراكها في حالة الثقة الرسمية.

ثالثاً: عناصر الثقة ومصادرها:

1. عناصر الثقة:

حدد الباحثان (Butler & Cantrell, 1984: 19 - 28) العناصر الأساسية للثقة بخمسة عناصر تختلف فيما بينها اعتماداً على وضع ومكانة الفرد، سواء كان مديراً أو مرؤوساً، وهذه العناصر هي:

أ- النزاهة: هي السمة السائدة في الشرف والأمانة والصدق من جانب الفرد الموثوق به.

ب- المقدرة الشخصية: هي المعرفة التقنية والمهارة بين الأشخاص وهي ضرورية لاداء الوظيفة.

ج- الاتساق: هو الاعتماد والرأي الجيد أو الحكم الجيد في المواقف.

د- الولاء: هو الرغبة في الحماية والدعم والإسناد وتشجيع الآخرين.

هـ- الصراحة: تتضمن الرغبة في تبادل الأفكار والمعلومات بحرية مع الآخرين.

2. مصادر الثقة:

أشار (Zucker, 1986: 53 - 111) إلى أن للثقة ثلاث مصادر، فهي أما أن تكون:

أ- ثقة معتمدة على العملية: وهي التي ترتبط بسجل العمليات السابقة، وهنا تكون التبادلات محددة بأولئك الأفراد الذين يتبادلون المعلومات والذين هم معروفون ومحترمون.

ب- ثقة معتمدة على الفرد: وهي التي ترتبط بنقاط الشبه بين الأفراد وهنا تتحدد التبادلات بالأفراد في النظام الثقافي الشائع مع توقعات أساسية مشتركة.

ج- ثقة معتمدة على المنظمة: وترتبط هذه الثقة بالآليات الرسمية والشكلية السائدة في المنظمة مثل الاحتراف أو التأمين، وهنا يتحدد التبادل بالأفراد الذين يقدمون هذه الضمانات.

ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تطرقت إلى موضوع مصادر الثقة نجد ان اغلبها يشير إلى مصدرين أساسيين أشار إليهما (McAllister, 1995: 24- 59) إذ يرى ان الثقة تكون مستندة إما إلى المعرفة أو إلى العاطفة، ويتفق مع الباحثان (Lewis & Wiegert, 1985: 970) عندما أشارا إلى إن الثقة تكون معتمدة على المعرفة من حيث اختيارنا من نثق به، وفي أي وجهة وتحت أي ظروف، ونعتمد نحن في اختيارنا على ما نعدّه يحمل أسباباً جيدة بانين دليل الثقة كما هو الحال في الثقة التي نستند إليها عند إجراء جراحة تحت إشراف جراح بارع مثلاً، وكمية المعرفة الضرورية للثقة هي في مكان ما بين المعرفة الكلية والجهل الكلي (Simmel, 1964: 653)، ونرى إن الحاجة للثقة ستضمحل عندما نستند إلى قدر مطمئن جداً من المعرفة الكلية، كما أننا لا نكون عقلانيين عندما نثق تحت ظروف الجهل الكلي وذلك لانعدام الأساس الذي نبنى عليه الثقة، لذلك فان حالة الاطمئنان التي يحصل عليه الوثائق ترتفع كلما ارتفعت المعرفة بينما ينخفض الاطمئنان كلما زاد الجهل الكلي.

كما توجد هناك الثقة المستندة إلى أسس عاطفية، وتتكون هذه الثقة من الروابط العاطفية بين الأفراد، إذ يقوم الأفراد باستثمار عواطفهم في علاقات ثقة مع الآخرين يشعرونهم من خلال هذه العواطف بال العناية والاهتمام الحقيقيين لرفاهية الشركاء ويؤمنون بالتأثير الداخلي لمثل هذه العلاقات وتبادل هذه العواطف (Pennings & Wolcshyn, 1987: 75-104).

ولغرض وصف العلاقة بين الثقة المستندة إلى المعرفة والثقة المستندة إلى العاطفة، فإن الثقة المستندة إلى المعرفة هي الثقة الأكثر سطحية والأقل خصوصية من الثقة العاطفية، (Johnson, George & Swap, 1982: 1316)، لذ فان مستوى معين من الثقة المستندة إلى المعرفة ربما يكون ضروريا لتطوير الثقة المستندة إلى العاطفة، وعليه يجب تصور الثقة المستندة إلى العاطفة شكلاً مميزاً للثقة بين الأشخاص وليست مستوى أعلى للثقة. وبذلك فإن الثقة المعتمدة إلى العاطفة تؤثر في الثقة المعتمدة على المعرفة نظراً لنضجها.

رابعاً: أسس أو (قواعد) الثقة:

ان المنظمات قد تفقد جزءاً من استثماراتها أو قد تقلص أرباحها لاسباب تنظيمية كثيرة، كما ان المنظمات قد تفقد جزءاً من رأسمالها الفكري (Intellectual Capital) لاسباب أخرى، وهذه الحالات يمكن تداركها من خلال انتهاج سياسات مالية أو تسويقية او انتهاج سياسات إدارة الموارد البشرية الكفوءة في الجذب والاستقطاب لتعويض خسائرها المشار إليها، إلا إن المعظلة الأساسية التي تواجه المنظمات والتي تكون تكاليفها باهظة وقد تؤدي بحياتها هي فقدان الثقة التي هي في الحقيقة الجزء الأكثر أهمية من مكونات رأسمالها الاجتماعي التنظيمي (Organizational Social Capital)، سواء كانت الثقة بالعاملين أو ثقة العاملين بالإدارة أو ثقة الزبائن بالمنظمة، ولكون موضوع الفصل يبحث في ثقة الإدارة بالعاملين، فلا بد ان نعلم ان التقنية بمفردها لا يمكنها إدارة أمور المنظمة وسيبقى للإنسان الأهمية الكبرى في العمل والتطوير والابتكار، ولابد من الحاجة إلى الثقة

بالعاملين عندما نكون راغبين بإدارة منظمتنا بكفاءة ومعنوية عالية، فنقص الثقة او اهتزازها يجعل العاملين بلا قيمة، كما ان انعدام الثقة يجعل الأفراد يفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح المنظمة ومن ثم انخفاض ولائهم.

وأشار (Hundy, 1995: 44) إلى إن حب المحاسبة اصبح فايروس يصيب مجتمعاتنا، وهذا الفايروس موجود لأننا لا نشق بالناس بأنهم يعملون صالحاً إلا لمطامعهم الشخصية قصيرة الأمد، إن هذه النظرة دفعت بالعامل إلى القول، طالما انهم لا يثقون بي فلماذا أقوم بوضع متطلباتهم قبل متطلباتي. ويلخص (Hundy, 1995: 44) الأسس أو القواعد التي تستند إليها الثقة بما يأتي:

1. الثقة ليست عمياء: إذ لا يمكن الوثوق بالأشخاص اللذين لا نعرفهم جيداً ولم نقف على حقيقة سلوكهم من خلال علاقات العمل السابقة، ولا بد أن يكون هؤلاء الأفراد ملتزمين بالأهداف نفسها، وهذا يعني أن تؤدي الرقابة إلى قناعة راسخة بمدى انتشار الثقة في موظف ضمن مجموعة.

2. الثقة تحتاج إلى حدود: ان الثقة التي تكون بلا حدود هي افتراض غير حقيقي، فلا بد من حدود معينة تحكم الثقة في ضمن النطاق الذي يجنب المنظمة المخاطرة الناتجة عن انعدام الحدود.

3. الثقة تتطلب التعلم: إن مجاميع العمل عليها إن تتمتع بجانب من المرونة والتأقلم ولاسيما عندما تدعو الحاجة للتغير بسبب التطلع إلى خيارات جديدة، أو عندما يتطلب الموقف قدراً من التعلم واكتساب خبرة، أو عندما تدعو احتياجات الزبائن إلى التأقلم مع وضع جديد، لذلك فأن اختيار الأشخاص بمجاميع العمل موضوع مهم، إذ إن كل شخص يجب ان تكون لديه القابلية للتجديد شخصياً.

4. الثقة قاسية: يرى (Hunday, 1995: 45) ان الثقة عديمة الرحمة وأنها يجب ان لا تتماشى مع أي وعود لاعطاء العمل مدى الحياة، فعندما يُبرهن ان الثقة لم تؤدي، ليس لان الأشخاص غير مستقيمين أو متسيبين، ولكن من الممكن إن أولئك الأشخاص لا يستطيعون أن يفون بأكثر مما قدموا، ولا يمكن الاعتماد عليهم في

العمل لعدم قدرتهم على ذلك، فأن الأفراد يجب ان يفصلوا، وعندما لا تستطيع أن تثق عليك ان تكون مفتشاً مرة ثانية، وهذا هو سبب رئيس في ان بعض المنظمات تميل إلى ان تركز على التزاماتها في مجاميع صغيرة.

5. **الثقة تحتاج إلى روابط:** ان أهداف الوحدات الصغيرة يجب أن تلتصق مع هدف الكل ويجب ان تتكامل إذا ما أرادت بناء القاعدة المبنية على الثقة للمنظمة، ووجود روابط بين المجاميع يعني وجود فهم مشترك وتقارب مشترك. إن الروابط المتكررة بين المنظمات على سبيل المثال تولد الثقة، والتي تظهر بشكل العقود المستخدمة لإدارة التحالفات الثابتة، تبدو الشركات إلى درجة ما بأنها تستبدل الثقة لحماية التعاقد في تحالفاتها المتكررة، وهكذا الثقة هي أيضاً مكون مهم لآليات الرقابة المستخدمة في ضمن التحالفات. إذ يشير (Gulati, 1995: 85-112) إلى أن خلق الثقة هو أكثر رؤية بين الشركات التي لديها تحالفات سابقة.

6. **الثقة تحتاج إلى تواصل:** يحتاج الالتزام المشترك إلى تواصل شخصي وكلما ازدادت فاعلية المنظمة ازدادت الحاجة إلى تلاقي الأفراد فيما بينهم شخصياً، ليس لمعرفة بعضهم واللقاء برؤوسائهم فقط ولكن لتأكيد الأهداف المشتركة و استراتيجيات التفكير المشترك.

7. **الثقة تحتاج إلى رؤساء متعددين:** إن المنظمات التي تبنى على الثقة قلما تحتاج إلى إدارة ولكنها تحتاج إلى رؤساء متعددين.

خامساً: أبعاد الثقة:

حدد (Hosmer, 1995: 380) أبعاد الثقة بأربعة أبعاد رئيسة هي:

1. **الثقة بوصفها توقعات فردية:**

يعد تعريف (Hosmer: 1995: 381) للثقة على أنها توقع متفائل للفرد حول نتيجة حادثة معينة هو أحد التعاريف الأكاديمية المبكرة، كما ذكر (Deutsch, 1958) بأن الثقة كانت الخيار غير المنطقي واللاعقلاني للشخص الذي يواجه حادثة غير أكيدة

يكون فيها توقع الخسارة اكبر من الكسب المتوقع، لماذا تكون الخسارة اكبر من الكسب؟ اذا كان العكس صحيحا فان الثقة تكون عقلانية ومنطقية، اقتصادية وبسيطة. ان جانب التوقعات الفردية يؤكد على الجانب القابل للأذى والضرر الذي يلحقه الطرف الموثوق بالوائق، وكلما كان توقع الأذى والضرر كبيرا كلما كان مستوى الثقة بالموثوق ضعيفا.

2. الثقة بوصفها علاقات بين الأشخاص:

قام الباحث (Zand, 1972) بتطوير تعريفه للثقة الذي كان يؤكد فيه على ان الثقة هي توقعات واثقة لفرد معين للدنو والاقتراب من العلاقات والتفاعلات غير المستقلة لشخص اخر، منطلقا ابعده من حدود التوقعات، إذ يقول ان الثقة كانت رغبة شخص ما في زيادة تأثيره بانشطة وافعال شخص آخر والذي يكون سلوكه غير مسيطر عليه، وهذا ما يتفق مع بواكير الكتابات في مجال الثقة فقد اعتمد (Rotter, 1967) جدلية الاعتماد والرباط بين سلوك الفرد والآخرين فهو يرى ان الثقة بين الأشخاص كانت توقع يحمله الفرد او مجموعة من الأفراد إزاء الآخرين، وقد وافقه في فكرة الاعتماد كل من (Michalos, 1990) و (Cambetta, 1988). ان هذا البعد للثقة يؤكد ان الثقة هي علائقية ومتكررة بين الأفراد.

3. العقود والصفقات التجارية:

أشار (Hill, 1990) الى ان هناك أشكال مختلفة من الغش والخداع وأساليب التضليل والتحريف والتشويه والإرباك تدخل في مجال العمليات الاقتصادية. وان الصفقات والعمليات الاقتصادية قد تكون بين الأفراد والجماعات او بين المؤسسات او بين خليط يجمعهم، ومن هنا لابد ان يتوسع مفهوم الثقة او عدم الثقة تبعا لاتساع اطراف العمليات الاقتصادية باعتبارها شكلا من اشكال السلوك الشخصي بين الأفراد، وبين الأفراد والجماعات. لذلك نرى ان الشركات لا تثق كثيرا بالعمالة المؤقتة على حد تعبير (Hill, 1990:47) إذ ان هذه العمالة لا تشيع الثقة، على عكس

العمالة الدائمة التي لا تهدف الى اقتناص الفرصة السانحة لانها لا تنظر الى فوائد قصيرة الأمد.

4. البنى الاجتماعية:

وصف (Weigert & Lewis, 1985) الثقة بانها (سمة جماعية) معتمدة على العلاقات بين الأفراد الموجودين في نظام اجتماعي، وان السلوك الواثق يمكن تحفيزه ودفعه من خلال التأثير الايجابي القوي لعامل الثقة (الثقة الشعورية او العاطفية)، او الأسباب العقلانية الجيدة لمنح الثقة (الثقة الادراكية او المعرفية)، وقد استنتج الكاتبان ان الثقة هي اجتماعية ومعارية اساسا اكثر منها فردية وحسابية، لذلك تتطلب وجود علاقات اجتماعية سابقة، ويدعم (Zucker, 1986) هذا الوصف بقوله ان الثقة هي سلسلة من التوقعات الاجتماعية التي يتقاسمها كل فرد داخل في التبادل الاقتصادي، إذ حدد مصادرها بثلاثة مصادر كان من بينها ان الثقة ترتبط مع سجل العمليات السابقة ونقاط التشابه بين الافراد.

سادساً: مجالات الجدارة بالثقة:

ذكر (Buttler, 1991) ان هناك عشرة خصائص مسؤولة عن الثقة هي (الكفاءة، التوافق، التميز، العدالة، التكامل، التوافر، الولاء، الانفتاح، الايفاء بالوعد، التقبل) في حين ذكر (Kee & Knox, 1970) ان خاصية الكفاءة وخاصية الدافع هما الخاصيتان المسؤولتان عن الثقة، وقد توجه اهتمام كثير من الباحثين حول هذا المجال بغية تحديد المفردة المسؤولة عن الثقة كما وصفها (Strickland, 1958: 674).

وبعد عرض الباحث لعدد من وجهات نظر من كتبوا في هذا المجال ظهر ان هناك ثلاثة مجالات تقود إلى الثقة وفق الدراسة التي أجراها (Mayer, et al., 1995) والتي تعد من اكثر الدراسات إلماما وحصرًا لمجالات الثقة إذ حدد مجالات الثقة بالمقدرة

(Ability) والنزعة الخيرية (Benevolence) والتكامل (Integrity) ، وتسهم هذه العوامل بقدر أو بآخر لكل منها بمنظور ادراكي مميز تنظر الى الوثوق من خلاله.

1. القابلية (المقدرة) (Ability):

وصف (Mayer, et al., 1995: 717) القابلية (المقدرة) بأنها مجموعة المهارات والكفاءات والخصائص التي تمكن الشخص من فرض تأثيره داخل وسط محدد، ويكون وصف المقدرة محدد لاحتمال ان الموثوق هو مختص جدا في مجال في معين، مانحاً ذلك الشخص الثقة حول المهمات المرتبطة بذلك المجال وتكون الثقة معتمدة على المعرفة من إذ اختيارنا من نثق به وفي اية اوجه او تحت اية ظروف، ونعتمد نحن في اختيارنا على ما نعتبره بانه يحمل اسبابا جيدة ربما تبين دليل الثقة (Lewis & Wiegert, 1985: 47).

ويحدد الباحث (Simmel, 1964) كمية المعرفة الضرورية للثقة في مكان ما بين المعرفة الكلية والجهل الكلي. اذ لا توجد هناك حاجة للثقة عند امتلاك المعرفة الكلية ولا يوجد هناك الأساس الذي نثق على اساسه بصورة عقلانية في حالة الجهل الكلي وأشار (Luhmann, 1979)، الى ان المعرفة المتوفرة والأسباب الجيدة تعتبر كأساس لقرارات الثقة، والقاعدة التي يصنع منها الناس وثبة الثقة، كما اكد (Zucker, 1986) ضرورة تحقيق توقعات الموثوقية والاعتمادية لعلاقات الثقة لكي تستمر في الوجود والتطور. وان كل ما يناقض هذا يوفر الدليل المناقض الأساسي لسحب الثقة، كما اعتقد كل من (Luhmann, 1967) و (Shapiro, 1987, 1990) كما وصف (Giffin, 1967) الخبرة بوصفها العامل الذي يقود الى الثقة.

2. النزعة الخيرية (الإحسان) (Benevolence):

توصف النزعة الخيرية او كما يسميها البعض (بالإحسان) بأنها المدى الذي يؤمن به الموثوق لتقديم الخير للوائق بعيدا عن دافع الربح المتمركز حول الانا (Mayer et al., 1995: 718)، وان هذه النزعة الخيرية تتطلب وجود ارتباط محدد بين

الوائق والموثوق وهذا الارتباط يملئ رغبة الموثوق مساعدة الواثق حتى وان لم يطلب الواثق المساعدة او لا تكون هناك مكافأة خارجية للموثوق، وبذلك تكون النزعة الخيرية إدراك الاتجاه الايجابي للموثوق نحو الواثق.

لقد وصف عدد من الباحثين الخصائص المماثلة للنزعة الخيرية كأساس للثقة (Hovland, et al., 1953) الجدارة بالثقة بعبارة (دافع الموثوق للكذب) وتنسجم هذه الفكرة مع وجهة النظر القائلة بان النزعة الخيرية العالية في العلاقة تتناسب بصورة عكسية مع الدافع للكذب، ويعد مجال النزعة الخيرية إضافة جديدة للدراسات السابقة لدراسة (Mayer)، إذ ان اغلب الدراسات التي بحثت في الثقة قد تجاهلت مجال النزعة الخيرية بوصفها عامل من العوامل المهمة للجدارة بالثقة .

3. التكامل (Integration):

تتضمن العلاقة بين التكامل والثقة، إدراك الواثق بان الموثوق يدعم مجموعة المبادئ التي يحملها الواثق، ورأى (Mayer, et al., 1995: 719) ، ان الطرف الملزم بمبدأ السعي وراء الربح مهما كانت الكلف هو الذي يتم تقييمه بوصفه ذو تكامل عالي، وتؤثر مثل هذه القضايا في التكامل، مثال اتساق الأعمال السابقة للأطراف والاتصالات والمصادقية حول الموثوق من قبل الواثق والايمان بامتلاك الموثوق الإحساس بالعدالة والمدى الذي تتطابق به افعال الطرف الآخر مع أقواله الى الدرجة التي يقيم بها بوصفه متكاملا.

واستعمل (Sitkin & Roth, 1993: 368) البناء المماثل لوصف التكامل إذ وصفه بانسجام معتقدات العمال وقيمهم مع القيم الثقافية للمنظمة. ان التكامل والتوافق والعدالة شروط اساسية للثقة. والتوافق لوحده غير كافيا للتكامل طالما ان الموثوق يتصرف بصورة توافقية بطريقة خدمة ذاته مع ان قلة التوافق تدفع المرء الى الشك بالقيم التي يحملها الموثوق (Mayer, et al., 1995: 720) .

ولابد من التنويه بان المجالات الثلاثة هي مجالات مهمة للثقة وتباين كل واحدة منها بصورة مستقلة عن الأخريات، إلا ان التكامل في حد ذاته لن يحقق الثقة اذا لم

يتوفر عامل النزعة الخيرية والقدرة. كما ان توفر النزعة الخيرية في الموثوق دون القدرة مثلاً سيكون غير كافياً لخلق الثقة وهكذا.

سابعاً: العوامل المؤثرة في علاقات الثقة الإدارية:

تتأثر الثقة الإدارية ببعض العوامل التي يوجزها (McAllister, 1995: 26) بالآتي:

1. سوابق الثقة المعتمدة على المعرفة:

إذا ان المدراء يعتمدون في استثمار الثقة المستندة إلى المعرفة في نظرائهم في المنظمة على نجاح التفاعل السابق ومدى التشابه الاجتماعي واعتبارات السياق التنظيمي (Zucker, 1986: 53) وعلى النحو الآتي:

أ- ان علاقات العمل هي شخصية وتمتد عبر الزمن على نحو إنموزجي فأن بإمكان المعنيين متابعة سجل النظراء أو كيفية تنفيذهم الواجبات المرتبطة بالدور في الماضي عند تقويم الثقة (Granovetter, 1985: 481)، (Cook & wall, 1980: 39) والدليل الذي يؤكد اتساق سلوك النظرير مع معايير التبادل والانسجام هو اتباع النظرير لها من خلال الالتزام وهو دليل حيوي (Stack; 1988)، (Linkskold, 1978: 722) (561) لذا يمكن القول ان مستوى الثقة المعتمدة على المعرفة يرتبط بمدى أداء النظرير للدور إيجابياً.

ب- يمكن أن يؤثر التشابه الاجتماعي بين الأفراد في تطور الثقة، فجماعات الأفراد ذوو الخصائص الأساسية المتشابهة مثل الخلفية العرقية، ربما تكون لها ميزة على الجماعات المختلفة في قدراتها على خلق وإدامة علاقات العمل بالثقة (Light, 1984: 195)، كما يؤكد منظرو التصنيف الذاتي نزوع الأفراد الاتحاد مع الآخرين على أساس الجنس والعنصر والعمر ... الخ (Turner, 1987: 128) وان مثل هذه التصنيفات الداخلية تؤثر على المعتقدات والاتجاهات، والأفراد هم أكثر ميلاً لتصوير أعضاء الجماعة الخارجية بأنهم غير

نزيهين وليسوا ثقة وغير متعاونين اكثر من تصورهم أعضاء المجموعة الداخلية بهذه الطريقة (Brewer 1979:307) لذا سيكون مستوى الثقة المعتمدة على المعرفة بالنظير اكبر حينما يكون الاثنان متشابهين ثقافياً أو عرقياً (McAllister, 1995: 28).

ج- تمنح المنظمات الرسمية الأفراد ضمانات قبول كإشارة واضحة للاستعداد للدور على شكل شهادات إذ تشهد للأفراد بموجبها بامتلاكهم مقاييس مقبولة في المجتمع المهني الأكبر (Zucker, 1986: 53) ويمكن المحافظة على المركز المهني من خلال العضوية أو المشاركة المستمرة في الاتحادات المهنية وبذلك ستتعزيز الثقة بمن يحمل هذه الضمانات في نظر الآخرين.

2. سوابق الثقة المعتمدة على العاطفة:

ان السلوك العاطفي هو سلوك اختياري مبني على الانتقاء الشخصي، لذا فأن هذا السلوك يكون مسنداً روحياً واجتماعياً، كما ان تكرار هذا السلوك سيمكن الأفراد من معرفة دوافع الآخرين، وان هذه المعرفة سوف توفر الأساس للثقة المعتمدة على العاطفة، لذلك فقد يكون السلوك العاطفي حاسماً في تطوير الثقة المستندة إلى العاطفة، كما ان تدعيم هذه الثقة من خلال التفاعل المتكرر سيقدم قنوات اجتماعية كافية تسمح باعتمادها مقياساً لقبول الآخرين، وعلى هذا الأساس فأن الثقة المستندة إلى العاطفة تكون محددة بسياقات التفاعل المتكرر.

المحور الرابع

المفهوم التنظيمي الحديث للثقة

إذا كانت كتابات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد وصفت الثقة بعدها سمة من سمات الشخصية، فإن (Rotter, 1970) قد عمق هذا الفهم ليتناول فيه تأثيرات الثقة على السياسة الدولية ومنشات الاعمال مشيراً في بحثه الذي قدمه بعنوان (التوقعات العامة للثقة ما بين الاشخاص) مشيراً فيه الى ان مفهوم الثقة ينسحب على السياسة الدولية بين اقطاب العالم، وقد عزز اتجاهه هذا بما يلاحظ على مفاوضات نزع التسلح، إذ انها لا يمكن ان تتقدم خطوة ما لم تزداد الثقة في احد جوانب النزاع او كليهما خطوة الى الامام.

ان مفهوم الثقة لم يعد مختصراً على الركوب في الطائرة او الجلوس تحت يد الطبيب الجراح مثلاً. إن المجتمعات كلما كانت اكثر تعقيداً كلما كان الاعتماد على الآخرين اكبر، وهنا يكون (روتر) قد خرج من مفاهيم الخمسينيات التي كانت تنظر للثقة من خلال منظور نظرية التعلم الاجتماعي حصراً.

وتأتي طروحات (Fokyuama) الجريئة عندما نشر مقالته الجريئة (هل ان نهاية التاريخ في صالح الأمة؟)، مشيراً الى الصراع الأيديولوجي بين النظامين العالميين الرأسمالي والشيوعي، إذ اشار الى ان الصراع قد حسم بانهيار مجتمعات الاتحاد السوفيتي نتيجة لفقدان المجتمعات السوفيتية الثقة بايديولوجيتها، الا ان هذا الصراع سوف يظهر بصفة اخرى، فالامريكان لا يؤمنون بالروح التعاونية بقدر ما هم فرديون، وهذا المناخ لا يمكن أن يربي الثقة (Fukyuama, 1989)، وهكذا ظهرت القوة الاوربية الممتثلة بدول الاتحاد الاوربي الذي تنظر اليه امريكا كمتحدٍ جديد .

لقد جاءت هذه الأحداث لتصدق توقع (Bok, 1978: 222) عندما قال ان فقدان الثقة قد يؤدي الى انهيار المجتمعات، إذ جاءت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين

ومع مطلع الألفية الثالثة بفهم جديد يرى الثقة بأنها موجوداً استراتيجياً غير قابل للمنافسة والتقليد على حد وصف (Hitt et al., 2001:118) إذ اشار الى الثقة بأنها عامل من عوامل تخفيض الكلف وان توافر الثقة يعني انخفاض الحاجة الى العقود الشكلية واستخدامات الهياكل التنظيمية والرقابة، إذ ان العلاقات القائمة على اساس الثقة تختزل كلف الصفقات والعقود وهذا ما يتفق مع وصف (Hosmer, 1995: 395) و (Cumming & Bromily, 1992) و (Common, 1975; Williamson, 1975) ومن جانب آخر اعتبر (Oglivy, 1995: 46) ان الثقة عندما تتراجع فان المنظمات سوف تتقدم باتجاه التدرج التنظيمي والاندماج الشاقولي، وهذا ما يعرقل التنظيم ويزيده صلابة، في الوقت الذي يصف (Hitt et al., 1999: 113 – 119) الثقة بأنها مصدراً للميزة التنافسية، وقد ذهب (Leana & Van Buren, 1999: 547) الى ان الثقة يمكن ان تساهم في تكوين راس المال الفكري في منظمات الأعمال، والذي ينتج عنه قناعة عالية لدى العاملين بالالتزام الوظيفي ومرونة عالية في العمل وتنظيم جماعي والتي بمؤداها تشكل ميزة تنافسية للمنظمة. واخيراً فان (Prusak & Cohen, 2001: 86 – 93) يرون ان لا احد من الناس يستطيع ان يقوم بتصنيع الثقة او يفترض وجودها، فهي عنصر من عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي الذي يمكن تنميته واستثماره، فالثقة موجود ينمو ويتعزز لذاته، وان الثقة هي بنفس الوقت احد اسهم راس المال الاجتماعي التنظيمي فضلاً عن المعايير وشبكات العمل، وبالرغم من ان هذه الأسهم هي ليست ملك لفرد معين ولا يحق للأفراد امتلاكها، الا انها تعزز قابليات الأفراد ضمن الهيكل الاجتماعي للمنظمة.

المحور الخامس

تصميم تقنية قياس الثقة التنظيمية

نتناول هنا الخطوات المتبعة في بناء مقياس الثقة التنظيمية وكما يأتي:

أولاً: الطريقة المعتمدة في بناء المقياس:

اعتمد مدرج تفضيلات مؤلف من سبعة درجات يتراوح بين، اتفق (6,7) ولا اتفق (1,2)، بينما يتوسط البديل (الى حد ما) البديلين السابقين وبدرجات (3, 4, 5) وبذلك تتأشر لدينا ثلاثة مستويات للثقة (عالية، وسط، واطئة).
ان هذا المقياس يمنح حرية واسعة للمستئين في التعبير بدقة عن رايه وذلك لكون موضوع الثقة هو موضوع شخصي وعاطفي، ولا يمكن حصر المستئين بحدود ضيقة تقع بين الاجابة بنعم او لا قد تجبره على الانحياز بحكم درجة المقياس، كما ان الانحياز يمكن ان يعالج عن طريق أخذ المتوسط الحسابي للمستويات الثلاثة وبذلك تتلاشى الانحرافات ان وجدت، وقد رتب الأسئلة بصورة غير منظمة لضمان دقة الإجابة.

ثانياً: إعداد فقرات المقياس:

1. حددت مجالات المقياس استناداً إلى دراسة سابقة للباحث (Mayer, et al., 1995) والتي تعد واحدة من مجموعة من الأدبيات التي استندنا إليها في تحديد مجالات الثقة وعلى ضوء ذلك قمنا بإعداد فقرات المقياس .
2. اسهمت بعض الدراسات الميدانية والرسائل الجامعية في مجال دراسة الثقة في انضاج فقرات المقياس، إذ استندنا إلى دراسة (McAllister, 1995) في إعداد فقرات المقياس التي تتعلق بالمقدرة بعد تطويرها وإضافة بعض الفقرات إليها.
3. الاستبانة الاستطلاعية التي صممت تضمنت (31) سؤالاً تتعلق بمجالات المقياس المحددة في هذه الدراسة. وهكذا جرت صياغة ممارسات المقياس البالغة (31) ممارسة لتمثل ثلاثة مجالات.

ثالثاً: صدق المقياس:

ان صدق المقياس يعني ان تكون فقراته مناسبة للغرض الذي وضعت من اجله (الغريب، 27، 1997) وأشار (Meherens)، (241: 1984) الى ان صدق المقياس ينبغي ان يتعلق بمجالين:

1. مدى تعلق الفقرة بالهدف الذي وضعت من اجله، إذ جرى عرض المقياس على مجموعة من الخبراء مع شرح واضح لاهداف بناءه، وهذا ما حقق الصدق الظاهري، لقد اعتمدت نسبة اتفاق آراء الخبراء وقدرها (75٪) فاکثر لكل ممارسة للدلالة على صدقها وانتمائها الى مجالها، وفي ضوء آراء وملاحظات السادة الخبراء جرت إعادة صياغة وتعديل بعض الممارسات. ويمكن الاشارة الى الصدق الظاهري بانه اختبار يستهدف الكشف عن مدى انتساب الفقرة الى البعد الذي تنتمي اليه.

2. مدى وضوح كل فقرة من فقرات المقياس من ناحية المعنى والصياغة والتصميم المنطقي لها وانها تغطي المساحات المهمة لمجالها، ويمكن الوصول الى ذلك من خلال (صدق المحتوى)، اذ عرض المقياس على الخبراء انفسهم لتصحيحه والحكم على صلاحية ممارساته، ونتيجة لذلك حذفت ممارسة واحدة وعدلت خمس ممارسات، إذ بلغ عدد ممارسات المقياس (30) ممارسة موزعة على ثلاث مجالات وبذلك تحقق صدق المقياس من حيث صدق المحتوى. ويمكن تعريف صدق المحتوى بانه اختبار يستهدف الكشف عن مدى تغطية الفقرات الى المجال الذي تنتمي اليه.

كما استخدمنا صدق تميز العبارات والذي يقصد به ان تكون العبارة قادرة على التفريق بين اجابات الاشخاص في البعد الذي يقيسه المقياس، اذ تتناول هذه العملية الكشف عن القوى التمييزية لعبارات المقياس، إذ جرى تطبيق المقياس المعد على عينة بلغت (15) شخص، رتبت الدرجات التي حصل عليها المجيبون من الأعلى إلى الأدنى وجرى اختيار (27٪) من الاستثمارات الحاصلة على ادنى وأعلى الدرجات، ويكون المقياس صادقاً إذا كانت هناك فروق معنوية بين المجموعتين

(ابو النيل، 1985: 189-190) وبعد استخراج نتائج اختبار (t) إذ كانت قيمة (t) المحسوبة تساوي (6.268) في حين كانت قيمة (t) الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (6) تساوي (1.943) وهذا يعني وجود فروق جوهرية بين المجموعتين مما يعني صدق المقياس.

رابعاً: ثبات المقياس:

ان ثبات المقياس يعني الحصول على النتائج نفسها (تقريباً) إذا ما أعيد تطبيقه بعد فترة زمنية معينة على العينة نفسها، وباستخدام التعليمات ذاتها (Berlgman, 1974: 55) ان معامل الثبات ومعامل الارتباط يعتمدان على درجة الاتفاق بين تطبيق المقياس لمرة واحدة وبينهما فارق زمني (Best, 1981: 55)، ولغرض التأكد من ثبات المقياس استخدم نوعين من الثبات:

1. الثبات بمعنى الاستقرار، ومن الطرق الشائعة في البحوث الانسانية هي طريقة الاختبار واعادة الاختبار (Test = Re test) إذ تقارن نتائج التطبيق الاول مع نتائج التطبيق في المرحلة الثانية عن طريق استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person)، وقد جرى تطبيق هذه الطريقة على عينة مكونة من (15) شخص، وبعد المعالجة الإحصائية للنتائج اتضح ان معامل الارتباط كان (0.79) وهو معامل مطمئن.

2. الثبات بمعنى الاتساق، ويقصد به الثبات الداخلي لفقرات المقياس إذ يعتمد الثبات هنا على العلاقة بين فقرة وأخرى ولجميع فقرات المقياس إذ استخدمت معادلة (الفا كرونباخ) لهذا الغرض لانها من اكثر الطرق شيوعاً في هذا المجال. بعد تطبيق هذه المعادلة كان معامل الارتباط (0.88) وهو معامل مطمئن، وبذلك تأكد ثبات المقياس واصبح جاهزاً للتطبيق.

خامساً: الصيغة النهائية للمقياس:

بعد ان تأكد صدق وثبات المقياس واصبح بذلك قابلاً للتطبيق فلا بد من وصف صيغته النهائية.

يتكون المقياس من ثلاث مجالات رئيسة ينضوي تحت كل مجال (10) ممارسات وضعت امام كل ممارسة منها ثلاثة بدائل للإجابة هي (اتفق 6، 7) و (إلى حد ما 3، 4، 5) و (لا اتفق 1، 2). (انظر الملحق 1)، والجدول التالي يوضح عناوين المجالات وعدد الممارسات وأرقامها.

جدول (1) عناوين المجالات وعدد الممارسات وأرقامها

| ت | المجال | عدد الممارسات | رقم الممارسة |
|---|-----------------------------|---------------|----------------------------|
| 1 | القابلية (او المقدرة) | 10 | 1,4,7,10,13,16,19,22,25,28 |
| 2 | النزعة الخيرية (او الإحسان) | 10 | 2,5,8,11,14,17,20,23,26,29 |
| 3 | التكامل | 10 | 3,6,9,12,15,18,21,24,27,30 |
| | المجموع | 30 | |

الخاتمة

يهدف هذا المحور إلى عرض أهم ما توصل إليه الفصل في إطاره الفكري أو التطبيقي، وكما يأتي:

أ. توافر العلاقات الاجتماعية بين العاملين الأسباب الابتدائية للثقة ببعضهم ويمكن تدعيم هذه الثقة من خلال العلاقات الاجتماعية المتكررة لمدة طويلة، لذلك فالثقة صعبة البناء سهلة الهدم.

ب. إن الابتعاد عن الثقة يترجم إلى هياكل تنظيمية طويلة و ثقافة فردية وعلاقات عمودية تساعد في نشوء الصراعات والاستقلالية التي تؤدي إلى إضعاف فاعلية المنظمة، وإن كل المديرين يعرفون إن الأعمال تسير بشكل جيد عندما يعرف العاملين مقدار الثقة التي تربطهم ببعضهم، كما إن التعاملات ستكون أكثر يسراً وإن الفرق ستكون أكثر فاعلية.

ج. إن المعرفة والخبرة شروط أساسية لبناء الثقة إذا ما تعززت بتكامل العاملين مع أهداف المنظمة وتبادلوا معها الولاء والانتماء، كما إن الأخلاق تؤدي دوراً كبيراً في اعتمادها مجالا للثقة بالآخرين، إذ لا يمكن أن نشق بمن لا أخلاق لديه، كما تدخل الأخلاق من ضمن مجال النزعة الخيرية للفرد فيكون سلوكه دالة قيمه.

د. يمكن أن تكون الثقة آلية لتقليل الكلفة، إذ إن الرقابة ليست وحدها القادرة على السيطرة على الأداء، ويظهر ذلك جلياً في الشركات المتحالفة، فالروابط المتكررة تولد الثقة وتوافر تكاليف البحث عن شريك موثوق، كما إن الاستغناء عن فقرات الرقابة الزائدة يخفض الكلف.

هـ. إن المنظمات التي تريد إن تثبت أقدامها في السوق عليها أن تحقق الميزة التنافسية من خلال موجوداتها الاستراتيجية، إذ إن الثقة موجود استراتيجي من موجودات

المنظمة، ففي الوقت الذي تحقق المزايا التقنية نجاحاً للمنظمة، نجد إن هذه المزايا يمكن تقليدها أما الثقة بوصفها ميزة استراتيجية فلا يمكن للآخرين تقليدها. هل يمكن بناء الثقة تنظيمياً؟:

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي إجابة إيجابية بكل تأكيد، إذ إن الثقة طالما هي موجود من موجودات المنظمة فهي مثلما تكون قابلة للهدم اذن من باب اولى ان تكون قابلة للبناء، ولعل المحاولات في تكميم دراسات الثقة يستهدف في مضامينه بناء محاولات تطبيقية وميكانيكيات عمل لبناء دعائم الثقة التنظيمية، ويمكن الخروج بعدد من المؤشرات التي يمكن ان توجه جهود المنظمات في سعيها لبناء الثقة، وكما يأتي:

أ. إن الثقة سمة من السمات سهلة الهدم صعبة البناء وإن اعتماد منطق الثقة في الإدارة لا يأتي بقرار أو أمر إداري أو أمنية شخصية، بقدر ما يأتي بتعزيز القيم والسلوك الأخلاقي الصحيح، لذا يجب أن تتبنى الإدارة موضوع تنمية الرقابة الذاتية لدى العاملين من خلال تعزيز الثقة والصدق بهم والاستماع إليهم واستخدام السلوك الجمعي، فاليات الرقابة والضبط الخارجي والتي يأتي في عدادها العقوبات والنقد اللاذع والتجريح، لم تكن اوفر حظا في تعزيز وبناء الثقة من وسائل الضبط والرقابة الداخلية، المتمثلة بهيكل القيم والمعتقدات والاعراف والمديح والثناء وابرار فضائل الانسان...الخ.

ب. أن تولي الإدارة للجماعة مهمة إصلاح خطأ العاملين على وفق منطق العمل بروح الفريق من دون إحلال القواعد والإجراءات بديلاً عن القيم والتقاليد و الأدوات الاجتماعية الأكثر تأثيراً في سلوكية العاملين، إذ أن أثر العقوبات الرسمية قد ينتهي أو يتلاشى في ضمن مدة زمنية محددة مقترنة بتطور أداء الفرد العامل مهنيًا ووظيفيًا أما العقوبات الاجتماعية فإن آثارها تبقى في النفس ولا يمكن تجاوزها إلا بتجاوز السلوك المدان اجتماعياً، وهذا المنطق يرفع اتجاهات الفرد نحو احترام علاقاته بالآخرين مؤسساً الأسباب الابتدائية لبناء الثقة المستندة إلى العاطفة بين العاملين أنفسهم والعاملين ورؤوسائهم .

ج. إن المنطق الأخلاقي يضع على كاهل المديرين في كل المستويات مسؤولية تقليص الحلقات الرقابية التي لا مبرر لها، واحترام خصوصيات العاملين والإسهام الفاعل في مد الجسور بينهم، إذ أن الإدارة هي ليست هوامش مرتبة وركام من البريد والمشاكل دونما مراعاة لأهمية العاملين، كما أن التدخل في كل صغيرة وكبيرة هو سلوك إداري له من تأثير سلبي في إشاعة أجواء عدم الثقة بالنفس.

د. يعتمد الكثير من الإداريين في المستويات الادارية المباشرة والوسطى إلى كسب ود وثقة الرئيس الأعلى بدلاً عن الثقة بينه وبين مرؤوسيه، إذ يرى أن فقدان الثقة بينه وبين الرئيس الأعلى قد تؤثر في وجوده في الموقع الإداري، أما سوء العلاقة والثقة بالعاملين فلا تعني شيئاً طالما ان مصيره لم يرتبط بمدى رضاهم او تفاعله معهم، وهذا المنطق يضعف علاقات الثقة بين المسؤول الإداري وأتباعه لذا لابد من اعتماد المسؤول الإداري منطق الثقة بالعاملين وما سيجري عليه أساساً لزرع الثقة لدى الإدارة العليا، إذ أن ذلك سيحفز العاملين على المحافظة على مستويات الثقة السائدة مع رئيسهم منطلقاً لرضا الإدارة العليا عن القسم والوحدة وهكذا تكون الثقة عاملاً رقابياً على السلوك يرتقى بها الأفراد وكلما أحسّوا بعدم رضا الإدارة العليا عنهم في القسم والوحدة ... الخ من مستويات التنظيم.

هـ. ان يتوجه القادة والمديرون للاستثمار في اقتصاديات الثقة بوصفها موجوداً استراتيجياً غير قابل للمنافسة، في الوقت الذي تحقق فيه ميزة تنافسية بوصف الثقة عنصراً من عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي والتحول من المفهوم السائد بأن الثقة والأخلاق هي تضحية، والتفكير بها عائداً على المدى البعيد .

و. إقرار مواضيع إدارة الثقة واقتصاديات الثقة بوصفها مقررات أكاديمية تدرس في المعاهد والجامعات المتخصصة لما لهذا الموضوع من أهمية في تعزيز العمل باخلاقيات الادارة الموضوع الأكثر حاجة وأهمية لمنظمات الأعمال حاضراً ومستقبلاً.

ز. إن هذا الجهد المتواضع نعهده لبنه أولى على طريق دراسات الثقة وعناصرها للباحثين والمهتمين بالعلوم السلوكية بغية انضاج هذه الدراسات التي تعد من أكثر المواضيع تجاهلاً قياساً بالعلوم السلوكية الأخرى.

ح. إذا كان الهيكل التنظيمي على حد وصف هو آلية تصمم لتحث الناس على التصرف بطرائق محسوبة يمكن التكهّن بها مسبقاً، وإن الهيكل التنظيمي هو من متطلبات الرقابة، فإن هيكل القيم وترتيبها لدى الأفراد لا يقل أهمية عن الهيكل التنظيمي في منظمات الأعمال، لكونه يشكل مجموعة النظم القيمية التي تتدرج في شدتها وتأثيرها بأعماق مختلفة تسهم في تكوين سلوك الإنسان، وأن هذا الهيكل القيمي هو من متطلبات الرقابة والضبط الداخلي، لذا أن يتوجه والمهتمون لدراسة هذا الهيكل واستحضار وسائل الضبط الداخلي لدى الأفراد وأدوار الرقابة غير الرسمية في المنظمة كالتراث، والعادات، والثقة، والقيم ... ألخ عند تصميم الأنظمة الرقابية التي غالباً ما تشير باتجاه تعزيز الرقابة الرسمية وإهمال الرقابة الذاتية، وإحلال القواعد والإجراءات بديلاً عن القيم.

1. إن التطورات الحديثة في العلوم التنظيمية تعكس أهمية علاقات الثقة بين الأفراد لإدامة الفاعلية الفردية والتنظيمية كما أن لها تأثيرات في التنسيق والسيطرة على المستويين الشخصي والمنظمي إمكانية حدوث الفاعلية داخل أنظمة للعمل المنسق حينما يعمل العاملون بشكل متبادل سوية على نحو فاعل، ويبدو أن الثقة بين هؤلاء العاملين هي عامل حاسم، وفي رأي المدراء والمهنيين في المنظمات فإن تطوير وإدامة علاقات الثقة هي مهمة على نحو خاص.

2. إن الاتجاهات الحديثة في تركيب الموارد البشرية في ظل المتغيرات الدولية الواسعة تسير باتجاه التنوع، ونرى ان الموارد البشرية المتنوعة هي أقل قابلية من حيث الاعتماد على التشابه الشخصي (بين الأفراد) والخلفية المشتركة والخبرة المشتركة للإسهام في التجاذب والاستعداد للعمل سوية وان تطوير الثقة المتبادلة في هذا المجال سيحقق وسيلة مهمة لتمكين الأفراد من العمل سوية كما إن اتجاهاً جديداً يدعو إلى تدعيم الثقة بالعاملين جراء التغيرات المستمرة في الموارد البشرية باتجاه أساليب الإدارة الأكثر مشاركة وتنفيذ فرق العمل.

3. إن اتجاهات العمل المذكورة آنفاً تحتاج إلى تقليل آليات الرقابة وأزالتها وزيادة التفاعل كما تقترح الاتجاهات الحديثة بأن تطوير إنموذج الثقة في المنظمة موضوع آلي وعملي ويتوجب علينا التخلص من الكثير من فقرات الأشراف، إذ أنها عديمة الجدوى مع الفرق الموجه ذاتياً.

في ضوء ما تحقق وما اسفرت عنه نتائج هذا الفصل الذي سعى الى عرض فلسفة الثقة بالآخرين ومن ثم بناء مقياس مناسب للثقة بالآخرين، إذ تعد هذه المحاولة الاولى من نوعها في مجال تنظيمي، بحسب علمنا المتاضع، عراقيا وعربيا على الأقل إلا ان قناعتنا بالمحاولة لا تدعي الكمال بقدر ما تعد اسهامة متواضعة قد تفتح مجالات الحوار والنقاش من قبل الباحثين والمتخصصين والتي ستسهم بالتأكيد في إغناء الجوانب التي لم يجري تناولها من اجل الوصول الى صيغة اكثر موضوعية ووضوحاً وثباتاً، لذا نقترح:

1. ان كون الثقة موضوعاً عاطفياً وشخصياً يرتبط بالأخلاق الاجتماعية بشكل كبير فان ما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لمجتمع آخر بسبب نسبية موضوع الأخلاق وما يعنيه مفهوم النزعة الخيرية بين مجتمع وآخر، لذا نرى ان يخضع المقياس المقترح للدراسة والتجريب للتعرف على المؤشرات الأساسية التي تساعد على ايجاد تقويم موضوعي للثقة بالآخرين.

2. ندعو الدارسين والباحثين إلى دراسة موضوع الثقة بالآخرين من مجالات أخرى بما يؤدي إلى زيادة عدد ممارسات المقياس وبالتالي زيادة دقته.
3. اعتماد المقياس بوصفه أداة بحثية لغرض إخضاعه للصدق والثبات مرة أخرى.

ملاحظة:

- ان الإجابة تعتمد أساسا على موقعك في الهيكل التنظيمي للشركة (رئيسا كنت، او مرؤوسا).
- فإذا كنت رئيسا فان عبارة (ان ذلك الشخص او انه) تعني بالنسبة إليك، أحد مرؤوسيك، او زميل عمل بمستوى مماثل لك.
 - وإذا كنت مرؤوسا فان عبارة (ان ذلك الشخص او انه) تعني بالنسبة إليك احد زملاء العمل او رئيسك في العمل.
 - ما يصح على الفرد يصح على الجماعة (يمكن القول ان اولئك الاشخاص، بدلاً من ان ذلك الشخص... الخ).

ملحق (1)

| ت | الممارسة | اتفق | | الى حد ما | | | لا اتفق | |
|---|--|------|---|-----------|---|---|---------|---|
| | | 6 | 7 | 3 | 4 | 5 | 1 | 2 |
| 1 | ان ذلك الشخص لديه مهارات تجعله متمكنا من أداء عمله . | | | | | | | |
| 2 | يساعد الآخرين حتى لو لم يطلبوا منه اية مساعدة. | | | | | | | |
| 3 | يدعم مبادئي الشخصية التي أؤمن بها. | | | | | | | |
| 4 | مختص بعمله ويعرف دقائق الامور فيه . | | | | | | | |
| 5 | يقدم العون للآخرين حتى لو لم يكن ذلك جزء من عمله. | | | | | | | |
| 6 | يسعى للتوافق معي دون تفضيل مصلحته الذاتية . | | | | | | | |
| 7 | قادر على ان ينجز عمله في مختلف الظروف . | | | | | | | |

| ت | الممارسة | اتفق | | الى حد ما | | | لا اتفق | |
|----|--|------|---|-----------|---|---|---------|---|
| | | 6 | 7 | 3 | 4 | 5 | 1 | 2 |
| 8 | يحاول مساعدة الاخرين اللذين يعملون معه في حالة غيابهم حتى لو كان ذلك على حساب مصلحته . | | | | | | | |
| 9 | يفعل كما يقول . | | | | | | | |
| 10 | لا يجعلني قلقا بسبب لا اباليته . | | | | | | | |
| 11 | يجب للاخرين ما يجب لنفسه تماما . | | | | | | | |
| 12 | يقيم اتصالات معي سعيا للفهم المشترك بيننا . | | | | | | | |
| 13 | محترم ويثق به الاخرين . | | | | | | | |
| 14 | عندما يقصر الاخرين بحقه فانه يضع بباله حسن النية و عدم التعمد دائما . | | | | | | | |
| 15 | عادل ومنصف . | | | | | | | |
| 16 | جدير بالثقة ويتفاعل بسرعة مع زملاء العمل . | | | | | | | |
| 17 | يقدم العون والاسناد للاخرين بعيدا عن دافع الكسب المادي والمعنوي . | | | | | | | |
| 18 | صريح ومنفتح على الاخرين . | | | | | | | |
| 19 | يكون الاخرين اكثر اهتماما به لو عرفوا خلفيته بدقة . | | | | | | | |
| 20 | ينظر للنجاح في الحياة على انه نبذ الانا والنظر لمصالح الاخرين سوية. | | | | | | | |
| 21 | يعتني بي بشكل شخصي كمنفذ لتحقيق ذاته . | | | | | | | |
| 22 | لا احتاج الى ان ادافع عن نفسي عندما اتعامل معه . | | | | | | | |
| 23 | يعد مشاكل الاخرين مشاكله ويوليها نفس الاهتمام . | | | | | | | |
| 24 | يميل لمتابعة حاجاتي من خلال جعل علاقته بي مشتركة وليس على اساس تبادل المصالح . | | | | | | | |
| 25 | لا يحتاج الى ان اراقبه عندما يؤدي مهماته . | | | | | | | |

| ت | الممارسة | اتفق | | الى حد ما | | | لا اتفق | |
|----|--|------|---|-----------|---|---|---------|---|
| | | 6 | 7 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| 26 | ينظر الى الجوانب الايجابية في شخصية الاخرين | | | | | | | |
| 27 | يسعى دائما الى تعزيز نقاط الاتفاق معي والابتعاد عن نقاط الاختلاف . | | | | | | | |
| 28 | دائم الحضور لتنوع مهاراته ومعارفه . | | | | | | | |
| 29 | يبادر بتقديم فعل الخير للآخرين مع احساسه بانهم ليسوا اهلا لذلك . | | | | | | | |
| 30 | ينظر بعين الاعتبار لمصالح الاخرين عندما يتخذ قراراته . | | | | | | | |

الفصل الرابع
الاستثمار في رأس المال الاجتماعي
التنظيمي في ضوء اقتصاديات الثقة

توطئة:

يشير بيتر ف. دراكر (P. F. Drucker) إلى أن شيئاً ما يجب تذكره حول المنظمة وهو أنه لا توجد نتائج داخل جدرانها بل أن نتيجة المنظمة هي زبون راضٍ. ونتيجة المستشفى هو مريض معافى ونتيجة المدرسة هي طالب تعلم شيئاً بوسعه أن يطبقه بعد عشر سنوات، وداخل المنظمة هناك فقط مركز الكلفة، والنتائج لا توجد إلا خارجها حيث الزبون موطن الربح (باور، 1997، 90-91).

إن هذا التطور في مفهوم دور المنظمات اليوم جاء على أعقاب ثلاثة مراحل مرت بها منظمات الأعمال، إذا كانت فترة (1800-1920) هي مرحلة إدارة تعظيم الأرباح وكانت المسؤولية الأساسية لمنظمات الأعمال تعظيم العائد المادي والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، أما مرحلة أواخر العشرينيات إلى بداية الستينيات فقد توجه اهتمام المنظمات إلى تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، وأخيراً فإن مسؤولية المنظمات اتجهت نحو إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينيات حتى الوقت الحاضر، والتي تقرر أهمية الربح ولكن الأفراد أهم من النقود، إذ ظهر اهتمام المنظمات بالعائد الاجتماعي وأخذ مفهوم المعايير المتعددة هو الذي يحدد كفاءة وفاعلية المنظمات بعدما كانت المعايير الأحادية المتمثلة بالربح المادي هي الأساس الأول والأخير في ذلك.

واليوم تبرز على واجهة الأدبيات الإدارية مواضيع كثيرة غيرت النظرة التقليدية لمفهوم رأس المال والربحية والأسهم ... الخ من المفاهيم المالية، فلم يعد رأس المال ذلك المفهوم التقليدي الذي ازدحمت به أدبيات الإدارة خلال العقود المنصرمة المبكرة من القرن العشرين، فالأفراد اليوم هم رأس المال وعنصر استثمار، والثقة عنصر من عناصر رأس المال، والمعرفة تمثل جانباً آخر من رأس المال، كما أن الربحية اختلفت مفاهيمها هي الأخرى فلم تعد الربحية تتمثل بالعوائد السائلة التي تتولد نتيجة استثمار الموجودات الثابتة والمتداولة في المنظمة، فالسمعة عائد والثقة عائد (ثقة الجمهور بالمنظمة أم ثقة المجهزين بالمنظمة أم الثقة التنظيمية)، وفي الوقت الذي تحصل المنظمات

على جزء من رؤوس أموالها من مصادر تمويلية خارجية فإنها بنفس الوقت تجتذب رؤوس الأموال الفكرية أو الأفراد المعروفين بثقتهم وأخلاقيهم الإدارية والتنظيمية العالية. وهو مصدر من مصادر التمويل السلوكي في المنظمات.

وعلى هذا الأساس ينطلق هذا الفصل لعرض مفهوم وأهمية رأس المال الاجتماعي بوصفه مصدراً من مصادر التمويل السلوكي في المنظمات اليوم، والذي يشكل ضالة منظمات القرن الواحد والعشرين الذي اتجهت الأنظار فيه إلى الاهتمام بالأفراد بوصفهم عنصر استثمارياً مهماً يسهم في خلق الميزة التنافسية، وما يجب على هذه المنظمات اتخاذه من أجل المحافظة على هذا العنصر من خلال تصميم الأعمال بما يحقق آدمية الأفراد واحترام التعامل معهم، داخل المنظمة وخارجها، عاملين أم مستهلكين أم مجهزين من خلال إبراز دور الثقة وأهميتها إذ يعتبر هذا الفصل مدخلاً في اقتصاديات الثقة، الموضوع الذي يعد من أكثر المواضيع تجاهلاً في العلوم السلوكية في مجال إدارة الأعمال إذ لم يحظى بالاهتمام اللازم. بوصفه خطوة متواضعة على طريق إثراء دراسات الثقة وإدارتها مستقبلاً.

المسوغات الفكرية التي انطلق منها الفصل:

انطلق الفصل من فكرة أن التبادل العلائقي بين الأفراد في المنظمة الواحدة أو بين المنظمة والمنظمات الأخرى هو أداة لإيصال المعلومات التي غالباً ما تكون أكثر فاعلية وأقل كلفة من الآليات الرسمية، وهذه الميزة لا بد وأن تنعكس على تسهيل الفاعلية التنظيمية بما يحقق ميزة تنظيمية تستجيب من خلالها المنظمة للتعقيدات البيئية، الداخلية والخارجية.

وإذا ما نظرنا إلى رأس المال الاجتماعي من خلال عناصره الآتية في المحاور القادمة سنجد أن هذا التبادل العلائقي لا يمكن أن يترسخ ويكون له أساساً متيناً من دون أن يتسبب في توليد الثقة إذ أن الثقة سمة علائقية تكرارية بين الأفراد ووصف (Hundy, 1995: 44) حاجة المنظمات إلى الثقة كلما ازدادت فاعليتها وازدادت

الحاجة لتلافي أفرادها فيما بينهم شخصياً أو مع زبائنهم أو مجهزيها، كما يضيف الباحث إلى أن المنظمات التي تبنى على الثقة قلما تحتاج إلى إدارة. وهكذا فإن هذه المؤشرات دفعت الباحثين إلى تقصي إمكانية توليد القيمة من جراء استثمارات الثقة بوصفها عنصراً من عناصر رأس المال الاجتماعي، وإذا كانت فوائد أو عوائد هذا الاستثمار لا تعود إلى الفرد في المنظمة وليس لأي فرد حق الملكية فيها، فإنها ستعد عاملاً مهماً لزيادة فاعلية الأفراد داخل الهيكل الاجتماعي وهي بهذا الوصف شكلاً كامناً لموجودات متوقعة كما يصنف ذلك (Carmerer & Knez , 1994) .

المحور الأول

فلسفة رأس المال الاجتماعي التنظيمي

تمهيد:

اتجه الباحثون والمهتمون بنظريات المنظمة بالتركيز على ما يوصف بالصادر والظروف التي تكون الميزة التنافسية والتنظيمية، بدلاً من أن يركزوا على أسباب ونتائج فشل السوق، وقد افترض (Zander & Kogut , 1996 : 503) أن الشركة تعد بوصفها مجتمع يتخصص بسرعة وكفاءة في خلق ونقل المعرفة، وهذا المنظور حديث نسبياً، وقد أكسبته دراسات عدداً من الباحثين طابعاً رسمياً نتيجة التواصل البحثي مثل دراسات:

(Kogut & Zander, 1994: 1993, 1995, 1996 ; Zander & Kogut , 1995) , (Boisot, 1995; Conner & Prahalad, 1996 Loashy, 1991 ; Nonaka & Takeuchi, 1995; Spender, 1996) إذ أن هؤلاء الباحثين اتخذوا موقفاً مناقضاً لنظرية الكلفة والعائد وفشل السوق أو نجاحها والتي تتحكم فيها فرضية تذبذب رغبات الزبون والتفوق الذي تحققه الشركات في زيادة حصتها السوقية نتيجة توجيه هذه الرغبات بطرائق إجرائية منتظمة، درجت على استخدامها المنظمات انطلاقاً من نظرتها لسوق المستهلك، فقد ناقش هؤلاء الباحثين امتلاك المنظمات امكانيات خاصة لخلق مصادر إضافية تمنحهم الميزة البارزة التي تفوق الإجراءات المؤسساتية الأخرى كالأسواق، وهذه المصادر الإضافية تتمثل في رأس المال الاجتماعي التنظيمي، بوصفه واحداً من المصادر التي يمكن من خلالها تحقيق القيمة في المنظمة.

ظهر مصطلح رأس المال الاجتماعي في دراسات المجتمع ليوضح أهمية شبكات العلاقات بين الأفراد وأهميتها عبر الزمن لتكون أساساً للثقة والتعاون والعمل الجماعي كما أشار إلى ذلك (Jacobsd, 1965) وقد أعقبه (Loury , 1977 : 153-186) ليشير إلى الاستخدام المبكر لهذا المصطلح على مستوى الفرد والذي يتمثل في

مجموعة الموارد المتأصلة في صلات عائلية، وفي منظمات اجتماعية في المجتمع، ومفيدة لتنشئة الأطفال.

وقد امتدت اهتمامات الباحثين لتخرج مفهوم رأس المال الاجتماعي من نطاق الفرد ومدى تأثيره على تطوير رأس المال البشري ليمتد إلى الأداء الاقتصادي للشركات وكما أشار إليه (Baker , 1990 : 389-625) وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية (Butnam , 1993) وعلى مستوى الأمم (Fukuyama :1995).

أولاً: مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

لقد انطلق الافتراض الرئيس لنظرية رأس المال الاجتماعي من حقيقة مفادها أن شبكات العلاقات بين الأفراد تشكل مصدراً قيماً لإدارة الشؤون الاجتماعية وتزويد أعضائها برأس المال العائد للجماعة، مما يمثل أوراق اعتماد تحول الأعضاء الحصول على رصيد أو اعتماد بكل ما تحويه هذه الكلمة من معاني لهذه النظرية، إذ أن الجزء الكبير من رأس المال هذا يتجسد ضمن شبكات الاختلاط والتعارف التي تؤدي إلى التزامات دائمية تنشأ في الإحساس بالامتنان والاحترام والصدقة، أو من حقوق مضمونة على مستوى المنظمة والمأخوذة من أعضاء منتمين لعائلة أو صف أو مدرسة. كما تتوافر مصادر أخرى من خلال عقود أو شبكات اتصال عن طريق أصدقاء الأصدقاء والذين يمكن أن يمدوا المنظمة بمعلومات متميزة وفرص كما أشار إلى ذلك (Bossevain, 1974) ويمكن لرأس المال الاجتماعي أن ينمو على شكل مكانة أو سمة اجتماعية يحصل عليها أعضاء المنظمة جراء عضويتهم في شبكات علائقية محددة خاصة تحدد فيها العضوية بشكل نسبي (Bourdieu , 1986 ; Burt , 1992 ; D'aveni & Kesner 1993).

وبالرغم من اتفاق هؤلاء الباحثون على أهمية العلاقات بوصفها مصدر للعمل الاجتماعي، فإنهم بحاجة إلى اتفاق بالإجماع على تعريف دقيق لرأس المال الاجتماعي فقد لاقى مصطلح رأس المال الاجتماعي اهتماماً ملحوظاً في وقتنا الحاضر كما أنه سيشكل حاجة أساسية لمنظمات الأعمال مستقبلاً، ولابد لنا من أن نشير إلى وجهات

النظر التي وصف بها هذا المفهوم لتتجسد أمامنا رؤية واضحة ودقيقة تحدد المعالم التي أجمع عليها الباحثون والمهتمون بهذا الموضوع.

فقد أشار (Nahapitt & Ghoshal, 1998: 242) إلى أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من المصادر الفعلية والمحتملة المتجسدة داخل شبكات العلاقات والمتوفرة من خلالها، والمأخوذة منها والتي تعود إلى الفرد أو الوحدة الاجتماعية، لذا يشمل رأس المال الاجتماعي حسب ما أورده كل من (Boudieu, 1996) , (Burt, 1992) كل من شبكة العلاقات والموجودات التي يمكن إدارتها عبر تلك الشبكة.

كما أشار (Leana & Van Buren, 1999: 538) إلى أن رأس المال الاجتماعي هو مصدر يعكس خاصية العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة والتي يتم إدراكها عبر مستويات الأعضاء ذوي التوجه نحو الهدف الجماعي والثقة المشتركة. كما يشير (Prusa&Cohen,2001 : 87) إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه مجموعة العلاقات التي تجعل المنظمة تعمل بشكل فعال.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات القائمة بين الأفراد في المنظمة، والتي تعكس خصائص العلاقات الاجتماعية داخلها والتي يمكن إدراكها من خلال توجههم نحو العمل الجماعي والأهداف الجماعية والثقة المشتركة وهو بنفس الوقت صفة للأفراد العاملين المدركين لمزايا تعود إلى مكانتهم أو موقعهم النسبي في المجموعة.

ثانياً: أهمية رأس المال الاجتماعي التنظيمي وفوائده:

تتمثل أهمية وفوائد رأس المال الاجتماعي التنظيمي من وجهة نظر (Leanea & VanBuren, 1999 : 547) بما يأتي:

1. أنه يبرر التزام الفرد تجاه المجموعة أو بالصالح العام: أن واحدة من وسائل السيطرة على سلوك الأفراد تكون من خلال دمجهم في أعمال ذات قيم وأهداف مشتركة، إذ يرى (Shadiro, 1987) أن رأس المال الاجتماعي سيكون منطقاً للأفراد ليكونوا عناصر جيدة، فإذا اعتقد الأفراد بأن جهودهم جزء لا يتجزأ من المجموعة فمن

المحتمل أن يقضوا وقتهم بما يعزز أهداف المجموعة أو الصالح العام، إذ أن الترابط بينهم والثقة تقدم للأفراد بيئة تتعرقل فيها الرغبات الفردية لصالح المجموعة.

2. يسهل ويسهم في مرونة منظمات الأعمال: أن رأس المال الاجتماعي يسهل المرونة بدلاً من الصلابة والتشدد في أساليب إنجاز العمل، فهو يركز على الهوية والعمل الجماعي والثقة العامة من دون المغالاة في الرقابة الرسمية والخوافز الفردية، وقد لاحظ (Ichniow & Show, 1995) التأثير السلبي لعدم الثقة على التنفيذ الناجح لتطبيقات العمل ذات الأداء العالي، كما أن هناك دراسة استطلاعية لـ (Scully & Preuss, 1996) لانتقال العمل اشارت الى أن عناصر رأس المال الاجتماعي مهمة في فرق متنقلة أو تلك الجماعات المشاركة في أنشطة ذات تكرار.

3. يعد آلية لإدارة العمل الجماعي: يمكن أن يعمل رأس المال الاجتماعي التنظيمي على جعل العمل الجماعي أكثر كفاءة، لأنه أصبح تعويضاً عن العقود الرسمية والخوافز والآليات الرقابية الضرورية في أنظمة ذات رأسمال اجتماعي قليل أو معدوم بين الأعضاء، وفي لغة الاقتصاديين يمكن أن يقلل رأس المال الاجتماعي التنظيمي من كلف التعاقدات والصفقات إذا كان أعضاء المنظمة أو جماعات العمل فيها يعملون على مجموعة من قيم العمل وخطوات الحل المنطقية الموجودة في المنظمة ولهم مشاركتهم فيها (Kerr & Jermier, 1978). إذ من غير الممكن أن يكون العمل الجماعي ناجح بدون رقابة قريبة، وبشكل مماثل فإن رأس المال الاجتماعي التنظيمي في لغة السلوك التنظيمي يمكن أن يعمل كتعويض أو بديل عن نمط القيادة البيروقراطية (Perrow. 1972).

4. يسهم ويطور في رأس المال الفكري بوصفه مبرراً للالتزام الفردي: أشار (Colman, 1990) إلى دور رأس المال الاجتماعي في تيسير تطوير رأس المال البشري ضمن المجموعة أو في الوحدات الاجتماعية كما وصف (Nahapiet & Ghoshal, 1998) (Zander & Kogut, 1996) كيفية تسهيل

الأشكال المختلفة لرأس المال الاجتماعي تطوير رأس المال الفكري داخل الشركة من خلال تقديم موصل بيئي للمجموعة وتبادل المعلومات والمعرفة، إذ أن (Nahapiet & Ghoshal) أكدوا أن العلاقات الاجتماعية أداة لإيصال ونشر المعلومات التي غالباً ما تكون أكثر فاعلية وأقل كلفة من الآليات الأكثر رسمية، وغالباً ما توجد لغة واستعارات وأبعاد مشتركة في منظمات ذات رأس مال اجتماعي قوي، كما يمكن أن تكون هناك أساليب فاعلة وكفاءة لنقل المعرفة وبالتالي زيادة الطاقة الفكرية للشركة، كما لاحظ العديد من الباحثين الدور المهم للثقة العلائقية في تسهيل التبادل بين الأطراف وتشجيع المرونة والمشاركة في المخاطرة ومن خلال مثل هذه الآليات يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي العنصر الرئيس في تبني رأس المال الفكري الذي يقدم ميزة تنافسية للشركة. (Moram & Ghoshal, 1997; Nahapiet & Choshal, 1998).

ثالثاً: عناصر رأس المال الاجتماعي:

لقد وصفنا رأس المال الاجتماعي بعده سمة للعلاقات الجماعية وهو ناتج ثانوي تنظيمي لأنشطة تنظيمية أخرى، ويعد هذا من وجهة نظر (Coleman, 1990) شرطاً أساسياً لنجاح العمل الجماعي، كما أن رأس المال الاجتماعي الفردي يسعى لتعزيز أفعالاً تستفيد منها المجموعة والفرد بشكل غير مباشر، وهذا يستدعي منا أن نحدد العناصر الرئيسة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي إذ وصف هذه العناصر بما يأتي (Leana & Buren, 1999 : 541) :

1. القابلية الاجتماعية (Associability):

أو قد يطلق عليها البعض القابلية على المخالطة وهي في حقيقة الأمر لا تنحصر بالمعنى اللغوي للمفردة قاموسياً، بقدر ما تعني في مجال السلوك التنظيمي رغبة وقابلية الأفراد في المنظمة على إخضاع الأهداف الفردية وما يصاحبها من أفعال إلى أهداف وأفعال جماعية، لقد درس علماء الاجتماع والسياسة صلة التفاعلات الاجتماعية بالشؤون الاقتصادية لفترة طويلة بدءاً بـ (Tocqueville, 1945)

ثم (Banfield, 1958) وحتى مؤلفين أكثر معاصرة مثل (Putnam, 1993) و (Sable 1993) إذ أظهر الباحثون اهتماماً ملحوظاً بمواضيع عن كيفية وسبب ملاحقة الأفراد لأهداف شخصية من خلال المشاركة في المجموعة.

لقد أشار (Banfield) إلى أن نقيض القابلية الاجتماعية (Associability) إذ أن المدى القصير للعائلة النواة والأهداف المحددة تجعل لكل عائلة أهدافاً مختلفة عن أهداف العائلة الأخرى، وهذا ما سيعيق إخضاع الأهداف المختلفة لأهداف جماعية وبذلك فستضعف القابلية الاجتماعية، لذلك فإن القابلية الاجتماعية تتطلب شيئاً أكثر من الاجتماعية بل أكثر من الاعتمادية، إذ سيشكل الأفراد كياناً واحداً على وفق مفهوم القابلية الاجتماعية وليس كيانات نووية على وفق مفهوم العائلة.

وخلاصة القول أن القابلية الاجتماعية هي رغبة وقابلية الأفراد على تعريف أهداف جماعية يعملون على إقرارها بشكل جماعي وعنصرها الرئيس هو المشاعر الجماعية والقدرة على تنسيق النشاطات، ومهما يكن فإن رغبة الفرد في منظور هذا العنصر في المشاركة بالعمل الجماعي تعتمد بشكل جزئي على الاعتقاد بأن جهود الفرد التي ستفيد الجماعة بشكل مباشرة ستفيد الفرد بشكل غير مباشرة.

2. الثقة (Trust):

إن الثقة هي العنصر الثاني لرأس المال الاجتماعي وهو مفهوم بقدر ما اهتمت به العلوم النفسية والاجتماعية، فإنه خضع مؤخراً للدراسة في مؤلفات الإدارة وما يتعلق بها. والثقة على وفق السياق التنظيمي ازدادت تعقيداً لكونها مقدمة ونتيجة في نفس الوقت لعمل جماعي ناجح، وهي نتاج ثانوي لهذا العمل الجماعي، إذ أن الجماعات وهي تعمل معاً لإكمال متطلبات مشروع ما بشكل ناجح تظهر نوع من الثقة العالية مما يجعل الجهود التعاونية الأكثر تعقيداً ممكنة.

والثقة على حد وصف (Misztal, 1996) لها أنها اعتقاد (بملائمة نتائج العمل المقصود لشخص ما من وجهة نظرنا)، وتوجد بحوث كثيرة تشير إلى أن العلاقات التي تتميز بثقة عالية تجعل الأفراد أكثر رغبة في الاشتراك في التبادلات الاجتماعية بشكل

عام والتفاعل التعاوني بشكل خاص، وقد أشار (Mishira, 1996) إلى أن للثقة أبعاد متعددة كما أن هناك رغبة للانفتاح على طرف آخر، وهي رغبة تنشأ من الثقة بأربعة جوانب:

أ. اعتقاد بالنية الحسنة والاهتمام بالشركاء.

ب. الاعتقاد بكفاءة ومقدرة الشركاء.

ج. الاعتقاد بمصداقية الشركاء.

د. الاعتقاد بانفتاح وصراحة الشركاء.

ولا نكتفي بالقول بأن الثقة هي عاملاً من عوامل إزالة مخاوف الأفراد الناجمة من دخولهم الشراكة، بل يمكن للثقة أن تحمي الاتصال والتحاور إذ أن الثقة قد تكون مدخلاً مفتوحاً لتبادل رأس المال الفكري وتزيد من التفكير بالقيمة عبر هذه التبادلات، كما أن وجود مستويات عالية من الثقة تجعل الأفراد أكثر رغبة في المجازفة في التبادل على حد وصف (Nahapiet, 1996) و (Ring & Vandeven, 1992).

كما أشار (Putnam, 1993) إلى أن الثقة تسهل التعاون كما أن التعاون يربّي الثقة، وقد يقود هذا إلى تطوير قواعد سلوكية عامة عبر الزمن مما يضاعف الرغبة في التبادل الاجتماعي، والثقة يمكن أن تصبح شكلاً كامناً لموجودات متوقعة من وجهة نظر (Cramerer & Knez, 1994). مما يمكن أعضاء المجموعة من الاعتماد عليها بشكل عام لتساعد في حل مشاكل التعاون والتنسيق. (Kramer, Brewer & Hanna, 1996).

إن فوائد رأس المال الاجتماعي على الصعيد الفردي لا يملكها الفرد وحده بقدر ما أنها تسهل تأثير الأفراد داخل الهيكل الاجتماعي، لذلك فإن رأس المال الاجتماعي يعود إلى الأطراف المرتبطة بعلاقة وليس لأي فرد حقوق ملكية خاصة أو قادرة على الحصول على مثل هذه الحقوق (Burt, 1990)، أضف إلى ذلك أنه بالرغم من وجود قيمة في استخدام رأس المال الاجتماعي فإن من الصعب تناوله بشكل يسير.

المحور الثاني مدخل اقتصاديات الثقة

تمهيد:

يختلف رأس المال الاجتماعي التنظيمي عن رأس المال الفيزيائي والنقدي كالذي تملكه المنظمة، أما رأس المال البشري فهو سمة للأفراد، ولو أن المنظمة قادرة على الاستفادة منه، ولكننا إذا أردنا أن يكون رأس المال الاجتماعي مفيداً في تسهيل العمل الجماعي لأن نفهمه بوصفه ملكية مشتركة تعود للمنظمة وأعضائها، ومن غير المعقول أن نصف العلاقات الاجتماعية بوصفها رأسمال أسوة برؤوس أموال المنظمة الأخرى، وأن ينخرط الأفراد في أعمال من شأنها أن تعزز رأس المال الاجتماعي من دون أن يتوقعوا منه أية استفادة، وحتى في حالة كون هذه الفوائد غير مباشرة وبعيدة، أضف إلى ذلك ليس من الضرورة أن يكون إدراك الفوائد بشكل منفرد على شكل مكافآت عرضية، مثل التعويض عن الجهود المبذولة والتميزة ولكن من أجل التوصل إلى رأس المال الاجتماعي، لا بد أن تدرك المنظمة أن فوائده ستأتي لاحقاً من خلال استخدامه وإدارته بصورة صحيحة.

أولاً: تطور مفهوم الثقة وأهميتها:

لم يعد مفهوم الثقة ذلك المفهوم الذي تناوله (Rotter) عام (1980) والذي كان ينظر فيه إلى الثقة بوصفها سمة من سمات الشخصية التي تؤثر على النتائج الإيجابية والنتائج السلبية المحتملة ما بين الأشخاص في الحياة الاجتماعية، والتي من خلالها عكس أن سعادة الفرد قد تكون مرتبطة بمقدار الثقة التي يمتلكها بوصفه ذو ثقة عالية أو واطئة، وتناول إظهار الأفراد ذوي الثقة العالية بأنهم أكثر عرضة للخداع من ذوي الثقة المنخفضة، لقد سبق للباحث ان قدم مقالة بعنوان (التوقعات المعقدة فيما يخص الثقة ما بين الأشخاص) عام (1970)، مبيناً فيها أن الثقة لا ينزوي مفهومها

على العلاقات بين الأشخاص فحسب، مشيراً إلى أن مفهوم الثقة ينسحب على السياسة الدولية بين أقطاب العالم آنذاك كذلك معزراً وجهة نظره هذه بأن مفاوضات نزع السلاح لم تمضِ قدماً ما لم تزداد الثقة في جانب واحد أو جانبي القوتين العظميين آنذاك، فلم يعد مفهوم الثقة مختصراً على حالات الذهاب لطبيب الأسنان أو الركوب في طائرة على سبيل المثال، بقدر ما انسحب المعنى على صعيد العلاقات المجتمعية، فالمجتمعات كلما كانت أكثر تعقيداً كلما كان الاعتماد على الآخرين أكبر، وإذا ما ضعفت الثقة انهار النظام الاجتماعي.

وهذا الفهم للثقة يبتعد عن مفهوم (Rikson, 1953) للثقة الأساسية (Basic trust) والتي يصفها على أنها المكون المركزي (للشخصية السليمة أو الصحية)، كما أنه بنفس الوقت يختلف عن بداية كتابات (Rotter) عام (1954) إذ كان ينظر للثقة من منظور نظرية التعلم الاجتماعي حصراً.

لقد أصبح مفهوم وأهمية الثقة اليوم أبعد من ذلك الفهم الشخصي، فقد تطورت كتابات الباحثين بما يتلاءم مع تعقيدات البيئة وانسحبت مفاهيم الثقة من مجالها الشخصي إلى مجال الأعمال، لا بل تعدى الأمر لتنظيم العلاقات بين الدول على أساس الثقة وعوامل الجدارة بها بين أكبر دول العالم.

لقد قدم (Fukuama, 1989) أول نشر له عندما قدم مقالته (هل نهاية التاريخ في صالح الأمة؟) مقدماً طروحاته الجريئة في أن نهاية الحرب الباردة كانت تمثل نهاية الصراع الأيديولوجي بين النظامين العالميين الرأسمالي والشيوعي، إذ يشير الباحث إلى أن المعركة بين الشيوعية والرأسمالية قد تمت تسويتها إلا أنه يتوقع قيام معركة جديدة بين الأنواع المختلفة من الرأسمالية، فالأمريكان لا يؤمنون بالروح التعاونية بقدر ما تجتاحهم الثقافة الفردية التنافسية، والتي لا يمكن أن تنمو الثقة في كنفها وفي ظل آليات الرقابة والتحقق المبالغ فيها.

وكذلك في مجال آخر يطرح الباحث (Bok, 1978: 222) مفهوماً للثقة يعكس أهميتها إذ يصف فقدان الثقة بأنه قد يكون سبباً في انهيار المجتمعات، ودليله في ذلك

أن شعوب الاتحاد السوفيتي المنحل عندما فقدت الثقة بأيديولوجيتها التي تمسكت بها منذ سبعون عاماً فقد انهار المجتمع.

واليوم لا ينظر الباحثون إلى الثقة بمنظور الخمسينيات أو الستينيات إذا أصبحت الثقة من الأهمية التي يعدها الباحثون بوصفها موجوداً استراتيجياً قد يحقق الميزة التنافسية للمنظمة، كما يعدها آخرون عنصراً مهماً من عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي.

ثانياً: اقتصاديات الثقة:

منذ الخمسينيات أشار (Deutsch, 1958 : 265) إلى موضوع الكسب والخسارة الناجمة عن توافر أو عدم توافر الثقة، فالباحث المذكور عرف الثقة بأنها الخيار غير المنطقي واللاعقلاني للشخص الذي يواجه حادثة غير أكيدة يكون فيها توقع الخسارة أكبر من الكسب المتوقع، لماذا تكون الخسارة أكبر من الكسب؟ إذا كان العكس صحيحاً، فإن الثقة ستكون عقلانية ومنطقية واقتصادية بسيطة.

أما (Rosevelt) فقد أشار للثقة بوصفها مجموعة من التوقعات المشتركة بين طرفين إذ ينظر إليها، بعد الاتفاق عليها، بأنها عقد نفسي غير مكتوب بينهما مع الالتزام به سلوكياً وعلائقياً، يتولد عن هذا الاتفاق للعقد النفسي ثقة متبادلة تحكم العلاقة بين الطرفين، كما يحكم هذا العقد النفسي المعاملات اليومية بين الطرفين على الرغم من كونه غير مكتوب وغير ملزم قانوناً، إلا أنه الأساس والمعيار الوحيد في تقويم نوعية وطبيعة العلاقة بينهما، وينفرد عقد الثقة المتبادلة إذا لم يحترم الطرفان هذا العقد وعندئذٍ تتوتر وتسوء العلاقة بينهما (Rosevelt, 1979: 466).

ومن خلال المفهومين السالفين يمكن إثارة التساؤل الآتي: لماذا لم يحترم الطرفان هذا العقد النفسي؟، قد تكون الإجابة في أحد جوانبها أن إمكانية التصرف الفرصي متاحة لطرفي الثقة وأن الفرصة هنا يصفها (Hosmer, 1945: 385) بأنها (ولع ذاتي لدى الفرد لبلوغ الهدف)، أي أن عدم خضوع الطرف الموثوق (Trustee) لرقابة

الطرف الواثق (Trustor) يمنحه فرصة لبلوغ أهداف على حساب الطرف الواثق وهنا تفقد الثقة أحد مجالاتها المهمة ألا وهو مجال التكامل (Integration).

إن نتائج احترام الثقة أو عدم احترامها هو مكلف كثيراً للأفراد والمنظمات، على أساس أن الثقة هي موجود استراتيجي، ولا شك أن استثمار موجودات المنظمة لابد وأن يحقق ربحاً أو خسارة. ولكي نصل إلى ماهية هذا الربح أو تلك الخسارة، وكيفية قياسهما فلا بد من أن نحدد مجالات استثمار الثقة بوصفها أحد عناصر رأس المال الاجتماعي، إذ لا تختصر الفوائد والخسائر الناجمة عن الثقة على انعكاساتها النفسية والعلائقية بين الأشخاص حسب بل على العائد الاجتماعي ومجمل استثمارات المنظمة.

ولغرض تحديد مجالات استثمار الثقة وإبراز اقتصادياتها سنحدد المجالات الآتية:

1. الثقة بوصفها عاملاً لتقليل الكلف:

يرى (Hitt, et al., 2001: 118) أنه عندما تتواجد الثقة لا تحتاج المنظمة لعقود شكلية لتحديد الأفعال المتوقعة وأنماط التفاعل، كما أن المنظمات ستكون أقل حاجة للاعتماد على الهياكل التنظيمية وأقل حاجة للمراقبة والسيطرة على سلوكيات الفرد والمجموعة.

وعلى وفق رؤية (Hitt) فإن العلاقات القائمة على أساس الثقة تختزل وتقلل كلف الصفقات والعقود، وكلف ضمان سير أداء العاملين من أنه يسير وفق ما هو مخطط، ودليلنا في ذلك وكما وصفه (Hosmer, 1905: 385) أن اعتماد المنظمات على العمالة المؤقتة قد يحقق لها منافع ومكاسب قصيرة الأجل، إلا أن المنظمات ستتحمل كلفة في الأمد الطويل تتسبب عند عدم الثقة بالعمالة المؤقتة، إذ أن هذه العمالة وبحكم عقودها قصيرة الأجل فإنها تسعى إلى الحصول على أكبر عائد من دون الاكتراث بسمعة المنظمة التي سوف ينفطر عقدتها بها آجلاً أم عاجلاً، لذلك فإنها لا تبالي إلى المحافظة على النوعية أو خدمة الزبون، كما تنظر إليه العمالة

الدائمة على سبيل المثال. وهكذا يكون سلوك العمالة المؤقتة مبني على أساس اقتناص الفرصة السانحة.

كما اشار (Cummings & Bromily, 1992) بأن الثقة تقلل من كلف الصفقات والعقود ورأوا أنه من الضروري تقديم تعريف خاص لهذا المفهوم بأن الثقة هي التوقع بأن الشخص الآخر أو المجموعة (واحد) ستعمل جاهدة على التصرف العادل بما يتلاءم مع أي أشخاص داخلين فيها علناً أو ضمناً، وأن الشخص أو المجموعة (اثنين) ستكون أمينة ومخلصة في أي تفاوضات إزاء هؤلاء الأشخاص، وأن الشخص أو المجموعة (ثلاثة) لا تأخذ أي منفعة زائدة على حساب الآخرين حتى عندما تكون الفرصة سانحة.

ووصف (Hosmer, 1995: 384) أن المستويات العالية من الثقة لا تقلل فقط كلفة الإشراف والتحكم بالأداء وإنما تقلل الحاجة إلى أنظمة السيطرة والتحكم والتي تعتمد على نتائج مالية قصيرة الأمد وأشار (Cummings & Bromily, 1992) إلى أن هناك آثاراً جانبية غير مرغوب بها تنتج من خلال نقص الثقة تتمثل في تقليل الابتكار والتعاون، وهذا في نتيجته سينعكس على كفاءة وفعالية المنظمة ونمو عوائدها سلباً أم إيجاباً.

وفي مجال التحالفات فإن الشركات تسعى دائماً للحصول على شريك مضمون لذا فإنها تلجأ إلى التحالف والتعاقد مع من سبق التحالف معه، إذ أن الخبرة الناتجة من جراء تكرارية العلاقات ستكون سبباً لتوليد الثقة في التحالفات القادمة، وهذا ما سيحقق اقتصاديات كلفة التعامل ويقلل كلفة البحث عن شريك أمين (Commons, 1970; Williamson, 1975: 514).

ولعل (Ogilvy, 1995, 40) وصف خسارة الأفراد والمجتمعات بقوله أن الافتقار إلى الثقة يفرض ضرائب على المجتمع والمنظمات على حد سواء منطلقاً من وصف (Fuknyama, 1995) في (أن الثقة هي الفضائل الاجتماعية وخلق الازدهار)، إذ يرى (Fukuyama) (بأن لا الرجال ولا النساء يعيشون على الخبز وحده) وإن الناس

يقتربون من بعضهم ليشكلوا المؤسسات الاقتصادية من خلال الثقة، فانهدام الثقة المنتشر بشكل واسع في المجتمعات يفرض نوعاً من الضرائب التي لا تجد المجتمعات ذات الثقة العالية نفسها ملزمة بدفعها، ويشير إلى أن التوازن في الولايات المتحدة بين المبدأ الفردي والثقة يميل نحو المبدأ الفردي بشكل متزايد، ولدينا من الثقة ما يمكننا من بناء شركات كبيرة ولكننا نحتاج إلى المزيد من الإجراءات والقوانين والعقود من أجل تنظيمها، ولذا فإننا ندفع الآن ضريبة امتلاك الثقة بالحامين الموكلين لضمان أعمالنا وإزالة مخاوفنا.

كما أن تشعب القوانين الموضوعية لأجل تنظيم مجموعات أوسع فأوسع من العلاقات الاجتماعية يؤشر خللاً في الأداء الوظيفي الاجتماعي الذي تناولته الدراسات بالأرقام، موضحة مقدار الكلف الناجمة عن هذا الخلل والذي تتحمله المنظمات والمجتمعات، ففي دراسة أجراها (Rochester Institute of Technology) ظهر أن كلفة مراقبة تنفيذ التشريعات الاتحادية الأمريكية لعام (1995) بلغت (668) بليون دولار، أي نحو نصف الموازنة الاتحادية الأمريكية لذلك العام وبمعدل (7000) دولار في السنة لكل أسرة أمريكية متوسطة تبلغ ضريبة الدخل عليها (6000) دولار (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد6، العدد 2، 1998، ص32). وهكذا فإن الأرقام تعكس حقيقة الخسارة التي تتحملها المنظمات والدول جراء ضعف الثقة ومدى المبالغة في زيادة الكلفة التي تدفعها هذه المنظمات والدول من أجل إزالة مخاوفها تجاه الآخرين.

2. الثقة بوصفها عاملاً لتقليل التعقيد المنظمي:

أن الافتقار إلى الثقة يترجم إلى حاجة لتدرج هيكلية أكبر وإلى اندماج متكامل شاقولي إذ يذكر أنه في ألمانيا إذ تسود الثقة بشكل أوسع مما تسود في فرنسا فإن الملاحظ أن مشرف المستوى المتوسط بإمكانه أن يدير شؤون (25) عاملاً، وفي فرنسا وهو مجتمع هرمي الترتيب بشكل أكبر فإن الملاحظ بأن مشرف المستوى المتوسط يشرف فقط على (16) عامل، وفي اليابان وطبقاً لرأي (Foukuyama) فإن الثقة

ترجم إلى علاقات طويلة الأمد يستعاض فيها عن الاندماج الشاقولي، ويسوق (Foukuyama) مثلاً عن شركة تويوتا التي تنتج أربعة ملايين ونصف سيارة في السنة الواحدة بـ(6500) عامل كما فعلت في أواخر الثمانينات، عندما كانت شركة جنرال موتورز تنتج ثمانية ملايين سيارة بـ(75000) عامل.

إن الثقة بالعاملين على سبيل المثال كما حدث في شركة وستلر (Wistler) فقد زادت من إسهام العاملين في حل مشاكل الجودة التي كانت مسؤولة عن فحص جودة الإنتاج عند نهاية عملية التجميع، وقد شجعت العاملين على فحص أعمالهم الخاصة وأنهم مسؤولين عن تصحيح أخطائهم الخاصة بأنفسهم، ونتيجة لذلك فقد قلصت من مشاكل الجودة لديها وأصبحت ذات ربح عالٍ (Griffin, 1999: 210) وهذا النهج اعتمدته بعض التكتيكات الخاصة بأنظمة الإنتاج الآتي (JIT) في اليابان والتي ألغت طبقة المشرفين إذ أن العاملين المخولين يمكنهم أن يتحملوا قضايا العمليات اليومية كافة والتي هي جزء من فلسفة نظام (JIT) (Render & Hyzar, 1997: 214)، إذ يشير الكاتبان إلى أن الإدارة التي تطبق هذه الأنظمة تتبع القول المأثور (إن لا أحد يعرف المهمة أفضل من هؤلاء الذين يقومون بها). إن هذه الثقة بالعاملين أدت إلى تخفيض المستويات الإشرافية والذي انعكس بدوره على مرونة وفاعلية التغذية المرتدة، وانخفاض الكلف التي تتمتعها الأعداد الهائلة من المشرفين وتجاوز حلقات السيطرة المتعددة وإشاعة المشاركة بالمعلومات والتوجه إلى إشاعة روح الرقابة الذاتية والتي تعتمد (الثقة كواحدة من أدوات الرقابة الجماعية) (Daft. 1992: 326) والتي تناسب مع الهياكل التنظيمية المسطحة (Flat).

3. الثقة بوصفها موجوداً استراتيجياً يشكل مصدراً للميزة التنافسية:

يشير (Hitt , et al., 2001: 113-119) إلى أن الثقة تشكل مصدراً للميزة التنافسية، فعندما تتواجد الثقة بين المدير ومستخدميه يدرك المدير قابلية العالمين على الأداء من خلال امتلاكهم المعرفة الفنية اللازمة التي تؤثر في النتائج في موقف معين، و(كرم النفس) أو ما يسميها (Hosmer, 1995) بالنزعة الخيرية أو الاحسان، وهو

المدى الذي يدرك فيه الوثائق بأن الشخص الموثوق ينوي الأداء بطرائق تخدم صالح الشخص الوثائق في موقف معين، وأن الموثوق يتكامل مع الوثائق على أساس احترام نفس المبادئ التي يؤمن بها الطرفين. فإن هذه المحاولات هي مجالات غير ظاهرة للمنافسين أو المقلدين ولأنها أساساً غامضة عنها وأن كلف تقليدها ستكون باهظة لكونها أبعاد معقدة اجتماعياً.

قد يستخدم المنافسين تقليد المزايا التكنولوجية أو رأس المال الفكري ولكن ليس بإمكانهم تقليد الثقة إذ أنها قدرة يصعب على المنافسين ملاحظتها أسوة بالمزايا التكنولوجية والفكرية. لذا فإن ثقة الجمهور بالمنظمة أو ثقة المنظمة بالعاملين أو ثقة العاملين بالإدارة إذا ما تحققت لدى منظمة ما فإنها تكون قد امتلكت مقدرة وعنصراً مهماً من عناصر رأس المال الاجتماعي والتي يتوقع أن تسهم في تحقق عوائد، وأنها تستطيع أن تحسن تدفق هذه العوائد مستقبلاً.

لذا نرى أن شركة اندرسون وشركاءه مثلاً تعمل على وفق منهج الإدارة المكشوفة (OBM) وهذه الشركة لا تبالي بأن تضع جميع معلوماتها المالية على الانترنت (Hitt Klau : 2001) مستندة في ذلك إلى الثقة التي يضعها مديرها التنفيذي بأنها قدرة يتمسك بها مستخدمو الشركة .

4. الثقة بوصفها عنصر استثمار:

يرى (Prusak & Cohen, 2001, 86-93) أنه لا أحد من الناس يستطيع أن يقوم بتصنيع الثقة أو يفرض وجودها، فهي عنصر من عناصر رأس المال الاجتماعي الذي يمكن تنميته، فالثقة تنمو أيضاً من الثقة، وبذلك فهي شيء يعزز بذاته، وعليه فإن أحد طرائق الحصول عليها هي أن تظهر أنت الثقة بنفسك، وقد أشار الباحثان إلى أن الشركات التي تظهر الثقة تجاه المستخدمين وتجاه الزبائن والمجهزين على حد سواء، فإن أفرادها يكونون أكثر ثقة ببعضهم البعض على النقيض من أولئك الذين يظهرون بمظهر عدم الثقة.

ولذلك فإن أسهم رأس المال الاجتماعي كالثقة والمعايير وشبكات العمل تميل أن تكون داعمة لذاتها وتراكمية يعزز بعضها البعض، على عكس مكونات رأس المال التقليدي التي قد يكون تأثيرها معزول عن بعضها. ولكون أسهم رأس المال الاجتماعي داعمة وتراكمية لبعضها فإنها مربحة إذ تستثمر عامل الزمن في تعزيز عنصر الثقة يوماً بعد آخر، فالاستثمارات في العلاقات التي تجعل المنظمة تعمل بشكل فعال ستعود بمكاسب واقعية.

ان استثمارات الثقة لا تنحصر في تنمية العلاقات الاجتماعية حسب رأي (Ghoshal, 1998: 242) بل ان رأس المال الاجتماعي يمكن أن يستثمر في عملية خلق الثروة الفكرية الجديدة، إذ تعتبر الثقة واحداً من أهم عناصر رأس المال الاجتماعي. كما أن (Leana & VanBuren, 1999: 547) يصفون الثقة بكونها أحد عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي التي ينتج عنها تفاعلها مع القابلية الاجتماعية (Associability)، فوائدها وكلفها يشكل رأس المال الفكري واحداً من هذه الفوائد. لذا فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين رأس المال الاجتماعي وتكوين رأس المال الفكري، إذ يشير علماء الاقتصاد إلى دراسة الثروة الجسدية والإنسانية بوصفها موارد أساسية للمنظمة من شأنها أن تسهل النشاط الإنتاجي والاقتصادي، مثلما تقوم المعرفة كذلك بتسهيل هذا النشاط فيقول (Marshal, 1965: 115) (أن الثروة تتكون من كمية كبيرة من المعرفة مصحوبة بالتنظيم والمعرفة هي محركنا الأقوى في الإنتاج). وتلعب الثقة دوراً أساسياً في تأمين الاتصال والحوار بين الأطراف التي تتبادل الثقة وبذلك فهي تتيح الوصول إلى الأشخاص لتبادل رأس المال الفكري أو تزيد من تعجيل القيمة من خلال مثل هذه التبادلات، كما أن الثقة تشير إلى انفتاح أكبر لحصول التبادل الفكري.

إن الثقة تسهل التعاون وأن التعاون يجد ذاته ينتج الثقة وهذا بدوره يؤدي وبمرور الوقت إلى تطوير معايير عامة للتعاون التي تعمل على زيادة الرغبة في المشاركة في التبادل الاجتماعي (Bitnam, 1993) وهو يجد ذاته استثماراً.

كما اشار (Leana & Van Buren, 1999: 547) إلى أن الثقة بوصفها العنصر المهم من عناصر رأس المال الاجتماعي إذا ما تفاعلت مع العنصر الآخر المتمثل بالقابلية الاجتماعية (Associability) فإنها يمكن أن تستثمر في تحقيق فوائد أخرى غير تنمية رأس المال الفكري، إذ يمكن أن ينتج عن هذا التفاعل فائدة عالية لدى العاملين بالالتزام الوظيفي (Commitment Justification) ومرونة عمل عالية (Work flexibility) وتنظيم جماعي (Collective organization) والتي بمؤداها يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحقيق ميزة تنافسية لدى المنظمة.

ولابد من الإشارة إلى أن الأفراد والمنظمات غالباً ما يتحملون خسائر ناجمة عن فقدان الثقة يتمثل في الضمانات التي يقدمها الأفراد والمنظمات بشكل رهون كالعقارات والسبائك والأموال لإزالة مخاوف الطرف الآخر، ولعل مصارف الرهون خير مثال على ذلك، إذ أن بقاء هذه الرهونات مجمدة لمدة زمنية طويلة لحين الوفاء بالالتزام يشكل تجميداً لهذه الأموال التي يمكن استثمارها في مجالات كثيرة.

كما يتمثل وصف الثقة بأنها عنصر استثمار فيما توفره من وقت واطمئنان نفسي يعود على شريكي التبادل، إذ أن ثقتك بالطرف الآخر توفر لك عناء البحث عن شريك موثوق مما يقلل من هدر الوقت كثرة يمكن استثمارها في مجالات أخرى ناهيك عن عوائد الاطمئنان النفسي للشريك الموثوق، إن ذلك بالتأكيد ينعكس على استقرار الواثق وتوازنه وما يوفره ذلك من عقلانية في التعامل وقدرة على التنبؤ ورسم المستقبل بشكل أكثر دقة فيما لو كان الموثوق يفتقد إلى الثقة.

إن استثمار عنصر الوقت مهم لتطوير الثقة طالما أن جميع أشكال رأس المال الاجتماعي تعتمد على الاستقرار الهيكل الاجتماعي، إذ أن مفهوم تجسيد العلاقات الاجتماعية يعني ربط هذه العلاقات في سياقات زمانية ومكانية (Giddens, 1990).

5. الثقة بوصفها وسيلة لخلق القيمة عبر التبادل المستند إلى التعاون

وإنتاج رأس المال الفكري:

إن الثقة من دون أدنى شك تسهل الاتصال والتحاور كما أنه تكون مدخلاً مفتوحاً للأفراد لتبادل رأس المال الفكري، وكلما ازدادت مستويات الثقة كلما توافرت الرغبة في المجازفة بمزيد من التبادلات، وهذا الاستنتاج نستند فيه على تعريف (Misztal, 1996: 9-10) عندما وصف الثقة بأنها (اعتقاد بملائمة نتائج العمل المقصود لشخص ما من وجهة نظرنا) كما أن الثقة تزيل مخاوف الأفراد مما يلحق الضرر بهم جراء التصرف الفرصي للطرف الموثوق.

لقد أظهر (Boisot, 1995: 153) أهمية الثقة المتبادلة بين الأفراد لخلق المعرفة في بيئة تتسم بغموض وعدم تأكيد شديدين فعندما تكون الرسالة غير معنونة يجب أن تكمن الثقة في نوعية العلاقات الشخصية التي تربط الأطراف من خلال القيم والتوقعات المشتركة بدلاً من المصادقية الظاهرية للرسالة .

كما أن الثقة تسهل التعاون وأن التعاون يربي الثقة وقد يقود هذا إلى تطوير قواعد سلوكية عامة للتعاون عبر الزمن مما يضاعف الرغبة في التبادل الاجتماعي (Putname, 1993)، وبهذا الوصف تكون الثقة الجماعية شكلاً كامناً لموجودات متوقعة (Camerer , Knez , 1994) ، تمكن أعضاء المجموعة من الاعتماد عليها بشكل عام في حل مشاكل التعاون والتنسيق.

6. الثقة وسيلة لزيادة كفاءة التصرف:

ينتج عن الثقة تسهيل إنجاز الأهداف والغايات التي من دونها لا يمكن أن تتحقق ما لم ترتب عليها كلفة إضافية، إن زيادة كفاءة التصرف لدى الأفراد ناتجة عن زيادة تأثير الأفراد المستند إلى المستويات العالية للثقة. فالثقة بالعاملين تزيد من ملائمة للمنظمة وتبعث الاطمئنان النفسي لديهم وتزيل مخاوفهم وهذا بالتالي ينعكس على كفاءة التصرفات الناتجة عن منظومة القيم التي جرى تعزيزها في المنظمة. ولاشك أن

زيادة الولاء وارتفاع الجانب المعنوي يقلل من دوران العمالة وما يترتب عليه من تكاليف ضعف الخدمة والجودة والسرقات التي تزيد كلما زاد دوران العمالة (شعاع، العدد/ 15، 1997، ص7).

كما قد تكون الوعود الزائفة التي تقدمها الإدارة سبباً في فقدان الثقة بينها وبين العاملين، وهو مجد ذاته ضعف في كفاءة تصرف الإدارة والذي سيقابل برد فعل مماثل بالتزام زائف من قبل العاملين ما يولد ضعف في كفاءة تصرف العاملين، كما أن فقدان الثقة بالعاملين قد يحجم من كفاءة تصرفهم في اقتناص الفرص السانحة وما يترتب على ذلك من كلفة فقدان الفرصة السانحة جراء فقدان القدرة على التصرف الفعال في اللحظة المناسبة.

وقد تكون ثقة الجمهور بالمنظمة حافزاً للمنظمات المنافسة الأخرى على زيادة كفاءة تصرفها وأدائها من أجل خلق الميزة التنافسية إذ أن ثقة الجمهور بالمنظمة دالة على سلامة تصرفاتها والتي ستدر عوائد خيالية على الأمد البعيد إذ ستنشأ دوافع تعاملية لدى الجمهور لا يمكن التفريط بها ويصبح اسم المنظمة وعلاقتها رمزاً للجودة الافضل، كما هو الحال في (GM CO) وناشيونال وتويوتا... الخ وعدد من الشركات العالمية التي وجدت نفسها تدور في فلك العولة دون أن تخطط لذلك فثقة الجمهور عائد يتعزز ذاتياً.

ومن جانب آخر فإن كفاءة التصرف تجاه البيئة وجمهور المستهلكين يسهل العوامل الابتدائية لعائد اجتماعي عالي ويبني جسور الثقة ويعززها بما يحقق مردودات غير متوقعة (شعاع، 1997: 7).

المحور الثالث

معطيات الفصل الختامية

من خلال ما جرى عرضه في محاور الفصل نخلص الى ما يأتي:

1. تتوقف كفاءة وفاعلية المنظمة بشكل كبير على مستوى التعاون السائد بين أفرادها اذ ان هذا التعاون يسهل العملية التنظيمية ويبعد المنظمة عن التعقيد، كما أن التعاون يسهل بنفس الوقت تكوين الأسباب الابتدائية للعلاقات الاجتماعية في المنظمة وبذلك تذوب وتتعرقل الأهداف الفردية. ناهيك عن أن توسع هذه العلاقات الاجتماعية المستندة على التعاون تؤثر صحة وسلامة الأداء الوظيفي الاجتماعي الذي ستنجم عنه عوائد ذات قيمة لا يستهان بها في المستقبل.
2. لا تتمثل خسارة المنظمة في انخفاض مبيعاتها أو انخفاض هامش الربحية فحسب، بل أن المنظمات التي تفتقر إلى الكفاءة والفاعلية غالباً ما تفتقر إلى عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي، الذي لا يمكن تلمس أضراره في المدى القريب وعلى المستوى الفردي للأفراد، بقدر ما يظهر ذلك في المدى البعيد إذ تتدهور سمعة المنظمة وتفقد ثقة الجمهور بها نتيجة تآكل رأسمالها الاجتماعي التنظيمي.
3. أن عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي تتعاضد بذاتها بشكل غير ملحوظ. فالثقة عائد يتعزز بذاته من جراء التفاعل والتكرارية، والقابلية الاجتماعية هي الأخرى تتعزز لذاتها موسعة شبكة العلاقات بين العاملين بوصفها أساس للتعاون، مولدةً بذلك وسائل للضبط الداخلي الذاتي الذي سيخلص المنظمة من الكثير من آليات الرقابة والسيطرة الرسمية المعقدة والمكلفة.
4. إن رأس المال الاجتماعي التنظيمي يتآكل بنفس الطريقة التي يتآكل بها رأس المال التقليدي، محققاً خسارة كبيرة للمنظمة قد لا تبرز بشكل واضح مثلما تتجسد خسارة رأس المال التقليدي في الحسابات والموازنات، إن لم تفوقها.

5. إن الثقة هي موجود إستراتيجي غير قابل للتقليد، فامتلاك التقنيات الحديثة في المنظمة قد يحقق ميزة تنافسية ولكن هذه التقنيات قابلة للتقليد والمنافسة من قبل الآخرين. أما عناصر رأس المال الاجتماعي وفي مقدمتها الثقة فمن الصعب تقليدها لكون تأثيراتها غير ظاهرة أو ملحوظة للمنافسين، بقدر ما تشكل موجودات كامنة بشكل علائق وروابط يصعب على المقلدين والمنافسين الوصول إليها أو فك رموزها ومعرفة خفاياها.

6. إن وسائل الضبط الخارجي ليس وحدها التي تحقق الالتزام وتقلل الكلف كالرقابة مثلاً، فالعلاقات الاجتماعية والثقة والتعاون تشكل أدوات داخلية قادرة على خلق الالتزام وتقليل الكلف، لذلك فإن الابتعاد عن هذه الروابط يحمل الأفراد والمنظمات ضرائب مادية ومعنوية تكون المنظمات التي تنعم برأسمال اجتماعي جيد غير ملزمة بدفعها.

7. إن قرارات الاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي لها عائد ومخاطرة أسوة بالعائد والمخاطرة الناتجان عن استثمار رأس المال التقليدي، إلا أن المفاضلة بين العائد والمخاطرة في رأس المال التقليدي قد تجنب المنظمة اتخاذ قراراً بالاستثمار عند توقع مخاطرة كبيرة، يحمل المنظمة ذلك فقدانها لبعض العوائد إلا أن تجنب الاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي يحمل المنظمة عواقب وخيمة وهي ملزمة على تنشيط هذه الاستثمارات، إذ أن تنمية العلاقات الاجتماعية بين العاملين وتأسيس التعاون وجماعية الأنشطة بوصفها أسباب ابتدائية للثقة هي خيارات ملزمة للمنظمة وأن تجنبها يعتبر قراراً غير عقلانياً لمنظمات اليوم.

8. إن مخرجات قرارات الاستثمار في رأس المال التقليدي تتمثل في تلك العوائد الملموسة المتحققة كعائد على الاستثمار، والتي قد تكون محددة ومحكومة بحدود معلومة خلافاً لمخرجات قرار الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، إذ ستكون هذه المخرجات ذات تدفق مستمر وأنها تتعاضد ذاتياً، فكثيراً ما نرى العلاقات الاجتماعية في الهيكل الاجتماعي وتوسع قاعدة الثقة المستندة على العاطفة جراء

عدوى تنتقل بين الآخرين تزيد من كثافة العلاقات الاجتماعية في الهيكل الاجتماعي، وقد تكون هذه التأثيرات محددة لسلوك العاملين الجدد الذين ينظمون إلى المنظمة، متأثرين بثقافتها التنظيمية ومحكومين ببرامج التطبيع الاجتماعي التنظيمي السائدة في المنظمة التي تستهدف أقلمة سلوك الداخلين الجدد لشبكات العلاقات.

9. تبقى الاستثمارات في رأس المال التقليدي خيارات غير منطقية وغير عقلانية تجاه خيارات تتسم بالخطورة العالية، أو في ظروف اللا تأكد، كما أن قرارات الاستثمار في رأس المال الاجتماعي قد تكون خطراً وبيلاً على المنظمة إذا ما سارت بعكس الاتجاه المرغوب متأثرة بثقافة المنظمة، لاسيما إن كانت هذه الثقافة غير متوافقة مع استراتيجياتها. إن هذا المنطق يتطلب استحضار القابلية الاجتماعية بوصفه عنصر من عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي والذي يخضع الفرد من خلاله أهدافه الشخصية للأهداف الجماعية، والتأكد من التكاملية بين أهداف الفرد وأهداف المنظمة وأنهما يسيران بنفس الاتجاه.

الفصل الخامس
الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين
العاملين وامكانيات القياس

توطئة:

يعد العمل باستراتيجية التمكين من الضرورات التي لا يمكن لمنظمات الألفية الثالثة ان تستغني عنها، وهي فلسفة ادارية وخياراً استراتيجياً في إدارة انشطتها من اجل النمو والبقاء. فقد جاءت ثورة الاتصالات بثقافة مكنت العاملين في الخطوط الاولى من الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة المواقف الطارئة الناجمة عن افرازات البيئة الخارجية المضطربة بفعل العولة والمنافسة الحادة وتغيرات القوى العاملة وعوامل اخرى من دون الحاجة للرجوع إلى المستويات الإدارية العليا في المنظمة.

كما ان زيادة خبرة هؤلاء العاملين وقدراتهم الفائقة في تحديد اهدافهم وانجاز مهامهم ومعالجة مشاكلهم ضمن إطار الفريق، جعل من القيادات الإدارية ان تعد التمكين خياراً استراتيجياً في إدارة المنظمات اليوم على حد وصف (Miller, 1998: 38)، وبذلك فان مدخل التمكين يعد احد الواجه التي اسهمت في تكامل انموذج تأهيل القادة لإدارة منظمات اليوم حسب وصف (Reo, et al., 1996: 16).

ادركت منظمات الأعمال انها عندما تتوجه صوب هذه الاستراتيجية فان عليها ادراك حقيقة ان المجتمع التنظيمي سيلازم سريان التعلم التنظيمي بشكل كبير، فالمنظمات المتعلمة تعتمد استراتيجية التمكين بعداً من ابعاد ثقافتها التنظيمية (Hellriegel, et al., 1999) وهذا التلازم يولد حالة الإبداع والتجربة. لذا لا بد من التلازم بين تمكين المجتمع التنظيمي والتعلم التنظيمي والإبداع والتجربة لخلق مدخل عمل يشكل الآلية المناسبة لعمل هذه المنظمات.

ان منظماتنا ملزمة بان تجري تقيماً شاملاً لنماذج أشخاصها وفرقها ونظمها وثقافتها قبل تقديم خططها الخاصة بالتمكين وهذا يستلزم تقنية خاصة تؤثر استعداد وجاهزية المنظمة للعمل باستراتيجية التمكين، وهذه التقنية هي ما جاء من

اجلها هذا الفصل متمثلة ببناء مقياس يحدد استعداد المنظمة للعمل باستراتيجية التمكين وعلى وفق اربعة مباحث.

الغاية الفكرية للفصل واهميته:

تنطوي الغاية الفكرية للفصل على بعدين، بعد نظري وبعد تطبيقي ويتركز البعد النظري في قلة الدراسات العربية لاستراتيجية التمكين مفهوماً وابعاداً واهدافاً واهمية , في حين يختص البعد التطبيقي بقياس استعداد المنشأة على اعتماد استراتيجية التمكين لتأثير مدى التقارب والتباعد في قدرات اشخاصها وثقافتها ونظمها وبناءها. وعلى الرغم من وجود بعض المقاييس لعدد من الباحثين , اذ يعد مقياس (Steinmetz & Todd, 1986) احد المقاييس التي يمكن من خلالها قياس (ميول الأشخاص نحو التمكين)، كما ان مقياس (Schermerhorn et al., 2000: 53) جاء ليؤشر (درجة استعداد الفريق نحو العمل باستراتيجية التمكين)، الا ان هذه المقاييس عاجلت حالات مجتزئة في مجال التمكين، ويبدو ان السبب في هذا هو اكتفاء الباحثين والدارسين بعرض هذا الموضوع الحيوي بوصفه حالة مصغرة في الادب الإداري، لذا فانه لم يشجع الباحثين على الخروج بمقياس يؤشر استعداد او جاهزية المنظمة بكاملها للعمل باستراتيجية التمكين، لذا تشكل الحاجة لوجود مقياس يتناول ابعاد التمكين الأكثر شيوعاً والتي حازت على اتفاق اغلب الدراسات واءاء الكتاب والباحثين للوقوف على استعداد المنظمات للعمل باستراتيجية التمكين مشكلة حقيقية تواجه منشآت الأعمال التي تريد تأشير استعدادها للعمل باستراتيجية التمكين , كما ان وجود هكذا مقياس سيسهم في تسهيل مهمة الدارسين والباحثين في وقت ازدادات فيه الدعوة للعمل بمدخل التمكين بوصفه استراتيجية جديدة لادارة منظمات اليوم.

المبحث الاول

فلسفة تمكين العاملين

يتناول هذا المبحث عرض مفهوم واهداف وفوائد التمكين وابعاده وكما يأتي:

اولاً: مفهوم التمكين:

لم نلاحظ هناك اية تعاريف تشير إلى مفهوم التمكين صراحةً سبقت حقبة التسعينيات، فقد اشار (Eccles, 1993: 17) إلى ان التمكين يعني منح العاملين ما يكفي من السلطة والقوة والموارد وحرية العمل لتجعل منهم افراد قادرين على خدمة المنظمة بفاعلية وقد اتفق معه في ذلك (Robbins, 1998: 98), (Argyris, 1998: 98), (Daft, 2001: 501) (279), فقد اشارت جميع المفاهيم التي عرضها هؤلاء الباحثين استناد التمكين على السلطة والقوة وحرية التصرف.

اما (Krajewski, 1999: 188) فقد اشار بان التمكين يعني منح فرق العمل المشكلة في المنظمة مسؤولية اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة عليها عوضاً عن الإدارة، وقد اتفق مع ذلك (Stanley, 1996: 47), (Brown, 1996: 47), (Ivancevich, 1997: 488), (1997: 174) اذ اشار الباحثين المذكورين إلى دور الأشخاص بشكل جماعي في تحمل مسؤوليات الإدارة العليا.

والباحث (Hesselbeing, 1997: 174) اشار للتمكين على انه منح الأشخاص فرصة صنع القرارات المؤثرة على الزبون وكذلك خدمته دون وجود حالة من الرقابة المباشرة والمصادقة المسبقة وقد اتفق مع ذلك (Choi, 1997: 37).

وعلى الرغم من استعراضنا المختصر لوجهات نظر الباحثين في عرض مفاهيم التمكين، الا ان تلك المفاهيم لم تصل إلى حدود التناقض بل اشارت كل مجموعة للتمكين من زاوية تختلف عن الاخرى، فمنهم من رأى ان المفهوم يستند على توزيع القوة في انحاء الهيكل التنظيمي ومنهم من رأى من التمكين تعزيزاً للعمل بمنطق الفريق واخرين راوا ان تخفيض الرقابة تعد عاملاً مهماً في نجاح التمكين، وبعمامة فاننا نرى ان

هذا الطرح مازال في بداياته , لاسيما واننا اشرنا إلى ان جميع المفاهيم هو وليدة حقبة التسعينيات، وان هذا الموضوع لا زال موضوعاً بكاملاً ويستوعب الكثير من التنظير والإسهام المستند إلى ما سيقدمه الباحثين من دراسات وتجارب ميدانية تؤصل مفهوم متكامل للتمكين يتجاوز التنظير الفلسفي.

ثانياً: اهداف وفوائد التمكين:

1. اهداف التمكين:

اشار (Ivancevich, 1997: 220) إلى ان الغاية الرئيسة من التمكين هي إيقاف محاولات حفز العاملين بحوافز خارجية المنشأ والاستعانة عنها ببناء بيئة للعمل تحفزهم داخلياً، اي بحوافز ذاتية داخلية المنشأ تنبع من ذات الأشخاص العاملين. كالفخر بالانتماء للمنظمة والاعتزاز بممارسة العمل فيها، فيما اشارت دراسة (Ugboro & Obeng, 2000: 255) إلى ان الهدف الرئيس لتمكين الأشخاص العاملين هو ايجاد قوى عاملة ذات قدرات فاعلة لانتاج سلع وتقديم خدمات تلبي توقعات الزبائن او تزيد عليها، او يمارس الأشخاص العاملين نشاطات تفوق المعدلات المعيارية المحددة خدمة للمتعاملين مع المنظمة او المستفيدين من نشاطاتها، اما (Lawson, 2001: 9) فقد وصف اهداف التمكين بما يأتي:

- أ. ابقاء المنظمة في المقدمة دائماً ومحاولة جعلها رائدة في المجال الذي تعمل فيه.
- ب. الاستفادة الفاعلة من امكانيات الموارد البشرية المتوفرة.
- ج. زيادة ربحية المنظمة وزيادة المبيعات فيها ومن ثم تحقيق النمو.
- كما اشار (Lloyd, 1999: 83) إلى ان التمكين يهدف إلى:
- أ. جعل العاملين يتمتعون برضا اعلى تجاه وظائفهم ومنظماتهم ومن ثم جعلهم افضل اداء وينطبق ذلك على المعنويات ايضا.
- ب. يعد التمكين استراتيجية إدارية معاصرة تستخدم للوصول إلى الكفاءة العالية والفاعلية المتزايدة.

ج. يمكن استخدام التمكين بوصفها اداء مهمة في تطوير الاستراتيجيات التي لا يمنع استخدامها تعزيز روح التغيير بين اعضاء المنظمة والمتعاملين معها من اصحاب المصلحة والمهتمين بهذا التغيير خدمة لتوجيهات المجتمع واهدافه كما ذكر (Ersted, 1997: 325) (Wilkinson, 1998: 42) (Sohnson & Turston, 1997: 69) اهدافاً اخرى للتمكين تتفق مع ما ورد ذكره من اهداف انفاً.

2. فوائد التمكين:

ان العمل باستراتيجية التمكين من شأنه ان يضاعف العمل في المنظمة بكفاءة عالية تخدم اهدافها وتشد ازرها (Lawson, 2001: 10), كما ان التمكين يؤدي إلى زيادة الانتاجية ورفع جودة السلع والخدمات وتحسين العمل الفرقي وزيادة الاستجابة لحاجات السوق وزيادة معدلات الابتكار والإبداع فضلاً عن ارتفاع مستوى الحماس والمعنويات لدى العاملين (Appelbume, 1992: 240)، ومن جهة اخرى اشار (Brume, 2001: 109) إلى ان المنظمات التي تحني ثمار تبني التمكين تكسب الكثير من الفوائد به، على سبيل المثال، تعزيز الفاعلية التنظيمية جراء مسؤولية العاملين إلى جانب خلق مواقع عمل تتوافر فيها الممارسات الديمقراطية من جراء انتقال سلطة صنع القرارات من مواقعها التقليدية إلى مواقع ادنى.

كما حدد (Ecless, 1993: 15) ان التمكين ياتي بمنافع اشراك الأشخاص في الإسهام الفاعل نحو تحسين العمليات واعادة الربط الفاعل بين السلطة والمسؤولية وما يترتب على ذلك من حرية التصرف في عصر اضحى فيه الارضاء الواسع من قبل الزبائن يتطلب مثل هذه الحرية التي يجب ان تتوافر عند كل المستويات ولغاية العاملين المباشرين الذين يتعاملون مع الزبائن.

ولعل (Blanchard et al., 1996: 21) والذين هم من اكثر الباحثين دراسة وتنظيراً في استراتيجية التمكين قد اشاروا بدقة اكثر تفصيلاً في فوائد التمكين من خلال المؤشرات الآتية :

أ. اسهام التمكين في تقليل الأخطاء الناتجة عن العمل بنسب قد تصل إلى (40%).

- ب. تعزيز سرعة الاستجابة لحاجات الزبائن بنسبة قد تصل إلى (50%).
ج. يؤدي التمكين إلى تحقيق الجودة بنسبة (100%).
د. تخفيض الكلف بنسب تتراوح بين (10% - 15%).
هـ. يؤدي إلى تعزيز المواقف السلوكية الايجابية كالرضاء والولاء والالتزام.
و. يعزز الثقة بالقدرات الذاتية التي يمتلكها الأشخاص.
ز. ان تعزيز قدرات الأشخاص يتأتى عنه المزيد من تحمل المسؤوليات.
كما اشارت دراسات اخرى , على سبيل المثال دراسة (Johnson & Turstvn, 1997: 66) إلى فوائد مماثلة لا نرى حاجة لتكرارها.

ثالثاً: ابعاد التمكين:

نظر الباحثين , كما اسلفنا , للتمكين من اتجاهات مختلفة، وان كانت تلك الاتجاهات لم تقود إلى تناقضات حادة في تحديد وجهات النظر ولكنها كانت تعطي تباينات في الرؤى الفلسفية وما يتأصل عنها من تحديدات مفاهيمية يستند عليها الباحثين في دراسة استراتيجية التمكين وتطبيقها ميدانياً ولعل من هذه التباينات ما آلت إليه اتجاهات الباحثين ورواد التمكين في تحديد ابعاد هذه الاستراتيجية وكما يوضحها الجدول (1).

وانسجاماً مع اتجاهات الباحثين في دراساتهم التي تناولت ابعاد استراتيجية التمكين , لاسيما تلك التي شكلت قواسم مشتركة جمعت اغلب الأبعاد حيوية واهمية في توجيه التمكين , فقد نرى ان ما ذهب إليه (Blanchard, et al., 1996, 1999, 2001) تعد من اكثر الدراسات ملائمة لتبني الأبعاد التي اشاروا اليها , وقد اتفقت اراء الباحثين على ان المشاركة المعلوماتية تعد بعداً رئيساً ينبغي تحديده اولا كما ان الدراسات التي تناولت

الجدول (1) ابعاد استراتيجية التمكين

| ت | الباحث | السنة | الأبعاد |
|----|------------------------|-------------------|---|
| 1 | Eccles | 1993□ | القوة، موارد، حرية |
| 2 | Simons | 1995□ | الرقابة |
| 3 | Malek, Larry & Harold□ | 1996□ | الثقافة التنظيمية |
| 4 | Gregorey□ | 1996□ | فريق العمل |
| 5 | Brown□ | 1996□ | الجودة، الموارد، التفويض |
| 6 | Ivancevich | 1997□ | فريق العمل، المشاركة بالمعلومات، الهيكل |
| 7 | Ersted□ | 1997□ | المعرفة، المشاركة |
| 8 | Clasr, Guyt□ | 1997□ | بناء القناعات، تثبيت المسؤوليات، دعم المنظمة |
| 9 | Rafiq & Ahmed□ | 1998□ | حرية التصرف، المشاركة، المكافآت، المعرفة |
| 10 | Robbins□ | 1998□ | الرقابة، الهيكل التنظيمي |
| 11 | Appelbaum et al.,□ | 1999□ | القوة، الثقافة، القيادة، الهيكل |
| 12 | Blanchard, et al.,□ | 1996, 1999, 2001□ | المشاركة في المعلومات، حرية الاقسام الحدودية، استبدال هيكل المنظمة بفرق العمل الذاتية |

مفهوم الرقابة والحرية والتفويض ودعم الإدارة كلها تؤدي إلى تجسيد حرية الاقسام الحدودية التي اشارت اليها كتابات (Blanchard)، اما البعد الاخر والذي يشير إلى استبدال الهيكل التنظيمي للمنظمة بفرق العمل الذاتية فقد اخذ نصيباً كبيراً ايضا في توجه الباحثين امثال (Eccles, 1993) (Collins, Davis, 1997) (Ivancevich, 1997), (Robbins, 1998), (appelbaum et al., 1999), (gregorey, 1997).

وفيما ياتي عرضاً لابعاد استراتيجية التمكين التي ستعتمد لاغراض بناء المقياس.

اولاً: المشاركة بالمعلومات:

وصف (Blanchard, et al., 2001: 30) ان انفجار المعلومات خلال حقبة التسعينيات قد جعل تدفق المعلومات خارج عن السيطرة بشكل كبير، اذ اصبح في متناول اي فرد الحصول على المعلومات التي تخص الشركات والاسواق والاحداث الكفيلة برسم صورة مستقبل عمل الشركات، ويستطرد الباحث وزملاءه ان هذا الانفجار الهائل في المعلومات من شأنه ان يسقط الجدران والحدود التقليدية في منظمتنا، فمعوقات الاتصال كالستار الحديدي (روسيا) وجدار برلين (المانيا) والتميز العنصري (امريكا) قد بدأت بالانهيار والزوال قبيل قيام اي احد بجعل الانهيار يحدث بشكل رسمي لماذا؟ والجواب هو لعدم امكانية السيطرة على تدفق المعلومات مدة اطول مهما كانت المحاولات قائمة في ترصين الاسيجة. ولا بد هنا ان نتساءل كيف نريد من العاملين في الخطوط الاولى ان يتصرفوا في مواجهة المشكلات بعقلية المالكين او الإدارة، دون ان يمتلكوا نفس تصور المالكين والإدارة؟.

واذا طلب من قادة المنظمات ان يتخذوا قراراً يخص عملية الانتاجية على سبيل المثال، ألا يحتاج هؤلاء القادة لذات المعلومات التي يمتلكها مدراء العمليات الانتاجية؟.

ان هذه التساؤلات تشير إلى دور المعلومات المركزية في تمكين الأشخاص والذي وصفه (Lashley & Conrad, 2000: 26) بانه العنصر الرئيسي لإثبات القرارات المتخذة ومن ثم تجعلهم اكثر التزاما باجراءات المنظمة، كما ان العاملين غير مستعدين نفسياً على الاقل على اطاعة اوامر وتوجيهات لم يسهموا في صياغتها وفهم مبرراتها. لقد اشار (Appelbaum et al., 1999: 249) إلى ضرورة اصال المعلومات عن غايات المنظمة واهدافها واستراتيجيتها كونه عامل مهم مرتبط بالتمكين، اذ ان امتلاك المعلومات والمعرفة عن المنظمة وكيفية علاقاتها مع البيئة الخارجية

سيمنح العاملين الاحساس بملكية التنظيمية ويفهمهم كذلك ادوارهم وسلوكياتهم في تحقيق نجاح المنظمة.

وقد وجد (Collins, 1995: 26) ان عملية التعبير عن الراي وايصال المشكلة مجردة إلى الإدارة العليا باستخدام الاتصال الصاعد لا تغني عن التمكين لكونها تمثل تغذية مرتدة من طرف واحد، كما ان تلك الشكاوى قد لا ينظر فيها بخلاف التفاعل الايجابي الذي يحققه التمكين مع مشكلات العاملين.

واشار ايضا إلى ان الباحثين اجمعوا على اهمية وجود المعارف المشتركة المتناسقة عبر المشاركة في المعلومات كأساس لتحقيق نجاح المنظمات وان بحوثاً استراتيجية قد بينت ان المعرفة والممارسة عاملان مفيدان في هذا الجانب وافترضت الدراسات ان المشاركة الواسعة في المعلومات تحسن من الأداء التنظيمي لانها تزيد من درجة اشتراك اعضاء المنظمة وتفاعلهم مع الرؤية والنظرة الخاصة باستراتيجية المنظمة ككل.

ان المنظمات التي تكتسب المعلومات على نحو جيد وتنشرها وتستعملها على نحو جيد، هي قادرة بالتاكيد على تحقيق اداء موفق بسبب التماسك ووحدة الرؤية التي تتحقق عن طريق التمكين (الملوك، 2002، 63). لقد اشارت اجاث (Blanchard, et al., 1996: 26) وزملاءه إلى ان المدخل الرئيسي لتطبيق التمكين يعتمد على مدى اتاحة المعلومات عن كيفية سير الأعمال في المنظمة امام جميع الأشخاص فيها، اي ان الخطوة الاولى في بناء منظمة متمكنة تكمن في اتاحة المعلومات عن اهداف المنظمة واستراتيجيتها، فضلاً عن موازاتها ومواردها وطاقاتها الانتاجية وحصصها السوقية وأسواق الأسهم والانتاجية والهدر وكلفة فقدان الزبائن... الخ.

ويشير (Blanchard) وزملاءه ان المدراء الذين لا يرغبون بمشاركة الأشخاص العاملين في المعلومات، لن يستطيعوا ان يجعلوا هؤلاء الأشخاص شركاء لهم في تسهيل شؤون المنظمة بنجاح ومن ثم لن يحصلوا على منظمة متمكنة. ولعل ما يخلق الارتداد لدى المدراء في المنظمات التساؤل الذي اشار إليه (Blanchard et al., 2001: 30- 31) في كتابهم (Empowerment Takes More than Aminut) ولكن ماذا بشأن

المعلومات ذات الامتياز؟ ويقصد بها المعلومات ذات الدرجة العالية من السرية والمقصورة على بضع افراد في المنظمة نظراً لحساسيتها.

والاجابة ستكون بتساؤل ايضا، ماذا سيكون شعور المدراء عندما يدركون بان الحصول على المعلومات لا يتعدى ضربة عابرة على مفتاح الكمبيوتر؟

لقد ربط العديد من الباحثين اتاحية المعلومات بالثقة (Trust) في المنظمة , فقد أشار (Mayer, Roger & schoorman, 1995: 710) إلى ان الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين لأغراض تطبيق استراتيجية التمكين ستتعزيز , اذ ان مبعث هذه الثقة احترام الإدارة للعاملين واحساسهم بقيمتهم في المنظمة. كما اشار (Wilkinson 1998: 44) إلى ان اتاحة المعلومات من شأنه ان يعزز من الالتزام الذاتي لدى العاملين عن طريق منحهم الثقة، اذ ان لا شيء يجعل الأشخاص يثقون بالإدارة مثل مشاركتهم في المعلومات الخاصة بمنظمتهم مما لا يعرفها الآخرون خارجها (Coriseri, paul, 1998: 200).

كما تتجلى اهمية اتاحية المعلومات في كون الإدارة لا تستطيع اجبار الأشخاص او العاملين على تحمل المسؤوليات دون توافر المعلومات الكاملة عن طبيعة تلك المسؤوليات (Blanchard, et al., 1996: 34) لان الأشخاص دون معلومات لا يمكنهم ان يراقبوا انشطتهم , وهكذا يتجسد دور المعلومات في تحمل المسؤولية , اذ ان المسؤولية في المنظمات المتمكنة هي احساس بالملكية طالما ان هذه الملكية تحقق له اشباعاً لحاجاته.

ولعل خاتمة هذا البعد هو التاكيد على جانب الاتصال في المنظمات المتمكنة , إذ ان نجاح التمكين يصبح صعباً دونما تمكين العاملين ومنحهم قدرة الاتصال بالمعلومات المناسبة وبالسرعة المطلوبة والدقة اللازمة في الوقت المحدد وهذا ما يتطلب توافر نظم اتصالات فاعلة، كما اشار (Simons, 1995: 87) إلى ان الحاجة اوضحت ملحة إلى استخدام تقنيات للاتصالات اكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العمل، لاسيما تلك الشركات التي يطلق عليها متعددة الجنسية.

ثانياً: الحرية والاستقلالية:

لابد من توافر حدود التصرف عند التحول من الانظمة التقليدية إلى العمل باستراتيجية التمكين، لذا فان توضيح الفرق بين المرحلة الهرمية ومرحلة التمكين وكما وصفها (Blanchard, et al., 1999: 79) ستسهم في تأشير صورة عن الحدود اللازمة في هذه المرحلة ولعل الجدول (2) يقدم عرضاً مقارناً لبعض الانشطة التنظيمية المهمة.

ان حرية التصرف تعد العامل الاكثر اهمية في تمكين العاملين لانها تتضمن منح الأشخاص العاملين سعة التصرف في النشاطات الخاصة بالمهام التي يمارسونها، وقد تكون حرية التصرف روتينية عندما يؤدي العاملون مهامهم ضمن مجموعة خيارات متاحة او قد تكون حرية خلاقة غير روتينية، وهذه تعتمد على قدرة الشخص لايجاد البديل بما يعبر عن قدرته على الخلق والإبداع , كما ان هناك حرية تصرف سلبية وهي ناشئة عما تفرضه نظم المنظمة من سلوكيات تهمش دور العاملين.

الجدول (2) عرضاً مقارناً لبعض الانشطة التنظيمية المهمة للمنظمات الهرمية والمنظمات الممكنة

| المنظمات الممكنة | المنظمات الهرمية |
|----------------------|------------------|
| التصور | التخطيط |
| مشاركة الأداء | قيادة وسيطرة |
| رقابة ذاتية | مراقبة تشخيصية |
| مسؤولية فرقية | استجابة فردية |
| هياكل وظيفية متقاطعة | هياكل هرمية |
| مشاريع | طرائق تدفق العمل |
| مدربين، قادة فريق | مدراء (اداريون) |
| اعضاء فريق | عاملين |
| فرق الإدارة الذاتية | إدارة مشتركة |
| امتلاك العمل | افعل بما امرت |
| راي سديد | مطاعة واذعان |

Source: Blanchard K, Carlos J.P & Randolph A. (1999) The 3 Keys to Empowerment, Releas the Power With in People For Stanching Results, 2/ed, San Francisco, Berrett- Koehler publishing. Inc, P: 76.

اما الاستقلالية فقد اشار اليها (Wilkinson, 1998: 44) بانها الغاء دور المشرفين في خطوط العمليات، ومنح العاملين صلاحيات واسعة باتخاذ اجراءات ذات مساحات اوسع كإعادة هيكلة العمل واعادة توزيعها بينهم وتحديد مسارات تدفق المنتج او استحداث مجاميع عمل شبه مستقلة والتي يشار اليها بفرق العمل.

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو، ما هي حدود هذه الحرية؟ ومتى وكيف تكون؟، ان الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى شرح رؤية المنظمة وكذلك لمفهوم الاطر الإرشادية التي تحكم سلوك العاملين ضمن رؤية استراتيجية واضحة، إذ ان (Horine, 1995: 25) اشار إلى وضوح الرؤية الاستراتيجية لدى العاملين بكونها احد اهم مفاتيح التمكين، كون هذا الوضوح يشكل وكأنه عقد سايكولوجي ملزم بين الإدارة والعاملين تشير بنوده إلى الالتزام المتبادل من كلا الطرفين تجاه الاهداف المشتركة والرؤية المحددة اذا اشار (Appelbaum, 1991: 241) إلى ان الأشخاص ذوي التمكين العالي يشعرون بانهم يفهمون رؤية المنظمة وتوجهها الاستراتيجي وبامتلاكهم لهذا الفهم فانهم يشعرون بامتلاكهم القدرة على الاستقلالية بدلا من انتظار السماح والتوجيه لهم من قبل الإدارة العليا، كما ان هذه الرؤية تعني نوعاً من التحدي لدى العاملين ولقابلياتهم بفرض تحسين وضعهم ووضع المنظمة. وفي هذا السياق اشار (ياسين، 1992، 41) إلى ان الرؤية الاستراتيجية التنظيمية هي الفكرة العاملة المجردة ذات المضمون الفلسفي والقريبة من الحلم الانساني، وهي منظور مستقبلي للإدارة والعاملين ومصدر شعور بالولاء والانتماء المشترك وقد اشار (Blanchard, et al., 1996: 42) إلى ان الرؤية عادة ما تتضمن الرسالة (Mission) والأغراض (Purpose) والغايات (Objective) والاهداف (Goals) والاستراتيجيات (Strategies) والسياسات (Policies) ويجعل بعض الكتاب القيم عنصراً اخر من عناصر الرؤية.

اما الاطر الإرشادية او نظم الحدود كما تسميها الدراسات فانها تسهم في المساعدة على تسجيل نقاط التقييم لاداء الشخص وكيفية تطوره

(الملوك 2002: 70). لقد اشار (Simons, 1995) في تساؤله (إذا اردت ان يكون العاملون معك متمكنين ومبدعين فهل من الأفضل ان تخبرهم بما يجب ان يفعلوه او ان تخبرهم بما يجب ان لا يفعلوه). ان إخبار الأشخاص بما يجب ان يفعلوه عن طريق وضع معايير الإجراءات والقواعد والنظم لن يؤدي إلى نجاح التمكين ولا الحصول على المبادرات الإبداعية اما اخبارهم بما يجب ان لا يفعلوه فانه سيؤدي إلى فهمهم مساحة من الحرية تعزز لديهم فرص الابتكار والإبداع ولكن ضمن حدود معروفة واضحة ومسبقة التحديد كأطر إرشادية تعمل عمل الأدلة.

ان الحدود الإرشادية ووضوح الرؤيا كفيلتان بسلامة التصرف ولكن ماذا سيكون دور الإدارة؟ وبعبارة أخرى ما هو غط الرقابة الملائم بعد وضوح الرؤيا وتحديد الأطر الإرشادية؟، ان هذه العلاقة هي واحدة من المشاكل التي تواجه الإدارة لاسيما تلك المنظمات التي تتطلب اعمالها مرونة وسرعة وابداع واشار (simons, 1995: 80) محدداً اربعة نظم للرقابة تعمل بشكل متفاعل وهي نظم الرقابة التشخيصية، نظم الرقابة الحدية، المعتقدات والتفاعلية وقد اكدت دراسة (Collins, 1996: 30) ان مشكلة المنظمات المعاصرة تكمن في كيفية ايجاد الموائمة بين حاجة الإدارة لفرض سيطرتها على الأداء الوظيفي والرغبة في خلق الالتزام الداخلي لدى الأشخاص اللذين ينجزون هذه الوظائف، إذ ان الدرجة التي تسمح فيها اية منظمة بممارسة الرقابة الذاتية هي في جزء منه دالة الاساس الفلسفي الذي تؤمن به ويبني ذلك على هيكلها وادارتها.

كما اشار (Claydon & Doyle, 1996: 13) إلى ان التمكين يعد العلاج المضمون لمشكلة المنظمة المزمدة وهي الرقابة واختيار النمط المناسب منها، وبالنسبة للتمكين فان عنصره الاساس هو الحرية التي يتمتع بها من يجري تمكينهم مما يعني تخفيض الرقابة المباشرة وتعزيز إدارة الأشخاص لقدراتهم على ممارسة الرقابة الذاتية.

واشار (الملوك، 2002، 71-72) إلى التمكين والرقابة والموائمة بينهما فأكد ان التمكين في جوهره يحمل نوعاً من الرقابة المسيطر عليها من قبل الإدارة لان ما يتحقق وقياسه بالمخطط يعد نوعاً من انواع الرقابة.

ثالثاً: استبدال النظام الهرمي التقليدي بفرق العمل الذاتية:

لاشك ان المشاركة المعلوماتية وحرية او استقلال العاملين ووضع الحدود وتأثير الخطوط الإرشادية سيحتاج إلى آلية تسيير التفاعلات البشرية في المنظمة، والتي نقصد بها فرق العمل الذاتية وما تقدمه هذه الفرق من مساعدة للآخرين وتحقيق اعتباراتهم الشخصية، وتثار في مجال استبدال النظام الهرمي بفرق العمل مجموعة من الاسئلة التي اشار اليها (Blanchard, et al., 101) وهي:

1. كيف سنتعامل مع ما سيتولد من تأثيرات التحول نحو التمكين؟.
2. هل بالامكان احراز النتائج في هذه المرحلة الجديدة؟.
3. ما هي الاختلافات الناجمة عن تلك التحولات؟.
4. هل سنحصل على التدريب اللازم والفعال في مرحلة التمكين؟.
5. متى يتم مواجهة المشاكل، ولن يتم اللجوء توخياً للعون؟.

ولغرض الإجابة المناسبة على تلك التساؤلات حري بنا ان نعرف تلك الفرق والتي هي بحاجة إلى فترة لا يستهان بها لاتمام التطوير، لذلك فان المرحلة المبكرة من البدء والتوجيه نحو التمكين تجعلنا لا نتوقع الحصول على نتائج كبيرة او نتوقع نجاحاً مفاجئاً من الفرق كما ان القائد الاداري الذي يكون دوره هنا (مرشداً ومطوراً للفريق) سوف يحظى باهمية بالغة.

ان دور الفريق في المنظمات التي تسيير نحو التمكين يختلف عن دور الفريق في المنظمة الهرمية التقليدية، إذ انه في الأخيرة يشكل من الادارات الوظيفية المختلفة للقيام بمهمة محدودة او مشروع معين، اما في المنظمة المتمكنة فان الفريق يصبح ركيزة الهيكل التنظيمي للمنظمة بحيث لا ينتهي بانتهاء المهمة او المشروع، وهو بذلك يتميز بخاصية الاستمرار كما انه يشمل كافة أنشطة المنظمة.

والخاصية الاخرى التي يتميز بها تنظيم الفريق في إطار المنظمة المتمكنة هو انه يدير نفسه بنفسه (Self- Directed Team) فاعضاء الفريق جميعا يشتركون في رسم الخطط وفي تنفيذها وفي إدارة العمل من البداية حتى النهاية، فالتمكين هنا ينصب على وحدة تنظيمية لها كيانها المستقل وليس على مجموعة من الأشخاص العاملين الذين لا تربطهم روابط واضحة، والغاية من التمكين في هذا الإطار هو ارشاد فريق العاملين بالكيفية التي تجعلهم اقل اعتماداً على الإدارة في إدارة نشاطهم.

ان المنظمة عندما تقرر الاتجاه نحو التمكين فانها تلزم نفسها ببناء فرق العمل داخل هياكلها وما يطلب ذلك من اعادة النظر في تصميم الوظائف ودوار الأشخاص. وأشار (Ivancevich, 1995: 353- 359) إلى ان الكلام قد يبدو سهلاً حول فرق العمل الا انها مسألة صعبة إذ ان الموضوع يتعلق بتأهيل العاملين وتدريبهم ليكون الفريق قادراً على اتخاذ القرارات ووضع الخطط وما إلى ذلك وقد يكون العاملين قلقين بشأن نجاح الفريق ولكن بشكل جوهري سيتضح بان مهارات الأشخاص تنمو وتتطور من خلال فرق العمل على الرغم من ظهور بعض المقاومة من طبقة المشرفين وهي الطبقة الاكثر تضرراً لفقدان مواقعها كما اشار (Dobbs, 1993: 55) إلى ذلك.

اما (Argyris, 1998: 99) فقد وصف شعور العاملين بانه شعور متناقص بخصوص اعادة هيكلة المنظمة واناظتهم الأدوار إذ يعدون ذلك شيء عظيم من ناحية الا انهم من ناحية اخرى لا يرغبون بتحمل المسؤولية الشخصية، فالتمكين شيء عظيم للعاملين ما لم يجعلهم يتحملون مسؤولية شخصية، ويحسم (Hund, 1994: 24) ذلك الجدل إذ يرى ان المشرفين والمدراء يجب ان يدرّبوا جيداً من اجل التعامل او التكيف مع التغيرات التنظيمية وهذا يستدعي معرفة ما يجب تحويله للعاملين وما يجب الاحتفاظ به دون ان يعد قيداً على حرية العاملين.

ان فرق العمل تكون اكثر نجاحاً في تحقيق اهداف المنظمة اذا ما جرى تمكين اعضاءها (سلطة ومسؤولية) لاداء وظائفهم وعلى العكس اذا كانت السلطة

والمسؤولية مقيدة فان مستويات اداء الفريق قد تقل وربما يستمر بانجاز اعماله ولكن بحماس اقل في تحقيق الجودة والانتاجية.

رابعاً: دوافع التمكين ومتطلباته:

1. دوافع التمكين:

تشكل رغبة الشركات للمحافظة على قدرة تنافسية عالية واحدة من الدوافع للتوجه صوب العمل باستراتيجية التمكين اذا اشار (Eestal, 1997: 326) إلى ان المنظمات عليها ان تذهب ابعد من مفهوم الإدارة التقليدية الموجهة والتطبيق المحدود للإدارة بالمشاركة ان رغبت في التعامل مع التحديات البيئية العالمية وما ينتج عنها من تأثيرات على البيئة الداخلية.

وهكذا ينبثق التمكين من خلال التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمات كنتيجة منطقية للمنافسة الحادة اولا والتغيرات في تركيبة القوى العاملة ثانيا وتطلعات الزبائن المتباينة ثالثاً.

كما ان (Appellaum, 1999: 234) اشار إلى ان بروز فكرة إدارة الجودة الشاملة كان احد الاسباب التي دعت مئات المنظمات الى تبني استراتيجية التمكين في منتصف واواخر التسعينات. كذلك فان توجه المنظمات نحو تمكين العاملين اولهما النزعة البشرية المتطلعة إلى الديمقراطية اسنادا إلى نظريتي (X,Y) لمكريكور، والعامل الثاني هو اقتصادي يستند على افتراض ان للعاملين فرصا للمساهمة في نجاح المنظمة، وهم الاقرب إلى تفاصيل العلم وظروفه ومن ثم الأقدر والأصلح لاقتراح التحسينات التي ترفع جودة العمل، وهي المقترحات التي لا يتوقع طرحها من قبل المدراء.

ومن جانبه فقد اشار (Eccles, 1993: 18) إلى دوافع التمكين بكونها استجابة لثورة المعلومات وثقافتها مع ما توفره من امكانات كبيرة من اتاحة المعلومات للجميع وتسهيل العالم معها وتوفر الموارد البشرية التي امتازت بالخبرات العالية والمهارات الفائقة فضلاً عن الاستجابة لظروف التنافس التي سبق ذكرها.

اما (Daft, 2001) فقد وجد من التعلم التنظيمي دافعاً للتمكين فضلاً عن كونه استجابة حتمية لتحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة التي تركز عليها المنظمات في تقديم منتجات تتصف بالجودة العالية والمرونة اللازمة لتلبية طلبات الزبائن إلى جانب الكلف المنخفضة والخيارات المتعددة.

2.متطلبات التمكين:

ان تمتع العاملين بدرجة من الالتزام والولاء والرضا لم تعد كافية لضمان التطبيق الناجح للتمكين، فقد اشارت دراسة (Eccles, 1993: 19) إلى ان المنظمة اذا ارادت ضمان نجاح التمكين فعليها الالتزام باستخدام نظم اتصالات مفتوحة في ظل نظام فرق العمل اولا، واستخدام نظم عالية الجودة لحل المشكلات ثانياً والانفتاح على الأفكار الجديدة ثالثاً ووضع موازنات للاكتشافات والابتكارات والإبداعات رابعاً إلى جانب الرغبة الطوعية من قبل الإدارة لإلغاء الرقابة المباشرة.

في حين اشار (Ivancevich, 1997: 488) إلى ضرورة توفير المعلومات عن الأداء التنظيمي الشخصي والجماعي واللجوء إلى استخدام تقنيات مساعدة لتفعيل التمكين عن طريق فرق العمل واعتماد انماط منطقية مرنة ورشيقة بدلاً من الانماط الآلية التقليدية.

ان المنظمة لابد ان تكون صادقة وجادة في منح الحرية لكافة المستويات والتشكيلات فيها ودعم العاملين واسنادهم اعتماداً على مداخل المشاركة والاندماج والتمكين ونبد الرقابة المباشرة واعتماد التخطيط المنهجي والالتزام بتدريب العاملين وتأهيلهم لممارسة الادوار الجديدة في ظل التمكين.

كما شدد (Nicholls, John, 1995: 5) على الالتزام العالي والولاء تجاه العمل والمنظمة ومعرفة تامة باستراتيجيات المنظمة واساليب تحقيقها ومعرفة تامة بتفاصيل الأعمال ومتطلباتها، واخيراً لابد وجود إدارة تمارس عدة ادوار عند تطبيق التمكين منها دور المدرب والمسهل والميسر والقُدوة والداعم لأهداف التمكين.

خامساً: الانتقادات الموجهة للتمكين ومعوقاته:

1. الانتقادات الموجهة للتمكين:

على الرغم من ان استراتيجية التمكين شقت طريقها بنجاح في مئات الشركات كونها ممارسة ادارية معاصرة ملبية لحاجة منشآت الأعمال في ظل التعقيدات البيئية المتسارعة فان الاستراتيجية لم تسلم من الانتقادات التي وجهها اليها منتقدوها، فقد اشار (Claydon & Doyle, 1996: 13) إلى ان التمكين صرعة ادارية لا قيمة لها فهو مفهوم يحمل من الهشاشة الشيء الكثير، فضلاً عن كون فاعليته ظرفية تتحكم فيها القوى الرئيسة التي توجه علاقات القوة داخل المنظمة.

كما اشار (Wyer & Mason, 1999: 185) إلى ان التمكين مفهوم غير واضح الحدود يتداخل مع مفاهيم اخرى لاسيما المشاركة والاندماج او هو نوع من تفويض السلطات وانه حظى باهتمام كبير لا يستحقه حتى عده البعض اكسير النجاح التنظيمي، كما ان هناك دراسة انتقدت التمكين للكلف الكثيرة التي يحملها للمنظمة جراء التوسع باداء المهمات سواء بسبب الاغناء او الاتساع الوظيفي او حتى التفويض كما ان زيادة المسؤوليات الملقاة على العاملين تستدعي تعويضهم على نحو افضل (Rafiq & Ahmed, 1998: 643).

لقد كانت دراسة (Eccles, 1993: 14) من الدراسات التي وجهت انتقادات مهمة للتمكين كذلك إذ اشارت إلى ان التمكين هو ليس استجابة لحاجة معنوية تخص اسهام العاملين وحاجتهم لقيم الديمقراطية، بقدر ما هو استجابة لحاجة بيئة الأعمال وادراك القائمين على شؤون المنظمات. كما اشارت إلى ان التمكين هو مفهوم قديم يجري تقديمه بأسلوب جديد فهو مزيج من مفاهيم جرى تطبيقها وما يزال لاسيما نظم المقترحات والاغناء الوظيفي ومشاركة العاملين. كما ان الدراسة شككت في قدرة العاملين على اتخاذ القرارات عن غير اطلاع وما تؤول إليه العواقب من كلف على المنظمة.

2. معوقات التمكين:

هناك كثير من الدراسات التي شخّصت معوقات التمكين، إذ رأى (Miller, 1998: 444):

أ. ان اغلب القيادات ما زالت تزج نفسها في ممارسة إدارة تكتيكية وتتخذ قرارات روتينية وهذا ما يحد من مهام القائد الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي.
ب. لم يبد اغلب المرؤوسين استعداداً للمبادرة والابتكار فضلاً عن عدم الرغبة في تحمل اعباء اعمال اضافية.

ج. لا زالت الكثير من القرارات والتصرفات التنظيمية بحاجة إلى تصديق من المواقع الادارية العليا.

د. عدم انسجام الأقوال مع الأفعال الواقعية.

هـ. عدم تجاوز المجتمع التنظيمي قيادة ومرؤوسين القناعات والمعتقدات التقليدية.

و. البحث عن المثالية دون البدء بالممكن.

كما اشار (Griffin, 1999: 500) إلى ان معوقات التمكين تتلخص فيما يلي:

أ. ان بعض العاملين يفضلون قضاء ساعات طويلة في ممارسة عمل تقليدي بدلاً من المشاركة في تحمل مسؤولية الأعمال ونتائجها.
ب. عدم رغبة الكثير من العاملين الانخراط في العمل الفرقي والذي يعد التقنية الرئيسة للتمكين وتفضيلهم العمل الشخصي.

ج. يحمل العديد من الأشخاص قيما تخص مجالات لا علاقة لها بالعمل، الامر الذي يجعل من مشاركتهم في العمل واندماجهم فيه امر غير وارد لهم.

كما اشارت دراسة (Denham, Nicola, Peter, Aclsers & Travers, 1997: 147) إلى ان فشل المنظمات في اجراء تقييم شامل لوضعها التنظيمي

والإمكانيات المتوافرة لديها لتطبيق التمكين قبل ان تقدم برامجها الخاصة بذلك ومحاولة المنظمات هذه وضع تعريف ضيق التمكين مسيطر عليه من قبل الإدارة العليا

وصعوبة تحقيق التطبيع التنظيمي لفرق العمل بسبب وجود التباين في العديد من العوامل الديموغرافية يعد من معوقات التمكين الأساسية.

والباحثان (Smith & Mouly, 1998: 69) قد اعزيا معوقات التمكين إلى الأمور الآتية:

- أ. ضعف مصداقية الإدارة.
- ب. عدم الثقة بالإدارة.
- ج. خوف الإدارة العليا من فقدان القوة.
- د. خوف الإدارة الوسطى من فقدان الوظيفة.
- هـ. خوف العاملين من تحمل المسؤوليات والمسائلة.
- و. البناء البيروقراطي التقليدي السائد.
- ز. انفصال الإدارة عن العاملين مادياً وهرمياً.
- ح. عدم الاستعداد لتقبل التغيير وعدم الرغبة فيه.

المبحث الثاني

تقنيات قياس التمكين

تعد المقاييس تقنية مهمة يعتمد عليها في اكساب النظريات جانب التطبيق من خلال اعتمادها بوصفها اداة تمهيدية لعمليات الاختبار والتحليل لإثبات صحة فرضيات الدراسة من عدمها , كما انها تعكس قدرة الباحث على اختيار ادواته المعبرة والدقيقة التي تحكم مسار العلاقة بين متغيرات الدراسة وأبعادها.

والتمكن بوصفه استراتيجية حديثة فان احتمالات تطبيقها في البيئة العربية قائم طالما ان هذه البيئة تتأثر بمعطيات البيئة الدولية، لذا فان بناء مقياس التمكين الذي نروم بناءه لم ينطلق من فراغ، إذ جرى مسح دقيق للدراسات والابحاث المنجزة بخصوص استراتيجية التمكين وجرى الاستفادة من مقاييس عالمية كيفت بما يلائم البيئة العربية، فقد جرت الاستفادة من مقياس (Hellriegel, et al., 2001: 269) (Huczynski & Buchanan, 2001: 227) و (Rockefeller College of Public Affair) و (and Policy. Newyourk) ومقياس (Tracy & Wiersema, 1996) ومقياس (Steinmetz & Todd, 1996) و (Schermerhorn et al 2000). ودراسة (الملوك، 2002) لتحديد فقرات المقياس على وفق الأبعاد المحددة فيما تقدم من مهاد نظري.

اولاً: الطريقة المعتمدة في بناء القياس ومزاياه:

اعتمد لغرض بناء تقنية القياس مدرج مؤلف من (11) درجة (رتبة) مما يحقق الخصائص الآتية:

1. يوفر خيارات وبدائل تتيح للمبحوثين الفرصة والحرية للإجابة عن جميع فقرات القياس من خلال احد بدائل الاستجابة الاحدى عشر ويبرر ذلك احصائياً بوجود علاقة بين جودة النموذج وعدد الرتب المستخدمة لقياس المتغير (الربيعي والبياع، 2001: 352).

2. يوفر المقياس القدرة على معالجة البيانات من خلال الوسط الفرضي الشخصي للمقاييس التي اعتمدها (Likert) في مقاييسه كونها فردية.
3. تجاوز حالة الحياد في الإجابة.
4. يجهز الباحثين بمعلومات كثيرة عن الظاهرة موضوعة القياس بجميع ابعادها الرئيسة التي اتفقت عليها اغلب البحوث والدراسات في مجال استراتيجية التمكين مما يجعله صالحاً للتطبيق في اغلب منشآت الأعمال.
5. يمتاز المقياس بسهولة اعداده وبساطته وقلة كلفته. والشكل (1) يوضح تدرج رتب المقياس.
6. شمل جوانب تنظيمية لم يجري تناولها سابقاً وبذلك اكتسب طابعاً اكثر شمولية للابعاد التنظيمية المتأثرة بتطبيق استراتيجية التمكين.

| | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق | اتفق |
| بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة | بنسبة |
| %0 | %10 | %20 | %30 | %40 | %50 | %60 | %70 | %80 | %90 | %100 |

الشكل (1) مدرج التفضيلات

ثانياً: اعداد فقرات المقياس:

لقد اشار (Moday et al., 1999: 232) إلى ان نجاح بناء المقاييس يتطلب توافر الشروط الآتية:

1. تحديد مفهوم الظاهرة موضوعة البحث.
2. تحديد الأبعاد التي سيتألف منها المقياس بشكل دقيق.
3. تحديد العبارات التي تقاس بها الظاهرة استناداً الى الأبعاد التي جرى تحديدها وان تكون العبارات معبرا عنها.
4. تحديد ادوات المعالجة الاحصائية لغرض التأكد من ان الإدارة تقيس الظاهرة المقصودة وان تكرر قياسها بعد مدة من الزمن.

وقد جرت الإشارة إلى الفقرة (1) في المهاد النظري بشكل واسع اما الأبعاد الأخرى وان جرت الإشارة إليها في المهاد النظري بشكل ضمني , الا اننا نرى ان تفصيلها بشكل اوسع يعد ضرورة لتوضيح اتجاهات المقياس وابعاده. فبعد ان اعتمد على الأبعاد (المشاركة في المعلومات والحرية والاستقلال استبدال الهيكل التنظيمي التقليدي بفرق العمل الذاتية) فان تلك منها ابعادا ضمنية هي:

1. المشاركة في المعلومات وتتضمن الأبعاد الفرعية الآتية:

- أ. بناء الثقة: سواء كانت ثقة الأداء بالعاملين ام ثقة العاملين بالإدارة وتأتي من خلال جسر المعلومات المشترك بين الإدارة والعاملين وحرص الإدارة على تزويد العاملين باحدث المعلومات والذي يشكل الاسباب الابتدائية للثقة التنظيمية.
- ب. تعزيز المسؤولية: ان المشاركة بالمعلومات تضع الأشخاص امام مسؤوليات حقيقة عليهم تحملها.
- ج. قنوات الاتصالات: لابد من واسطة لنقل المعلومات تسهل من الوصول إليها في الزمان والمكان الملائمين، إذ لا جدوى من توافر المعلومات التي لا يمكن استخدامها عند الحاجة إليها.

2. الاستقلالية والحرية ويتضمن هذا البعد الأبعاد الفرعية الآتية:

- أ. وضوح الرؤية: معرفة العاملين كافة رسالة المنظمة واهدافها وإستراتيجيتها.
- ب. تحديد الاطر الإرشادية: ضمان التصرف على وفق ما مخطط له في إطار رؤية المنظمة وإستراتيجيتها وأهدافها.
- ج. نظم الرقابة: تشخيص النظام الرقابي الملائم لاشاعة عامل الرقابة الذاتية لدى العاملين وما يستلزم من نظم رقابية أخرى كالرقابة الحدية والرقابة المتفاعلة ونظم رقابة المعتقدات.

3. بناء فرق العمل الذاتية: تضمن هذا البعد الأبعاد الفرعية الآتية:

أ. ثقافة المنظمة (جماعية، فردية): قيم المنظمة ومعاييرها ومدى دعمها للتخلص من الهرمية السائدة باتجاه بناء الفرق، إذ أن أقوى الاستراتيجيات لا يمكنها الصمود أمام ثقافة تنظيمية غير داعمة لهذه الاستراتيجية.

ب. نزوع الأشخاص تجاه العمل الفرقي: تشخيص ثقافة العاملين فردية أو جماعية وبيان المقدرة الاجتماعية أو القابلية الاجتماعية (Associability) والتي تعني القابلية على المخالطة أو رغبة وقابلية الأشخاص على إخضاع الأهداف الشخصية وما يصاحبها من أفعال إلى أهداف وأفعال جماعية (الدوري والساعدي، 2002، 200).

وعلى أساس هذه الأبعاد وما تفرع عنها جرت صياغة (75) فقرة جرى استبعاد (7) فقرات منها لاتفاق لاراء الخبراء عنها بنسبة اتفاق (75٪) واستقر المقياس على (68) فقرة كانت اربعة منها عكسية.

ثالثاً: صدق المقياس وثباته:

1. صدق المقياس:

ان المقياس يكون صادقاً عندما تكون فقراته مناسبة للغرض الذي وضعت من اجله (الغريب، 1997، 27) ولأجل التوصل إلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة على اربعة انواع من الصدق هي:

أ- الصدق الظاهري: يستهدف الكشف عن مدى تعلق الفقرة بالهدف الذي وضعت من اجله، إذ جرى عرض مجالات المقياس على مجموعة الخبراء مع شرح واف لأهداف بناءه، وقد اعتمدت نسبة اتفاق (75٪) فاكثر لكل فقرة للدلالة على صدقها وانتمائها إلى مجالها، وفي ضوء اراء وملاحظات السادة الخبراء جرت اعادة صياغة وتعديل بعض الفقرات وحذف فقرات اخرى. ويمكن ان نعرف الصدق الظاهري بأنه "صدق يبين مدى انتساب الفقرة الى المجال التي تنتمي اليه".

ب- **صدق المحتوى:** يستهدف الكشف عن مدى وضوح كل فقرة من فقرات المقياس من ناحية المعنى والصياغة والتصميم المنطقي لها بحيث ان الفقرة تغطي المساحات المهمة لمجالها وقد امكن الوصول إلى ذلك من خلال اعادة عرض المقياس على الخبراء انفسهم لتصحيحه والحكم على صلاحية ممارساته ونتيجة لذلك اقرت الفقرات المتفق عليها بنسبة 75٪ في ضوء ملاحظات السادة الخبراء. ويمكن تعريف صدق المحتوى بأنه "الكشف عن قدرة الفقرات الى المجال الذي تنتمي اليه".

ج- **صدق تميز العبارات:** اشار (ابو النيل، 1985، 189-190) إلى ان صدق تميز العبارات يقصد به ان تكون الفقرة قادرة على التفريق بين الأشخاص في البعد الذي يقيسه المقياس، وتتناول هذه العملية الكشف عن القوة التمييزية لفقرات المقياس، إذ جرى اختبار المقياس على عينة بلغ عددها خمسة عشر فرداً رتبت الدرجات التي حصل عليها المبحوثين من الاعلى إلى الادنى وجرى اختيار (27٪) من الاستثمارات الحاصلة على اعلى وادنى الدرجات، ويكون المقياس صادقاً من حيث تميز العبارات عندما تكون هناك فروق معنوية بين المجموعتين، إذ جرى استخراج قيمة (t) المحسوبة وكانت (5.653) ومقارنتها بـ (t) الجدولية التي بلغت (1.943) تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (6) وهذا يعني ان هناك فروق جوهرية بين المجموعتين مما يعكس صدق المقياس.

د- **الصدق الاحصائي:** ويمكن الحصول عليه من خلال اخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي

$$\begin{array}{l} \text{الثبات} \\ \text{0.921} = \frac{\quad}{0.85} = \text{الصدق} \end{array}$$

اشار (Berlgman, 1974: 55) إلى ان المقياس يتمتع بالثبات عندما يمكن الحصول على النتائج نفسها (تقريباً) اذا ما اعيد تطبيق بعد فترة زمنية معينة على ذات العينة وباستخدام ذات التعليمات، كما اشار (Best, 1981: 55) إلى ان معامل الثبات ومعامل الارتباط يعتمدان على درجة الاتفاق بين تطبيق المقياس لمرتين بينهما فارق زمني، ولغرض التاكيد من ثبات المقياس فقد استخدم نوعين قياس الثبات.

أ. الثبات بمعنى الاستقرار: ومن الطرق الشائعة في البحوث الانسانية هي طريقة (الاختبار واعادة الاختبار) (Test & Retest), إذ تقارن نتائج التطبيق الاول مع نتائج التطبيق الثاني عن طريق استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Sperman) وقد اجري الاختبار على عينة مكونة من خمسة عشر فرداً وبعد المعالجة الاحصائية ظهر ان معامل الارتباط كان (0.85) وهو معامل يمكن الاطمئنان إليه.

ب. الثبات بمعنى الاتساق: ويقصد به الثبات الداخلي لفقرات المقياس إذ يعتمد الثبات هنا على العلاقة بين فقرات المقياس (واحدة مع الاخرى) وجميع فقراته إذ استخدمت معادلة (الفا- كرونباخ) لهذا الغرض لانها من اكثر الطرائق شيوعاً في هذا المجال، وقد ظهر ان معامل الارتباط (0.89) وهو معامل مطمئن يعبر عن وجود اتساق بين فقرات المقياس وبهذا يكون المقياس قد اصبح جاهزاً للتطبيق.

رابعاً: الصيغة النهائية للمقياس:

بعد ان توصلت الاجراءات الاحصائية إلى صدق وثبات المقياس والتأكد من صلاحيته للاستخدام توصف الصيغة النهائية له وكما يبينها الجدول (3) وكما يأتي:
يتكون المقياس من ثلاثة ابعاد رئيسة ينطوي تحت كل بعد منها (20، 20، 28) فقرة لكل بعد على التوالي وكما في الجدول (3).

الجدول (3) ابعاد المقياس

| ت | البعد الرئيسي | البعد الفرعي | عدد الفقرات | رقم الفقرة |
|---|---|------------------------------------|-------------|-------------|
| 1 | توافر المعلومات | الثقة | 11 | من 1 إلى 11 |
| | | تعزيز المسؤولية | 5 | 16 - 12 |
| | | نظم الاتصالات | 4 | 20 - 17 |
| 2 | الحرية والاستقلالية | وضوح الرؤيا | 7 | 27 - 21 |
| | | تحديد الاطر الارشادية | 8 | 35 - 28 |
| | | نظام الرقابة | 5 | 40 - 36 |
| 3 | استبدال الهيكل التنظيمي التقليدي بفرق العمل الذاتية | استعداد الأشخاص للعب دور في الفريق | 10 | 50 - 41 |
| | | ثقافة المنظمة | 10 | 60 - 51 |
| | | خبرة العاملين | 8 | 68 - 61 |

وبذلك يتكون المقياس من 86 فقرة، وضعت امام كل منها احدى عشر بديل للاستجابة هي اتفق بنسبة (100%) إلى (اتفق بنسبة 0%) باستثناء الفقرات (5، 9، 37، 52) التي كان فقرات عكسية تأخذ عكس التقديرات وكما مؤشر امامها في المقياس بصيغته النهائية وكما مبين في (الملحق 1) الذي يمثل المقياس بصيغته النهائية.

الخاتمة

ان المعطيات التي جاء بها هذا الفصل ستعزز من ادراك الباحثين والدارسين لما تواجهه منظماتنا في ظل التحديات العالمية الكبيرة والبيئة المضطربة والتي ستحتاج بالتأكيد إلى افافا ادارية غير تقليدية تعزز من الاستفادة القصوى للمورد الانساني بوصفه عنصر استثمار مهم لا يقل شانا عن اهمية باقي موارد المنظمة, وذلك من خلال منحهم الفرصة في المشاركة بالمعلومات والحرية والاستقلالية وتجاوز الصياغات الهرمية التقليدية المقيدة للابداع في منظماتنا, اذ اننا نستطيع ان نؤكد ان التعامل على وفق هذا المفهوم مع العاملين سيعزز من مشاعر ملكية العاملين واحساسهم تجاه المنظمة وما سيولده ذلك من سيادة مشاعر الفخر بالانتماء لها, وبالتالي امتلاكهم القدرة على التعامل السليم مع زبائنهم وتحقيق رغباتهم وتحقيق الاهداف المشتركة للفرد والمنظمة. لذا فان اعداد هذا المقياس سيسهم في قياس مدى استعداد او جاهزية منظماتنا للعمل باستراتيجية التمكين وتأثير نقاط القوة والضعف فيها من اجل الاستدلال عليها بصيغة علمية عند الشروع في انتهاج استراتيجية التمكين في منظماتنا, وبهذا الصدد نقترح:

1. تجريب المقياس والتعريف على المؤشرات الاساسية التي تسهم في تأشير استعداد المنظمات للعمل باستراتيجية التمكين بشكل موضوعي من خلال اختبار ابعاد اخرى قد يكون دخولها يسهم في زيادة قدرة المقياس على الكشف عن مقدرات المنظمة الجوهرية التي تعزز العمل باستراتيجية التمكين.
2. ان يحاول الباحثين دراسة المقياس دراسة متانية من اجل زيادة عدد مجالاته وفقراته مما يزيد دقته, لاسيما وان تطبيق استراتيجية التمكين يلامس جميع نظم المنظمة واننا بحاجة لتحديد اي النظم اكثر تأثيراً في مسيرة التمكين.

3. ان يخضع المقياس من خلال اعتماده اداة بحثية لاختبارات الصدق والثبات مرة اخرى في دراسات جديدة.

الملحق (1) الصيغة النهائية للمقياس

| ن | الفقرة | موافق بنسبة ٪100 | موافق بنسبة ٪90 | موافق بنسبة ٪80 | موافق بنسبة ٪70 | موافق بنسبة ٪60 | موافق بنسبة ٪50 | موافق بنسبة ٪40 | موافق بنسبة ٪30 | موافق بنسبة ٪20 | موافق بنسبة ٪10 | موافق بنسبة ٪0 |
|---|---|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 1 | تحرص المنظمة على توفير المعلومات اللازمة للعاملين اولاً باول. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 2 | احصل على المعلومات اللازمة لانجاز عملي في اي وقت اشاء. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 3 | هناك حرية في الوصول الى المعلومات اللازمة لانجاز الأعمال . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 4 | احصل على المعلومات الكافية التي توجب عن استلتي. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 5 | بعض المعلومات في المنظمة ذات خصوصية ولا يجري إطلاع الجميع عليها.* | ٪0 | ٪10 | ٪20 | ٪30 | ٪40 | ٪50 | ٪60 | ٪70 | ٪80 | ٪90 | ٪100 |
| 6 | العاملين يحصلون على كل ما يحتاجونه من معلومات لثقة الإدارة بهم. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 7 | أسلوب تعامل الإدارة مع المعلومات حالياً يزيد من ثقتي بالإدارة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 8 | تسمى المنظمة لإتاحة المعلومات للعاملين لتنمية التزامهم الذاتي. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق بنسبة ٪100 | موافق بنسبة ٪90 | موافق بنسبة ٪80 | موافق بنسبة ٪70 | موافق بنسبة ٪60 | موافق بنسبة ٪50 | موافق بنسبة ٪40 | موافق بنسبة ٪30 | موافق بنسبة ٪20 | موافق بنسبة ٪10 | موافق بنسبة ٪0 |
|----|---|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 9 | تحرص الإدارة على التعامل مع المعلومات على وفق اسبقيات تحمل درجات سرية مختلفة (سري ، سري للغاية ، ... إلخ) * | ٪0 | ٪10 | ٪20 | ٪30 | ٪40 | ٪50 | ٪60 | ٪70 | ٪80 | ٪90 | ٪100 |
| 10 | إتاحة المعلومات للجميع حالياً له انعكاس إيجابي على العاملين | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 11 | إتاحة المعلومات للجميع حالياً يشعر العاملون بالملكية . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 12 | العاملين في المنظمة أكثر فهماً لأدوارهم بسبب إتاحة المعلومات لهم. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 13 | تسمى المنظمة لزيادة استعداد الأشخاص لتحمل مسؤوليات إضافية من خلال توفير المعلومات لهم. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 14 | تسهم إتاحة المعلومات في المنظمة حالياً في توحيد رؤية ووضوح الأهداف. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 15 | استطيع أن أحصل على معلومات كافية لانجاز عملي في الحالات الطارئة دونما حاجة لطلب مساعدة إضافية. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 16 | إتاحة المعلومات حالياً يعملي أكثر تفاعلا مع قرارات الإدارة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق بنسبة ٪100 | موافق بنسبة ٪90 | موافق بنسبة ٪80 | موافق بنسبة ٪70 | موافق بنسبة ٪60 | موافق بنسبة ٪50 | موافق بنسبة ٪40 | موافق بنسبة ٪30 | موافق بنسبة ٪20 | موافق بنسبة ٪10 | موافق بنسبة ٪0 |
|----|---|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 17 | نستخدم في المنظمة وسائل متنوعة ومرنة للحصول على المعلومات (الانترنت، الاثرانيت، الاكسترانيت، الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني، ... الخ). | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 18 | مهارات الاتصال لدى العاملين عالية تسهم في تسهيل المجاز مهامهم . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 19 | توجد قنوات عمودية وأفقية متعددة للحصول على المعلومات. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 20 | الاتصالات في المنظمة تجري بيسر بجميع الاتجاهات . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 21 | أمتلك تصوراً عما تريد ان تكون عليه المنظمة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 22 | أعرف الغرض الأساس من وجودنا كمنظمة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 23 | لدي تصور كامل عن الاستراتيجيات التي تحقق أهداف المنظمة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 24 | ان السياسات والبرامج والإجراءات واضحة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 25 | أدرك عواقب تصرفاتي على رضا الزبائن، سلباً أو إيجاباً. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 26 | أنصرف بحرية لاقتناص الفرص التي تقدم المنظمة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق نسبة 100٪ | موافق نسبة 90٪ | موافق نسبة 80٪ | موافق نسبة 70٪ | موافق نسبة 60٪ | موافق نسبة 50٪ | موافق نسبة 40٪ | موافق نسبة 30٪ | موافق نسبة 20٪ | موافق نسبة 10٪ | موافق نسبة 0٪ |
|----|--|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|---------------|
| 27 | لدي تصور كامل عما اسهم به لتحقيق النفع في المنظمة. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 28 | امتلك القدرة على تصحيح الاخطاء دون الحاجة لاستحصال موافقات. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 29 | اناقتش أفكارى بحرية مع من أشاء في المنظمة. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 30 | أسهم في تكوين مقترحات دون تردد او خوف. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 31 | لدي القدرة على اتخاذ القرارات دونما حاجة لاستحصال موافقات مسبقة. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 32 | أمتلك حرية التصرف السريع للتعامل مع المواقف الطارئة . | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 33 | حدود حريقى وتصرفاتى واضحة أمامى. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 34 | اسهم في وضع الاستراتيجيات في المنظمة . | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 35 | المنظمة تهتم بوضع الاطر الارشادية لسلوك العاملين . | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 36 | تهتم الإدارة بترسيخ القيم الأخلاقية في العمل. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 37 | ان غط الرقابة السائد حالياً في المنظمة يعتمد تشخيص الأخطاء ومسبباتها.* | 0٪ | 10٪ | 20٪ | 30٪ | 40٪ | 50٪ | 60٪ | 70٪ | 80٪ | 90٪ | 100٪ |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق نسبة 100٪ | موافق نسبة 90٪ | موافق نسبة 80٪ | موافق نسبة 70٪ | موافق نسبة 60٪ | موافق نسبة 50٪ | موافق نسبة 40٪ | موافق نسبة 30٪ | موافق نسبة 20٪ | موافق نسبة 10٪ | موافق نسبة 0٪ |
|----|--|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|---------------|
| 38 | تعتمد الإدارة أسلوب عقد الاجتماعات الدورية بوصفها صيغة للتفاعل مع العاملين. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 39 | تحرص الإدارة على إطلاع العاملين بين حين وآخر على المستجدات والمتغيرات البيئية. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 40 | أعرف حدود تصرفاتي وأراقب نفسي دون الحاجة لرقابة الآخرين. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 41 | أنا مرن تجاه الأفكار الجديدة. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 42 | أنا منفتح على الأفكار الجديدة . | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 43 | أهتم بما يحصل للآخرين. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 44 | ألتزم بشكل عال تجاه المهام عندما أعمل ضمن جماعة. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 45 | لدي الشجاعة للمشاركة مع الآخرين. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 46 | أشارك في قيادة الجماعة التي انتمي اليها. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 47 | حاجات الجماعة تتقدم على حاجاتي الشخصية. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 48 | أنا اثق بالآخرين. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |
| 49 | أصغي للآخرين جيدا. | 100٪ | 90٪ | 80٪ | 70٪ | 60٪ | 50٪ | 40٪ | 30٪ | 20٪ | 10٪ | 0٪ |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق بنسبة ٪100 | موافق بنسبة ٪90 | موافق بنسبة ٪80 | موافق بنسبة ٪70 | موافق بنسبة ٪60 | موافق بنسبة ٪50 | موافق بنسبة ٪40 | موافق بنسبة ٪30 | موافق بنسبة ٪20 | موافق بنسبة ٪10 | موافق بنسبة ٪0 |
|----|---|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 50 | لدي الاستعداد للاسهام مع الاخرين. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 51 | تسعى الإدارة لإبراز دور اي منا ضمن مفهوم الجماعة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 52 | تعتمد المنظمة سياسة التحفيز الشخصي مع العاملين.* | ٪0 | ٪10 | ٪20 | ٪30 | ٪40 | ٪50 | ٪60 | ٪70 | ٪80 | ٪90 | ٪100 |
| 53 | تلجأ المنظمة لحل المشاكل عن طريق اللجوء لفرق العمل. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 54 | عملي في المنظمة ضمن فريق وليس على انفراد. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 55 | المنظمة تنظر لي كفرد في فريق عمل . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 56 | تسعى المنظمة الى اشاعة قيم وعادات مشتركة . | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 57 | تسعى الإدارة للعب دور الميسر لتحقيق أهداف المنظمة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 58 | تهتم الإدارة بإكساب العاملين المهارات الجديدة بشكل مستمر كجزء من ثقافتها. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 59 | يجري تشجيع العاملين في هذه المنظمة على المساهمة في راس مالها. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 60 | يحصل العاملون على حصتهم العادلة من أرباح المنظمة ومواردها. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |

الاطر الفكرية لاستراتيجية تمكين العاملين

| ت | الفقرة | موافق بنسبة ٪100 | موافق بنسبة ٪90 | موافق بنسبة ٪80 | موافق بنسبة ٪70 | موافق بنسبة ٪60 | موافق بنسبة ٪50 | موافق بنسبة ٪40 | موافق بنسبة ٪30 | موافق بنسبة ٪20 | موافق بنسبة ٪10 | موافق بنسبة ٪0 |
|----|---|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 61 | تشكل الخبرة الميدانية المتراكمة الأساس في التعامل مع المشكلات الطارئة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 62 | تحرص المنظمة على اجتذاب ذوي الخبرات العالية للتوظيف فيها. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 63 | أمتلك الخبرات والمهارات الكافية لأداء عملي بشكل يرضي تطلع الإدارة او المالكين. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 64 | الإدارة تشجع العاملين على ابتداء أساليب وأفكار حديثة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 65 | تنظر الإدارة للأخطاء على أساس انها فرص للتعلم. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 66 | تسمى المنظمة لإزالة الفجوة بين خبرات العاملين من خلال التعليم المستمر والتدريب. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 67 | لدي حرية اختيار الاسلوب الذي اتعامل به مع المشكلات دون الرجوع لآخذ موافقة الإدارة. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |
| 68 | العاملون في هذه المنظمة يمتلكون المعرفة اللازمة التي تمكنهم من التصرف ازاء المشكلات التي تواجههم. | ٪100 | ٪90 | ٪80 | ٪70 | ٪60 | ٪50 | ٪40 | ٪30 | ٪20 | ٪10 | ٪0 |

• السؤال عكسي.

الفصل السادس

إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في
ضوء المداخل التقليدية والمعاصرة

توطئة:

يتناول هذا الفصل ما جاء في عنوانه من خلال ثلاث محاور،
تخصص المحور الاول منها بالاطار الفلسفي لإستراتيجية الموارد البشرية،
فيما تخصص المحور الثاني باهمية إستراتيجية الموارد البشرية،
وليتخصص المحور الثالث، بتقديم ايضاحا للمداخل الفكرية
لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، وكما يأتي:

المحور الأول

الاطار الفلسفي لإستراتيجية الموارد البشرية

أولاً: واقع إستراتيجية الموارد البشرية:

تنظر الدراسات الحديثة إلى إستراتيجية الموارد البشرية على انها من المكونات المركزية لإستراتيجية الأعمال، في الوقت الذي كانت فيه هذه الإستراتيجية نسبياً منسيا من وجهة نظر الإدارة العليا، إذ لم ينظر إليها في احسن الأحوال بافضل من جهة مؤدية لانشطة مكتبية توثيقية تعنى بشؤون العاملين، من حيث استحقاقاتهم وترقياتهم وعقوباتهم وما يطرأ على وضعهم التنظيمي من تغييرات. ولعل (Kane , 1999: 494 - 515) قد اشاروا الى ثلاث عقبات اساسية في تردي النظرة للمضمون الفكري والفلسفي الذي كان ينبغي ان تظهر عليه إستراتيجية الموارد البشرية، متمثلةً بالعقبة الأولى، والتي يمكن تجاوزها ان الإدارة العليا للمنظمة كانت تنظر لإستراتيجية الموارد البشرية ليس كأسبكية عليا، بقدر ما تشكل توجهاً او نظرة قصيرة الأمد فقط لإدارة الموارد البشرية، وهذا مفهوم مستند الى موضوع القوة والرقابة من دون ان تأخذ الدور الفاعل لها، كما ان العقبة الثانية تجسدت في افتقار إدارة الموارد البشرية للمعرفة والمهارة الضرورية لتنفيذ برامج إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة، فضلاً عن العقبة الثالثة التي تجسدت في فقدان إدارة الموارد البشرية القدرة على إثبات تأثيراتها بعيدة الامد، نتيجة فقدان الإدارة للوسائل التي تتلمس بها، وتقيس من خلالها مخرجات إدارة الموارد البشرية.

ان التطورات الهائلة التي شهدتها بيئة الأعمال، لم تدع إدارة الموارد البشرية تدور في فلك قصور النظرة هذه، فقد اشار (Gratoon , 2000 : 26 - 30) على سبيل المثال إلى انه في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت هناك اعترافات متزايدة عن ان

المسار نحو الميزة التنافسية سيجري انجازه من خلال الأشخاص، وعلى نفس الوصف جاءت اشارة (Bratton & Gold, 2003: 122) إلى انه إذا كانت هناك موارد غير بشرية متماثلة ومتوافرة لدى المنظمات المتنافسة متمثلةً بالمواد الاولية والمصانع والتكنولوجيا والعدد والآلات، فان الاختلاف فيما بين هذه المنظمات يجب ان ينسب إلى اختلافات الاداء بين الأشخاص.

في اطار هذه الاهمية التي اكتسبتها الموارد البشرية، فقد وصف (Hall & Torrington, 1998: 23) إستراتيجية الموارد البشرية بانها تتمثل بالفلسفة المركزية والاساسية في كيفية إدارة وتنظيم الأشخاص، وترجمة ذلك في سياسات وممارسات تحقق التعاون والانسجام بين الجميع داخل المنظمة. وهذا التوجه الفلسفي لفهم مضمون إستراتيجية الموارد البشرية ساندته كُتّاب آخرون امثال (Handy et al., 1989), (Hendry & Petting, 1981), (Baired et al., 1983) وقد ذهب (Baired) وزملاءه، الى ابعد من وصف (Hall) وزميلها عندما افادوا، بانه لا يمكن ان توجد إستراتيجية تنظيمية بدون شمولها للموارد البشرية.

ولعل هذا الدور الذي احتلته فلسفة الموارد البشرية، يستند اساساً إلى مكونات فكرية لها فلسفة خاصة، فالجوهر الفكري لإستراتيجية الموارد البشرية يستند إلى فلسفة السلوك البشري بصورته العامة، ذلك السلوك الموجه من قبل الادارة لانجاز اهداف العمل. فالإدارة العليا تبذل جهدها في سبيل خلق حالة المعيارية والتلاؤم بين ثقافة الأشخاص الخاصة وثقافة المنظمة حتى إذا ما كان هناك تعارض بين هاتين الثقافتين فان إستراتيجية المعيارية الاجتماعية التنظيمية (Organizational Social Normalization)، لابد لها ان تستخدم ضغطها الثقافي المؤسسي لكي تذوب فيه ثقافات الأشخاص ولا سيما الداخلين الجدد، وهذا معروف عنه بأنه مدخلٌ تقليدي يجري في ضوئه تحديد السياسات والإجراءات الشخصية التي تقع على كاهل إدارة الموارد البشرية بهدف تقوية السلوك المساند للأهداف التنظيمية وكونه مدخلاً

تقليدياً في تكوين المنظور الفكري لإستراتيجية إدارة الموارد البشرية، فان (Schular & Jackson , 1987) قد وصفوه جيداً مستندين في وصفهم الى فلسفة (Porter) التي جاء بها عام (1978) والتي جاءت بإستراتيجيات الأعمال الثلاث، إستراتيجية قيادة الكلفة وقيادة التمايز وإستراتيجية الإبداع.

حدد الباحثان نمط السلوك الشخصي للعاملين ودور إستراتيجيات الموارد البشرية في توجيه ذلك السلوك، ويبدو واضحاً من معطيات الجدول (1) التحول في السلوك الشخصي استناداً لكل إستراتيجية، وبما يشير الى انه لا توجد إستراتيجية للموارد البشرية جيدة او سيئة، بقدر ما حدد (Gomez et al ., 1998: 19) ان الحالة او المضمون هو الذي يحدد الاطار الفكري الذي تستند إليه الإستراتيجية، وهذا يجعل من حاله التلاؤم هي الضرورة التي تبنى عليها الأطر الفكرية لإستراتيجية الموارد البشرية، فقد نظر المدخل التقليدي إلى هذه الإستراتيجية من خلال التركيز على الكلفة والرقابة، كما افاد بذلك (Bratton & Gold, 2003: 474)، وهو المدخل الذي يطلق عليه بالمدخل الصلد (Hard)، ليصنع الباحث وزملاءه مدخل التركيز على التعلم والالتزام بديلاً لفهم المضمون الفكري لإستراتيجية الموارد البشرية والذي يطلق عليه بالمدخل المرن (Soft).

ان هذا الإتجاه له قوة تأثيرية بين مجمل الآراء السائدة اليوم في النظر لفلسفة الموارد البشرية، فالمدخل الصلد الذي ركز كثيراً على الإستراتيجية والنظام والهيكل، وهو بحسب راي (Ivancevich, 1998: 7) مدخل موجه نحو الفعل (او العمل) (Action) والشخصية والاتكال المتبادل. واليوم من الصعب على المنظمة ان تركز على العمل بهذه البساطة، في الوقت الذي اخذت فيه فلسفة الموارد البشرية تركز على الاهمية الخطيرة للأشخاص في تكوين ميزة المنظمة، وهذه الميزة التي هي نتاج تنفيذ الإستراتيجية، إذ تقوم كما اشار إلى ذلك (Noe et al ., 1994: 34) المنظمة بدعم ميزتها من خلال دعم وتعزيز وسائل التنفيذ.

الجدول (1) أهمية إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ضوء إستراتيجيات الأعمال

| الإستراتيجية | السلوك الشخصي | إستراتيجيات الموارد البشرية |
|--------------|--|---|
| الاستراتيجية | <ul style="list-style-type: none"> * درجة عالية من السلوك الخلاق * تركيز بعيد الأمد * مستوى عال نسبياً من السلوك التعاوني المتفاعل * درجة معتدلة في الاهتمام بالجودة * اهتمام معتدل بالكمية واهتمام مقبول بالعمليات والنتائج وقبول مخاطرة عالية وقبول درجة غموض عالية وعدم امكانية التنبؤ | <ul style="list-style-type: none"> * وظائف ذات تفاعل وثيق وتعاون بين الأشخاص والمجموعات * تقييم اداء يعكس الانجاز والأداء طويل الأمد، والانجازات الجماعية طويلة الأمد * وظائف تسمح للأشخاص بتعدد المهارات التي يمكن استخدامها في مواقع أخرى في المنظمة * معدلات الأجور تميل لان تكون منخفضة ولكنها تسمح للأشخاص بان يكونوا من ضمن مالكي المنظمة كحاملة اسهم، وتوافر فرص اكبر في اختيارهم مزيج مكونات رواتبهم * مسار مهني واسع للعاملين ومدى واسع من المهارات |
| الاستراتيجية | <ul style="list-style-type: none"> * سلوك متكرر قابل للتنبؤ نسبياً * تركيز طويل ومتوسط الامد * مستوى معتدل للسلوك المنفرد والتعاون * اهتمام عالي بالجودة واهتمام عالي بالعملية وانخفاض المخاطرة والتزام بأهداف المنظمة * اهتمام معتدل بالكمية | <ul style="list-style-type: none"> * وصف وظائف ثابتة نسبياً * مستويات عالية من إشراك العاملين في اتخاذ القرارات وظروف عمل ووظائف وثيقة الصلة * مزيج من معايير الأداء الشخصي والجماعي قصيرة الأمد ومتجهة نحو تحقيق الانتاج * مستوى معتدل من الضمان للمستخدمين * تدريب وتطوير مستمر للعاملين |

| الإستراتيجية | السلوك الشخصي | إستراتيجيات الموارد البشرية |
|------------------|---|--|
| القيمة الكلفة | <ul style="list-style-type: none"> * سلوك متكرر وقابل للتنبؤ * تركيز قصير الامد * أنشطة فردية مستقلة * اهتمام معتدل بالجودة * اهتمام عالي بالمخرجات واهتمام بالنتائج وأنشطة قليلة المخاطرة ودرجة عالية من الثبات | <ul style="list-style-type: none"> * وصف ثابت نسبياً للوظائف تسمح بانخفاض الغموض * تصميم ضيق للوظائف ومهام ضيقة تحدد الماضي المهني الذي يشجع الخبراء والمتخصصين والكفؤون * تقويم اداء قصير الامد يتجة نحو النتائج * مراقبة دقيقة لمستوى الأجور في السوق لاستعمالها في تحديد الأجور الداخلية * حد ادنى من التدريب والتطوير للعاملين |

Source : Schular R . S . & Jackson S . , (1987): Linking Competitive Strategies and Human Resource Management Practices. Academy of Management Executive, 1 (3): 209 – 13.

والتي من اهمها الموارد البشرية، وإذا كان هذا التصور عن الموارد البشرية من انها وسائل تنفيذ الإستراتيجية، فكيف سيكون التفكير عندما يلاحظ ان الأشخاص اصبحوا هم الميزة التنافسية في اطار اقتصاد المعرفة؟ وهل ان إستراتيجية إدارة الموارد البشرية ستظل تنبثق عن إستراتيجية الأعمال، او ان إستراتيجية المنظمة تبني على اساس ما يمتلك الأشخاص من قدرات إستراتيجية تقود إلى خلق ميزة مستدامة؟. على اساس هذه المنطلقات الفكرية والفلسفية لإستراتيجية الموارد البشرية، فان مفهوم (Hall & Torrington, 1998: 23) سالف الذكر، ييقى مفهوماً عاماً في وصفه لإستراتيجية الموارد البشرية، ولاسيما عندما يقارن هذا المفهوم بما جاء به (Schuler et al., 1998: 17) في وصف قدرات المنظمات الناجحة، عندما وصفها

بالمنظمات التي تمتلك تخطيطاً منتظماً لمواردها البشرية، وذلك باختيار الأشخاص المناسبين في المكان والوقت والجودة والكفاءة اللازمة، وهذا الوصف لدور واهمية الموارد البشرية سيحدد الدور الإستراتيجي له في اطار الإستراتيجية العامة للمنظمة وكما سيحدد ذلك في الفقرات القادمة.

ثانياً: اهمية إستراتيجية الموارد البشرية:

لاشك ان اهمية إستراتيجية الموارد البشرية قد بحث فيه كثيرون، وذلك لما تفرضه اهمية هذه الإستراتيجية فعلاً في واقع الحال، إلا ان من المفيد تجنب السرد الوصفي لهذه الاهمية، او اجمالها بعدد من النقاط، إذ يُحَبِّد اعتماد منظوراً فكرياً يشير إلى هذه الاهمية كونه اكثر جدوى في استناده إلى حقائق المنطق المستوحاة من واقع تجريبي درجت عليه منظمات اعمال مرموقة إزاء العمل بهذه الإستراتيجية.

لعل ما اجمله كل من (Hall & Torrington, 1998: 26) في منظورهما الفكري لاهمية إستراتيجية الموارد البشرية، يعد منتجاً متقدماً في فكر فلسفة الموارد البشرية، وهذا المُنْتَجُ الفكري تُمَثِّلُ في مخططة التطوري لواقع هذه الإستراتيجية في علاقتها مع إستراتيجية الأعمال، إذ ان جُلَّ الدراسات المعاصرة اخذت تنظر لهذه الإستراتيجية من منظور تقاربها او تباعدها عن إستراتيجية الأعمال. وهذا لايعني ان اعتماد مخطط هذين الباحثين سيلغي اهمية الكتابات الأخرى التي اشارت إلى اهمية إستراتيجية الموارد البشرية او يقلل من قيمتها اطلاقاً، بقدر ما يشكل رؤية جديدة توضح اهمية إستراتيجية الموارد البشرية على وفق منهج زمني متتابع يجمع الاهمية والعلاقة في ان واحد، كما انه سيجري توضيح هذه الاهمية بتضمينات واشارات فكرية جاء بها باحثون وكتاب اخرون غير (Hall & Torrington) اقراراً باهمية هذه التضمينات في انضاج اهمية إستراتيجية الموارد البشرية.

لقد اشير إلى ان كيفية التعامل مع الأشخاص في المنظمة يعد احد العوامل المهمة والمؤثرة في اشتراك الأشخاص في الإستراتيجية. كما اشير إلى ان المنظمة قد تنظر إليهم على انهم اما مصدر كلفة او استثمار، وبذلك فان فلسفة الادارة في التوجة نحو

الأشخاص هي التي ترسم صورة التعامل معهم مستقبلاً، وبقدر أهمية دورهم في تكوين الميزة التنافسية (عندما يكونون مصدر استثمار) تكون أهمية إستراتيجية الموارد البشرية والعكس صحيح.

وقد رأى (Ivancevich, 1998: 8) ان هناك ثلاثة عناصر مهمة مطلوب توافرها لكي تكون المنظمة فاعلة وناجحة وهي:

1. الرسالة (Mission) والإستراتيجية (Strategy).

2. البناء التنظيمي وكثافة رأس المال.

3. إدارة الموارد البشرية (Human Resource Management).

يبدو واضحاً من هذه العناصر، ان العنصران الاول والثاني يعتمدان بشكل اساس على الوجود البشري، إذ ان الباحث رأى من ان الأشخاص هم الذين يقومون بالعمل ويخلقون الأفكار التي تسمح للمنظمة بالبقاء، وحتى المنظمات ذات البناء التنظيمي الافضل وكثافة رأس المال العالية تحتاج الأشخاص لتشغيلها وإدارتها.

وإذا كانت هناك مشكلة تواجه الإدارة العليا عند صياغة قراراتها الإستراتيجية الخاصة بالأشخاص، فهي تكمن في ان جميع الموارد والموجودات الأخرى تقيم في ضوء المال والمقاييس الأدائية او التشغيلية، واما بخصوص الأشخاص فالامر مختلف. على هذا الاساس فان (Bratton & Gold, 2003: 122) قد اشارا إلى ان أهمية إستراتيجية الموارد البشرية تشكل احد المدخلات المهمة للإستراتيجية الكلية للمنظمة، وان اهم دور يتمثل في هذه المدخلات هو انها تشكل عنصراً حاسماً في خلق الارتباط بين ممارسات الموارد البشرية واداء الأعمال. كما أفصح (Callaghan & Thompson, 2001: 22) عن ان أهمية إستراتيجية الموارد البشرية تكمن من خلال الرؤية النوعية للأشخاص الذين يقع ادائهم في قلب إستراتيجية الأعمال، والسؤال هنا هل ان جميع منظمات الأعمال تنظر إلى هذه الإستراتيجية والموارد البشرية بهذا القدر من الاهمية؟، وهل ان اقتران إستراتيجية الموارد البشرية بإستراتيجية الأعمال هو المَعول الوحيد لإقرار اهميتها؟، لاسيما إذا كان هذا الاقتران

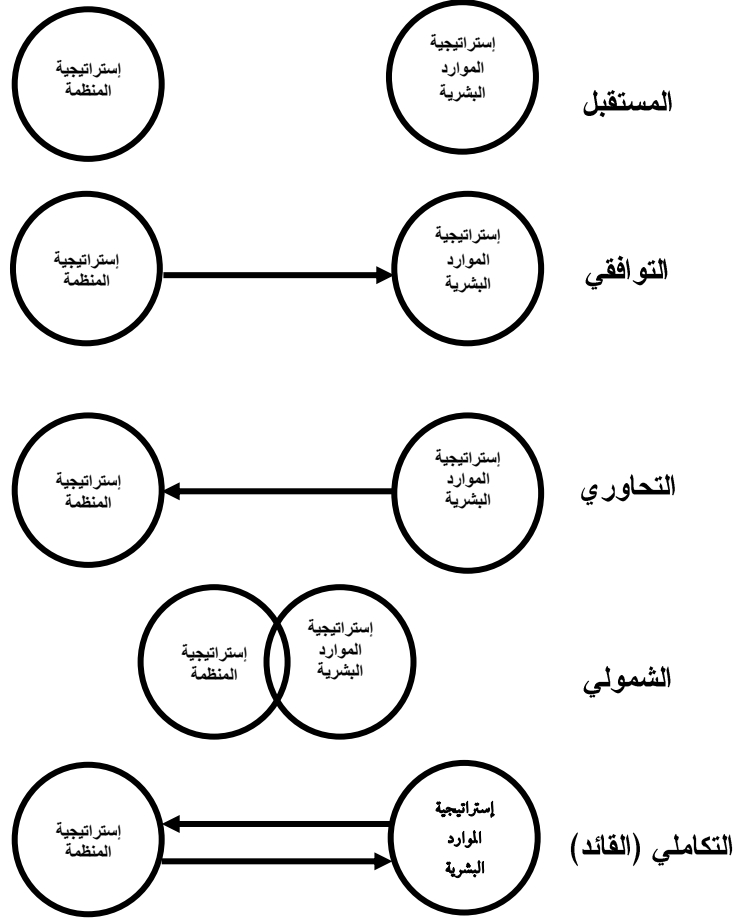
يشير ضمناً إلى تبعية الدور الذي تعيش تحت وطأته إستراتيجية الموارد البشرية، ولعل تتبع المخطط التطوري لـ (Hall & Torrington, 1998: 26) والذي يظهر فيه نماذج العلاقة بين إستراتيجية الأعمال للمنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية، سيظهر الاهمية التي حظيت بها هذه الإستراتيجية، إذ نوه الباحثان إلى ان درجة التكامل بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية وإستراتيجية المنظمة قد تختلف باختلاف المنظمات، وبالتالي فليس من المنطق الحكم على هذه الاهمية من خلال منظور تكامل الإستراتيجية والذي قد يصلح لمنظمات من دون اخرى، وقد حدد الباحثان نماذج هذه العلاقة بخمسة وكما تبدو عليه في الشكل (2) وكما يأتي :

أ . النموذج المستقل:

لا توجد علاقة بحسب فلسفة هذا النموذج بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية بشكل واضح داخل المنظمة، وهو نموذج كان سائداً لأكثر من عشرين عاماً بحسب وصف الباحثان، وقد يكون موجوداً اليوم في بعض المنظمات الصغيرة ويتبين منه ان إستراتيجية الموارد البشرية قد لأتكون محط اهتمام الإدارة.

ب . النموذج التوافقي:

بموجب هذا النموذج يعد الأشخاص مفتاحاً أساساً لتنفيذ إستراتيجية المنظمة، إذ يجري تصميم إستراتيجية موارد بشرية تتوافق مع إستراتيجية المنظمة، وهذا النموذج يمكن الاستدلال عليه من خلال نظرة الإدارة المستندة إلى تحديد اهدافها بدءاً من الإدارة العليا نزولاً إلى المستويات التنفيذية، وان إدارة الموارد البشرية تقوم بالاستجابة للإستراتيجية العامة للمنظمة من خلال تحديد إستراتيجية تتواءم وتنسجم مع الحاجات التنظيمية.



الشكل (1) العلاقة بين إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية الموارد البشرية

Source: Hall L., & Torrington D., (1998), Human Resource Management, 4 / e , New Yourk. Prentice – Hall Europe.

ج . النموذج التحوري:

في اطار هذا النموذج يجري تطوير العلاقة خطوة إضافية باتجاه الامام كما افاد الباحث، إذ ان العلاقة تحتاج إلى اتصالات باتجاهين وبعض المحاوره والمناقشة، فما قد تحتاجه إستراتيجية الأعمال ربما لا ينظر إليه كبديل واجب التطبيق، او انه على الأقل يحتاج إلى تبادل وجهات النظر لضمان تبادل واشترك اكبر للاستراتيجيتين.

د . النموذج الشمولي:

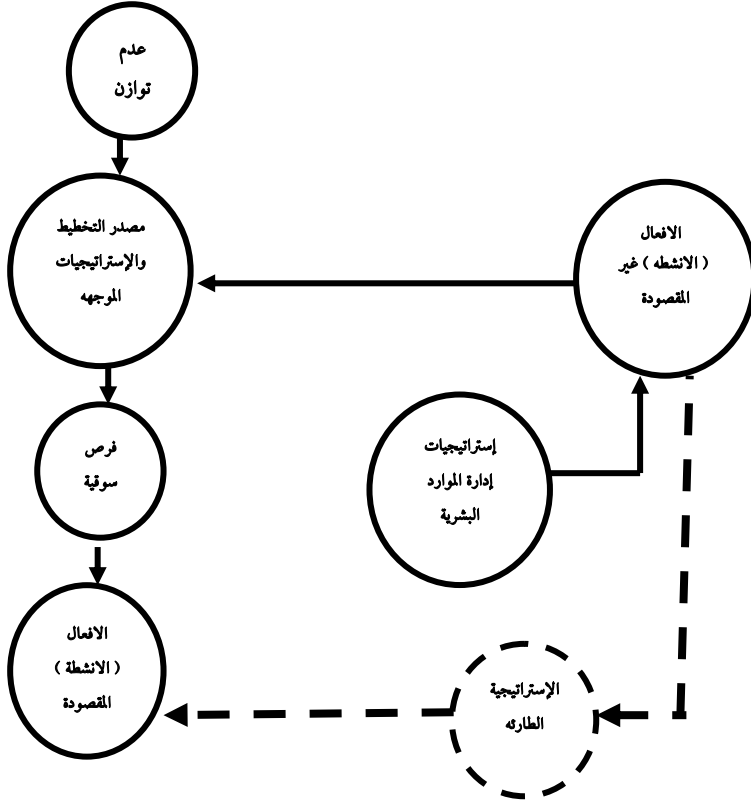
ينظر من خلال هذا النموذج لإستراتيجية الموارد البشرية في المنظمة على انها مفتاح تحقيق الميزة التنافسية، وليس فقط كونها اداة لتنفيذ الإستراتيجية العامة للمنظمة، وبكلام اخر، فانها لا تعد وسيلة بقدر ما تعد غاية ووسيلة في ان واحد. ومن هذا النموذج اشتق (Boxall) فكرته سنة (1996) المعروفة بالمنظمة المستندة إلى الموارد (Hall & Torrington, 1998: 27)، وقد ساندته في ذلك (Kelly & Gennarol, 1996: 22) في دراسته عندما تبنت مثل هذه الفلسفة لما حققته من تقدم واضح في المنظمة.

هـ . النموذج القائد:

في هذا النموذج تحتل إستراتيجية الموارد البشرية مركزاً رئيساً، إذ يستند هذا النموذج إلى فلسفة مفادها انه إذ كانت الموارد البشرية تمثل مفتاحاً لتحقيق الميزة التنافسية، فان المنظمة بحاجة إلى بناء وتعزيز نقاط القوة الخاصة بهذه الموارد. وقد طور (Butler) هذا النموذج عام (1988) من خلال تبني مفهوم الموارد البشرية الموجهة في صياغة الإستراتيجية العامة للمنظمة وتنفيذها (Hall & Torrington, 1998: 29)، والذي وصفه بنموذج الإستراتيجية الطارئة (Emergence Strategy)، وهي إستراتيجية مرنة تتحرك لرسملة الفرص الإستراتيجية واقتناصها من دون حذر وتردد من تابعة الدور. وهي بهذا وكما يوضحها الشكل (3) تحقق سبقاً في الوصول إلى الافعال المقصودة للمنظمة.

ثالثاً: المداخل الفكرية لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية:

ان مهمة الموارد البشرية مهمة مستهلكة للوقت والجهد، وقد وصفها (Ellerman & Kleiner, 2005: 1) انها ادوات بوسعها جعل هذه المهمة اسهل، كما انها تقلل من سوء الفهم بين الإدارة والعاملين، إذ تستفيد الإدارة من هذه الإستراتيجيات في تفاعلاتها مع هؤلاء



الشكل (2) نموذج (Butler , 1988) للإستراتيجية الطارئة لإدارة الموارد البشرية

Source: Hall L., & Torrington D., (1998), Human Resource Management, 4 / e , New Yourk, Prentice – Hall Europe.□

العاملين. وتتمثل إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية⁽¹⁾ في التطبيقات او خيارات الموارد البشرية المصممة لملائمة انواع إستراتيجيات الأعمال وزيادة الاداء التنظيمي (Gomez et al., 1998: 23 - 28) ; (Delery & Doty, 1996: 802 - 803) وقد ازداد الاهتمام بها في ثمانينيات القرن العشرين، وقد علل ذلك الاهتمام كل من (Pinnington & Edwards , 2000: 4) ; (Mathis & Jackson, 1994: 8) إلى زيادة المنافسة الحادة بين المنظمات في الأسواق المحلية والعالمية، إذ ولدت هذه المنافسة جدلاً كبيراً حول قدرتها على الإسهام بادوارٍ كبيرة تتناسب مع حجم التحديات العالمية من خلال جعل المنظمة أكثر مرونة للتكيف السريع والفاعل في اطار بيئتها الإقليمية او بيئة الصناعة، وقد أكد (Gomez et al., 1998: 4 - 8) (Noe et al., 1994: 6 - 34) (Ulyich , 1998: 126 - 131)، نفس هذه المسببات مضيفين إليها ايضاً ان هناك تحدياً جديداً طرحته هذه المنافسة يتمثل في الفهم الجديد للزبون ومتطلباته فضلاً عن التطورات التكنولوجية الهائلة التي تُعَيِّرُ في ضوءها كل شيء، مثل مهارات العاملين، وأساليب الاداء، ونمو الحاجة إلى فهم العاملين فهما يتناسب مع قابلياتهم ومعارفهم، والتي سوف تنعكس في المنتج وبالتالي في توجيه المنافسة. ولم يجد الباحثون سبيلاً لمواجهة هذه التحديات افضل من اعادة فهم إستراتيجيات ومداخل إدارة الموارد البشرية، الشائعة والتقيرير على مدى فاعليتها إزاء هذه التحديات. لذا سيجري ايضاح المضمون الفكري لهذه الإستراتيجيات في ضوء مداخلها التي حددها الباحثون (Becker & Gerhart, 1996: 779 - 781) , (Pfeffer, 1996: 33 - 45) , (Robbins & Coulter, 1999: 338 - 339) , (Griffin, 1999: 416) بمدخل التطوير البشري⁽²⁾ (Human Development Approach)

(1) قد يطلق عليها أحياناً تطبيقات او ممارسات او سياسات الموارد البشرية. وقد اعتمدت الدراسة مصطلح الإستراتيجيات طالما انها خطط مقترنة برؤية وتعتمد في صياغتها مناهج استراتيجية.

(2) يشار اليه احياناً بالمدخل الشمولي او مدخل التطبيقات الافضل، او قد يشار اليه بالمدخل المرن (Soft).

والمدخل الاستراتيجي⁽¹⁾ (Strategic Approach) وسيجري عرض المتضمنات الفكرية لهما وكما يأتي:

أ . مدخل التطوير البشري (Human Development Approach):

يهتم هذا المدخل بتبني مجموعة من التطبيقات الهادفة إلى التطوير المستمر للمهارات والمعارف، وذلك من خلال المشاركة، والتدريب والاتصالات التي تخلق العاملين المبدعين المرنين والمتزمين، بما يجعل فهم القابليات المميزة للموارد البشرية المحفزة في المنظمة فهماً أفضل من فهم المنافسين لتحقيق اداء منظمي عال (Steffy & Maurey, 1988: 271 – 270), (Snell & Dean, 1992 : 467 – 470) , (Shermer Horen et al. , 2000: 36 – 124 , Pfeffer , 1998: 46 – 124), (Pfeffer , 1998: 46 – 124), (286). وقد اشار (الجعدني، 2002: 18)، إلى ان مؤيدي هذا المدخل، عدوا ان تطبيقات ادارة الموارد البشرية استناداً لهذا المدخل هي الافضل من غيرها، وتصلح لتنافسية المنظمة في البيئة المتغيرة باستمرار. ومما يدعم افضلية هذه التطبيقات، انها وصفت اوصافاً شتى مثل تطبيقات العمل للاداء العالي والتطبيقات المتقدمة وتطبيقات المشاركة العالية. وهذه التسميات تعكس ضمناً اهتمام الباحثين بما تقدمه هذه التطبيقات والتي هي من وجهة نظر كل من (Bohl et al. , 1996: 1 – 5), (Gepharat & Buren, 1996, 1 – 5) (7) تطبيقات تدعم كل منها الأخرى، ولها تأثير مباشر او اساس في زيادة الاداء التنظيمي.

ب . المدخل الإستراتيجي (Strategic Approach):

تركز الدلالات الفلسفية والفكرية لهذا المدخل على التلاؤم بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية والمتغيرات الموقفية. وقد وصفت إستراتيجية الأعمال واحدة من اهم المتغيرات الموقفية في فلسفة هذا المدخل، كونها خطة ذات رؤية معينه تبنى على اساس المسح البيئي الخارجي والداخلي، وبالتالي فان صفة التكيف تمثل

(1) يشار اليه احياناً بمدخل المطابقة الخارجية او العمودية او المدخل الصلب (Hard).

روح التوجه الإستراتيجي. وقد ساند هذه الفلسفة عدد من الباحثين امثال (Torrington & Palin, 1996: 340 – 432) ; (Palin, 1996: 340 – 432) ; (Arthur, 1994: 670 – 671) ; (Hall, 1998: 25) ; (Ginter et al., 1998 : 348).

ان هذا المدخل ينظر إلى العاملين بوصفهم مورداً ينبغي استخدامه بأسلوب عقلاني منطقي ونزيه، ولذا فان (Kane, Cranford & Grant, 1999: 494 – 515) تأكدوا من ان هذا المدخل هو الاكثر تأكيداً على فاعلية الموارد البشرية التي تعد موجودات تخفيض كلفة، وكما يُعتمد في مجموعة الدول الاسيو – باسفيكية⁽¹⁾، التي تتنافس من خلال الأسعار المنخفضة، وذلك باستعمال الموارد البشرية رخيصة الثمن، وذلك للقيام بأعمال التجميع على سبيل المثال، وهي وظائف غير ماهرة نسبياً، لذا فان المنظمات التي تعتمد إستراتيجية (تخفيض - الكلفة) تعتمد هذا المدخل في تحقيق اهدافها.

وفي اطار تقويم المتضمنات الفكرية والفلسفية لهذين المدخلين، فان (Kane, Cranford & Grant, 1999: 494 – 515) قد افصحوا ومن خلال جهودهم البحثية، ان اكثر المنظمات قد فشلت في تطبيق المداخل المشار إليها في إدارة الموارد البشرية، إذ انها جاءت بأفكار نظرية لم تترجم من قبل المنظمات باستثناءات محدودة لعدد من الشركات القائدة او المتميزة عليها. ورأى هؤلاء الباحثون ان دراسة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، لا يمكن النظر إليها على اساس جزئي او بشكل ردود افعال بقدر ما ينبغي ان تدرس في اطر اقل وصفية.

اما الباحث (Thsi, 1990) وزملاءه لم يكتفوا بهذا التشخيص، بل جاءوا بالمدخل متعدد المكونات، وهو مدخل لا توصف من خلاله إستراتيجية الموارد البشرية على انها

(1) وقد تسمى دول (القرن الآسيوي - باسفيكي) ويعنى بها مجموعة الدول (استراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا، سنغافورة، تايوان) .

مجرد اسلوب او إستراتيجية مثالية واحدة لإدارة الموارد البشرية، وكان رايهم هذا مؤسساً على فكرة ان إدارة الموارد البشرية، تكون معرضة لمجموعة واسعة من الضغوط والتوقعات من قبل مجموعات المصالح المختلفة داخل المنظمة ومجموعة من الضغوط الخارجية، كتلك التي تمثلت حالياً باعتماد الموجودات الفكرية في بناء وتشكيل إستراتيجية المنظمة. وهذه التوقعات قد لا تكون متوافقة او متطابقة مع المداخل السابقة لإدارة الموارد البشرية في اطار هذه الضغوط والتوقعات، لذا فان المدخل الملائم هو المدخل الذي يحقق فاعلية إدارة الموارد البشرية التي تظهر من خلال قدراتها على تلبية هذه التوقعات.

لقد حددت دراسة (McGregor, Tweed & Pech, 2004: 153-164)، بعد اربع عشرة سنةً مما جاء به (Thsi et al., 1990)، ان المداخل الصلدة والمداخل المرنة هي مداخل غير ملائمة لبيئة العمل الجديدة، وهذا ما يرسخ فكرة الحاجة لمدخل بديل، فتحديث العمل يتطلب مفاهيم جديدة حول راس المال البشري، وهذا ما دفع على سبيل المثال رئيس الاحتياط الفيدرالي الامريكي السيد (Alan G. Span) ان يصرح بان الاقتصاد العالمي المتغير سريعاً كان قد رفع بشكل واضح مستوى القلق والذعر وانعدام الامن لدى قوة العمل بوصفه جزءاً من الحالة الحديثة اليوم والذي تصاعد بدورات الازدهار المشهورة للشركات التي يطلق عليها شركات الـ(دوت كوم) (Dot Com) والتغيير الجوهرى لاقتصاد المعرفة الجديد.

لذلك يرى انه من المؤكد ستواجه منظمات الأعمال اموراً غير مألوفة ليس فقط فيما يخص امن العمل، بل اشار (Lissack & Roos, 2001 : 57) إلى ان المديرين سيكونون قلقين كذلك، فلم تعد مفاهيم التواصل مع قوة العمل سوى فكرة هشة ووهمية، وان نعمة التعامل هي ليست كل شيء، كما ان افتراضات التنبؤ لم يعد لها مكان، فسنكون إذن بحاجة ماسة إلى اعادة التفكير بالكفاءات المطلوبة من قبل المديرين لانجاح العمل. وهذا سيواجه على سبيل المثال بشحة المهارات والتخصصات والمتطلبات التشريعية والإبداعات إزاء الوظيفة والسمات المميزة للشخصية الجديدة.

لذا فان هناك ثلاث نقاط مهمة يتوقع انها ستتحكم بالمدخل المرتقب لإدارة الموارد البشرية حددها (Cordes et al., 1999: 1) بالآتي:

أ . الطبيعة المتحركة لسوق العمل، والتي هي في حالة انتقال عامة ودائمة وظهور العاملين المؤقتين الذي يتألفون بشكل كبير مع الصناعات الخدمية، ولاسيما بعد تراجع الصناعة السلعية، وكبر سن القوة العاملة والطبيعة الجنسية لأسواق العمل في البلدان الغربية. وبذلك فان النموذج الجديد يتضمن نموذج كبر الحجم في الصناعات التي يهيمن عليها العمل الصغير، وتقليص الحجم في الصناعات التي يهيمن عليها العمل الكبير ولاسيما التصنيع .

ب . مركزية تكوين الربح للأعمال بغض النظر عن مركزها في الاقتصاديات الجديدة او القديمة، اذ اشار (Porter, 2001: 61) إلى انه على الرغم من ان هناك قواعد جديدة للتنافس اليوم، إلا ان خلق القيمة الاقتصادية الحقيقية يصبح مرة اخرى هو المعيار النهائي لنجاح العمل، وان القيمة الحقيقية للمنظمة هي ليس اكثر من ثغرة بين السعر والكلفة، وتقاس بنحو ثابت فقط بالربحية المستدامة، وهذا يعني ان الربحية هي القيمة الجوهرية للعمل سواء اكانت هيئة اقتصاد قديم ام جديد، وهذا ما اكده (Nebit , 2001: 23) كذلك بوصفه مجال كفاءة لمنظمات التجارة الالكترونية.

ج . الحدود الغامضة بين الاقتصاديات الجديدة والقديمة والخصائص القوية المميزة للاقتصاد الجديد، والتي تميزه عن الاقتصاد القديم. فالعوامل المستقرة مفاهيمياً وأدائياً في اطار الاقتصاد القديم لم تعد تتلاءم والمفاهيم التي يبدو عليها نوعاً من الرومانسية، على سبيل المثال صناعات غروب الشمس وموجة المعرفة والاقتصاد غير المرئي واقتصاد الفقاعة، إذ لا توجد محكات حقيقية معترف بها لهذه المفاهيم يمكن اعتمادها كما هو الحال في الاقتصاديات القديمة.

ان هذه الإتجاهات التي بدأت تتبلور باتجاه ايجاد مدخل جديد لدراسة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، لاشك انها ستضع المديرين على اختلاف

مستوياتهم امام قراءة جديدة لمفهوم واهمية ودور الموارد البشرية، التي سيتمخض عنها مدخل معرفي يشكل مدخل التطوير البشري اساساً اولياً له، كونه مدخلاً يعتمد القدرات الداخلية ويعنى بها سوق العمل الداخلي، الذي يستند إلى موجود المعرفة بوصفه الموجود الأسمى بين الموجودات التنظيمية أولاً ولتلاؤم هذا المدخل اجتماعياً مع حاجة المعرفة إلى المناخ الاجتماعي في استثمارها وتوليدها ثانياً، واخيراً كونه مدخلاً سينهي تبعية الموارد البشرية إلى إستراتيجية الأعمال، ويمكن إجمالاً ومن وجهة نظر هذه الدراسة تسميته (بالمدخل المعرفي للتطوير البشري).

رابعاً: مفهوم إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية وأهميتها:

في ضوء ما جرى توضيحه من مداخل، فإن عدداً كبيراً من الباحثين المهتمين قد اشاروا لمفهوم إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية وأهميتها، وقد كانت هذه الاشارات متوافقة مع رؤية كل مدخل، والذي يهمننا في هذا الفصل هو ليس التوسع في تقديم المضمون الكامل لهذه الإستراتيجيات، بقدر ما تمليه الحاجة إلى ما يفيد في مجال اعادة صياغة هذه الإستراتيجيات في اطار اقتصاد المعرفة. ولذا سيجري الاكتفاء بتوضيح موجز للإستراتيجيات التي تنطوي تحت عنوان هذه الفقرة.

اشار (Higgins , 1994 : 421 – 454) , (Noe et al , 1994 : 35 – 700) ; (Mothis & Jackson , 1994 : 12 – 13) ; (Ivancevich , 1995 : 132 – 685) (Torrington & Hall , 1998 : 52 – 636) ; (Gomez et al , 1998 : 17 – 488) (Hall , 1998 : 52 – 636) ، إلى ان اكثر إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية شيوعاً في المجال التنظيمي، هي كما يأتي :

أ. إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها (Job Analysis & Design Strategy).

ب. إستراتيجية التوظيف والتعيين⁽¹⁾ (Staffing Strategy).

(1) سيشار إليها بإستراتيجية الجذب والاستقطاب لأغراض هذه الدراسة لاحقاً، وذلك بسبب ان الموارد البشرية في اطار المنظمات التقليدية تسعى خلف هذه المنظمات للحصول على فرص عمل، في حين تسعى منظمات التعلم عن صناع المعرفة سعياً حثيثاً بهدف اجتذابهم بشتى وسائل الجذب والاستقطاب الفاعلة . هذا فضلاً عن ان منظمات التعلم هي منظمات معرفة وليس منظمات توظيف.

- ج. إستراتيجية التدريب (Training Strategy).
- د. إستراتيجية تقييم الأداء⁽¹⁾ (Performance Appraisal Strategy).
- هـ. إستراتيجية تخطيط الموارد البشرية (Human Resources Planning Strategy).
- و. إستراتيجية التعويضات (Compensations Strategy).
- ز. إستراتيجية العلاقات مع العاملين (Employees Relations Strategy).
- ح. إستراتيجية معلومات الموارد البشرية (Human Resources Informations Strategy).
- ط. إستراتيجية الاتصالات (Comminications Strategy).
- ي. إستراتيجية الانضباط (Discipline Strategy).
- ك. إستراتيجية الانفصال (Separation Strategy).
- وفيما يلي وصف موجز لكل إستراتيجية⁽²⁾.

أ. إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها⁽³⁾ (Job Analysis & Design Strategy):
اشار (Noe et al., 1994: 57) إلى ان الشركات تنتج منتجاً او خدمة معينة، ويتطلب ذلك انجاز عدد من المهات تدمج معاً لتكون وظائف (Jobs)، وتحليل العمل او الوظيفة هو عملية الحصول على معلومات تفصيلية عن هذه الأعمال او الوظائف واما تصميم الوظيفة، فيتعامل مع اتخاذ قرارات حول اي المهات التي يفترض جمعها مع غيرها في عمل معين. وقد اشار الباحث (Noe, 1994: 57) وزملاءه إلى انه يجب ان

(1) يشار إليها بإستراتيجية إدارة الاداء احياناً، وقد تجنبت الدراسة ذلك كون إدارة الاداء تنظم ثلثة مكونات هي (تحديد الاهداف وانظمة التعويضات وتقييم الاداء)، وان ما يهم لأغراض هذه الدراسة هو تقييم الاداء حصراً.

(2) سوف يراعى في هذا التأطير الفكري اسبقية الإستراتيجيات التي اشتمل عليها مخطط الدراسة الفرضي .

(3) ظهرت منذ منتصف عشرينيات القرن الفائت في تجارب شركة هوثورن الشهيرة إذ حددت ممارسات تصميم الوظيفة التي تؤثر على اداء العاملين، وبعد خمسين عاماً من ذلك بين (هاكمان واولدهام) ان تصميم شكل الوظيفة يزيد من دافعية الشخص العامل.

يكون لطريقة تصميم الوظيفة ارتباطاً مهماً بالإستراتيجية التنظيمية لأنها قد تتطلب مهمات جديدة أو مختلفة أو اساليب مختلفة لانجاز نفس المهمات، وقد تحتوي الأعمال على نطاق ضيق أو واسع من المهمات ويتبع ذلك امتلاك العاملين مدى طيق أو واسع من المهارات.

ومما تجدر الإشارة إليه هو ان العديد من الأعمال قد تحركت من المديات الضيقة والمحدودة المهارات إلى المديات الواسعة بظهور فلسفة الجودة الشاملة وتنوع برامج مشاركة الأشخاص مثل حلقات الجودة.

ب . إستراتيجية التوظيف والتعيين (Staffing Strategy):

ان استخدام افضل المرشحين لتوفير حاجة المنظمة من الموارد البشرية المخطط لها لشغل الوظائف عن طريق الوسائل الإعلانبة المختلفة لا يشكل نهاية حدود هذه الإستراتيجية، فاستقطاب (Recruiting) الأشخاص المهياين للعمل يعد في حقيقته الجوهر الذي تبنى عليه إستراتيجية التوظيف. ومفهوم الاستقطاب هنا لا يتوقف عند حدود تقديم مغريات التوظيف فحسب، بل حدد (Decenzo & French, 1993: 10) (Robbins, 1999: 12) امتدادات هذه الإستراتيجية والمتمثلة بالاختيار (Selection) من بين المتقدمين على وفق شروط شغل الوظيفة التي جرى تحديدها من خلال إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها ثم القرار بتعيينهم (Placement)، ليأتي دور عملية المعيارية الاجتماعية التنظيمية⁽¹⁾ (Organizational Social Normalization)، والتي تهتم بالموائمة بين الشخص والمنظمة بما يحقق حالة التطابق والتكامل بين الخصائص والأهداف الشخصية والتنظيمية (Schneider, 1987: 437) إذ يتعرف العاملون الجدد على متطلبات اداء الوظيفة وسياسات العمل لضمان الانسجام بين توقعاتهم عن الوظيفة وواقع الحال في المنظمة فضلاً عن توقعاتها عنهم، ولعل احد اهداف إستراتيجية

(1) لمزيد من الاطلاع يراجع نموذج (الجذب -الاختيار -التعيين) (Attraction- Selection- Attrition) .

Schneider B . , (1987) . The People Make The Place , Personnel Psychology , 14 (4) PP : 437 – 453 .

التطبيع الاجتماعي التنظيمي هي تقليل دوران العمل من خلال المحافظة على العاملين من التسرب لشتى الأسباب إذ ان دور هذه الإستراتيجية يمتد لأبعد من عملية الاختيار والتوظيف.

ج . إستراتيجية التدريب (Training Strategy):

التدريب هو عملية نظامية لتغيير سلوك العاملين باتجاه تحقيق اهداف المنظمة وهو يتعلق بمهارات العمل الحالية، كما انه نشاط موجه يساعد العاملين على الحصول على المهارات والقابليات والمعارف التي يحتاجونها من اجل نجاحهم في العمل (Ivancevich , 1998: 416) . وقد بين (Mabey et al., 2000: 332) إلى ان التدريب الشخصي يجب ربطه بالإجراءات التنظيمية ليغرس في السياق الثقافي بشكل يعود بفوائد تراكمية وجماعية. ومن جانب آخر وفي اطار تحديد علاقة هذه الإستراتيجية بالإستراتيجيات الأخرى فقد اشار (Noe et al., 1994: 34) إلى ان إستراتيجية التدريب تقود إلى تحديد إتجاهات إستراتيجيات اخرى وعلى سبيل المثال إستراتيجية التوظيف، إذ ان هناك ترابطاً وثيقاً بين نوعية المتدربين ومؤهلاتهم الاساسية وبرامج التدريب وكما افاد الباحثون إلى ان هذه الإستراتيجية يتحقق من وراءها ما يأتي:

(اولاً): التأكد من ان العاملين يمتلكون المهارات والقدرات الاساسية للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

(ثانياً): زيادة معرفة العاملين بالثقافة والمنافسة الخارجية.

(ثالثاً): تدعيم ادراكات العاملين وفهمهم لكيفية اداء العمل بصورة فاعلة، من خلال الفرق المساعدة في تعزيز جودة المنتج او الخدمة.

(رابعاً): التأكيد على ان ثقافة المنظمة تركز على الإبداع والتعلم.

(خامساً): العمل لجعل المهارات مطلقة وغير مقيدة، إذ ان التدريب يكسب العاملين مرونة لتلافي اي احتمال.

وقد لا تعتمد المنظمة وسيلة واحدة في التدريب، إذ ان هناك ضرورة انتقال اثر التدريب والتحقق من فاعليته، وهذا ما يوجب التنقل بين اساليب مختلفة وعلى

سبيل المثال اسلوب المحاضرة ودراسة الحالة وتمثيل الدور والمشروعات التطبيقية وتدريب الحساسة⁽¹⁾ والتعلم الالكتروني (E – Learning).

د . إستراتيجية تقييم الاداء (Performance Appraisal Strategy):

يطلق عليها احيانا نظام تقييم الكفاءة او تقارير الكفاءة او نظام تقييم العاملين. وقد بين (Ummings & Worley, 2001: 380) ان تقييم الاداء هو مكون واحد من ثلاث مكونات تتضمنها إدارة الاداء إذ يأتي معها مكوني تحديد الأهداف وانظمة المكافآت. وعامة فقد وصفه (احمد، 2001: 284) بأنه نظام يجري من خلاله تحديد مدى كفاءة اداء العاملين لإعمالهم، وقد ذكر الباحث انه لا بد من ان تكون هناك مدة من الزمن يقضيها العاملون في وظائفهم يجري من خلالها تحديد مدى هذه الكفاءة .

وما تجدر الاشارة إليه ان تحقيق الميزة التنافسية يرتبط بتقييم الاداء بشكل كبير، فالمنظمة التي تبحث عن الميزة التنافسية من خلال مواردها الداخلية، والمتمثلة بالعاملين ينبغي ان تكون لديها القدرة على إدارة وتوجيه سلوكهم بشكل فاعل، والنظر إلى تقييم الاداء بوصفه وسيلة بيد المديرين يستطيعون من خلالها التأكد من توافق أنشطة ومخرجات العاملين مع الأهداف التنظيمية، وتُسَعْمَل إستراتيجية تقييم الاداء لضمان تناسق نشاطات الأشخاص ونتائجهم وأهداف المنظمة.

لقد ضَمَنَ (Noe et al., 1994: 59) هذه الإستراتيجية مجموعة في النشاطات والنتائج المؤدية إلى التنفيذ الناجح لإستراتيجية المنظمة، فقد تمتلك المنظمة في حالة الاستقرار انظمة تقييم اداء تركز على تقييمات اداء ذاتية للأشخاص، وهذا يعني ان اولئك الموجودين في اعلى الهرم التنظيمي يمتلكون معرفة مكثفة حول كيفية انجاز العمل، في حين ان المنظمات التي تستهدف التنوع تستخدم مقاييس كمية للاداء لتقييم

(1) اشار (ديفز، 1974، 254) إلى ان هذا الاسلوب يمثل حالة التفاعل بين الأشخاص اي (العلاقات غير الرسمية) إذ يتضح للشخص المتأخذ للصيقة به، ولا سيما عندما يعزل عن الجماعة، او يهاجم من مجموعة أخرى، بما يتيح الفرصة امامه لتغيير سلوكه من دون ان يعتمد تمثيل الأدوار، إذ ان البيئة مصطنعة للدرجة التي يحس فيها ان انماطه الاجتماعية غير قابلة للتطبيق .

الأشخاص، كون أولئك الذين هم في أعلى الهرم لا يمتلكون معرفة كبيرة بكيفية انجاز العمل من قبل العاملين في المستويات الدنيا. وإستراتيجية تقييم الاداء في المنظمة لا تعمل لوحدها فهي جزء من نظام ادائي متكامل يهتم بتحديد القيمة المضافة الناجحة من استخدام الموارد البشرية، وهو كما اشار اليه (Bratton & Gold, 2003: 33) بنموذج القيمة المضافة إذ تبرز من خلاله مقاييس اداء العاملين والتي تقود إلى مقاييس اداء المنظمة بكاملها بوجود عوامل خارجية اخرى وكما في الشكل (33).

لقد جرى ايضاح المضمون الفكري لأربع من إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، التي ستعتمد لأغراض هذه الفصل من دون غيرها، وذلك لعوامل دفعتنا من بين اهمها، ما يأتي:

1. لقد اشار (Bratton & Gold , 2003 : 434) إلى ان إدارة الموارد البشرية تتضمن الإستراتيجيات والبرامج والممارسات والنظم الموجودة في موقع العمل، والتي تؤثر على اداء الشخص والجماعة بشكل كبير ينعكس على اداء المنظمة، مشيراً إلى ان معظم البحوث الحديثة قد ركزت على (الحزمة الإبداعية) لممارسات إدارة الموارد البشرية ويقصد بها (الاختيار والتدريب والتقييم والتعلم). وهذه الحزمة بحد ذاتها تتضمن ثلاث إستراتيجيات من التي جرت الاشارة اليها انفاً، وقد اضاف الباحث لأغراض هذه الدراسة إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها كونها تتعامل مع الإستراتيجيات الواردة في الحزمة الإبداعية بشكل كبير ولا يمكن لاية منظمة معاصرة ان تقوم بعملية التوظيف او التدريب من دون ان تجري تحليلاً وتصميماً لوظائفها، فضلاً عن ان دراسة (Hall , 1998 : 23) قد ركزت على ما اعتمدته هذه الدراسة من إستراتيجيات.



الشكل (3) نموذج القيمة المضافة للأداء

Source : Bratton J. & Gold J., (2003) "Human Resource Management: Theory and Practice" 3/e, New York, PlagraveMacmillan .

2. ان اختار هذه الإستراتيجيات يعكس الحاجة المحتملة من الكفاءات والقابليات الجديدة لفلسفة التعلم التنظيمي، وهي إستراتيجيات تتأثر وتؤثر بالتعلم التنظيمي بشكل مباشر. وما يدعم ذلك ان نموذج جامعة هارفارد (Harvard University Model) لتقييم الاداء اعتمد على اربع إستراتيجيات شكلت إستراتيجيات (التوضيف وتقييم الاداء والتدريب) ثلاث منها (Hall & Torrington, 1998: 36). فضلاً عن ان تسكين إستراتيجية التعويضات جاء بسبب الظروف التي تعيشها المنظمات المبحوثة والتي اوقفت العمل بنظم الحوافز والمكافآت.

وبهذا يكون دور الإستراتيجيات الأخرى وعلى سبيل المثال إستراتيجية التعويضات والعلاقة مع العاملين والاتصالات والانضباط والفصل من الخدمة

ومعلومات الموارد البشرية، من الثوابت التي ينبغي توافرها في منظمات الألفية الثالثة والتي توصف بأنها منظمات تعلم تشكل الاتصالات الفاعلة ومعلومات الموارد البشرية العصب الحساس لها، ناهيك عن ان إدارة حقوق العاملين وعوامل مساندتهم تعد من ادوات ما بعد المعرفة التي اشارت اليها دراسة (Weinberger et al., 2003). وبهذا فان عدم إدخال هذه الإستراتيجيات لمخطط الدراسة هو من باب التأكيد على كونها حقيقة لا حاجة لاعادة افتراضها او اختبارها ثانية في هذا المجال، لذا سيكتفي بايضاح مركز لكل منها، وكما يأتي :

1. إستراتيجية تخطيط الموارد البشرية (Human Resource Planning Strategy):

ان الخطط تمثل نتيجة التفكير العقلاني لمختلف القضايا التي تؤثر في الاداء المستقبلي للمنظمة (Bratton & Gold, 2003: 193)، ويؤدي التخطيط دوراً مهماً في اعداد هذه الخطط في مجال إدارة الموارد البشرية إذ يمثل تخطيط الموارد البشرية عملية تحديد حاجات الأعمال المستقبلية من الأشخاص بالكم والنوع والوقت، في ضوء إستراتيجية الأعمال وعوامل البيئة الخارجية والداخلية المتعلقة بهم (Pool & Warner, 1998: 128).

2. إستراتيجية التعويضات (Compensations Strategy):

هي إستراتيجية معنية بتصميم انواع المغريات المادية لجذب وإبقاء وتحفيز الموارد البشرية وتنفيذها بما يتلائم مع إستراتيجية الأعمال (Ivancevich et al., 1997: 12).

3. إستراتيجية العلاقات مع العاملين (Employees Relations Strategy):

يشار إلى إستراتيجيات الاتصالات والانضباط والفصل من الخدمة بإستراتيجية العلاقات مع العاملين، وقد اتفق مع ذلك الباحثين (Gomez ; French, 1993: 260) ; (Decenzo & Robbins, 1999: 189 – 189) ; (et al., 1995 : 416). وان هذه الإستراتيجيه، تستهدف تنظيم علاقة العاملين من حيث توافر مسالك الإطلاع على قرارات الإدارة من خلال المذكرات والنشرات واية وسائل للتغذية المرتدة الأخرى التي تسهم في اشراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالعمل او حل مشاكلهم او

سماع مقترحاتهم، هذا فضلاً عما يضمن انضباط سلوك العاملين ويعززهم بالإتجاهات المرغوبة او يضمن تركهم المنظمة بشكل إلزامي وعلى سبيل المثال التسريح من العمل (Layoff)، او طوعياً بالاستقالة (Resignation) او التقاعد (Retirement).

4. إستراتيجية معلومات الموارد البشرية (Human Resource Information Strategy):

وصف (Denisi & Griffin, 2001: 531 – 533) نظام معلومات الموارد البشرية، بانه مجموعة متكاملة ومتراصة من الأشخاص والاجهزة والبرامجيات التي تجمع وتقدم بيانات مفسرة ومناسبة (معلومات) عن نشاطات إدارة الموارد البشرية، إلى المديرين لاتخاذ قرارات خاصة بها بشكل متلائم مع إستراتيجية الأعمال، وهو يتألف من مجموعة من الاجهزة بوصفها وحدات المعالجة المركزية والطابعات والبرامجيات (Software) وقواعد البيانات المتمثلة ببيانات عن الموارد البشرية (Database)، فضلاً عن إدارة النظام المؤلفة من القائمين على جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتفسيرها (Mathis & Jackson , 1994: 582) , (Rue & Byars, 1995: 536 – 537).

الفصل السابع

المرتكزات الفكرية لإستراتيجيات الموارد
البشرية منظور صناع المعرفة

توطئة:

يتضمن هذا الفصل ايضاحاً للمنطلقات الفكرية للأدوار الجديدة لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة، ولاسيما وقد جرى تقديم المضمون الفكري لهذه الإستراتيجيات بوصفه فكراً فلسفياً تقليدياً لبي متطلبات مراحل هامة من حياة إدارة الموارد البشرية. وسيجري ذلك على وفق ثلاثة محاور وكما يأتي:

اولاً: فلسفة الموارد البشرية في اطار مفهوم صناع المعرفة:

تتضمن هذه الفقرة البعد الفكري والفلسفي لمفهوم صانع المعرفة (Knowledge Worker) وطبيعة عمله وانعكاسات هذا البعد على فلسفة إدارة الموارد البشرية، وفي هذا الصدد تطالعنا جملة تساؤلات عندما يشار إلى صانع المعرفة منها، من هو صانع المعرفة؟، وماهي طبيعة عمله؟، وهل ان المنظمة المتعلمة يفترض ان يكون جميع العاملين فيها هم من صناع المعرفة؟، ومن هم الذين يقودون صناع المعرفة في تنفيذ مهماتهم؟.

ان الإجابة عن هذه التساؤلات تشكل ايضاحاً لعنوان هذه الفقرة، اذ توخى الفصل الایجاز في ذلك، كون هذه التساؤلات تستلزم إسهاباً في الايضاح، لما يتسم به موضوع صانعي المعرفة من حداثة اضفت عليه نوعاً من الضبابية المفاهيمية، كما ان توجه الباحثين المصحوب بشغف الحداثة قد يدعهم يتناولون الموضوع في مداخل ورؤى شتى وعليه فستجري الاجابة عن هذه التساؤلات من خلال فقرتين وكما يأتي.

1. مفهوم صانع المعرفة:

يلاحظ المتتبع لموضوع صناع المعرفة ان كثيراً من الاوصاف قد اغدقت عليهم ولا يوجد من ضير في ذلك، طالما ان هذه الاوصاف قربت الفهم الصحيح للموصوف، فقد اشار (Awad, 1996 : 471) لصانع المعرفة بانه الشخص الذي

يستخدم تقانة المعلومات (Information Technology) في إدارة العمل من يوم لأخر، وهو شخص له تأثير على انتاجية وفاعلية الوظيفة وطريقة العمل.

اما (Kappes & Thomas, 1993) فقد وصفه بأنه شخص يتابع متطلبات طريقة المعرفة سواء بالاكْتساب الخارجي او الداخلي لكي يكون ناتجاً ممتازاً استناداً إلى محتواه المعلوماتي المتخصص، وبنفس الوقت نظر إليه (Karl, 1997: 2) مستعرضاً صفاته بأنه شخص محترم خارج منظّمته غالباً ما يقصده الزبائن للتحديث معه من دون مديره مطلوب بوصفه متحدث في الندوات له اتصالات مع زملاء مهنيين في جميع انحاء العالم، وهو قيادي (توجيهي) في مهنته ذكي جداً، مبدع مبالي بتخطيط وقته، يحتاج سمة القابلية الإدارية، ليس له احساس للاستغراق بالوقت، واثق من نفسه، اما (Bennel, 2001: 11) فقد عرفه بأنه شخص يصنع المعيشة من خلال الخلق ناشراً للمعرفة ومعالجاً لها ببراعة، فهو صانع معرفة.

كما اوجزته (Packaged Business Solution Inc, 2001) بأنه شخص ذو جدية إزاء هدف معين ، يأتي في مقدمة تسلسلات الموهوبين ومنتسبي المعرفة . ولرائد الإدارة (Drucker, 2001) ⁽¹⁾ وصفاً لصناع المعرفة اذ وصفهم بالأشخاص الذين يضيفون شيئاً إلى منتجات منظّماتهم بتطبيق معارفهم ، وبنفس هذا الإتجاه اشار (Horibe, 1999) إلى انهم اشخاص يستعملون عقولهم اكثر من ايديهم لتقديم القيمة . كما ان (www. Search CRM. Com . 2002) وصفتهم بانهم اشخاص يعملون من اجل المعيشة من خلال مهمة تطوير استعمال المعرفة.

وقد اوجز (Dor, 1998) الوصف بقوله ان صانع المعرفة هو شخص يعرف ما يمكن ان ينجزه حقاً، وينحو (Rappes & Thomas, 1993) منحى معلوماتياً في الوصف، فيشير إلى صانع المعرفة بأنه شخص يجمع البيانات والمعلومات من اي مصدر مولداً القيمة لها ويوزع هذه القيمة الناتجة للمجموعات الأخرى.

(1) www.pbsilink.com □

وقد تتوالى مفاهيم صانع المعرفة لاحقاً، كونه موضوعاً بكرةً يتقبل التحديث والاجتهاد وتباين وجهات النظر، إلا ان الملاحظ عن المفاهيم السابقة انها قد اتجهت إتجاهات مختلفة عن بعضها، فمن الباحثين من ربط مفهوم صانع المعرفة باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، ومنهم من اشار إليهم بكونهم يستخدمون المعرفة اكثر من الخبرة إذ انهم يستخدمون عقولهم بشكل اكبر من ايديهم، ومنهم من ركز على ادراك طبيعة المهمة، والبعض الآخر ركز على زيادة الانتاجية. في حين ركز صنف اخر على المهوبة.

وبرغم ما يبدو من اختلاف ما بين المفاهيم، إلا انها في الحقيقة غير متناقضة بقدر ما انها متكاملة فكثير من صناع المعرفة يستعملون التقنيات الحديثة، ويعد عملهم قاصراً بعض الشيء بدون استعمالها. وكما ان صانع المعرفة شخص مهتم بالمهمة قبل كل شيء، وان معرفته في بعض جوانبها موهبة ملتصقة بشخصيته بصيغة معرفة ضمنية. لذا فان المفهوم الذي جاء به (Awad & Ghaziri, 2004: 414)، قد رتب هذه المفاهيم بعد ان اخرجها من دائرة الاختلاف لتجتمع تحت دائرة التكامل من خلال مفهوم موحد مفاده ان صانع المعرفة هو شخص يحول العمل والخبرة الشخصية إلى معرفة، من خلال الامساك بالافتراض والتخمين والمشاركة ونشرها ضمن المنظمة لايجاد حل متخصص او خلق قيمة على ان تسهم هذه القيمة والعمليات والثقافة والقدرة على الخلق والإبداع في التناغم مع الثقافة المشتركة للمنظمة، وفي هذا نوع من الربط بين المهارة والمعرفة إذ ان التعريف لا يفصل بين الخبرة والمعرفة فكلاهما مكملان لعمل صانع المعرفة إلا ان الامساك بالافتراض والتخمين هي امور حدسية تؤدي فيها المعرفة دوراً كبيراً وهي المتمثلة بالمعرفة الضمنية.

2. طبيعة عمل صانع المعرفة:

بهدف الانتقال من مفهوم صانع المعرفة الى طبيعة عمله فانه لابد من معرفة ان الاسهامة الكبرى لصناع المعرفة في القرن الحادي والعشرين هي انه قد ضاعفت

ألانتاجية اليدوية ⁽¹⁾ بمقدار (50) ضعفاً، وان هذا يترك تساؤلاً عما سبب هذا الفرق الهائل في الوقت الذي لم يتجاوز فيه مفهوم الانتاجية (50) سنه ⁽²⁾ كما ذكر الباحث. ولعل علماء الاقتصاد عندما كانوا يحسبون انتاجية العمل كانوا يتفقون على مفهوم موحد للانتاجية فلا يعدون ان هناك فروقاً هائلة بين العاملين، إذ ان الانتاجية واحدة سواءً بين العمال النشيطين او الكسالى، وان الانتاجية هي عامل خارجي وليس جزءاً من المعادلة في النظرية الاقتصادية، حتى إذا ما جاء (Taylor) بدأت انتاجية العامل اليدوي بنهوض لا مثيل له (Drucker, 1999: 79 – 94) إذ زادت الانتاجية بمعدل (3%) سنوياً، وهذا هو السر في مضاعفتها الى (50) ضعفاً منذ زمن (Taylor) كما اشار الباحث لذلك.

ان طبيعة عمل صانع المعرفة هي مختلفة عن طبيعة العمل اليدوي، فإذا كانت المهارة بشئ قليل من المعرفة التكيفية هي كل ما يحتاجه العامل اليدوي، فان الامر مختلف لصانع المعرفة إذ لازال التحدي الأكبر لصانع المعرفة هو جعلهم منتجين اكثر، ومثلما بدأت انتاجية العامل اليدوي بعد افكار (Taylor) تسير بشكل تدريجي فان تقدم عمل صانع المعرفة يأخذ نفس المسار في دورة الحياة، فلو استبدلنا القرن الحالي بالقرن الذي سبقه واعتبرنا مجيئ تايلور نقطة الشروع للعامل اليدوي فان عصر المعلومات الذي جاء في حقبة السبعينيات من القرن الحادي والعشرين يشكل نقطة الشروع لصانع المعرفة، إذ ان هذا العصر دق الركيزة الاولى لعصر المعرفة حتى تبدأ

(1) لمزيد من الإطلاع يراجع Peter F. Drucker , (1999) , Knowledge – Worker Productivity : The Biggest Challenge . California Management Review . Vol : 41 – No : 2 P :79 – 94.

(2) استخدمت كلمة الانتاجية لأول مره من قبل كوسناي (Quesnay) في عام 1876 ، وكان استخدامها يختلط بمفاهيم الانتاج والقدرة على الانتاج حتى العقود الاولى من القرن العشرين ليتبلور مفهوم الانتاجية بالشكل الذي نستخدمه الآن ، وفي عام (1950) قدمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCED) . تعريفاً رسمياً للانتاجية ، بانها ناتج قسمة المخرجات على واحد من عوامل الانتاج بوصفه تعريف للانتاجية الجزئية ، وبقسمة المخرجات على جميع المدخلات من عوامل الانتاج بوصفه مفهوم للانتاجية الكلية (نجمة , 2005 : 383) .

دورة حياة جديدة. فلازال حجم قوة العمل الامريكية من صناع المعرفة على سبيل المثال حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي هو خمس قوة العمل ليصبح اليوم ثلث هذه القوة (Awad & Ghaziri, 2004: 414). وهذا يعني ان الضرورة لاتقتضي ان تكون جميع قوة العمل هم من صناع المعرفة، وكما سيرد ايضاحه لاحقاً، وعامة فقد حدد (Drucker, 1999: 79 – 94) ان طبيعة عمل صانع المعرفة التي خلفت هذا الارتفاع الهائل في حجم الانتاجية يقف وراءها مجموعة من العوامل يمكن ايجازها وكما يأتي:

أ. تتطلب معرفة انتاجية صانع المعرفة ان يطرح السؤال الآتي: ماهي مهمة صانع المعرفة؟.

ب. تتطلب مسؤولية صانع المعرفة عن ذاته ، فهو مدير نفسه وهو متمسك بهذا باستقلالية لذا فانه ممكن (Empowered) بشكل راق وقد يكون اذكى من مديره فيما يريد، وهو اكثر معرفة في مجال عمله منه وهذا ماجعل (Glazer, 1998: 175 – 194) ان يرى صناع المعرفة بانهم ليسوا بحاجة إلى من يديرهم وانما هم يديرون انفسهم بانفسهم. ولا ينبغي حصر هذا الفهم في اولئك الذين يمتلكون شهادات عالية او معرفة رفيعة المستوى يغلب عليها الوصف الأكاديمي، بوصف المنظمة لابد ان تضع مصيرها بايدي من يمتلكون مثل هكذا مواصفات، والا لا ينبغي التمكين لغيرهم، فالباعة الذين يستخدمون العربات التي تجرها الخيول يتصرفون بشكل مستقل وهم مسؤولون مسؤولية ذاتية عن قراراتهم وكما اشار (Awad & Ghaziri , 2004 : 415) إذ انهم لا يبيعون العربات وانما يبيعون حلول تحويل قدرة الحصان ومعرفتهم بزبائنهم وبأي الطرق هي الأقصر والأفضل.

ج. الإبداع المستمر يشكل جزءاً من عمل ومهمة ومسؤولية صانع المعرفة، فهو متذمر من الرتابة والتكرار، وهو محب للتحدي في مهنته.

د. يتطلب عمل صانع المعرفة التعليم المستمر، ويراد به هنا ان يكون التعلم التنظيمي بقدر مساو الى التعليم، والذي يشير إلى الحصول على المعرفة النظرية حول المهمة وعلى سبيل المثال الدراسة في الجامعة او المدرسة او برنامج التطوير.

هـ. ان انتاجية صانع المعرفة هي ليست مسألة كمية مخرجات، فلا يمكن التفريط بالجودة اطلاقاً.

و. ان يعامل صانع المعرفة بوصفه موجود استثماري لا كلفوي، كونه راس مال فكري.

ويلاحظ ان جميع التقاط الوارده انفاً باستثناء النقطة الأخيرة، تتطلب من صانع المعرفة تفضيل العمل في المنظمة على الفرص الأخرى، وهو عكس ما يواجهه العامل اليدوي.

ثانياً: الدور الإستراتيجي لصناع المعرفة في صياغة إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية الموارد البشرية:

ان المديرين عامة ومديري إدارة الموارد البشرية منهم خاصة، يحاولون الوصول إلى حالة من التطابق بين متطلبات المنظمة من العاملين ذوي المعرفة والخبرة اللازمة لها وطبيعة المهام والاهداف التشغيلية، وحالة التطابق هذه وان تبدو غير ممكنة بنسبة كاملة إلا ان هذه الرغبة تراود قادة المنظمات التي تعتمد المعرفة كونها تؤكد استقرار العاملين واستمرارهم في الوظيفة. وقد طورت مجموعة علماء النفس في جامعة منسوتا (Manesota University) نموذج تعديل العمل، والذي اشار إليه (Weiss, 1968) بكونه نموذج يركز على مفهوم المطابقة (Correspondence) او التوافق بين الشخص وبيئة العمل، إذ ينظر النموذج إلى الانجاز والمحافظة على المطابقة مع بيئة العمل على انها حوافز تخص سلوك العمل الانساني، وهنا اشار (Awad & Ghaziri, 2004: 421) إلى ان المطابقة تبدأ عندما يجلب الشخص معه مهارات معينة تمكنه من الاستجابة لمتطلبات بيئة الوظيفة.

ومن ناحية أخرى تزود بيئة العمل بالمكافآت مثل (أنواع الدعم والأجور والموقع الاجتماعي والعلاقات الشخصية، وهلم جرا) بوصفها استجابة لمتطلبات الشخص، وعندما تكون المتطلبات مجدها الأدنى لبيئة العمل والشخص متوافرة، يكون كل من المنظمة والشخص متوافقين لمتطلبات العمل بصورة متبادلة على ان المطابقة مجدها الأدنى توافر للشخص حدود البقاء الدنيا في الوظيفة.

ومنظمات الأعمال بشكل تقليدي عندما تستقطب العاملين الجدد وتتقي حاجتها بناءً على مواصفات تحليل الوظيفة وتصميمها فهي تجري لهم عملية التوظيف ثم الاحتواء ضمن سياسة المعيارية الاجتماعية التنظيمية. ولابد لهم من ان يأخذوا دورهم في الحياة التنظيمية بعد برامج تدريب وتطوير، وفي اطار منظمة التعلم فان المفاهيم اليوم ترى غير ذلك، فالمنظمات هي التي تتعلم من الأشخاص وهم عندما يأتون فانما تأتي معهم خبرات ومعارف وأفاق جديدة لابد لها ان تندمج مع قاعدة المعرفة للمنظمة لتشكل تعلماً تنظيمياً.

ولم يعد دور التدريب كما هو في منظمة التعلم ففي هذه المنظمات يصبح الالتزام بالتعلم في العمل هو بيان للتعلم وتأكيداً على نوع المجتمع الذي يريد الأشخاص العيش فيه بقدر ما هو حاجة اقتصادية ملحة، انه يشير ضمناً إلى تفضيل المجتمع الاكثر شمولية (Stern & Sommerlad, 1999: 77)، كما اشار (Edgar, 2002: 44) إلى ان احد اكبر تحديات الأعمال هو ايجاد بعض النماذج عن كيفية امكانية تعلم كل المنظمة، وهكذا إذا كانت المنظمات التقليدية تستعمل مفردات شائعة مثل (كلفة التدريب والمهارة والكفاءة) فان منظمة التعلم تعني بتلك المفردات (كلفة الاستثمار والمعرفة والفاعلية). كما ان التدريب في المنظمات التقليدية يعبر عن وجهة نظر قصيرة الامد في الوقت الذي يعبر فيه التعلم التنظيمي عن وجهة نظر إستراتيجية طويلة (1).

(1) يذكر ذلك بالمثل الصيني (بانك إذا نظرت لسنة ستحصل رزاً ، وإذا نظرت لعشرين سنة ستجني اشجاراً ، وإذا نظر لقرون ستؤهل اشخاصاً).

وفي اطار الدور الإستراتيجي لصناع المعرفة فان المنظور الفكري الجديد لتطوير الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة يأتي اليوم بمفهوم جديد لسوق العمل (Labor Market) ، فلم تعد المنظمات المتعلمة تعتمد كثيراً على اسواق العمل التقليدية بقدر ما يشكل وجود إدارة الموارد البشرية آلية محفزه لتقديم إستراتيجيات تهدف إلى تكوين العاملين والاحتفاظ بهم ومكافأتهم إذ ان الفلسفة الجديدة لهذه الإستراتيجيات تعني ان الاستثمار في تعلم العاملين هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي اساس ترتكز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية : (John & Jeffery) 314 - 316, 2003، وذلك يعني ان هذه الإستراتيجيات تهدف إلى رفع المهارات بشكل متطور يقلل من اعتماد المنظمة على المصادر الخارجية للمهارات.

لقد اشار (Lawler & Mohrman , 2000) الى ان دور إستراتيجيات إدارة المورد البشري هو اكبر من دور إداري ، لذا فان السنوات الاخيرة تجاوزت فيه إدارة الموارد البشرية المفهوم المحدود للتدريب والتطوير كما هو شأنها في تبني سوق العمل الداخلي في اختيار الموارد البشرية، إذ ان المنظمات اتخذت وجهة نظر موجهة تشمل فكرة التعلم على المستوى الشخصي والمستوى التنظيمي بوصفها مصدراً حاسماً للميزة التنافسية. فكان الانتقال خارج اقسام التدريب إلى كل جانب في الحياة التنظيمية بينما راحت منظمات متعلمة اخرى تدعى الكثير حول التحرر من قيود الإستراتيجيات التقليدية للموارد البشرية، منجذبة إلى فكرة منظمة التعلم من خلال ايجاد طرائق لدمج العمل بالتعلم، حتى لا تكاد تميز بين اداء العاملين بانه تعلم ام اداء لمهامهم التنظيمية.

وقد كان لإسهام تقدم التقنيات وعوالة الأسواق وتوقعات الزبائن والمنافسة دوراً في تكوين مفهوم العمل ذي الاداء المتميز (Hight Performance Work) الذي اسهم في مؤداه إلى توليد منتج المعرفة⁽¹⁾، وذلك بشكل منتج او

(1) منتج المعرفة متشابه في خصائصه للمنتج المعلوماتي فهو غير ملموس ، قابل للاستنساخ ، غير قابل للاستهلاك ، قابل للنقل ، قابل للمعالجة ، بتصرف عن (232 - 231 : Alter , 2002).

حزمة ذات قيمة عالية مضافة للزبائن والثقة والالتزام من العاملين المتحمسين (منظمة العمل الدولية، 2000: 1).

ان دور إستراتيجيات الموارد البشرية اليوم بات مختلفاً تماماً عما هو سائد في المنظمة التقليدية إذ انه في منظمة التعلم اصبح فيها تأكيداً متزايداً على النظر إلى ان هذه الإستراتيجيات تكشف عن تعلم المنظمة الجماعي (Prahalad & Hamel, 82: 1990) ذي الأفاق المتعددة، فلا يوجد هناك طريقاً متميزاً واحداً هو الافضل لاداء المهمة، بل راحت المنظمات تعمل على رفع القدرات التكيفية لدى الاشخاص والتي تنشأ من التعامل ما بين الشخص والمكونات التي تنتج التعلم الفعال للعاملين سواء أكان ذلك بالأساليب الرسمية او غير الرسمية (27 : Mabey et al., 2000)، فقد اوضح (235 : Felstead & Ashton, 1995) مشبهاً استثمار المنظمة في مهارات العاملين على انه (اختبار ورق عباد الشمس) للتغيير في الطريقة التي تجري بها ادارتهم، كما افاد (5 : Cooke, 2000) بان إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية عندما تكون ذات طابع ايجابي فانها تمتلك دوراً حيوياً في دمج الممارسات لخلق سوق عمل داخلي توليدي راقي مرتبط بروابط مع هيكل المنظمة وثقافتها، إذ تسمح المهارات العالية المستوى والتميز العالي في اداء العمل بلا مركزية في اتخاذ القرار بالنسبة لاولئك الأشخاص الأقرب إلى الزبائن ، وهنا ربط (11: Stern & Sommerlad, 1999) الامر باهمية التعلم التنظيمي في الفرق المدارة ذاتياً، إذ يستطيع اعضاءها تحديد احتياجاتهم التعليمية. والمنظمة المتعلمة بهذا الوصف ستجري تدقيقاً في اختيار العاملين الخارجيين على وفق قابليتهم على التعلم بقدر ما يشكل خزينهم المهاري الحالي ضرورة لاغنى عنها (318: 2003: Bratton & Gold) كما اشار الباحثان إلى انه عند اختيار هولاء العاملين فانهم يصبحون جديرين بالاستثمار على الرغم من ان شكل هذا الاستثمار قد يكون اكثر دقة من مجرد امتلاك ميزانية تدريب ضخمة، اي ان التعلم سيكون مغروساً في ممارسة مكان العمل بوصفه عملية مستمرة.

ثالثاً: المرتكزات الفكرية المعاصرة لصياغة إستراتيجيات إدارة الموارد

البشرية في اطار اقتصاد المعرفة:

يتضمن هذا المحور ثلاثة مرتكزات انطلقت انطلاقاً إستراتيجية مركزة قدر تعلق الامر بالحاجة إلى الفكر الإستراتيجي في تشكيل الاساس الفكري الذي استند اليه هذا الفصل ، في صياغة إستراتيجيات الموارد البشرية، وكما يأتي:

1. المرتكز الفكري الاول: فلسفة صياغة الإستراتيجية:

بعد ان كان كل شئ يبدأ وينتهي من خارج المنظمة اصبح اليوم كل شئ يبدأ وينتهي من داخلها على حد وصف (Magalhaes, 1996: 27)، فان في هذا اشارة إلى ان المنظمات قد سارت ردهاً من الزمن وكما اشار اليه (Drucker)، عندما قال " كفى النظر إلى داخل المنظمة حيث الكلفة، وان على المنظمة النظر إلى خارجها حيث الزبون موطن الربح" (باور، 1997: 90 - 91)، وبعد ان بالغت المنظمات في ملاحقة طلبات الزبون فان المنطق العلمي والواقعي اليوم جاء باشارة اكثر وضوحاً، إلا ان التركيز لابد ان يستهدف الزبون الداخلي اولاً، بوصفه منطلق لرضا زبون خارجي، وهذا ما يشير إلى قدرات المنظمة الداخلية المتمثلة بالقدرات الفكرية والمعرفية للعاملين، والتي تعد مورداً إستراتيجياً تنافسياً قيماً لا تقوى المنافسة على إجهاضه. ولعل في ذلك دلالات قوية وعميقة تعكس دور رأس المال الفكري عامة والبشري منه خاصة ، وثَقْدَمُهُ في الاهمية على رؤوس الاموال المادية الأخرى مما دعا مجلة (The Economist, 2001: 8) ان تشير إلى ان صناع المعرفة اليوم هم الرأسماليون الجدد الذين يمتلكون اعلی واثمن عوامل الثروة في الألفية الثالثة.

ان هذا التطور الخطير قلب المعادلة وجعلها تبحث عن الرقم المفقود فيها والذي يعيد إليها التوازن بعيداً عن السعي وراء رؤية مواطن قوة المنظمة وضعفها او تحديد مكانم فرصها وتهديداتها وهو دأبٌ تجاوزته التطورات الفكرية الحديثة في الفكر الإستراتيجي وعلى يد كبار منظريه، فهذا (Mintezberg , 1990: 16) ينصح بعدم

جعل الاولوية للمدير اليوم تتمثل في المسح البيئي فقط مقلداً من حالة الوصف التقليدي التي سادت لمدة طويلة في الفكر الإستراتيجي، فإستراتيجية التخطيط الإستراتيجي التقليدية (ان صح الوصف) هي عملية مدروسة وذات غرض، اشار إليها الباحث تحت تسمية (مدرسة التصميم) (Design School) للعمل الإستراتيجي، والخصائص الاساسية لهذه المدرسة هي ان تصف المواقف الخارجية والداخلية للمنظمة بهدف كشف الفرص والتهديدات ومواطن القوة والضعف والإعلان عن غرض يضم رؤية صانعي الإستراتيجية وهي رؤية تسد الفجوة بين ادراكات الواقع الحالي والرغبات للمستقبل. وهذا ما يجعل تطوير الموارد البشرية (Human Resonrces Development) خاصية للإستراتيجية تعتمد على قابلية كبار المديرين، وعلى الإحساس بالتوجهات والعلاقات البيئية المهمة، وهو توجه يشار إليه (اعلى - ادنى) (UP - Down).

اشار (Mentezberg, 1987: 68) في مثال نقتبس منه النص الأتي (يزور احد الباعة زبوناً ما إذ ان المنتج ليس مناسباً تماماً كما يريد الزبون ويعمل البائع والزبون على تبادل الراي للقيام ببعض التعديلات، ويعود البائع إلى الشركة ويقوم بالتعديلات وبعد دورتين او ثلاث توصلوا اخيراً إلى المنتج المناسب وظهر في النهاية منتج جديد لسوق جديد وقد غيرت الشركة المسار الإستراتيجي لها).

ويلاحظ على هذا المثال الذي يعكس تفاعل موظفي عمليات الانتاج والزبائن الداخليين والخارجيين، إذ راقبوا من خلاله المواقف الناشئة واستجابوا وتعلموا منها وهذا الإتجاه هو إتجاه الإستراتيجية (ادنى - اعلى) (Down-UP)، وفي هذا الصدد اشار (Bratton & Gold: 2003: 320)، انه إذ كان بإمكان تدفق المعلومات من الزبون لخلق المعرفة فانه يمكن اعادة صياغة الإستراتيجيات وتشكيلها عن طريق مثل هذه التفاعلات، ليس بالارتجال او المصادفة وانما كذلك بشكل مدروس إذ تتطلب العملية التوفيق بين التعلم الطارئ والسيطرة المدروسة، ولا يمكن اعتماد منطق (مدرسة التصميم للعمل الإستراتيجي) الذي ينظر من خلاله الإستراتيجيون فقط بمنظور

مصطلحات التخطيط المدروس وألا فانهم لا يتعرضون إلى خطر عدم ادراك مثل هذه الإستراتيجيات فقط ولكنهم أيضاً يفقدون التعلم الذي يمكن ان ينشأ من موظفيهم. على اساس هذه الفلسفة فان الاطار الفكري لصياغة الإستراتيجية يتطلب دمج تخطيط الموارد البشرية في الإستراتيجية وهذا يتطلب تطوير فريق الإدارة العليا وذلك لتصبح المعضلة المطلوب حلها بين السيطرة من خلال التخطيط والتعلم الطارئ شكلاً مقبولاً لتفكيرهم، وقد اشار (Grundy, 1994: 22) ان ذلك يجعل من المديرين متعلمين ستراتيجيين قادرين على تقدير تعقيد القضايا الاساسية مع الزبائن والمجهزين المنافسين، ووضع هذه المناقشات في محيط اوسع والاستفادة منها في التعلم المكتسب، فضلاً عن انه منطقي شفاف ومشارك في اتخاذ القرار.

2. المرتكز الفكري الثاني: دور المعرفة في صياغة الإستراتيجية:

لعل اغلب مفاهيم الإدارة التقليدية قد تراجعت إزاء بزوغ الفكر الإستراتيجي ونشأت مفاهيم جديدة استعملت في منظمات الأعمال وقد كانت مفاهيم الانتاجية والجودة هي اكثر المفاهيم تداولاً حتى ان القرن العشرين وصف بقرن الانتاجية على حد وصف خبير الجودة الامريكي جوران (Joran, 1993 : 4). ولكن العالم اليوم يقع تحت تأثير فهم جديد للانتاجية، كما وصفه (Drucker, 1999: 79 - 94) إذ تنسحب مفاهيم انتاجية العمل اليدوي وكذلك العمل الآلي لتتقدم زيادة انتاجية عمل المعرفة والتي وصفها الكاتب بانها الاسهامة الأهم للإدارة في القرن الحادي والعشرين والتي تتغير في ضوءها كثير من المفاهيم ومنها مفهوم دور العاملين في صنع الإستراتيجية لا بل حتى مفهوم الإستراتيجية ذاته.

اشار (Mentzberg, 1987: 69) في هذا الصدد إلى انه ليس من المهم ان تمتلك المنظمة إستراتيجية بل ان الأهم من ذلك ان يمتلك العاملون تفكيراً ستراتيجياً، ولا يمكن قطعاً ان تبني المنظمة تفكيراً ستراتيجياً لدى عامليها من دون انتهاج فلسفة التعلم الإستراتيجي، وقد حدد (Mentzberg: 2003: 144) في وقت لاحق من هذه الفكرة مفهوم الإستراتيجية الذي تحتاجه المنظمات والذي في ضوءه يبرز دور العاملين في بناء

إستراتيجية المنظمة الشاملة وليس إستراتيجية الموارد البشرية فقط، وذلك من خلال تشبيهه ان كل إستراتيجية تمشي بقدمين، الاول تشاوري (Deliberate) ويتمثل بالتعلم، والثاني انبثاقي (Emergent) ويتمثل في صنع الإستراتيجية الجديدة التي ترتقي بقدرة المنظمة على الاستجابة للبيئة.

وبهذا فقد وُضِعَ التعلم موضعاً حاسماً في رسم الإستراتيجية الانبثاقية لاية منظمة، وبذلك اصبحت النظرة القائلة بان الإستراتيجية هي نمط من الانشطة القائمة على الخطة الإستراتيجية يمثل رؤية تقليدية للإستراتيجية التي تعتمد على الاستقرار والتي تصلح للبيئة المستقرة، ولكنها غير ملائمة للبيئة المتغيرة (Clarke, 2000: 31). لذا جاء من باب مغاير مفهوم (Garrey & Williamson, 2002: 8 – 9) للإستراتيجية على انها النشاط الاكثر وعياً بالقدرات الجوهرية (Core Competences) داخل المنظمة وبالمنافسة والسوق خارجها. ولذا فان المنظمات التي تكتسب رؤية إستراتيجية حول مستقبلها او تبحث في متطلبات معرفة هذا المستقبل ستكون على الأرجح من المنظمات الناجحة وهذا يعد من المفاهيم الحديثة المواكبة لعمل منظمات التعلم.

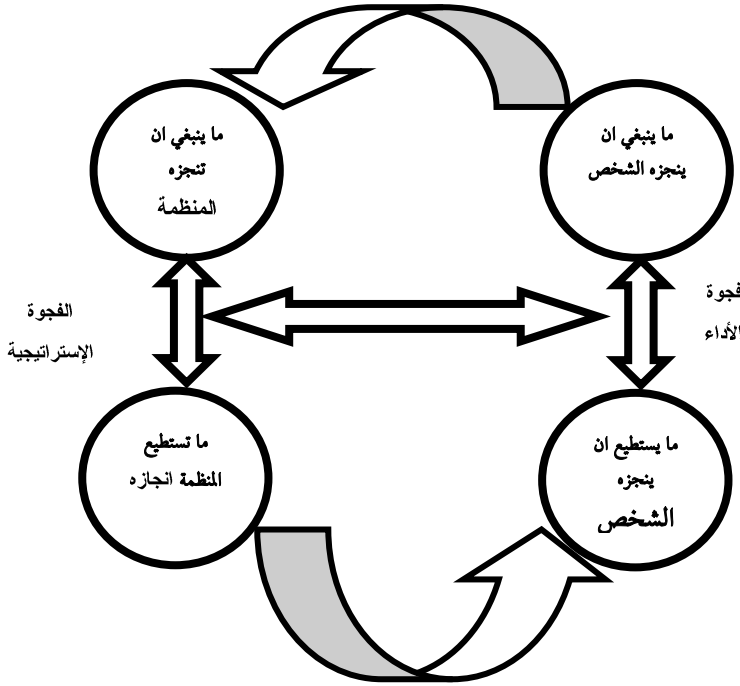
لقد حدد (Mentzberg, 2003: 5) سمات الإستراتيجيين في سمتين في اطار صياغة الإستراتيجية، وهما.

أ.السبق المعرفي للنشاط الإستراتيجي، اي لابد للإستراتيجيون وهم يصوغون الإستراتيجية من امتلاك كافٍ للمعرفة.

ب.ان المعرفة موضوع بات يأتي بالأساليب والمنتجات والخدمات والعمليات الجديدة التي تحقق الميزة المستدامة .

إذن لابد ان يستند مفهوم صياغة الإستراتيجية في اطار اقتصاد المعرفة إلى تفكير يستند إلى المعرفة إذ لم تعد الإستراتيجيات تصاغ بهدف تحقيق ميزة على المنافسين من خلال اعتماد نقاط القوة والضعف داخل المنظمة ومقابلتها بالفرص والتهديدات، وهو منطق يهتم بردم فجوة الاداء وكما يعكسه الشكل (34 أ) فحسب، بل جاءت بمفهوم التلاؤم مع التهديدات وعلى سبيل المثال إستراتيجيات التشارك بدلاً من التنافس وذلك من خلال التحالفات الإستراتيجية والاندماجات والمشروعات المشتركة كما افاد بذلك

(Buttan , 1995 : 1 – 23)، وإن ما يقف خلف نجاح هذه التحالفات والاندماجات هو المشاركة في المعرفة إذ تشترك امكانيات الأطراف المتحالفة في انتاج معرفة جديدة، وهذا إتجاه استراتيجي ملائم للمنظمات المستندة الى الموارد لم تالفه عملية اعادة صياغة الإستراتيجيات التي تنظر للصياغة من خلال فلسفة (مدرسة التصميم).



الشكل (1) العلاقة بين فجوة الأداء والفجوة الإستراتيجية

المصدر: بحسب تصور المؤلف وبلاستفادة من خطط (Zack , 1999).

وبذلك لا تكتفي المنظمة بمدخل (إدارة المعرفة) (Knowledge Management) بوصفه مدخل حديث اليوم بل تجاوزه إلى (المشاركة بالمعرفة) (Knowledge Shairing) إذ تنعكس المشاركة بصفة تفكير استراتيجي يعكس اطار المعرفة او بصفة ميزة تنافسية تعكس مضمون المعرفة.

ولعل مدى ارتكاز الفهم الجديد لصياغة الإستراتيجية واعتمادها على المعرفة قد جاء به (Liker , 2000: 78) بإيجاز يضمن السمة الإستراتيجية للمعرفة من خلال الأبعاد الآتية:

أ. ما هو ستراتيحي يعني ميزة تنافسية، فعندما تكون منتجات المنظمة رخيصة فهذا يعني ميزة كلفة، او عندما تلي هذه المنتجات رغبات الزبائن بشكل متميز عن الغير فهي ميزة تمايز عن المنافسين وقد ادت المعرفة دوراً كبير في ان تكون الكلفة الحدية لمنتج المعرفة مقاربة للصفر كما ان المعرفة الجديدة اضفت التميز الإبداعي على المنتج.

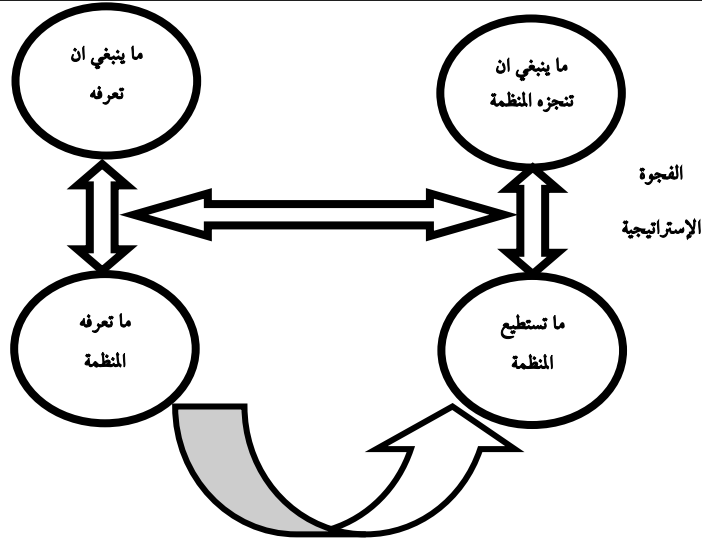
ب. ماهو ستراتيحي يعني ابتكاري، وذلك عندما تجسد المنظمة معرفتها الجديدة في منتج جديد لم يستخدمه المنافسون.

ج. ماهو ستراتيحي يعني متفرد، ان تتقدم المنظمة بمنتج فريد وان لم يكن بالضرورة جديداً ، إذ لا احد من المنافسين يطرح هكذا منتج في الأسواق.

د. ماهو ستراتيحي، هو القدرة الجوهرية على جذب الزبائن عندما تقدم المنظمة منتجا يدفع الزبون سعره من دون تردد وتصبح لديه دوافع تعاملية مع المنظمة.

هـ. ماهو ستراتيحي، هو الربح، اي المنتج المربح، او الجزء المربح من السوق.

ولعل ان تحظى منظمة ما اليوم بجميع مزايا النقاط السابقة يعد من الامور الصعبة جداً ما لم تتقاسم المعرفة مع نظرائها او منافسيها في اطار فلسفة المشاركة بالمعرفة بدلا من ادارة المعرفة، وعلى الصعيدين الداخلي او الخارج . فلم تعد الفجوة اليوم فجوة اداء بقدر ما يعبر عنها (Zack, 1999: 125) بانها فجوة معرفة وكما في الشكل (34 ب) الذي يوضح ان ما تعرفه المنظمة يعني ما تستطيع انجازة وعلى وفق معرفتها الحالية والتي تعكس مشكلات ادائية، اما ما ينبغي ان تعرفه المنظمة فانه يقود الى حل مشكلاتها الإستراتيجية، وفي هذا السياق يتضح لنا قطعاً ان المعرفة هي المكون الاكثر اهمية سواءً فيما تسببه من ابتكار بصيغة معرفة جديدة او من خلال مصادر معرفتها الخارجية المتمثلة بالزبون وذلك باعتماد تغذية راجعة اسرع وافضل من المنافسين.



الشكل (2) العلاقة بين الفجوة الإستراتيجية وفجوة المعرفة

Source : Zack M .H ., (1999) : Developing A Knowledge Strategy, California Management Review , Vol . 41 , No . 3 Spring .

3. المرتكز الفكري الثالث: دور الموارد البشرية بوصفها عامل جوهري لإنبثاق الإستراتيجية:

يعد إطلاق مفهوم الاصطفاف الإستراتيجي⁽¹⁾ (Strategic Alinment) للتعبير عن التطور الإستراتيجي الذي وصلت إليه إستراتيجية الموارد البشرية تقدماً كبيراً في مسيرة إدارة الموارد البشرية وكما افاد بذلك كثيرون امثال (Noe , 1988) ; (Butler , 1988) (Gomez ; Balking & Cardy , (Hollenbeck , Gerhard & Wright , 1994 (Hall , 1998 : 26) ; (1998) وقد يعدُّ باحثون كثيرون هذا التطور، هو اخر ما نال فكر إدارة الموارد البشرية من تطور اثر ظهور الفكر الإستراتيجي. وكما انه يمثل احد مكاسبها بعد ان كانت تعاني من تجاهل الدور والتابعة شأنها شان إدارة المعرفة في جيلها الاول، قياساً بإستراتيجيات الأعمال الأخرى، فكما كانت إستراتيجية إدارة الموارد البشرية تابعاً (مصطفياً) لإستراتيجية الأعمال الكلية وان عملها يتقيد

(1) يقصد بالاصطفاف الإستراتيجي ان المنظمة تصوغ إستراتيجية موارد بشرية تدعم إستراتيجية الأعمال .

بقيودها، فإن إدارة المعرفة كذلك كان ينظر إليها على أساس تدرج هرمي، وقد افاد (Mcelory, 2003: 84) بأن العكس هو الصحيح، إذ أشار إلى أنه من الأخطاء القاتلة للجيل الأول لإدارة المعرفة على سبيل المثال، هو تقاسم الدور مع تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يتمثل في الأساس الهرمي في التنظيم، ولأن الإستراتيجية هي مهمة الإدارة العليا فإن إدارة المعرفة تكون خاضعة لها، كذلك الحال في تابعة إستراتيجية الموارد البشرية لإستراتيجية الأعمال.

كما اشار الباحث إلى فقرة ثانية حدد فيها خطأ منهجية إدارة المعرفة في الجيل الاول، إذ تبدأ من خطوة تحديد إستراتيجية الأعمال الحالية للمنظمة لتستنتج منها مهام إدارة المعرفة في تحديد الحاجة إلى المعلومات من قبل العاملين في المنظمة، كذلك الحال مع إستراتيجية إدارة الموارد البشرية عندما تصاغ مهماتها في ضوء إستراتيجية الأعمال للشركة. وقد يثار تساؤلاً عن سبب هذا الخلط بين إستراتيجية ادارة الموارد البشرية وادارة المعرفة ومدى تأثيرهما او تابعيتهما الى إستراتيجية الأعمال الا ان الواقع العلمي يشير الى ان الإستراتيجية هي منتج معرفي، وشان من شؤون انتاج المعرفة تتمثل فيه خلاصة العقل الابتكاري الخلاق فان إستراتيجية إدارة المعرفة، تعني إستراتيجية إدارة مدخلات ومخرجات هذا العقل الابتكاري المتمثل برأس المال الفكري بانواعه المختلفة، وهنا فان الإستراتيجيتين (إستراتيجية إدارة المعرفة وإستراتيجية الموارد البشرية) يأتیان بالمعرفة الجديدة التي تكون مصدر التميز الإستراتيجي التي تركز عليها إستراتيجية الأعمال وهذا ما يمكن تسميته بالتميز الإستراتيجي⁽¹⁾ (Strategic Instinct).

(1) يقصد بها (ان المنظمة تسير بالطريق الاساس في التنافس ولاسيما اهدافها التشغيلية التي تسير استثمارات قدراتها الداخلية (128- 119 : Parker , 1998)، وهنا تركز إستراتيجية الأعمال على القدرات الإستراتيجية التي يمتلكها العاملين كالمعرفة.

وبذلك فان الموارد البشرية بوصفها مرتكز لبناء او صياغة الإستراتيجية يأتي مفهومه من خلال هذا التحول من إستراتيجية الاصطفاف الإستراتيجي إلى إستراتيجية التميز الإستراتيجي، وهو تحول في حقيقة لا يلغي دور إستراتيجية الأعمال او يقلل من شأنها بقدر ما يضع القدرات البشرية في مكانها الملائم في صياغة إستراتيجية المنظمة. ومما يدعم هذا الراي ان إستراتيجية الموارد البشرية عندما تعتمد على إستراتيجية التميز الإستراتيجي في الصياغة فانها تستند إلى المعرفة اساساً بوصفها قدرة جوهرية اساسية تركز عليها إستراتيجية الأعمال التي تبقى موجهاً اساساً لإستراتيجية المورد البشري وإستراتيجيات إدارته، وكذلك الحال لإستراتيجية إدارة المعرفة.

ان إستراتيجية إدارة المورد البشري وإستراتيجية إدارة المعرفة تخضع لمراجعة عميقة في مدة انشاء المعرفة الجديدة على سبيل المثال، او في مدة تحديد برامج التوظيف الجديدة ولكن سرعان ما تتوزع المعرفة الجديدة وتندمج بقاعدة المعرفة في المنظمة، او عندما تأتي دماء جديدة للمنظمة من العاملين الجدد الذين يندمجون بثقافتها واجراءاتها ونظمها فانها ستتحول ذاتياً إلى كفاءة جوهرية تستند إليها إستراتيجية الأعمال من جديد، وهكذا دواليك.

الفصل الثامن
الرؤية الجديدة لإستراتيجيات
إدارة الموارد البشرية
في اطار اقتصاد المعرفة

توطئة:

ظهرت المعرفة في الاقتصاد الجديد بوصفه موجود ينبغي تقويمه وتطويره وإدارته، والبحث عن المعرفة ليس جديداً فقد ارجعه (Bogdanowicz & Bailey, 125: 2002) إلى القرن الرابع قبل الميلاد، إذ استشهد الباحثان بمقولة لأرسطو تقول (كل البشر بطبيعتهم يرغبون المعرفة).

والمعرفة كونها جزءاً من راس المال الفكري كما اوضح (Stewart, 1997) فانها حلت على حد قول (Havens & Knapp, 1999: 4 – 10) محل العوامل التقليدية للنتاج (الأرض والعمل وراس المال والتنظيم) لتصبح المورد التنافسي البارز والمميز للمنظمة. وعلى اساس هذه الاهمية الكبيرة للمعرفة في توجيه اقتصاديات العالم فان تسمية منظمات التعلم لا يعني ان جميع العاملين في المنظمة سيكونون من المهنيين الذين تستلزم اعمالهم ومهامهم المعرفة بشكل متقدم جداً.

كذلك لا يعني ان الدول الكبرى والمتقدمة منها تقدماً هائلاً انها جعلت من كل قوتها العاملة قوة مستندة إلى المعرفة، فقد اوضح (Sveiby, 1997: 8) ان المنظمة اذا ما تألفت من المهنيين فقط فان النتيجة الوحيدة ستكون هي الفوضى الشاملة، لذا فان منظمات المعرفة هي منظمات مؤلفة الى حد كبير من العاملين الماهرين الذين يستفيدون من إبداعهم لحل المشاكل المعقدة التي تواجههم بطريقة خاصة تعكس القوى التي تؤثر (او تسيطر) على هكذا منظمات ويقصد بها هنا قوة صناع المعرفة التي تعني (قوة المعرفة) والذي يفترض بالمنظمة ان تحسن طريقة التصرف معها اختياراً وتدريباً وتقييماً.

لعل عنوان هذا البحث يشير الى الكيفية القادمة التي ستعامل بها المنظمات عندما تريد ان تعتمد على المعرفة بشكل كبير بوصفها موجود اساس ضمن موجوداتها المعول عليها في خلق الميزة التنافسية، وبذلك تستدعي الضرورة وبهدف الايضاح الفصل بين مكونات هذه الموجودات وما سيقع منها تحت طائلة المعرفة ومن سيقع خارجها على ان لا يكون الفهم هنا بان من سيقع خارج نطاق مفهوم صناع

المعرفة سيستثنى من تأثيرات المعرفة في اطار هكذا منظمات. وسيجري تطبيق الفلسفة التقليدية في جزء من المنظمة والفلسفة المعاصرة في جزئها الآخر، بقدر ما ستلامس تأثيرات نشر المعرفة في نهاياتها الواطئة والعالية عملية صنع المفاهيم الجديدة جميع العاملين في المنظمة، وعلى هذا الاساس سيتضمن هذا المبحث فقرتين تتخصص الفقرة الاولى منها باصناف صناعات المعرفة، فيما ستتخصص الفقرة الثانية بصياغة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة.

اولاً: اصناف صناعات المعرفة:

اوضحت معطيات المبحث السابق من هم صناعات المعرفة، وهذا الايضاح وان اكتفى بوصفهم إلا انه لا يضعهم تحت مستوى واحد من المعرفة، فهناك صناعات المعرفة المكثفة (Intensive Knowledge Workers) كما وصفتهم دراسة (6: 2004, Gellatly & Beckstead)، وهي معرفة تنشأ في الصناعات المتقدمة جداً والتي تشتد فيها الحاجة لصناعات المعرفة الذين يعملون في مهن تعتمد على المعرفة اساساً وليس على التعلم والتكنولوجيا فقط.

على الرغم من ان الباحثين اشاراً الى ان الأعمال التي تستند الى المعرفة والتي تستند الى العلم والتكنولوجيا هي اعمال متكافئة نوعاً ما، إلا ان الضرورة العلمية تدعو الى الفصل بين الصناعات الموهوبة (Instinct Manufactures) بانها متقدمة المعرفة جداً او تلك المعتمدة على العلم والتكنولوجيا، كما انه من الجدير بالملاحظة ان الصناعات التي تستند الى معرفة متقدمة تعتمد بحد ذاتها العلم والتقانة بنفس الوقت، وعلى سبيل المثال صناعة الحاسبات والخدمات المرتبطة بها وصناعة التصميم المعمارية والخدمات الهندسية والخدمات الطبية الجراحية، وعلى هذا الاساس فانها تدعى بالصناعات قائدة المعرفة (Knowledge Leader Manufactures)، وهي صناعات تعتمد على مخرجات التعليم الجامعي بشكل اساس وليس مطلق.

فثمة تساؤل قد يؤكد ما هي اهمية التمييز بين الصناعات المستندة الى المعرفة المتقدمة والصناعات المعتمدة على العلم والتكنولوجيا، في الوقت الذي تستند فيه

الاولى على الثانية في كثير من فقراتها؟، فالطبيب البارع لابد له ان يوظف التكنولوجيا في عمله الجراحي على سبيل المثال مهما بلغت براعته وكما يلاحظ في عمل طبيب الرنين المغناطيسي، وطبيب التشخيص بجهاز السونار (على سبيل المثال وليس الحصر)، وإذا ما جرد هؤلاء من التكنولوجيا التي يعتمدون عليها في عملهم قد لا يكون هناك دور كبير للمعرفة التي يمتلكونها بمفردها في التشخيص الصحيح للحالة. فالتقنية هنا لها معنيان، المعنى الاول يشير إلى القابلية البشرية في صنعها بهذه الدرجة من التطور، وهو ما يعكس عبقرية الانسان، والمعنى الثاني يشير إلى عجز الانسان عن القيام بالدور بالشكل الذي تقوم به هذه التقنية.

ولعل الدراسات تكاد تكون قد اجمعت على ان الموجودات البشرية اليوم قد تقدمت على الموجودات الأخرى في المنظمة، ولكي تتضح اهمية هذا الفرز بين اعتماد المعرفة واعتماد العلم والتكنولوجيا فان اعتماد المعرفة يعني اعتماد موجود غير مرئي في حين ان استعمال العلم والتكنولوجيا قد يكون مرئيا بشكل كبير. وهذا هو منطق فلسفي يفصل بين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد المعرفي⁽¹⁾، فقد اعتمدت التنافسية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين على الصناعات عالية التكنولوجيا في خلق النمو وعلى سبيل المثال خدمات الحاسوب، بوصفها نوع من مؤشرات الاداء الذي تقاس به قدرات المنظمة التنافسية إذ ان البرمجيات وأجهزت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد احدثت ثورة في نماذج العمل ونظم الانتاج وسائر العلاقات التنظيمية بما فيها الجانب الإجرائي، وهكذا كانت الصناعات المستندة الى العلم والتكنولوجيا قد قادت اقتصاد جديد قدم انتاجية وربحية فاقت الاقتصاديات التقليدية التي سبقت ثورة الاتصالات في عقد السبعينيات من القرن العشرين وكانت برمتها صناعات مرئية

(1) يتالف قطاع المعرفة من (المعلومات والمعرفة والفنون والاعلاقات) ، وهو قطاع رابع يلي في التطور القطاعات الثلاث التقليدية (الزراعة والصناعة والخدمات) ، ولزيد من الايضاح يراجع Linda low ., (2000) : Economic of Information & Media , Singapore , Singapore Press , p : 14.

تقريباً. وقد شكلت الانتاجية والربحية اهم مقاييس الاداء الصناعي انذاك. ولعل احد المؤشرات التي افادت بها دراسة كندية للباحث (Gellatly & Becksteal , 2004: 8) إذ اشارت إلى ان مستوى تقدم الصناعة المعتمدة على العلم والتكنولوجيا ازدادت بمعدل (31 %) بين (1987 و 1997) وان الاستثمار في الصناعات المستندة إلى العلم والتكنولوجيا ركز على الاستثمار في البحث والتطوير والعاملين الماهرين، حتى إذا ما جاءت ثورة المعرفة فان الاستثمار قد تركز في جذب واستقطاب صناع المعرفة وهو استثمار غير مرئي كونه يستهدف استثماراً في موجود غير مرئي وهنا سيكون التساؤل، هل ستبقى مقاييس ومؤشرات الانتاجية والربحية في عصر اقتصاد المعرفة هي ذات المقاييس والمؤشرات التي كانت سائدة انذاك؟، وهل اختلفت مفاهيم الانتاجية والربحية؟.

ان الإجابة في هذا المجال ستستند إلى تصنيف العاملين والمهام في كل صناعة، وان انظمة التصنيف ستعتمد على مفاهيم المعرفة والإبداع التي تختلف عن الانطباعات السائدة في عصر التكنولوجيا وبالتالي ستحدد مرغوبة صناعات عن غيرها. او بعبارة ادق ستأهل صناعات من دون غيرها، وعاملون من دون غيرهم، لا بل قطاعات من دون اخرى في اعتماد المعرفة وادواتها لبناء اقتصاد جديد.

وكما كانت توصف في عصر الاقتصاد الصناعي بان هناك صناعات ذات كثافة رأسمالية (Capital – Intensive)، فاليوم في عصر اقتصاد المعرفة ستكون هناك صناعات ذات كثافة معرفية (Knowledge – Intensive)، وكما كان هناك مؤشر للعائد على الاستثمار (Return On Investment ROI) في الاقتصاد الصناعي فان اقتصاد المعرفة اليوم يستخدم مقاييس المعرفة في تحديد العائد على استثمارات. وهذه المقاييس تعتمد على كثافة الاستثمار في اصناف المعرفة التي اشار إليها (Lee & Has, 1996: 75) بثلاثة اصناف هي المعرفة عالية الكثافة والمعرفة متوسطة الكثافة والمعرفة واطئة الكثافة.

ان لكل صنف من هذه الاصناف من المعرفة كلفته كما ان هناك كلفة للفرصة البديلة عندما لا تستثمر المنظمة معرفتها، وهذا هو امر مهم يتوقع انه سيحدد طبيعة تشكيلة المحافظ الاستثمارية للمنظمات من صناعات المعرفة وعلى وفق كثافة المعرفة التي تحتاجها وستوجه إليها استثماراتها، إذ ان الاستثمار في اي صنف منها له كلفته وعوائده ومخاطره الخاصة طالما انه يمثل مبادلة بين العائد والمخاطرة. ولاسيما وان الطلب على صناعات المعرفة اليوم يمتد وراء حدود الصناعات المستندة لكثافة التكنولوجيا، الى صناعات المعرفة الذين يعدون مهمين جداً لعملية اعادة هيكلة التنافس في كل قطاعات الاقتصاد. وعلى اساس حاجة منظمات اليوم لصناعات المعرفة، فقد صنف الباحثون هؤلاء تصنيفات شتى نوضحها بهدف الاستفادة من تناقضاتها للوصول إلى التصنيف الأكثر ملائمة.

ان من الباحثين امثال (Lavoie & Roy , 1998) قد وصفا صناعات المعرفة بحسب الاصناف الآتية:

1. صناعات المعرفة في العلوم التطبيقية.
2. صناعات المعرفة في العلوم الهندسية.
3. صناعات المعرفة في علوم الحاسوب.
4. صناعات المعرفة في العلوم النظرية.
5. صناعات المعرفة في العلوم الاجتماعية والانسانية.

كما ان هناك تصنيفاً آخرأ اورداه (Becksteael & Vinodrai, 2003 : 55) يشير الى ان اصناف صناعات المعرفة بحسب المقترح الذي طوره كل من (Lee & Has, 1996: 75) يتوزعون على الاصناف الآتية:

1. صناعات المعرفة في العلوم الطبيعية.
2. صناعات المعرفة في علوم الهندسة والرياضيات والتعليم.
3. صناعات المعرفة في المهن المرتبطة والمدراء والإداريين الآخرين.
4. صناعات المعرفة في العلوم الاجتماعية والقانون والقضاء والطب والصحة والكتابة.

ولعل في هذه التصنيفات التي جاءت مستندة إلى حقل تطبيق المعرفة نوعاً من العمومية. لذا فان (Zhao , Drew & Murray, 2000) قد صنفوا صناع المعرفة تصنيفاً اخرًا يتضمن إضافات لما جاء به (Lee & Has, 1996: 75) تمثلت في مهن المقاولين ومدرسي الثانويات ومهن ثقافية وفنية. وكما جاء (Becksteael & Vinodrai, 2003) بثلاثة اصناف لصناع المعرفة هي:

1. الوظائف المهنية: وهي الوظائف ذات الأجور النسبية العالية والإعدادات الكبيرة على نحو خريجي الجامعة.

2. الوظائف الفنية: وهي الوظائف ذات الأجور النسبية الأدنى ولكن ذات التمثيل ما بعد الدراسة الثانوية.

3. الوظائف الادارية: وهي الوظائف التي لها اجور نسبية عالية ولكن لها مستويات من التعلم بحدود الدراسة الثانوية او ما بعدها. إلا ان (Zhao , Drew & Murray, 2000a , 2000 b) قد اعتبروا الإداريين الذين يتصلون بمحللي الانظمة والمبرمجين والذين يوفران الراي الخبير هم مهنيون خارج اطار الاعتماد على العلم والتكنولوجيا الى اطار اعتماد القدرات الفكرية وصفهم بصناع معرفة.

ان الملاحظ على هذه الدراسات اشارت إلى صناع المعرفة مستندة إلى اختصاصهم المهني، كالأطباء والمحامين والمبرمجين وامناء المكتبات والمعلمين والعلماء. في حين ان البعض منها اشار الى خصائصهم المميزة، إذ ان هناك من يمكنهم تحليل وتركيب وتقييم المعلومات والاستفادة منها لحل المشاكل ذات المحتوى المتغير، بينما اشار لهم تصنيف اخر على اساس مهاراتهم وقابلياتهم، وعلى سبيل المثال الأشخاص المتعلمين جداً (او ذوي الشهادات المرموقة)، والإبداعيين والذين لهم مهارات تمكنهم من التحرك في جميع الإتجاهات والاماكن التي تحتاج ذكاؤهم وموهبتهم وخدمتهم (Munk, 1998: 17)، ولعل التصنيف الثالث هو تصنيف ملائم للطبيعة المتغيرة لمكان العمل التي جاءت بها ثورة المعرفة، كما افاد بذلك (Halal, 1998: 11).

وبغض النظر عن هذه التباينات، فإن الدراسة يمكن لها ان تتفق مع ما جاءت به دراسة (Sveiby, 1997: 1- 25)، اذ ان جميع الدراسات التي صنفت صناع المعرفة يمكن ان تندرج تحت هذا التصنيف الذي حدد الاصناف بأربع يمكن ايجازها بتصريف، وكما يأتي:

1. **المهنيون - صناع المعرفة:** هم الذين يتمتعون باقصى درجة من المعرفة، وقد وصفهم الباحث بانهم مهنيون مفعمون بالثقة بالنفس والمهارة وهم موجودون في كل مجالات الحياة من دون ان يحدد مجالاً بذاته.

2. **المديرون:** وهم ذو صلاحيات معينة وموارد معينة وان ادوارهم مقيدة ضمن مؤشرات تحددها سلطة الأعلى، وهم على عكس المهنيين، إذ بينما يتعامل المهنيون مع الزبائن فقط بالاستفادة من كفاءتهم المهنية، فان المديرين يراقبون عمل الآخرين، وإذا كان المدراء يتمتعون بالعمل مع انواع مختلفة من الناس، فان المهنيين يتمتعون بالعمل مع المهنيين الآخرين. والمديرون رؤوساء وظيفيون لهم دور مهم في منظمات المعرفة، ولهم دور قياسي ثانوي مضافاً الى دورهم المهني.

3. **موظفو الدعم:** ويتألف من المساعدين وحفظة الأرشيف، والسكرتارية وموظفو الاستعلامات والعاملون في مجلس الإدارة، ولهم معرفة قليلة حول فلسفة عمل المنظمة مقارنة بالمهنيين، وهم يساعدون المهنيين والمديرون وليس لهم مؤهلات خاصة، لتمنحهم مكانة في منظمة المعرفة، وهم ذو وجود ضروري لترابط العلاقة بين النسيج الكلي لمنظمة المعرفة والمحافظة على القانون والنظام.

4. **ان موظفو الدعم مهما كانوا ماهرين في تحرير الرسائل واستخدام الحاسوب فانهم لن يُقَيَّمُوا على نحو ملائم في منظمة المعرفة، لان المعرفة الوحيدة التي تهتم المنظمة والتي تؤخذ بنظر الاعتبار المعرفة الملائمة لفكرة العمل فقط.**

5. **القادة:** يوجد هناك من يقول بان الأشخاص المبدعين لا يمكن قيادتهم، اي ان من المستحيل إدارة المنظمات المؤلفة من الأشخاص الانانيين على نحو لا يطاق والمفعمين بالثقة بالنفس والذين لا يعرفون معنى كلمة ولاء.

والقيادة هنا تتضمن مهمتين، الأولى معرفة إلى أين يريد الشخص ان يذهب؟، والثانية اقناع الآخرين بالتقدم صوب ذلك الشخص. فالمهمة الأولى تتطلب تحليل الاختيارات وقابلية بناء صورة واضحة للهدف المحدد بصيغة رؤية، والمهمة الثانية تتطلب قابلية اتصالية نادرة وتقمص عاطفي وطاقة. ان القائد يتحول والمدير يتحفظ، وفي منظمات المعرفة تنبثق رغبة القائد الجيد من رغبة تحسين حظ هؤلاء الذين يقودهم، اي ان القيادة تتضمن التحرك وتوجيه مجاميع الناس باتجاهات مختلفة. والقادة في منظمة التعلم مهمون وهناك اكثر من قائد في اغلب الأحيان ومواصفاتهم تتمثل بـ:

أ- الاندفاع برغبة حقيقية للقيادة.

ب- الرؤية الالهامية بشأن توجه المنظمة.

ج- القدرة على تمييز الأشخاص من حيث الجهد الموجه نحو الرؤية.

د- الالتزام العاطفي بصدد مهمته.

هـ- التوجه صوب العمل الصحيح والمثمر.

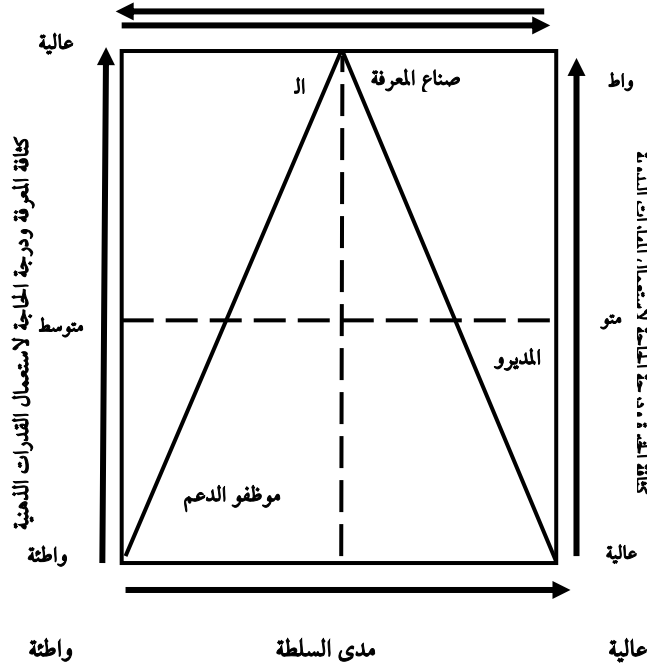
ولعل دورهم الرئيس يكمن في اعطاء الخبراء حرية ابداعية ضمن هيكل عمل يبتكره القائد، وان يكون ذو المام معرفي كافٍ حول المجالات التخصصية. والمنظمات المتعلمة التي لا تتقبل قيادتها بسبب نقص هذه المواصفات فانها تفسح المجال لعنان القوة الداخلية وتوحد المنظمة نفسها تلقائياً مع هيكل السلطة، اي يفرض الخبراء السيطرة فيها كونهم القوة المسيطرة على السلطة في المنظمة. وهذا ما يمكن ان يشار إليه بان رؤوس الاموال الفكرية هم اشخاص متحررون من تحكم السلطة. ان هذا التصنيف يمكن تمثيله بمصفوفة لاصناف صناعات المعرفة التي يمكن ان توضح من خلال الشكل(1).

يقع صناعات المعرفة والقادة من حيث الاهمية في مستوى الإدارة العليا، وهذا التصور يدعمه ما جاء به مفهوم (Sveiby, 1997: 1-25) للقيادة الترادفية (Tandem Leader Ship)، من خلال مثاله الذي وصف فيه عمل المخرج السينمائي او المسرحي بانه يدير الجانب الفني، في حين يدير المنتج الجانب

الإداري، وهو نظام يعزز الإبداع في المنظمة. ولذا فان تأثيرهم متساو في السلطة، إذ ان الباحث اشار إلى ان صناع المعرفة يستمدون سلطتهم من خبرتهم ومعرفتهم، كما انهم يفرضون السيطرة على قادة المنظمة. ولذلك فان الاستثمار فيهم لا يقل اهمية عن اهمية القادة في المنظمة، وهم ذو كثافة معرفية عالية يعتمدون في المنظمات التي يغلب على إعمالها طابع المعرفة وليس العلم والتقانة.

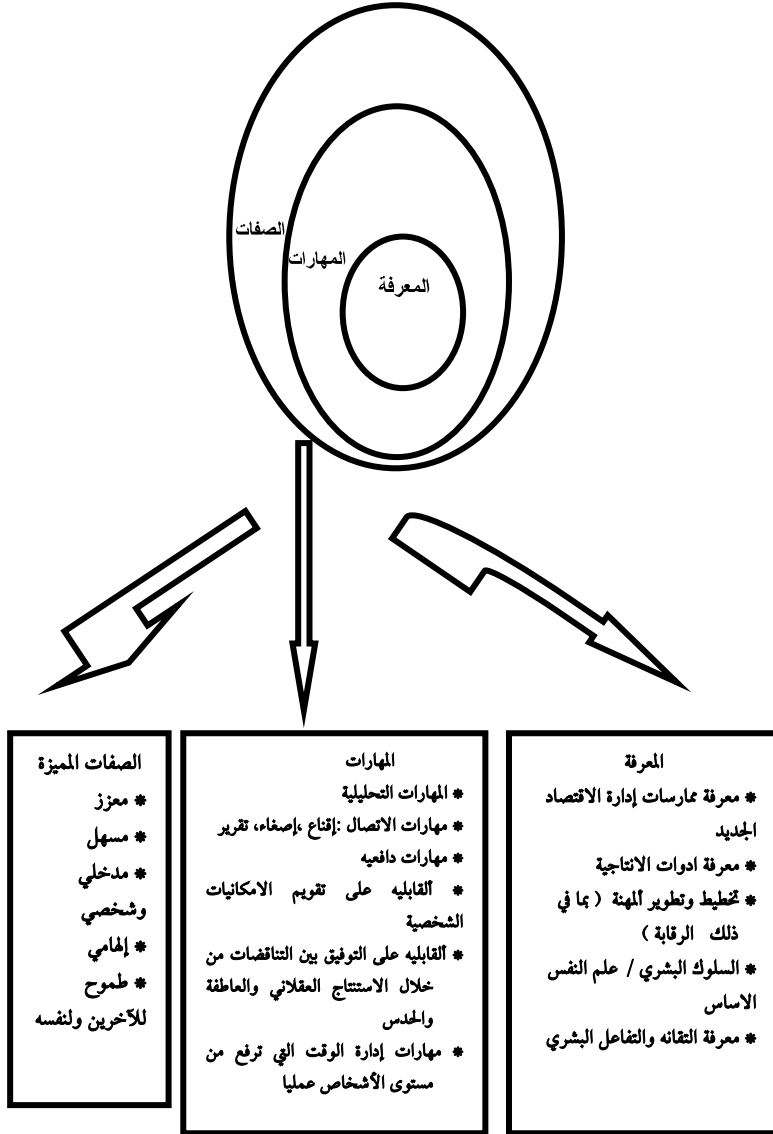
اما المديرون فيقعون في اعلى الربع الأسفل الايمن الموازي لموظفو الدعم الذي يحتل الربع الأسفل الايسر المقابل وان ملاك الدعم ذو معرفة ذات كثافة واطئة شأنها حجم السلطة الواطئ، ولا يشترط بالمدراء ان يكونوا ذو معرفة ذات كثافة عالية، فهم ذو كثافة معرفية متوسطة، كما هو شان المستوى الذين يقعون فيه من حيث المستوى الإداري فانهم يقعون في المحور الوسطي للمصفوفة، وهذا مخالف لدورهم في المنظمات التقليدية.

والشكل (1) يمثل هيكلًا يبتكر فيه القائد حرية ابداعية واسعة لصناع المعرفة، وهو منهج لم تألفه المنظمات التقليدية التي يديرها مديرون وليس قادة، وهذا ما تجسده مكونات الشكل (2) بإبرازها الفرق بين المدير والقائد، اذ يبين الشكل الكفاءات الادارية التي يجب توافرها في المديرين القادة



الشكل (1) مصفوفة صناعات المعرفة وهرم السلطة

وفي إطار هذا الايضاح لاصناف صناعات المعرفة، تتجسد صورة منظمة التعلم بمكوناتها الأربع والتي تستلزم إستراتيجيات إدارة موارد بشرية، تركز اساساً على من يسيطرون على عقل المنظمة ويغذون ذاكرتها، والذين يوصفون من جهة أخرى بانهم مولدون للمعرفة، وان انتشارهم في المنظمة يعني انتشاراً لمناطق المعرفة على الخارطة المعرفية، وهؤلاء يستلزمون استثماراً مكثفاً يمتص جزءاً مهماً من التمويل اللازم لجذبهم واستقطابهم وهم يشكلون اغلب توليفة محافظ المنظمات قائدة المعرفة، من دون سواهم من الاصناف الأخرى وعلى سبيل المثال المديرين وموظفي الدعم والذين هم بحاجة متوسطة او قليلة من المعرفة، التي قد لا تستدعي الضرورة شرائها من خارج المنظمة، بقدر ما يمكن توليدها من خلال عملية التعلم التنظيمي ضمن المنظمة.



الشكل (2) الكفاءات الإدارية والخصائص التي يجب توافرها في المديرين القادة

Source : McGregor J , Tweed D & Pech R. , (2004) “ Human Capital in New Economy: Devil’s Bargain” Journal of Intellectual Capital, Vol: 5 , No : 1, : 161.

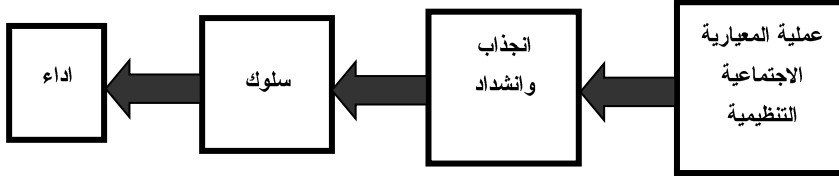
ثانياً: صياغة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية:

لعل التغيرات الجذرية في الفكر الإداري في مجال الأعمال قد بدلت كثير من المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي كانت سائدة آنذاك. وقد يصح القول إلى حد ما ان بعض المفاهيم والأفكار السابقة لم تجد لها مكاناً اليوم بين هذا الشباب والتزام المعرفي. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، كانت مفاهيم إدارة الأشخاص على وفق المداخل التقليدية، تسعى لخلق حالة التلاؤم والانسجام بين قيم وعادات وخصائص الأشخاص الجدد وخصائص المنظمة واهدافها التنظيمية، وقد جاءت دراسة (Schneider, 1987: 437 - 453) لتقدم نموذجاً للمعايرة الاجتماعية التنظيمية (Organizational Social Normalization Model) واصفةً عملية المعايرة بأنها متغيراً مستقلاً، لا بد له ان يؤثر في انجذاب وانشداد الأشخاص، بما يخلق سلوكاً معيناً مستهدفاً يقود إلى اداء مرغوب متفق مع الخصائص والأهداف التنظيمية، وكما يوضحه الشكل (3).

يقوم الشكل على افتراض ان للمنظمة تأثيراً مباشراً على كينونة الشخص فيها، فالمعايرة الاجتماعية التنظيمية هنا يقصد به العملية التي من خلالها يتمكن الشخص من تعلم الانظمة والقيم والعادات وانماط السلوك المقبولة، حال دخوله منظمة ما او جماعة ما (الهيئي، ياقو، 1990: 101) وهي عملية تسعى لتقريب صورة المنظمة من الشخص وصورة الشخص من المنظمة، وهي عملية تعلم يجد ذاتها (علم الموروث التنظيمي) الذي تحمله ثقافة المنظمة وقواعدها واجراءاتها.

اشارت دراسة (Schein, 1968: 1 - 16) ومن قبلها دراسة (Caplow, 1964: 280 - 301) والاكثر من ذلك ان بعض الدراسات اشارت الى ضرورة امتلاك الشخص قدرة التخلي (Relinquishing)، عن بعض القيم والاتجاهات ونماذج السلوك والعادات، التي يأتي بها الشخص من خارج المنظمة (Mannen, 1978: 18 - 24)، وهاتان يجد ذاتهما ستراتيغيتان من إستراتيجيات التعلم التي تنطبق على الشخص

وليس على المنظمة، وهما إستراتيجية التعلم وإستراتيجية اللاتعلم، ليأتي دور المنظمة في احداث اثر الإستراتيجية الثالثة وهي إستراتيجية اعادة التعلم.



الشكل (3) عملية المعيارية الاجتماعية التنظيمية بوصفها متغير مستقل

المصدر: بتصرف عن (الهيبي، خالد عبد الرحيم، ياقو، صليوة ياقو، 1990)، التطبيق الاجتماعي التنظيمي، المجلة العربية للإدارة، مجلد 14 / العدد 3 ص 97).

ان هذا التوجه تقاطع مع انعطاف كبير في حياة المنظمات، فقد تغير الفكر الإداري الذي كان يعتمد على التدريب وبرامجه التي كانت توجه اهتمامها على اكتساب المهارة وتطبيق وصايا العمل، وان كانت له اهمية لا تنكر انذاك، ليأتي بعدها توجه الإدارة نحو منح العاملين فرص التعليم في المعاهد والجامعات، منطلقاً من ان هكذا مخرجات تتناسب مع حالة التقدم التكنولوجي والعلمي التي تستند إلى حملة الشهادات العلمية والتخصصية، وفي الحقيقة ان إستراتيجية التدريب والتعليم هما استراتيجيتي تطوير، مالبثنا ان تراجعنا امام الفهم الجديد للاقتصاد اللامرئي والذي اوجد الحاجة لإستراتيجية جديدة تتجاوز التطوير، ويقصد بها إستراتيجية التعلم التنظيمي (Organizational Learning Strategy).

ولان هذه الفقرة تختص بصياغة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، فماذا تعني إستراتيجية التعلم التنظيمي إزاء استراتيجيتي التطوير؟ وماهو واقع الفهم الجديد لإستراتيجية المعايير الاجتماعية التنظيمية في ضوء الفهم الجديد للموارد البشرية، ولاسيما بعدما ان لجأت المنظمات للتعلم من الأشخاص وليس العكس؟ وهل

ستتبدل هذه الإستراتيجية بإستراتيجية أخرى، ام ان هناك إستراتيجية معيارية تنظيمية اخرى تكيف من خلالها المنظمة وضعها لاحتضان القادمين الجدد (صناع المعرفة على سبيل المثال) الذين غالباً ما تتجاهل تطلعاتهم هرمية العلاقة إلى التفاعل الانساني، وتتحول في اطار هذا التفاعل المتغيرات المستجيبة إلى متغيرات تفسيرية؟.

لعل الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في طبيعة العلاقة القائمة بين الشخص والمنظمة، والشكل (3) السابق يحمل سمةً سلطوية تفرض فيها طبيعة متغيراته قوة المنظمة لتطويع الاشخاص، وهذا ما لا نجده اليوم في منظمات التعلم، فقد عرض (Nonaka) مفهوم با (The Concept Of Ba) الذي تشير فيه مفردة (Ba) الى المكان (Blace) بحسب الفهم الياباني لها، ولكنه كان يقصد منه الفضاء المشترك بين الشخص وبيئته او الفريق وبيئته او المنظمة وبيئتها، وهذا الفضاء يتضمن مجموعة العلاقات بين الشخص او الفريق او المنظمة وعلاقاتها في محيطها، وقد افاد (Kin (7 : 1997 , بان (Nonaka) قد وضح ان المعرفة لا توجد إلا في فضاء متقاسم، واذا ما خرجت عن هذا الفضاء فانها ستصاب بالتدهور.

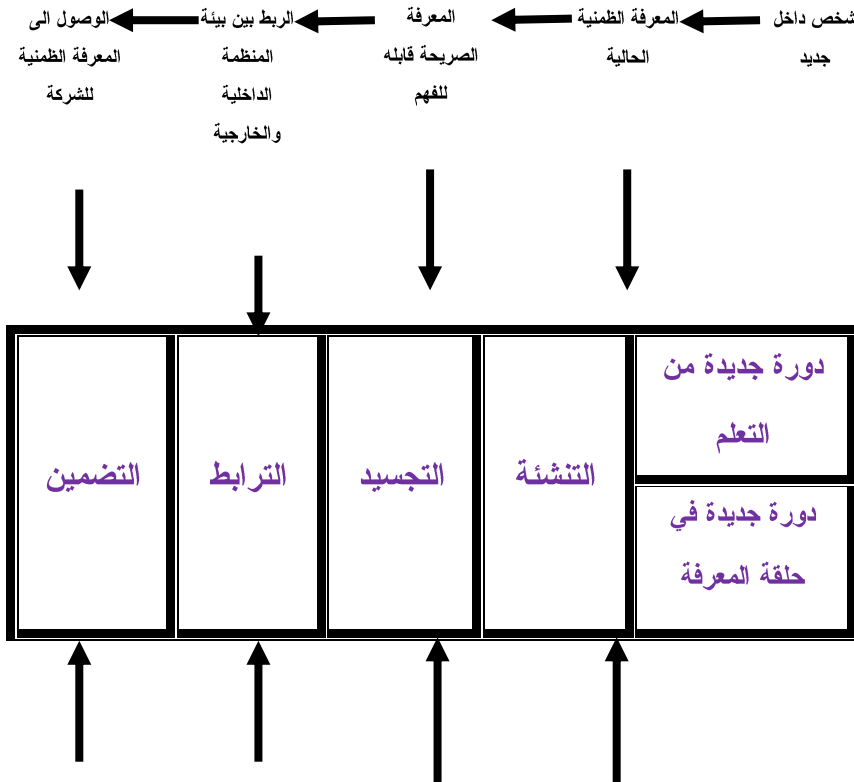
على هذا الاساس ان مفهوم (Nonaka) للفضاء يعني ان هناك مجالاً حيويّاً لانشاء المعرفة الضمنية يمثل حاضنة تفاعلية لتنشئة المعرفة وادخالها للأشخاص، وكما يبدو في الشكل (4) , ومن ثم يسهم هذا الفضاء في انتزاعها وربطها بالفريق والمنظمة بوصفها معرفة صريحة، وهذه علاقة تنافذية بين الشخص والمنظمة تلغي التسلسل الآلي الروتيني الذي اشارت اليه إستراتيجية المعايير الاجتماعية التنظيمية.

وفي ضوء ما تقدم سيجري توضيح الفلسفة الجديدة لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في اطار اقتصاد المعرفة وكما يأتي:

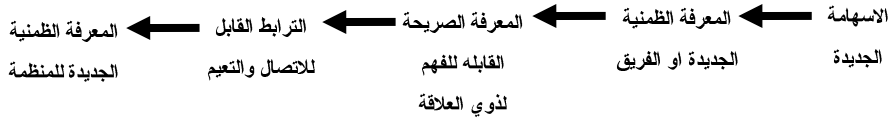
1. إستراتيجية الجذب والاستقطاب:

يشير المعنى القريب لإستراتيجية الجذب والاستقطاب، الى مدلولات تعكس اهمية الموارد البشرية، لما لهذا المصطلح من انطباع نفسي يعكس جانب الاهتمام العالي باهمية هذا

1. عملية التعلم في نموذج (4 ت)⁽¹⁾



2. عملية انشاء المعرفة في نموذج (4 ت)



الشكل (4) مفهوم (Nonaka) لفضاء انشاء المعرفة الضمنية

المصدر: نجم عبود نجم، (2005) إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات. ط، 1 ؛ عمان: الوراق لنشر والتوزيع، ص 434.

(1) تشير (4 ت) إلى الأحرف الأربعة الاولى من كلمات (تنشئة ، تجسيد ، ترباط ، تضمين).

المورد، وعلى نحو مغاير تأتي اشارة (Mckenna, 2000: 525) إلى هذه الإستراتيجية هي إستراتيجية الاختيار والتي تمثل المرحلة النهائية من عملية استقطاب (Recruitment) العاملين، وهو وصف كان منسجماً تماماً مع مفهوم الاقتصاد الصناعي. ان إستراتيجية الجذب والاستقطاب ينظر اليها اليوم في اطار اقتصاد المعرفة بوصفها متطلب اساس للنجاح في الاقتصاد الذي يعتمد على التنافس من خلال إدارة المعرفة (Becksead & Gellatly, 2004: 6) كما اشار الباحثان الى ان الطلب على العاملين اصحاب المهارة العالية يجب ان يمتد إلى ما وراء حدود عملية الاختيار الدارجة في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا. ويقصد بها الصناعات والمنتجات الملموسة، وقد حددهم (Auh & Kleiner, 2005: 101) بولئك الذين يطابقون أعمال المنظمة والذين يمكن المحافظة عليهم وإبقائهم فيها.

لقد وصف (Sveiby, 1997: 10) الفلسفة الجديدة لاستقطاب الموارد البشرية بكونها قرارات استثمار مهمة جداً بالنسبة للإدارة، وهي ربما تكون اهم قراراتها الإستراتيجية، اذ ان مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية في منظمة التعلم يشبه إلى حد كبير قرارات الاستثمار في المكننة الجديدة بالمنظمات الصناعية التي تعتمد المداخل الصناعية في التنافس.

يمثل الاستقطاب اليوم مشكلة كبيرة امام المنظمات المتعلمة، فصناع المعرفة المتمكنون من الصعب ايجادهم، وهي مشكلة عالمية قبل ان تكون مشكلة محدودة بمنظمة او بدولة او مجموعة دول، لذا يلاحظ ان المنظمات المتعلمة تبحث عن صناع المعرفة كما تبحث عن زبائنهم وتقدم الاستثمارات لاغرائهم وجذبهم كما هو دورها في استمالة الزبائن، وهذا هو منطق عمل الإستراتيجيين اليوم في منظمات المعرفة، بان يقوموا بوضع إستراتيجية لأسواق صناع المعرفة، سواء أكانت اسواقاً خارجية ام داخلية على نحو مماثل لحاجة المنظمة لتشخيص اسواقها من الزبائن المرتقبين.

حدد (Sveiby, 1997: 12) دور المنظمة في ان تجعل نفسها منظمة جذابة قدر الامكان للأشخاص الذين تحتاجهم، فهناك محكات رئيسة تستند إليها إستراتيجية

الجذب والاستقطاب تتمثل بالمعرفة، ومؤهلات المرشحين، وقابلياتهم على تعزيز معرفتهم الخاصة ومعرفة العاملين الآخرين في المنظمة. فليس الامر متوقفاً عند حدود الجذب فحسب بل ان الامر يتعداه إلى قدرة المنظمة على المحافظة عليهم، إذ ان هذه المحافظة ستعطي أكلها من خلال تداؤبية اعمال صناع المعرفة، إذ لا يمكن المساواة بين الاستثمارات في المكننة الحديثة والمتطورة والاستثمار في جذب الموارد البشرية ذات المهارات العالية، فالاول هو استثمار تتناقص قيمته بمرور الزمن بفعل الاندثار، في الوقت الذي تنمو فيه الموجودات البشرية الفكرية عند استعمالها، وتندثر عند عدم استعمالها او الاستفادة منها، وقد وصف ذلك (Erik, 2001: 4) عندما قال ان المعرفة التي اتعلمها منك تضاف الى معرفتي ولكنها لا تتركك تماماً، لذلك فهي متضاعفة ذاتياً، كما ان عدم استعمال المعرفة الموجودة في المنظمة هو ضياع لفرص استثمارية وله كلف تتمثل بضياع الفرص البديلة.

ان هذا الوصف لدور الموجود المعرفي في اطار الجديد لإستراتيجية الجذب والاستقطاب يجعل الإدارة امام حالة إشاعة الامان الوظيفي، اذ ان خوف العاملين من الطرد والتخفيض قد يكون سبباً في عدم المشاركة بالمعرفة او التصريح بها وهذا بحد ذاته يعني ضياع فرص استثمارية تتجنبها المنظمة. وفي هذا الصدد حث (Nonaka & Takeuchi, 1995) على المشاركة في المعرفة كونها تؤدي إلى تحويلها من وصفها الضمني الى الظاهر، وهذا يعد موضوعاً مهماً في قضية صياغة الإستراتيجية وذلك بالاستفادة منها كونها تمثل رافعة لا بد من تجنبها العوائق ويقصد بها كل العوائق التي تمنع من المشاركة في المعرفة.

ومما هو جدير بالذكر ان دراسة (Auh & Kleiner, 2005 : 101) اشارت إلى ان المنظمات اخذت تركيز في إستراتيجيات الجذب والاستقطاب على ما يتفق بشكل افضل مع مكونات ثقافتها وقدراتها الجوهرية، فالمنظمات الكورية على سبيل المثال اعتمدت إستراتيجية فاعلة لجذب واستقطاب صناع المعرفة وذلك باعتماد الرواتب والتعويضات على اساس زيادة استقلالية العاملين في بيئة العمل والتركيز

على الجدارة من دون الأقدمية في الوظيفة ومنحهم خيار ملكية اسهم المنظمة (Park & Yo, 2001: 1 – 17)، كما ان من بين الإستراتيجيات المعتمدة في تفعيل إستراتيجية الجذب والاستقطاب هو الاعتماد على قوة العمل الطارئة وذلك للمرونة التي يقدمونها في مواجهة البيئة المتحولة والسريعة التغير، ولعل المحكات التي اعتمدها إدارة الموارد البشرية الكورية ركزت على الإبداع والتحدي والامانة والتعاون والكفاءة الفنية، ومازالت هذه المحكات قائمة في إستراتيجية الجذب والاستقطاب الكورية، وتمثل السوق الخارجية اساس إستراتيجية الجذب والاستقطاب للمنظمات التي تفتقد القدرة على توليد المعرفة باستثناء الأعمال الادارية التي تعتمد على الترقية من الداخل.

2. إستراتيجية تحليل الوظيفة وتصميمها:

ان المنظمات لا تحقق ولا تديم الميزة التنافسية بمجرد امتلاكها الموارد المعتمدة على المعرفة، اذ ان هناك عوامل كثيرة ترافق عملية امتلاك المنظمة للموارد البشرية، فقد اشار (Khanderkar & Sharma, 2005: 212) الى ان المنظمات إذا كانت تنشد الميزة التنافسية المستدامة من خلال المورد البشري فانها ينبغي ان تصمم انظمة بطرائق تسمح لها برفع واستغلال هذه الموارد وتمكن العاملين للاستفادة من المعرفة للميزة التنافسية. ولاسيما وان (Kelly, 1998: 89) قد انذر بوقت مبكر نوعا ما إلى ان العمال التشغيليين على الخطوط الانتاجية سيجري استبدالهم بمختصي المعلومات الذين يطلق عليهم صناع المعرفة وهم مجهزون ومستعدون لقيادة التكنولوجيا في الألفية الثالثة كونهم يمتلكون القدرة على التفكير، والعمل واتخاذ القرارات (Shea, 1998). فما هي إذن الوظائف التي تنتظر هؤلاء ؟ وما هي قابليتهم الموعودة ؟.

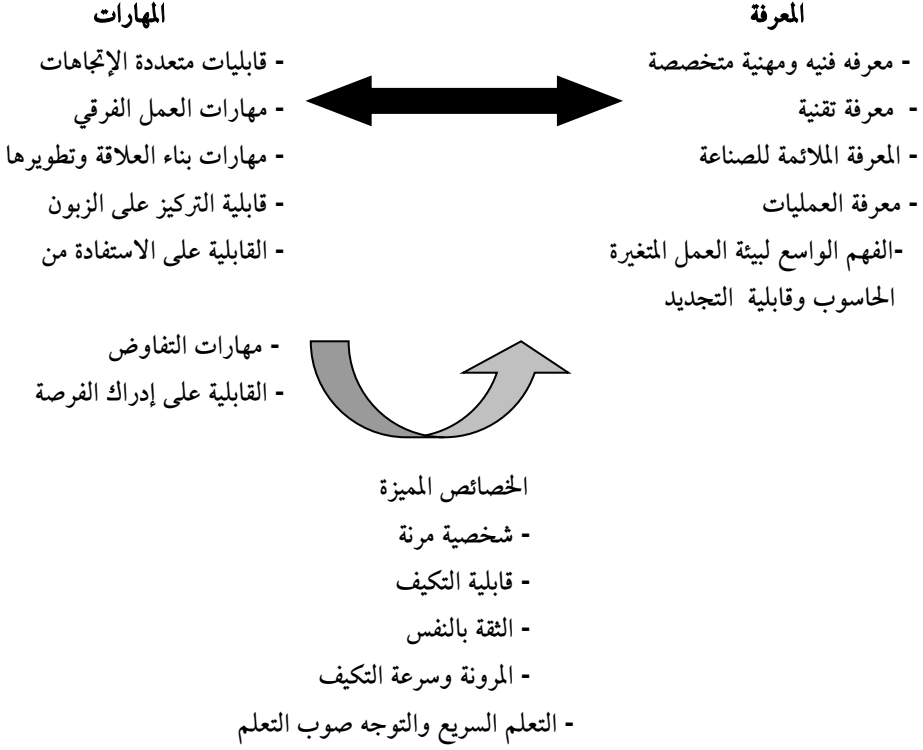
لقد اجاب (Mcgin & Halal, 1998: 12); (Bender, 1998); (Raymondnd, 1997) إلى ان مهارات وخصائص هؤلاء يمكن تشخيصها من خلال ثلاثة مؤشرات هي، اختصاصاتهم المهنية كونهم محامين او اطباء او مبرمجين او معلمين او بحسب خصائصهم المميزة التي تعكس قابلياتهم على تحليل وتركيب وتقويم

المعلومات والاستفادة منها لحل المشاكل، او من خلال مهاراتهم وقابلياتهم كونهم متعلمين جداً وبارعين او مبدعين، وهنا حددت دراسة (McGregor, Tweed & Pech, 2004: 153 – 164) الكفاءات المطلوبة في صناع المعرفة والتي لا يمكن الاستغناء عنها او استبدالها في اطار تصميم الوظائف المستندة الى عمل المعرفة وكما يوضحها الشكل (5)، إذ تشير إلى صانع المعرفة كونه شخصاً متعدد المواهب والقابليات وبإمكانه التحرك في جميع الاتجاهات والعمل تحت مختلف الظروف.

وهذا الوصف يطلق على عضو الفريق الممكن، وبالتالي فان تحليل الوظيفة سيدخل عدداً غير محدود من المهام في اطار الوظائف، اما تصميمها فسيكون اكثر تعقيداً من ذي قبل في اطار المداخل التقليدية اذ ان صانع المعرفة هو شخص رؤيوي نحو المستقبل مطلع تماماً على رؤية المنظمة، وبالتالي فانه يوجه معرفته لخدمة الاهداف الإستراتيجية التي تقود الى تحقيق هذه الرؤية، وبذلك فهو في حلٍ في محدودية التصميم الذي يجمع عدداً من المهام في اطار عمل معين.

لقد وصف (Taylor, 1998: 17)، ان التقنيات الجديدة التي يستعملها صانع المعرفة قد تبنت انجاز العديد من المهمات الروتينية المتكررة في مكان العمل، وهذا ما اتاح لصانع المعرفة التوجه نحو فهم واستيعاب المعرفة الجديدة الكفيلة بحل اية مشكلة تواجهه من دون ان يكون هذا الشخص مبرمجاً على وفق عدد محدد من المهام في اطار عمل معين.

بهذا فقد وصف (Halal, 1998: 11) ان هناك ضغطاً متزايداً على صانع المعرفة تجعله مؤدياً بارعاً لاية مهمة وان كانت غير متوقعة وذلك استناداً لامتلاكه المعرفة التي تعكس الطبيعة المتغيرة لمكان العمل. وإذا كانت المداخل التقليدية تسير على وفق برمجة وتخطيط لعدد المهام وحجم العمل واي مهمات يستلزم دمجها سوياً، فان فلسفة هذه البرمجة



الشكل (5) الكفاءات والخصائص المميزة لصناعة المعرفة

Source : McGregor J , Tweed D & Pech R. , (2004) “ Human Capital in New Economy : Devil’s Bargain “ Journal of Intellectual Capital, Vol : 5 , No :1 , P . 159.

تستهدف منع الخطأ والحيلولة من دون وقوعه. كما انها تمنع الارتجال وتجاوز السياقات المتعارف عليها، وهذا هو منطق مغاير لطبيعة عمل صانع المعرفة، فقد اتجه اليوم فلسفة تحليل وتصميم الوظيفة باتجاه تصميم البشر، فصانع المعرفة مصمم لكي يؤدي اداءً راقياً، وعندما يجري الإتجاه نحو تصميم ادمغة البشر فان ذلك يعد عملاً خلاقاً لاحتواء اية مفاجآت، فقد افاد الباحث (Versepej, 1999: 22) ان صناع المعرفة يمتلكون معرفتهم الخاصة التي تمكنهم ان يبيعونها ويتاجرونها بها او يتخلون

عنها ولكنهم لازالوا يمتلكونها وان قيمتهم الرئيسة تكمن في قابليتهم على جمع المعلومات واتخاذ القرارات والعمل تعاونياً والتعلم من بعضهم البعض. كما انهم فوق ذلك مستعدون للمخاطرة (Rogoski, 1999: 19) وهم يتعلمون باستمرار وواعون لمتغيرات عصر المعلومات والمعرفة، وان قدراتهم التي يمتلكونها تمكنهم من اداء مهمات قادرة على تجاوز التحديات التي تفرزها التكنولوجيا في اطار عولة الأفكار، كما انهم يتعلمون تعليماً مستمراً خشية الزوال الفني⁽¹⁾ (Bou & Well (13: 1997). وبهذا الوصف لتحليل الوظيفة وتصميمها فان منظمة التعلم يتناوب فيها العاملون ضمن فرقهم على اداء عدة ادوار يتناوب عليها وظيفياً، فعضو الفريق مؤدي ناجح لجميع مهام زملاءه، وان عملية اغناء العمل افقياً وعمودياً لا تشكل ظاهرة سلبية ينظر اليها على انها بمثابة معاقبة المقصر عند نقله من وظيفة لآخرى ومن مستوى لآخر.

(1) غالباً ما يمتنع كثير من مالكي المعرفة والمهارة، او حتى على مستوى منظمات عالمية مرموقة، من الافصاح او البوح بها امام الآخرين، او حتى وهم يمارسون التعليم او التدريب عليها، فانهم يحتفظون بالشئ الكثير ضمن اطار معارفهم الضمنية وكما يشار اليه بـ(سر المهنة)، وهو سبب مهم وخطير في عاقبة انتقال المعرفة، وقد يعزى سبب ذلك الى قيم هؤلاء الاشخاص او المنظمات التي ترى من هذه المعرفة حقاً من حقوقها ولا تفرط فيه الا بما يقابله من العوائد المجزية، او قد لا تقابلها اية عوائد وان غلى ثمنها، او انهم من ذوو القدرة المحدودة على توليد المعرفة، وان البوح بما لديهم سيفرغ محتواهم وبالتالي سيتساوون مع الآخرين وتنعدم قيمتهم لعدم اتسام اعمالهم بالندرة، ولعل شركة ماكدونالد للطعمة الجاهزة التي اتجهت اخيراً الى استحداث جامعة ماكدونالد للمحافظة على اسرار تراكيب اغذيتها التي ظلت سرّاً خبيثاً تسعى وراءه منظمات كثيرة، لم تفلح الهندسة العكسية والاستخبارات التسويقية والاساليب الاخرى من الظفر به. وهو منهج مخالف تماماً لما اتبعته شركة تيوتا عندما فتحت ابوابها على مصراعيها امام الزائرين لتقول لهم انها منظمة تعلم.

3. إستراتيجية التدريب:

لعل ملاحظة (Drucker, 2002: 71) القائلة ان تطوير الموهبة هو مهمة العمل ذات الاهمية العالية، كما انها الشيء الذي لابد منه للتنافس في اقتصاد المعرفة. على هذا الاساس يعد استعمال مفردة التدريب ضمن هذه الإستراتيجية غير ملائم نوعاً ما في اطار الوصف الذي استند إلى مفهوم اقتصاد المعرفة، فلم يعد التدريب لصناع المعرفة تدريباً بقدر ما يعد تعلماً مستمراً، وهذا لا يعني ان التدريب بوصفه ممارسة ونشاط ينبغي ان يلغى دورة في منظمات التعلم بقدر ما تستدعي الحاجة الى فهم عملية التدريب فهماً مغايراً، ففي المنظمات التقليدية ينحو التدريب منحى فيزيائي، إذ انه يطور بعض المهارات التي يعتمد عليها العمل اليدوي، فيكتسب الشخص مهارة المطابقة والسرعة والدقة وهي مهارات يؤدي منحى التعلم دوراً كبيراً في تجسيدها بشكل جيد لا يحتاج فيها المتدرب الى الطاقة العقلية بقدر ما يحتاج فيها الطاقة العضلية، وهذا ما يذكر بقول (Awad & Gazeri, 2004: 416) إلا انه في منظمات التعلم تستدعي الحاجة لتدريب صانع المعرفة على مهارات التفكير (Thinking Training).

ان هذه المهارات هي مهارة التفكير الإستراتيجي (Strategic Thinking Skill) وهذه المهارة تمكن صانع المعرفة من ان تكون لديه رؤية لما ستكون عليه المنظمة كما ان هذه الرؤية تلقي الضوء على العمل الذي يفترض ان يؤديه صانع المعرفة او تزوده بالأفكار الضرورية حول كيفية انجاز مهارة التفكير الإستراتيجي والحاجة للتعلم المستمر بما يتناسب مع دينامية البيئة. وفي هذا الصدد اشار (McGregor, Tweed & Pech, 2004: 153- 164) إلى ان عمال الاقتصاد الجديد هم اكثر ميلاً إلى الاهتمام بالتطوير الذاتي لإحراز المعرفة القابلة للنقل من خلال التعلم اكثر من اهتمامهم بالتدريب.

ان هذا النوع من التعلم يسهم في إكساب صانع المعرفة، الولاء الراسخ والقناعة في وظيفته والقدرة على التحرك في جميع الاتجاهات، والتعلم المستمر هو التسمية

الاکثر ملائمةً وصواباً لصانع المعرفة في اطار الفهم الإستراتيجي لدورة من مفردة التدريب، اذ ان عمل منظمة التعلم هو عمل ابتكاري لا يتوقف عند حدود المهارات التي يكتسبها الشخص جراء البرنامج التدريبي. كما انها مهارات ادراكية فكرية وليس فيزيائية ناهيك عن ان هذا التعلم المستمر قد يتضمن اللاتعلم او اعادة التعلم لتكوين وضع ذهني جديد يلائم تغيرات العمل المتسارعة. لذا فان المنظمة المتعلمة ملزمة بشكل كبير في تقديم الإسناد والدعم المالي والمعنوي لصانع المعرفة للاستمرار في التعلم مما يقود إلى منتج او خدمة ذات نوعية افضل.

ان الفهم الجديد لإستراتيجية التدريب في منظمة التعلم وكما وصفها (Frank, 2002 : 3) هي ان تجعل التعلم منصباً حول العمل وان يكون العمل منصباً حول التعلم. وفي سبيل المثال ذكر (Auh & Kleiner, 2005: 101) ان شركة (Walt Disney) تبدأ جلسة تدريب تسميها (Disney World) في جامعة دزني، وهذه الجلسة تتناول فولكلوريات يتعلم فيها القادمون الجدد مواضيع حول ثقافة وارث منظمة دزني ورؤيتها كما يتعلمون مغزى الزبون وطبيعة ادوارهم المرتقبة في معارض المنظمة.

ان هكذا تدريب يهدف في فلسفته إلى خلق ارتباط عاطفي بين القادمين الجدد وثقافة المنظمة ومساعدتهم على فهم العوامل الاساسية للنجاح في اعمالهم، وبعد جلسات الفولكلوريات يبدأ تدريبهم في موقع العمل اذ حددت المنظمة ثلاث ضروريات يتدرب عليها العاملون اسمتها الضروريات السحرية وتتضمن العمل على (جعل الحداثك نظيفة وخلق السعادة وأدائك المتميز في العمل). واهم ما في الامر ان العاملين في موقع العمل تجري تدريباتهم بوصفهم زبائناً طول مدة التدريب حتى تتكامل رؤية المنظمة لهم موقعياً في مخيلاتهم.

ولعل ثمة تساؤل يدور في ذهن المرء يحاول الفصل بين فلسفة التدريب وفلسفة التعلم، بما يجعل من كليتي الفلسفتين تبرزان بشكل اكثر تفصيلا على المستوى التشغيلي، إلا انه من المفيد القول بان هذا الفصل قد يعتمد لاغراض البحث

الأكاديمي بالدرجة الأساس من دون ان يكون بادياً للعيان في واقع الحال. فصانع المعرفة هو متدرب راقٍ ولا تعني حاجتهُ للتعليم المستمر انتهاءً لحاجتهِ من التدريب، إذ ان كونه تقنياً ، فان ذلك يعني ان هناك تزاوجاً فاعلاً وواعياً يجمع بين خبرة التدريب وبراعة المعرفة، إلا ان (Kahn, 1989: 28 – 42) ومن خلال مقياسه الذي وضحه لقياس نمط التعلم تأكد لديه ما يمكن ايجازه بالاتي:

أ. ان المتعلم يبحث عن النظرية أولاً، ثم تأتي لديه التطبيقات العملية المرتبطة بالحالة النظرية، وفي هذا تقدم للمعرفة عن الخبرة.

ب. ان المتعلم يبحث أولاً عن الصورة الكبيرة للمهمة لتأتي لاحقاً تفاصيلها الفرعية، وفي ذلك تقدم للمهارات الرؤيوية عن المهارات التشغيلية .

ج. عندما يواجه المتعلم بمشكلة او حالة فانه يسأل اولاً عن الحقائق والبيانات الاساسية ليأتي دور النقاش فيها.

د. ان المتعلم يجري ويناقش خيارات متعددة لحل مشكلة ما من دون ان يعتمد طريقاً واحداً للحل وهذا يعني ان هناك ثراءً معرفياً يعكس القدرة على استعمالات العقل.

هـ. ان المتعلم يسأل عن ماذا وكيف؟ فيما يسأل المتدرب عن ماذا؟.

و. عندما يواجه المتعلم بمهمة صعبة فانه يهتم بوضع توقيت محدد لانجازها من دون ان يفرط في استعمالات الوقت لينتقل الى المهمة اللاحقة.

ز. يرى المتعلم من العمل الفرقي والمشاركة ضرورة لإحداث عملية التعلم، ولا يرى المتدرب في ذلك اهمية اذ ان تعلم مهارة معينة قد يكون عملاً فردياً محضاً ولا سيما عندما يكون محكوم بدافع المصلحة الذاتية.

ح. يفضل المتعلم اتباع الزملاء من الطلبة ثم المصادر المنهجية (الكتب) ثم اتباع المدرب.

ط. يفضل المتعلم أولاً الانشطة الاجتماعية بوصفها مقدمة منطقية لاغناء الأفكار وتبادلها.

ان هذه التوجهات نحو التعلم تدعو الى تحويل التدريب والتطوير الإداري صوب ثقافة التعلم والتطوير الذاتي والتحسين المستمر كما اشار (Santos, 2000: 618) الى ذلك، ولعل هذا التوجه سيغير من دور المديرين من التنسيق والإشراف الى التأهيل الذي يتطلب مجموعة مختلفة من القابليات الإدارية ونقل السلطة التي تعتمد على الدور والمكانة إلى القدرة على مساعدة الآخرين.

4. إستراتيجية تقييم الاداء:

ان واقع إستراتيجية تقييم الاداء اليوم هو واقع مختلف تماماً عما كان عليه في اطار المداخل التقليدية فهو على حد وصف (Ellerman & Kleiner, 2005: 1) واقع توافر فيه المنظمة تقييمات ليست لفظية او خطية كما انه ليس واقعاً يعكس تأثيرات تاريخية، فمعايير الاداء التاريخي قد تصلح لما يمكن عده وحسابه وهي موجودات كمية مرئية شاع اعتمادها في اطار الاقتصاد الصناعي.

وعندما تكون حركتنا في زمن يُستَفَسَرُ فيه عن الكيفية (Know - How) فان هناك ثمة تحديات ترافق تقييم اداء صناع المعرفة، وهذا لم يعد امراً سهلاً إذا ما تمثلت لنا قدرات هؤلاء بشكل معرفة ضمنية لم تفلح الجهود الفكرية والتطبيقية في الاقتراب منها اذ ان الالتصاق بها في الوقت الحاضر قد يعد امراً مبالغاً فيه.

لقد كان عمل الدراسات السابقة الذي تناول قيمة رأس المال الفكري قبل منتصف التسعينيات عملاً وصفيّاً كما اشارت إلى ذلك دراسة (Chen , Zhu & Xie, 2004: 195 - 212). ولذا ظهرت هناك إتجاهات تمثلت على سبيل المثال في دراسة (Roos et al., 1997) إذ دجت بين المؤشرات المالية وغير المالية سوية لتعكس دور اقتصاد المعرفة في عرض معلومات ادق عن قيمة المعرفة. ولعل مبرر هذا الدمج ناجم عن ان قياس انتاجية صانع المعرفة يشير إلى قياس رأس المال الفكري الذي يغطي محتويات غير مالية مثل رأس المال البشري ورضا الزبون والإبداع. ولذا ان قياس قيمة رأس المال الفكري بهذه الكيفية هو اكثر شمولية للمنظمات التي تريد ان تكون دقيقة

الإطلاع على قيمة ادائها ولاسيما تلك المنظمات التي تشكل المعرفة جزءاً كبيراً من قيمة منتجاتها وكذلك ثروتها.

ان الانتقادات الموجهة إلى المداخل التي اعتمدت الطرائق المحاسبية التقليدية المعتمدة على الموجودات المادية والمعلومات التاريخية المستندة إلى الماضي هي مداخل غير ملائمة لتقييم رأس المال الفكري (Chen et al., 2004: 195). ولعل الفرق بين المدخل المحاسبي ومدخل دمج مكونات رأس المال الفكري في قياس انتاجية صانع المعرفة هو كبير، إذ ان مقياس دمج مكونات رأس المال الفكري يوجه صوب المستقبل بينما مدخل المحاسبة المالية ينظر إلى الخلف مسنداً إلى حقائق تاريخية. كما ان عامل التداؤبية يعمل بشكل غير محدود في توليد القيمة من خلال دمج مكونات رأس المال الفكري في الوقت الذي يُحكم فيه مدخل المحاسبة المالية بألية محاسبية رقمية جامدة، لا تسمح بغير التطابق العددي المعتمد على حقائق الرياضيات في العد والحساب.

ان (Bontis, 2001) قد اشار من جانبه إلى فارق آخر هي كون مدخل دمج مكونات رأس المال الفكري يشكل وسيلة مفيدة اكثر لانه يعد وسيلة داخلية اكثر من كونه وسيلة خارجية لحملة الأسهم والمستثمرين. ان المنظمات لم تنفك يوماً عن سعيها لايجاد طرائق دقيقة لتقييم اداء صانع المعرفة طالما انه يشكل الموجود الأهم، ولا يمكن لاية منظمة معاصرة ان تحدد إستراتيجياتها الاستثمارية من دون حسابات مالية دقيقة لاستثماراتها والتحقق من عوائد هذه الاستثمارات، وإذا ما اوضحت دراسة (Sveiby, 1997: 11) بان استقطاب العاملين اليوم هو قرار استثمار مهم جداً بالنسبة للإدارة، فما هو العائد على هذا الاستثمار؟ وكيف يمكن تقويمه وإدارته؟.

ان هذه العبارات وان كانت تبدو تساؤلات، إلا انها في الحقيقة تعبر عن ان هناك ثمة شيء جديد ينظر من خلاله إلى الاداء تقييماً وإدارة، ولذلك فان التقييم على اساس الأقدمية في الوظيفة على سبيل المثال يعد منهجاً غير ملائم لقياس اداء صانع المعرفة، كما ان المناهج التقليدية حددت مؤشرات الاداء بـ(القدرة والرغبة وفرصة الاداء) من دون ان تنظر إلى العوامل الخارجية التي تعد محركاً دينامياً مهماً في اداء

العاملين. فهذا في سبيل المثال فريق كرة القدم او الفرق الموسيقية او الفرق المسرحية، لا يمكن بأي شكل من الاشكال فصل اداء اللاعبين فيها والعازفين عن دور المشاهدين، إذ ان قادة هكذا فرق يؤكدون على دور واهمية الجمهور في رفع اداء الأشخاص وإطلاق عنان الإبداع إلى درجة من السمو والتألق.

وهكذا فان عملية قياس انتاجية صانع المعرفة تعد اليوم أهم واعقد المسائل التي تعترض عملية تقويم اداءه، وإذا ما سمعنا عن محاولات كثيرة بذلت في سبيل ذلك، فانها لحد الان لم تنجح في تزويدنا بالعائد على الاستثمار في موجودات المعرفة وهي بطبيعة الحال محاولات متفائلة، إذ اشارت احد الدراسات الحديثة إلى انه لا توجد في الوقت الحاضر اية طرائق مقبولة عامة لقياس انتاجية صانع المعرفة (602 - 628 : Ramirez & Nembhard, 2004)، وعلى الرغم من ان هذه الدراسة⁽¹⁾ قد وصفت (21) طريقة مقترحة لقياس انتاجية صانع المعرفة إلا انها اكدت عدم قدرة هذه الطرائق على الالتصاق بعمل صانع المعرفة ومحاولة إعطاء مؤشرات موضوعية صادقة وهذا ما اكدته دراسة (Davenport & Prusak, 2000: 3 - 5)، عندما اشارت إلى انه كيف يمكن قياس انتاجية من تكون مهماتهم غير ثابتة وغير ملموسة وليس لديهم اوقاتاً قياسية للنتاج والذين يمكن ان يؤديوا ذات المهام على نحو مختلف فيما بينهم، وهو عمل ليس سهل الملاحظة والقياس كما علل كذلك (www. gilgordon. com/ downloads / Gordon, 1997: productivity. Txy) صعوبة القياس بعدم وجود علاقة متبادلة مباشرة بين وحدات العمل ووحدات المخرجات، في حين صوب (Nicolez, 2000: 17) انتقاده إلى ان عمل المعرفة يتضمن المعلومات في حين ان العمل اليدوي يتضمن مواد اولية.

وهكذا فان الدراسات اشارت بشكل لا جدال فيه حول تلك الصعوبات التي جعلت عملية تقييم الاداء تتأرجح بين اهمية دور صناع المعرفة التي أصبحت قوه مؤثرة توجه المنظمه وبين صعوبة قياس هذا الاداء.

(1) الدراسة متاحة على الموقع www.emeraldinsight.com/1469-1930.htm

فمن حيث انهم قوة مؤثرة توجه المنظمة فقد اوضح (Sveiby, 1997: 13) اهميتهم بمقدار سلطتهم في المنظمة والتي تكمن اساساً في حقيقة ان صناع معرفتها يسيطرون على خيط المسبحة (السلطة)، إذ ان هؤلاء يستمدون هذه السلطة من مهاراتهم الخاصة وقابليتهم على كسب العوائد لمنظمتهم، اذ قدرت دراسة (Moe & Blodget, 2000: 293) ان الإدارة الفاعلة لهم تحسن من قيمة العائد على حق الملكية (Reteru On Equity) الى نسبة (31%) ، كما تأكدت الدراسة من ان قيمة المنظمة السوقية الى قيمتها الدفترية (2 - 1) مرة خلال عام (1980) لترتفع النسبة الى (12 - 1) مرة عام (2000) بما يعادل عشرة اضعاف⁽¹⁾.

ان هذه الاهمية لصانع المعرفة قد اشارت إليها (Awad & Gazeri, 2004 : 436) عندما رأت ان صانع المعرفة يعد عنصراً مكلفاً بشكل متزايد في موازنة المنظمة، ومما يساند ارتفاع كلفة صناع المعرفة هو ما جاءت به دراسة (Moe & Blodgeto, 2000 : 293)، عندما اشارت إلى ان (64%) من مجمل انفاق المنظمة موجه نحو تشغيل العاملين وان الباحثين اشاروا الى ان كلفة استقطاب المرشح الواحد يتوقع ان تتضاعف من (7000) دولار في عام (2000) إلى (14000) دولار عام (2003) وهذا سيجعل منظمة التعلم تحت الضغط المستمر لكي تبحث عن طريق افضل لجعل كل جزء من معرفتها محسوباً.

ان صعوبة قياس انتاجية صانع المعرفة لا تعني باية حال من الأحوال ان هذه الدراسات او تلك الجهود هي اشبه ما تكون بالترف الفكري او ان عملية تقييم اداءهم عملية مستحيلة، بقدر ما تشكل محاولات جادة لسبر غور واحد من اهم الميادين التي تواجه الفكر الإداري والتي شغلت بال المفكرين ومنذ زمن ليس بالقصير،

(1) اشارت دراسة (Chen ; Zhu & Xie, 2004: 196) إلى ان النسبة الاعتيادية لقيمة المنظمة السوقية قياساً بقيمتها الدفترية في اواخر السبعينيات كانت (2:1) وفي منتصف التسعينيات (3 : 1) وفي عام (1997) كانت اكثر من (6 : 1).

صحيحٌ لحدٍ ما عندما يتحدث المهتمون بالمعرفة انهم ينسبون انطلاقتها إلى ثمانينيات القرن الفائت، ولكن ما بال من يتحدث عندما يرى ان رائد الإدارة درا كر (Drucker) قد تنبأ بصناع المعرفة ودورهم منذ زمن ليس بالقصير؟، فعلى سبيل المثال انه اشار إلى صناع المعرفة بانهم العاملون الذين يعملون مع موارد خفية، وكان ذلك عام (1959)⁽¹⁾، كما توالى كتاباته بشكل منتظم بعد ذلك لتضعه من بين اهم المهتمين والمتنبئين بعمل المعرفة⁽²⁾.

وهذا ما يعكس مدى اهتمام المنظمات اليوم برأس مالها الفكري اكثر من اعتمادها رأس المال المادي مما يقود منطقياً المنظمات التي تعتمد عمل المعرفة على ان تكافئ صناع المعرفة باجور انتاجية او بمقدار المخاطرة التي يسببها هؤلاء للمنافسين. ولذلك فان ثغرة الدخل بين صناع المعرفة والعاملين التقليديين يمكن ان توازي ثغرة المعرفة بين المنظمة التقليدية ومنظمة التعلم، وان حاصل هذه الثغرة يمثل قيمة صناع المعرفة الحقيقية.

بالمقابل ان هذه الثغرة عندما تتقارب بين المنظمة المتعلمة والمنظمة التقليدية فان ذلك يشير الى ارتفاع كلفة الفرصة البديلة (او الضائعة) التي تعبر عن تجميد المعرفة

(1) Drucker , P., (1959) “ The Landmarks of Tomorrow , New Yourk , Harper & Row.

(2) ينظر كتاباته

1. Drucker , P., (1968) “ The Practice of Management , London , Pan .
- 2 . Drucker , P., (1988) “ The Coming of the New Organizations “ ٢ Harvard Business Review , Vol : 66 , No : 1 , pp 45 - 53 .
- 3 . Drucker , P.,(1991) “ The New Productivity Challenges “ , Harvard Business Review , Vol : 69 , No : 6 , pp. 69 -80 .
4. Drucker , P.,(1993) “ Post – Capitalist Society , New York , Harper Business .
- 5 . Drucker , P.,(1993) “ Adventures of a Bystander, New Jersey , Transaction Publishers , New Brunswick .
- 6 . Drucker , P.,(1999) “ Knowledge – Worker Productivity : The Biggest Challenge “ , California Management Review , Vol : 41 , No : 2 , pp . 79-85 .

وعدم استثمارها، ولذلك لابد من الوصول الى اي سبيل يجعلنا اقرب ما نكون من انتاجية صانع المعرفة. وبهذا فقد اوصت دراسات عديدة ومنذ السبعينيات من القرن الماضي ومن بينها على سبيل المثال دراسة (Mundel, 1975) إلى انه يمكن التقرب نوعما من انتاجية صانع المعرفة وقياسها بهدف التقييم وذلك من خلال توجيه الأسئلة الآتية:

- ما هي مهمة صانع المعرفة؟.
- ما هي المخرجات التي هي بحاجة إلى الانتاج لانجاز المهمة؟
- كيف يمكن حساب المخرجات؟.
- ما كمية ونوعية الموارد المطلوبة لانتاج المخرجات؟.
- وما خطة العمل الملائمة للمدة القادمة؟.
- كيف يمكن تكرار العمليات وقياسها؟.

إلا ان (Bumbarger, 1984) جاء بايضاح لما حدده (Mundel, 1975) لكي يسهل عملية قياس انتاجية صانع المعرفة إذ افاد بان هذه النقاط يجب ان ينظر إليها من خلال كونها :

- ان تكون موجهه صوب الطلب.
- انها تحتاج إلى تركيز وتبادل وتوزيع بين الأقسام.
- ان تروج للإبداع. *ان تشجع الاستقلال.

ان النقاط التي جاء به (Mundel, 1975) و (Bumbarger, 1984) عند ملاحظتها فانها مازالت تحمل نفس المعوقات التي تعترى طريق قياس انتاجية صانع المعرفة اليوم، فما زالت تحمل تساؤلات يصعب الإجابة عليها مثل ، كيف يمكن قياس مدخلات العمل المعرفي؟ وكيف يمكن قياس مخرجاته؟ كما ان البعض منها مازال يحمل الصبغة الوصفية. حتى عندما وضع (Smith, 1984: 82) نقاطاً وصفها تسير باتجاه تكميم انتاجية صانع المعرفة، وهي:

- تحليل وحدة القياس وتخطيط العملية والإجراءات.

- نمذجة النشاط ، وتجميع البيانات القياسية التوقيتية والمكتبية.
 - تحليل الانحدار الخطي المتعدد.
 - القياسات الاقتصادية .
- ومع هذه النقاط التي يبدو عليها انها نقاط عامة ومفتوحة لم يتفق معها
- (Gordon, 1997 : [www.gilgordon.com / downloads / productivity. Txy](http://www.gilgordon.com/downloads/productivity.Txy)) ، إذ
- جاء بمفهوم فاعلية صانع المعرفة بدلاً من انتاجية، ومع اعترافه بتشابه هذين المفهومين
- لأغراض تقييم الاداء إلا ان هناك عوامل أخرى عديدة يمكن ان تقيس اداء صانع
- المعرفة على حد قوله، وليس عامل الانتاجية لوحده اجمالها بما يأتي:
- كمية المنجز من العمل .
 - مدى جودة المنجز من العمل .
 - لمسار الزمني، (متى انجز العمل ؟).
 - الأسبقيات المتعددة (ما عدد الأشياء التي يمكن انجازها من قبل صانع المعرفة في وقت واحد). وهي عوامل متفقة بشكل كبير مع ما جاءت به أفكار (Drucker, 1999: 79 - 85) التي اشير إليها انفاً.

الفصل التاسع
الأطر الفكرية لمحاسبة الموارد
البشرية وإشكاليات التطبيق

توطئة

ان معظم الباحثين والمهتمين (سواء أكان ذلك في علم إدارة الأعمال بحقله المتعددة او الباحثين والممارسين المعاصرين في المجال المحاسبي)، يتفقون بشكل عام على ان العاملين في المنظمة هم موجودات ذات قيمة عالية، وانهم بمستوى اهمية الموجودات المادية الملموسة ان لم يكونوا اهم منها، وهناك اتفاق عام ايضا على ان تلك الموجودات البشرية يجب قياسها وان تعامل بنفس الصيغة التي تحكم الموجودات المادية , اذ لا يعتد اليوم بالطرائق التقليدية لقياس اداء الشركات، مما دعى كبرياتها في العالم إن تتجه الى إظهار قيمة راس المال البشري والمعرفة للذان يخلقان القيمة المضافة لها، بل وحتى مكانتها التنافسية. لذا استند الغطاء الفكري لإشكالية البحث الى تساؤل مفاده اذا كان الاستثمار في الموارد البشرية يعد استثمارا مجد ذاته فما هو العائد على هذا الاستثمار؟، وكيف يمكن قياسه؟.

الإشكالية الفكرية للفصل واهميته:

ان معظم الشركات في عصرنا هذا تستمد جزء مهما من قدراتها التنافسية بصورة رئيسة من رأسمالها البشري، وذلك بفعل قدرة العقل الإنساني على توليد المعرفة والتعامل بها وتجديدها، واذا كانت المعرفة تسهم بشكل كبير في تكوين الثروة، فان العقل البشري يسهم في تكوين القيمة المضافة لهذه الثروة، وبالتالي فان قيمة استثمارات الشركات في الموارد البشرية يُمكنُها من استخدام تلك القيمة في صنع القرارات المالية، ويوافر معلومات لإطراف متعددة بوصفها مرجع يزيد القدرة التنافسية للشركة في بيئة الأعمال.

على هذا الأساس فان توفير معلومات عن قيمة الموارد البشرية في التقارير الخارجية قد اثار اهتمام الباحثين والمهتمين في حقل المحاسبة، وان هذا التوجه على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً تبوب على أساسه كافة النفقات المتعلقة بالموارد البشرية، بوصفها مصاريف تجري مقابلتها بالإيرادات في قائمة الدخل.

اننا لا نرى في التأطير الفكري او الفلسفي لحاسبة الموارد البشرية مشكلة، بقدر ما تشكل الإشكاليات التطبيقية اساسا مهما لاشكالية هذا الفصل، واذا ما انتهت الاطر الفكرية لحاسبة الموارد البشرية الى ان الإنفاق في الموارد البشرية يعد استثمارا بحد ذاته، فما هو العائد على هذا الاستثمار؟ وكيف يمكن قياسه؟ ومن هنا يمكن ان تثار التساؤلات الآتية للتعبير عن الاشكالية بشكل مركز:

1. هل يمكن إيجاد مفاهيم محاسبية قابلة للاختبار؟ ومن ثم التحقق من ملائمتها في قياس الموجودات غير الملموسة التي تسهم في تكوين القيمة الإجمالية للشركة؟.
2. واذا كانت هذه المفاهيم ملائمة فهل تتضمن قيمة راس المال البشري المكتسب طبقا لمراحل نمو الكلفة في الموارد البشرية؟.

يتوقع من هذا الفصل ان يقدم اطارا نظريا يجري استنادا اليه تشخيص واقع وكيفية احتساب الاستثمارات في الموارد البشرية، كما انه سيشخص الطبيعة المعرفية او مستوى الخبرة للموارد البشرية والتي ينبغي الاستثمار فيها، وذلك بعد تحديد جيوب المعرفة في الشركة المعتمدة ميدانا لتطبيق الاطر الفكرية، فضلا عن انه سيرشد القيادات الإدارية من خلال الحقائق الرقمية التي يتوصل اليها الى حاجة موارد البشرية الى اي نوع من الاستثمار لرفع كفاءتها بشكل يتناسب مع تحقيق اهدافها ورسالتها المستمدة من رؤيتها.

المبحث الأول

الأطر الفكرية لمحاسبة الموارد البشرية

سيجري في ضوء هذا المبحث تحقيق عرض فكري فلسفي مركز لمحاسبة الموارد البشرية وذلك من خلال اربع فقرات سيجري عرضها بالتتابع، وكما يأتي:

أولاً: تطور محاسبة الموارد البشرية والمراحل التي مرت بها

ان البحث المعاصر عن ايجاد طريقة لتوفير معلومات عن قيمة الموارد البشرية في التقارير الخارجية قد اثار اهتمام الباحثين منذ اواخر الستينيات حينما ادخلت شركة (باري كوربوريشن) الموارد البشرية بوصفها ملحق للقوائم المالية.

قسم (Theeke, 2005: 43) البحث في مجال محاسبة الموارد البشرية الى ثلاثة مراحل هي (البدايات، المرحلة الوسطية، الوقت الحاضر). وترجع البدايات الى مقالات (وجرهيو مانسون) من جامعة ميشيغان ومقالات (فلامهولتز) في ستينيات القرن الماضي والتي ادت الى تكوين اتحاد تجاري مالي يعرف بجمعية المحاسبة للموارد البشرية. اما المرحلة الوسطية فتبدأ عند كتابات (كاسيو) بكتابه المسمى (كلف الموارد البشرية)، وكذلك كتابات (بودريو) في سبعينيات القرن الماضي والذي نشرت فيه العديد من المقالات، لكن افكارهم على الرغم من حلها لبعض المسائل المفاهيمية الا انها ابقت على الموجودات البشرية خارج بيانات الميزانية. لذا كثف الباحثون الجدد أنشطتهم لتحليل التعاملات التجارية وتحديد اي الأحداث قابلة للتسجيل.

في حين رأى (Flamholtz, et al., 2002: 948) بان محاسبة الموارد البشرية

مرت بخمس مراحل:

1960 – 1966 مرحلة اشتقاق مفاهيم محاسبة الموارد البشرية الأساسية في

النظرية ذات الصلة.

1967 – 1970 الأبحاث الأساسية الأكاديمية لإعداد نماذج القياس.

1971 – 1977 مرحلة تزايد الاهتمام.

1978 – 1980 مرحلة تناقص الاهتمام.

1981 ولحد الان، ازدياد الاهتمام العالمي من جديد بمحاسبة الموارد البشرية في

الجوانب النظرية والتطبيقية.

وقد اكمل (Chen, Zhu & Xie, 2004: 195 - 212) التسلسل التاريخي لمحاسبة

الموارد البشرية عندما شخصوا بان عمل الدراسات السابقة الذي تناول قيمة رأس المال الفكري قبل منتصف التسعينيات كان عملاً وصفيًا.

الا ان (Dawson, 1994: 37) رأى بأنه من الصعب تحديد نقطة البداية

لتاريخ محاسبة الموارد البشرية بوصفه موضوع للبحث او الدراسة. وان موضوع

الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية يبدو انه وصل ذروته في السبعينات وقد ازداد

الاهتمام بها في ثمانينيات القرن العشرين، وقد علل ذلك الاهتمام كل

من (Mathis & Jackson, 1994: 8) ; (Pennington & Edwards, 2000: 4)، إلى

زيادة المنافسة الحادة بين المنظمات في الأسواق المحلية والعالمية، إذ ولدت هذه المنافسة

جدلاً كبيراً حول قدرتها على الإسهام بادوار كبيرة تتناسب مع حجم التحديات

العالمية، من خلال جعلها المنظمة الأكثر مرونة للتكيف السريع والفاعل في اطار بيئتها

الإقليمية او بيئة الصناعة.

ومنذ ذلك الوقت وحتى وقت متأخر لا يوجد إحياء لمحاسبة الموارد البشرية. الا

ان الواقع المعاصر للموارد البشرية وما يتوقع ان تصبح عليه في ضوء رؤية صناع

المعرفة والاقتصاد المعرفي سيجعل من الحاجة لمحاسبة الموارد البشرية تشهد عصرها

الذهبي، فهم كما وصفوا بانهم (راسماليوا القرن الجديد).

ثانياً. مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

عرف (chen& Lin, 2003: 118) الاستثمار في رأس المال البشري على انه المدخلات التي تقوم بها الشركات في المواهب والتقنيات التي تعزز المنافع التنافسية وتكون قيمة وفريدة، ويجب ان تبقى بعيدة عن منال الشركات الأخرى، وبصيغة اخرى فان العاملين الذين يملكون هذه المواصفات هم فقط الذين يكونون مؤهلين ليكونوا راس المال البشري، وبذلك فان مهارات الموظفين هي الموجودات (ممتلكات للشركة كبقية الموجودات الأخرى) الملموسة. وعلى هذا الأساس فان الاستثمار في تعلم العاملين هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي اساسي، تركز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية كما اشار (الساعدي، 2006: 190) نقلاً عن (John & Jeffery, 2003: 316-314)، وذلك يعني ان هذه الإستراتيجية تهدف إلى رفع المهارات بشكل متطور وتقلل من اعتماد المنظمة على المصادر الخارجية للمهارات.

كما عرف (Uirish, 1998: 128) راس المال البشري في معرض تعريفه لراس المال الفكري على انه (مجموعة المهارات المتوافرة لدى افراد المنظمة والتي تجعلها قادرة على إن تعمل في المحيط العالمي من خلال تحقيق رضا الزبائن واستخدامها للتقنيات الحديثة)، وفي هذا الصدد اشار (Noe, et al., 1994: 34) الى ان المنظمة تدعم ميزتها التنافسية من خلال دعم وتعزيز وسائل التنفيذ، والتي من اهمها الموارد البشرية، وإذا كان هذا التصور عن الموارد البشرية من انها وسائل تنفيذ الإستراتيجية، فكيف سيكون التفكير عندما يلاحظ ان الأشخاص اصبحوا هم الميزة التنافسية في اطار اقتصاد المعرفة. وهذا يتفق مع ما جاء به (Westphalen, 1999: 10) في تعريفه لراس المال البشري الذي عرفه بانه (مجموع المعرفة والقدرات والمهارات والكفاءات والخصائص الأخرى المتجسدة في الأفراد سواء اكانت فطرية او مكتسبة والتي تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمة).

كما رأى (Flamholta, et al., 2002:951) ان معظم الدول المتقدمة اقتصاديا قد حققت انتقالا رئيسا من خلال التحول من الدول صناعية تكون الأصول المحورية فيها راس المال البشري والملكية الفكرية، وان نجاح منظمة ما يعتمد على امكانياتها الفكرية وليس على اصولها المادية، لذا يجب على المنظمات الاهتمام بتطوير واستخدام راس المال الفكري من خلال انتهاج المداخل الحديثة في النظر لدور وأهمية المورد البشري.

وفي اطار العرض المفاهيمي السابق فان استنباط الأهمية مما سلف من المفاهيم يتجسد فيما شدد عليه (Callaghan & Thompson, 2001: 22) من ان اهمية الموارد البشرية تكمن من خلال الرؤية النوعية للأشخاص الذين يقع ادائهم في قلب إستراتيجية الأعمال، كما افاد (دراكر) ان الاسهامة الكبرى لصناع المعرفة في القرن الحادي والعشرين هي انها قد ضاعفت الانتاجية اليدوية ⁽¹⁾ لصانع المعرفة الى اكثر من عشرون ضعفا.

لقد ركزت الدول الصناعية في السابق على المدخل التقليدي او ما يسمى بالمدخل الصلد (Hard) لإستراتيجية الموارد البشرية، والذي يستند على عامل الكلفة وعامل الرقابة فيما ادركت هذه الدول وكما حدد (Gomez, et al., 1998 : 19) خطأ هذا المدخل متوجهة الى ان الحالة او المضمون هما الإطارين اللذان يجب ان تستند اليهما الأطر الفكرية للموارد البشرية، وقد اثنى (Bratton & Gold, 2003: 474) على ذلك من خلال تبنيهم مدخل التركيز على التعلم والالتزام، بديلاً لفهم المضمون الفكري لإستراتيجية الموارد البشرية والذي يطلق عليه بالمدخل المرن (Soft).

تنظر المداخل الحديثة للموارد البشرية ومنها المدخل الاستراتيجي إلى العاملين بوصفهم مورداً ينبغي استخدامه بأسلوب عقلاني منطقي ونزيه، لذا

(1) لمزيد من الإطلاع يراجع Peter F. Drucker (1999)، Knowledge – Worker Productivity : The Biggest Challenge . California Management Review . Vol : 41 – No : 2 P : 79 – 94 .

فان (Kane & Palmer, 1995: 6-21) ، تأكدوا من ان هذا المدخل هو الاكثر تأكيداً على فاعلية الموارد البشرية التي تعد موجودات تخفيض كلفة، وكما يُعتمد في مجموعة الدول الاسيوي- باسفيكية⁽¹⁾، التي تتنافس من خلال الأسعار المنخفضة وذلك باستعمال الموارد البشرية غير المكلفة، لذا فان المنظمات التي تعتمد إستراتيجية (تخفيض - الكلفة) تعتمد هذا المدخل في تحقيق اهدافها، وخير دليل على ذلك ما يلاحظ من تدهور تمر فيه الشركات الضخمة مثل (جنرال موتور)، ندرك ان هناك شركات جديدة تظهر للوجود مثل (مايكرو سوفت) بوصفها من الشركات العملاقة. الا ان المحاسبة لم ترد على هذا التغير في الاحداث ويبدو ان المستثمرين قد دفعوا ثمنا بسبب نقص المعلومات حول راس المال البشري.

ان الدعوات الى الشفافية (جعل المعلومات الداخلية معروفة لدى الأطراف الخارجية) احدى الأسباب التي تطالب بذكر قيمة الموارد البشرية في القوائم المالية، الا ان مؤيدي ذلك قد فشلوا لان التعريف المالي للموجودات لا يتوافق مع مفهوم الموارد البشرية، والسبب الاخر هو عدم قدرة المؤيدين تقديم تفسير لكيفية قياس راس المال الفكري، كما يرى المحاسبون ان الموجودات تولد تدفق من المدخلات المستقبلية وبوجود الموارد البشرية فان التدفق النقدي الفعلي الإجمالي المنسوب الى قيمة الموارد البشرية التي يجري قياسها يكون غامضاً فضلاً عن كونه غير دقيق (Theeke, 2005: 40).

ان هذه الأهمية للمورد البشري قد اشار إليها (Awad & Ghaziri, 2004: 436) عندما بينوا ان الماهرين وأصحاب المعرفة والخبرة من العاملين يعدون عنصراً مكلفاً بشكل متزايد في موازنة المنظمة، يساند ذلك ما جاءت به دراسة (Moe & Blodget, 2000: 293) ، اذ اشارت إلى ان (64٪) من مجمل انفاق المنظمة

(1) وقد تسمى دول (القرن الآسيوي - باسفيكي) ويعنى بها مجموعة الدول (استراليا ، الصين ،

الهند ، اليابان ، كوريا ، سنغافورة ، تاوان) . Source: www.my.yahoo.Com/s/guest-promo.htm

موجه نحو تشغيل العاملين، وان كلفة استقطاب المرشح الواحد يتوقع ان تتضاعف من (7000) دولار في عام (2000) إلى (14000) دولار عام (2003) ، وهذا سيجعل منظمة التعلم تحت الضغط المستمر لكي تبحث عن طرائق افضل لجعل كل جزء من معرفتها محسوباً.

ومن الاتجاهات الجديدة التي تناولت مشكلة الموارد البشرية هو اعادة صياغتها فبدلاً من التساؤل (كيف يمكن لنا جعل المحاسبين يسجلون الموارد البشرية بوصفها موجودات؟)، فانه بالإمكان إن يصاغ السؤال بالشكل الاتي: (كيف يمكن ان نجعل المحاسبين يذكرون قيمة الموارد البشرية بحيث يمكن استخدام تلك القيمة في صنع القرارات المالية؟)، وتأسيساً على ذلك فان المطلوب إيجاد مفاهيم محاسبية جديدة ومن ثم التحقق والتفتيش فيها كي نرى ان كانت تقدم لنا نموذجاً يحتذى به في محاسبة الموارد البشرية (Theeke, 2005: 50).

ان المنظمات التقليدية اذ كانت تستعمل مفردات شائعة مثل (كلفة التدريب والمهارة والكفاءة) فان المنظمات المستندة الى الموارد تعني بتلك المفردات (كلفة الاستثمار والمعرفة والفاعلية). كما ان التدريب في المنظمات التقليدية يعبر عن وجهة نظر قصيرة الامد في الوقت الذي يعبر فيه التعلم التنظيمي عن وجهة نظر إستراتيجية طويلة.

ان السؤال الفلسفي الذي يطرح نفسه بشأن ما هو معيار الحكم او معيار الأهمية الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد فيما اذا كانت الفقرة (الشيء) تعد موجوداً ام لا من وجهة نظر المنشأة فقد اشارت دراسة (القريشي، 2007: 6) بان اي فقرة يمكن ان تحقق منفعة مادية او غير مادية للمنشأة يمكن عدّها موجوداً من موجودات المنشأة، سواء اكانت هذه المنفعة معبراً عنها بصيغة مالية وعلى سبيل المثال التدفقات النقدية، الارباح، السلع والخدمات، ام بصورة غير مالية مثل الخبرات، الأفكار والكفاءات. وهذا هو المعيار الذي سيجري تبينه في هذا البحث.

ثالثاً: الأشكال المتاحة لإظهار رأس المال البشري:

ان الانتقادات الموجهة إلى المداخل التي اعتمدت الطرائق المحاسبية التقليدية المعتمدة على الموجودات المادية والمعلومات التاريخية المستندة إلى الماضي، هي مداخل غير ملائمة لتقييم رأس المال البشري (Chen, et al., 2004: 195). ولعل الفرق بين المدخل المحاسبي ومدخل دمج مكونات رأس المال الفكري (بضمنها رأس المال البشري) في قياس إنتاجية المورد البشري هو كبير، إذ ان مقياس دمج مكونات رأس المال الفكري يوجه صوب المستقبل بينما مدخل المحاسبة المالية ينظر إلى الخلف مستنداً إلى حقائق تاريخية. كما ان عامل التداؤبية⁽¹⁾ يعمل بشكل غير محدود في توليد القيمة من خلال دمج مكونات رأس المال الفكري، في الوقت الذي يحكم فيه مدخل المحاسبة المالية بآلية محاسبية رقمية جامدة، لا تسمح بغير التطابق العددي المعتمد على حقائق الرياضيات في العد والحساب.

ولذا ظهرت هناك اتجاهات تمثلت على سبيل المثال في دراسة (Ross, et al., 1997:34)، إذ دجت بين المؤشرات المالية وغير المالية سوية لتعكس دور اقتصاد المعرفة في عرض معلومات ادق عن قيمة المعرفة. ولعل مبرر هذا الدمج ناجم عن ان قياس إنتاجية المورد البشري يشكل جزء من قياس مكونات رأس المال الفكري، الذي يغطي محتويات غير مالية مثل رأس المال البشري ورضا الزبون والإبداع.

(1) مفهوم متداول في علم الأدوية يعني التعاون او التشاد او التناذر، ومعكوسه (Antigensm) وتعني التضاد او التباعده.

استنادا لما سلف فقد وردت العديد من الرؤى والدراسات لتحديد المعالجة المحاسبية لرأس المال البشري وكالاتي:

1. يعامل رأس المال البشري للمنشأة بوصفه موجود:

طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (General Accepted Accounting Principle) (GAAP) والتي بموجبها يتم اعداد القوائم المالية والتي تفتقر الى اظهار وقياس رأس المال البشري وتعالج استثمارات رأس المال البشري وعلى سبيل المثال , نفقات التدريب والتعلم مصاريف تظهر ضمن قائمة الدخل وبذلك فان القوائم المالية المعدة وفقا لـ (GAAP) لا توفر معلومات هامة للمستثمرين والدائنين وحملة الاسهم وتقويم التدفقات النقدية المستقبلية للشركات , فضلا عن موارد الشركة وتحركات تلك الموارد والطلب عليها بسبب ان هذه القوائم لا تظهر بشكل مناسب استثمارات الشركة في رأس المال البشري والموجودات من المعرفة التي تخلقها الموارد البشرية (Chen& Lin, 2003: 117). ان قياس قيمة رأس المال البشري من خلال المنهج متعدد الرؤى للموجودات هو اكثر شمولية للمنظمات، التي تريد ان تكون دقيقة في تشخيص قيمة ادائها , لاسيما تلك المنظمات التي تشكل المعرفة جزءاً كبيراً من قيمة منتجاتها وكذلك ثروتها.

قدم اصحاب النظريات المحاسبية الأوائل امثال (Scatt, 1925; Patan, 1962) التأييد للفكرة القائلة بمعاملة الأفراد بوصفهم اصولا والاهتمام بقيمتهم , اما (Schwan, 1976: 18) فقد بين اثر المعلومات الكلفوية لمحاسبة الموارد البشرية في القرارات المالية بالمقارنة مع القرارات القائمة على اساس معلومات مالية تقليدية، كما اظهرت النتائج ان الشركة التي تمتلك معلومات محاسبة الموارد البشرية تكون لديها قدرة افضل على التنبؤ بالدخل الصافي للشركة (Flamholtz, et al., 2002:949).

وايمانا بهذا الراي فان المنظمات ومنذ ذلك الحين الى اليوم لم تنفك عن سعيها لإيجاد طرائق دقيقة لتقييم اداء المورد البشري، طالما انه يشكل الموجود الأهم، ولا

يمكن لأية منظمة معاصرة ان تحدد إستراتيجياتها الاستثمارية من دون حسابات مالية دقيقة لاستثماراتها والتحقق من عوائد هذه الاستثمارات.

وحدد (Chen & Lin, 2003: 124) الفقرات المرتبطة برأس المال البشري بوصفها فقرة مدخلات بشرية , على سبيل المثال مصاريف الرواتب المدفوعة للعاملين يجب استثنائها من كلفة رأس المال البشري، لكونها مكافئات تقدم للأفراد مقابل الخدمات والعمل الذي قدمه الموظف اصلا وليس استثمارات سوف تزيد القدرات التنافسية الجوهرية للشركات.

تحدد النظريات التقليدية لمحاسبة الموارد البشرية للاستثمارات في رأس المال البشري الفقرات الآتية:

أ. كلف التكوين والامتلاك في المراحل الأولى وتشمل الاستقطاب والاختيارات والاعداد بها.

ب. كلف التعلم في المرحلة الوسطية من التطوير وتشمل كلف التدريب للموظفين الحاليين والجدد.

ج. كلف الاستبدال في المراحل النهائية من التطوير، وتتضمن كلف الاستغناء عن بعض العاملين والخسائر الناجمة عن انعدام الكفاءة قبل الاستغناء، فضلا عن كلف تدريب الملاكات التي تملئ الوظائف الشاغرة مع الخسائر المتحققة خلال فترة بقاء المناصب شاغرة. الا ان هذا النموذج يواجه عدد من المحددات منها:

(أولاً): ان عملية تصنيف النفقات الراسمالية البشرية في البيانات المالية يعد امرا معقدا نسبيا والسبب الاساسي لهذا التعقيد يعود لانعدام اليقين فيما يخص المنافع الاقتصادية المستقبلية للاستثمارات في الموارد البشرية , فضلا عن ان النظام المحاسبي الحالي لا يصنف نفقات رأس المال البشري الى استثمارات ومصاريف , الامر الذي لا يساعد على اجراء اختبار التحقق من المنافع المستقبلية من رأس المال البشري (Chen & Lin, 2003: 118).

(ثانياً): لقد عبر (كاسيو) عن مخاوفه حول طريقة الموجودات لكونها غير مقنعة بسبب انها تركز على الاستثمارات في الافراد (والتي تؤكد بانها مدخلات) وتهمل المخرجات التي تقدمها تلك الموارد (Theeke, 2005: 44).

(ثالثاً): ان اعداد نماذج مختلفة من محاسبة الموارد البشرية سواء القائمة على اساس الكلفة او القيمة تظهر تمييز في قياس الأصول البشرية، ومن الأسباب التي تؤدي الى ذلك ان اغلب التقارير المالية موضوعية وتاريخية وقائمة على اساس الكلفة لكون الـ (GAAP) تشجع القياس الموضوعي القابل للإثبات بهدف تحقيق القدرة على المقارنة بين المنظمات وطبعاً تصعب المقارنة بين الشركات اذا كانت المقاييس تعاني من التحيز والتخمين المفرط (FLamholtz, et al., 2002: 947).

2. يعامل رأس المال البشري للمنشأة بوصفه التزامات (مطلوبات / خصوم) (Liabilities):

هناك توجهات حديثة يمكن ان تكون اكثر ملائمة لقياس الموارد البشرية والتي تعالج رأس المال البشري بوصفه التزام. ان الالتزامات (Liabilities) حالها حال الموجودات وغالباً ما نعتقد ان الديون (المسؤوليات القانونية) تعني امراً سيئاً ولكن ذلك ليس صحيحاً لكون الديون هي مسؤولية او التزام وان الإيفاء بالالتزامات هو اساس الأعمال التجارية.

ويرى (Theeke, 2005: 53) ان فهم مفهوم الالتزامات هو شيء أساسي ويقدم بدايات في وضع العاملين على بيانات الميزانية ومن الأمور المركزية في ذلك هو الإدراك بانه لا يمكن امتلاك البشر وان المنظمات تكتسب الموارد البشرية وتحتفظ بها. ويتحقق ذلك الاكتساب من خلال تحمل المنظمات لمسؤولياتها واذا لم يكن لدى المنظمة مسؤولية او التزام تجاه الموارد البشرية فانها قد لا تمتلك او سوف لن تمتلك موارد بشرية. وفي هذا الصدد يحدد (Theeke) مناقشة ثلاثة انواع من الالتزامات:

أ. هناك مقارنة (تشابه) بين الودائع القابلة للسحب لدى المصارف ورأس المال البشري لان كليهما ملكية الشخص الذي يعيدها، فالتناس يتعاقدون لتحويل

شخص ما لاستخدام رأسمالهم البشري او مالهم النقدي لفترات محددة من الزمن وبالإمكان اعطاء اشعار مسبق قبل المطالبة بالقرض وهكذا الحال قبل ترك العمل.

بما ان العاملين انفسهم هم مالكو راس المال البشري والذين يقومون باقراضه الى الشركات الذي تستخدمه في انتاج السلع والخدمات , وبما ان البنك او رب العمل حينها يتقبل الوديعة او رأس المال البشري فانه ملزم باعادته عند المطالبة به , فضلا عن تحمله مسؤولية قانونية (التزام) فاذا كان بالإمكان قياس مقدار الالتزام والمسؤولية القانونية الذي تتحمله الشركة لاكتساب رأس المال البشري الذي يقرضه العامل فحينها سيتمكن تسجيل قيمة الموارد البشرية بوصفها موجودات وايجاد حساب مقابل يسمى (راس المال البشري المقترض)، لكن هناك ايضا محددات لهذه المقاربة هي:

(اولا): سهولة بيان القيمة النقدية للقرض المالي وصعوبة تحديد القيمة المالية لراس المال البشري.

(ثانيا): عند اعادة الوديعة فان قيمة المبلغ الاجمالي للوديعة الاولى يجري تسديدها، اما بالنسبة لراس المال البشري فان المقدار الذي ستجري اعادته قد يكون اكثر او اقل من القرض الاصلي.

ب. المقاربة الثانية بين التزامات المنشأة تجاه راس المال البشري وبين الالتزامات التي يحققها عقد الايجار⁽¹⁾ عقد الايجار هو طريقة من خلالها يحصل المرء على الحق في استخدام شيء تعود ملكيته لشخص اخر، وهذا العقد يلزم المقترض بمسؤولية قانونية بمدفوعات دورية واعادة الملكية بحالة محددة في نهاية مدة الايجار، وهذا مشابه للوديعة القابلة للسحب والتي تعيد كل شيء جرى ايداعه في البداية (Theeke, 2005: 55).

(1) المقصود عقد ايجار طويل الامد.

ان حاملي الاسهم والمستثمرين المستقبلين يحاولون معرفة القيمة الحالية لمدفوعات الايجار المستقبلية، ويجري التوصل لاحتساب هذه القيمة باستخدام معدل فائدة مفروض وعدد الدفعات الواجب سدادها ومبلغ الدفعات والجدول الزمني للمدفوعات، وبالتالي فان قيمة الدين يصبح بالامكان تخمينها، ان هذا المبلغ الذي يجري التوصل اليه سوف يستخدم لتحديد المبلغ الذي ينبغي استثماره حينما تتطلب معايير المحاسبة ذلك.

ان تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الايجار المستقبلية والتي من خلالها يجري تحديد قيمة الدين (الالتزام) المترتب على الشركة وعندها سيكون بالامكان استخدام نفس الطريقة لتقييم راس المال البشري الذي يقرضه العاملين للشركة.

ج. هناك تشابه ثالث بين المسؤولية القانونية للشركة تجاه راس المال البشري الذي تملكه والالتزامات الاخرى المرتبطة بتحقيق شروط معينة، فالديون المشروطة هي التزامات تعتمد على حصول حدث ما في المستقبل. اذ ان حصول الاحداث المستقبلية تلزم المنظمة بتقديم مدفوعات مثال ذلك خسارة قضية في المحكمة تلزم المنظمة دفع مبالغ للطرف الاخر مثال على الديون المشروطة.

اما عملية تسجيل هذا النوع من الالتزام فهو مشابه للفقرات الإضافية التي ترد ملحقة بالقوائم المالية الأساسية والتي غالبا ما تتضمن السياسات المالية المتبعة والقيود والمحددات وتفسير لبعض الديون المحتملة، فضلا عن الكشف المالية لأحداث معينة وصلت بعد اعلان بيانات القوائم المالية.

من الملاحظ ان طريقة مفهوم الديون المشروطة هي الأكثر قبولا من الطريقتين السابقتين لكونهما يخلفان في الواقع موجودات يتوجب ادخالها في القوائم المالية، في حين ان الدين او الالتزام المشروط لا يتطلب القيام بتحديد للقوائم المالية اذا جرى تسجيل الالتزام المشروط بوصفه ملاحظة ملحقة. والمحدد لهذه الطريقة (الدين المشروط) هو ما الذي يجب ان تتضمنه تلك الملاحظة فالالتزام المشروط يجب ان يبين مقدار الخسارة المحتملة، فبالنسبة لحاسبة الموارد البشرية فان مقدار الخسارة تساوي كلفة

استبدال المورد البشري بالكامل، ومن نوعية مساوية له والتي يجب تحديدها ليتسنى ادخالها بوصفها ملاحظة مرفقة بالقوائم المالية.

رابعاً: تحديد (قياس) راس المال البشري.

أكدت دراسة (Moe & Blodget, 2000: 293) ان الإدارة الفاعلة لراس المال البشري تحسن من قيمة العائد على حق الملكية للمنظمة (Return On Equity ROI) الى نسبه (31٪)، كما تأكدت الدراسة من ان قيمة المنظمة السوقية الى قيمتها الدفترية (2 - 1) مرة خلال عام (1980) لترتفع النسبة الى (12 - 1) مرة عام (2000) بما يعادل عشرة اضعاف⁽¹⁾.

وعلى اساس هذه المؤشرات وصف (Sveiby, 1997: 10) الفلسفة الجديدة لاستقطاب الموارد البشرية بكونها قرارات استثمار مهمة جداً بالنسبة للإدارة، وهي ربما تكون اهم قراراتها الإستراتيجية، اذ ان مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية في منظمة التعلم يشبه إلى حد كبير قرارات الاستثمار في المكننة الجديدة بالمنظمات الصناعية التي تعتمد المداخل الصناعية في التنافس.

وفي ضوء عنوان هذه الفقرة الذي يستهدف تحديد (قياس) راس المال البشري حدد (Bratton & Gold, 2003: 122) القيمة الحقيقية للمورد البشري بمقدار تميز منظمة ما عن منافستها عندما تتماثل موجوداتهما غير البشرية (متمثلة بالمواد الأولية والمصانع والتكنولوجيا والعدد والآلات)، فان الاختلاف فيما بين هذه المنظمات يجب ان ينسب إلى اختلافات الاداء بين الأشخاص. كما اشار (Dawson, 1994: 37 - 38) بان هناك اعداد من النماذج الموضوعية بوصفها اساس لحساب القيمة المالية لراس المال

(¹) اشارت دراسة (Chen ; Zhu & Xie)، (196 : 2004) إلى ان النسبة الاعتيادية لقيمة المنظمة السوقية قياساً بقيمتها الدفترية في اواخر السبعينيات كانت (2:1) وفي منتصف التسعينيات (3 : 1) وفي عام (1997) كانت اكثر من (6 : 1) .

البشري، لكن هناك ايضا عدد من المحددات لتلك النماذج (وسوف لن نخوض بتلك النماذج لاسيما وانها قد بحثت من قبل باحثين اخرين). فقد حددت دراسة (القريشي، 2007: 17) ثلاثة طرائق لتقويم رأس المال:

1. تقييم رأس المال البشري بمقاييس غير مالية.
2. تقييم رأس المال البشري بمقاييس مالية.
3. تقييم رأس المال البشري بمقاييس هجينة.

الا انه سيجري تناول مفهوم عملية القياس والقيمة وأبعادها وتحديد الإطار لرأس المال الفكري. عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية محاسبة الموارد البشرية بانها عملية تهدف الى تحقيق وقياس رأس المال البشري وتوفير مثل هذه المعلومات للمستخدمين بوصفه مرجع، ولتحقيق ذلك فان على الشركات ان تحدد استثماراتها في الموارد البشرية بدلا من معاملة رأس المال البشري بوصفه عامل سلبي عند اعداد صافي الدخل، وهكذا فان مقدار اسهامة رأس المال البشري الى الشركات يمكن حسابه، وبعبارة اخرى فان محاسبة الموارد البشرية من الممكن ان تزيد كفاءة ادارة الموارد البشرية وازهار الفقرات المرتبطة بها واعتمادا على ظروف كل شركة (Chen & Lin, 2002: 121).

من جانب اخر حدد (Flamholtz, et al., 2002: 948) فيحدد وظائف محاسبة الموارد البشرية بتقديم معلومات عديدة بوصفها مدخل للقرارات الإدارية والمالية، فضلا عن مراقبة وتكميم كلف وقيم الافراد، ويرى بان عملية القياس تعطي رسالة مفادها ان الأفراد هم موارد تنظيمية قيمة يجب ادارتهم على هذا الاساس. والسؤال الجوهرى ليس هو(كيف يمكن انشاء افضل المقاييس للموارد البشرية) وانما (كيف يمكن الحث على التغير من خلال نظم قياس الموارد البشرية؟).

عموما رأى (Theeke, 2005: 48) ان المعيار المطبق في تحديد اي الأحداث والفقرات يجب تسجيلها، هو ان يجري قياس الحدث او الفقرة بشكل موضوعي وبدلالات مالية ويؤكد ان الموظفين المهرة هم موجودات هامة ولكن مشكلات تحديد

القيمة والقياس الموضوعي لم تحل لحد الان، وعندما تصبح اساليب القياس اكثر دقة ويجري قبولها فمن الممكن ادراج الموارد البشرية في القوائم المالية.

نستنتج من ذلك بان المشكلة ليس في كيفية تسجيل الموارد البشرية، ولكن في كيفية جعل المحاسبين يذكرون قيمة الموارد البشرية بحيث يمكن استخدام تلك القيمة في صنع القرارات المالية. وبمعنى اخر اكثر وضوحا مطلوب ايجاد توافق افضل بين مفاهيم المحاسبة ومفاهيم الموارد البشرية. وبعد الانتهاء في البت من المعايير التي تحكم راس المال البشري والفكري، فان الضرورة التطبيقية تستدعي تحديد المقاييس التي تحكم حركة رؤوس الاموال هذه.

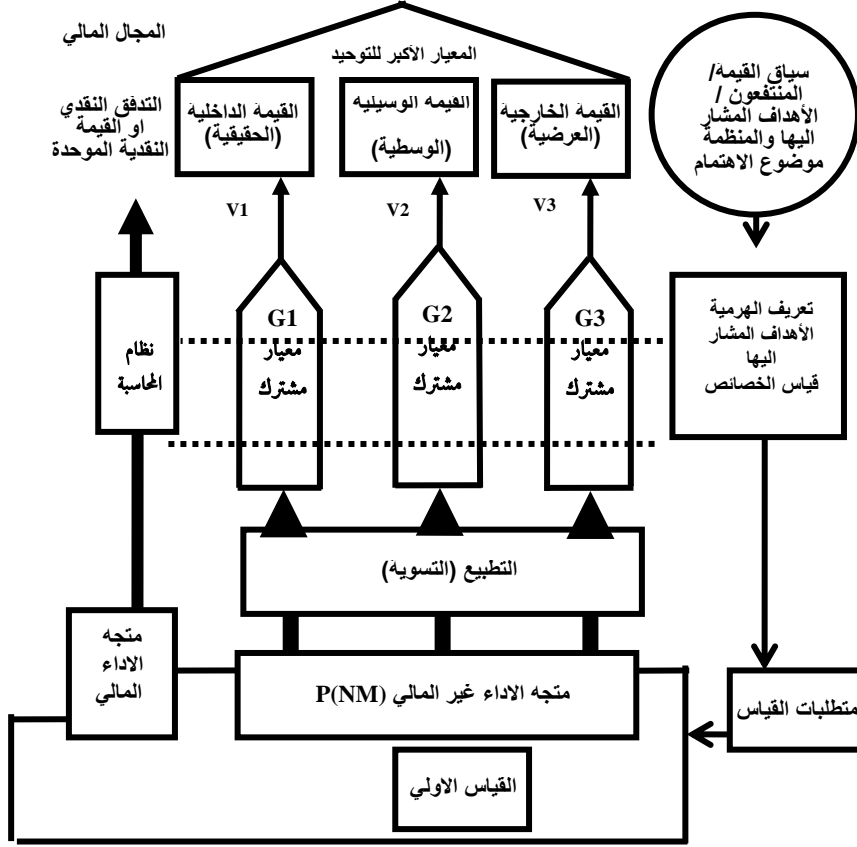
عرف (M'Pherson & Pike, 2001: 246) القياس بانه طريقة للحصول على معلومات عن شيء معين او منظمة معينة وان نظرية القياس تقدم البديهيات التي تحدد ظروف القياس بحيث يكون واضح ودقيق وذات معنى , اما بروتوكولات (شروط) القياس التجريبي فهي تعمل على حماية القياس من التحيز. وأوضح (M'Pherson & Pike, 2001: 247) عملية القياس بالشكل (1) مبين بان المقاييس كافة عبارة عن خطط مفصلة والمقياس الصحيح هو الذي يتفق مع بديهيات نظرية القياس ويكون عاما وليس مصمم لحالة خاصة , فضلا عن كونه موضوعيا وقابلا للفحص والاختبار ويمكن إعادة استخدامه، والقياس الأولي هو تخطيط مفصل يقدم اساس قياس الاداء ويشكل القياس متعدد الإبعاد مجموعة من مقاييس الاداء يعكس مؤشرها المعنى الكامل تماما للتباينات في المقاييس الاولى المستترة او الضمنية، ان متطلبات صحة القياس المتعدد تشمل كل متطلبات صحة القياس الأولى مضافا اليها الشروط الخاصة لصحة التوحيد (الدمج) والموضحة في الشكل (1).

عندما يكون سياق القيمة محدد بوضوح، وعند تحقق ذلك يكون بالإمكان تصنيف القيم الى ثلاث مجالات متميزة (الداخلي، الوسيطي (الوسطي)، الخارجي) ويكون قياس القيمة عملية مشتركة توحد كل الإسهامات الخاصة بالقيم الاولى لتحوّلها الى محدد كمي نهائي يسمى القيمة وهكذا فان قياس القيمة هو نوع محدد من القياس متعدد الأبعاد (M'Pherson, 2001:249).

والشكل (2) يمثل مخطط توضيحي لمنظومة قياس القيمة، فالبداية في تسلسل القياس كما هو واضح في الشكل (من الاسفل الى الاعلى) اي من المقاييس الاولى مروراً بالمعايير متعددة الأبعاد المتحدة وصولاً الى المعيار المتحد الافضل الذي يقدم مؤشر القيمة المتحدة الوحيدة في القمة للمجال غير الملموس.

وتأسيساً على ذلك فقد جرى تمثيل رأس المال الفكري على شكل بناء هرمي كما في الشكل (3)، فقسم الشكل بين المجالات المالية والمجالات غير الملموسة والتي جرى إعادة تسميتها لتصبح قيمة رأس المال المالي (BV) وقيمة رأس المال الفكري (ICV) وتؤدي الى المعادلة الآتية:

$$\text{رأس المال الفكري (ICV)} = \text{رأس المال المالي (BV)} + \text{القيمة الكلية للسوق (MV)}$$



شكل (2) خطط توضيحي لمنظومة قياس القيمة

Source: M'Pherson P.K & Pike S., 2001, 'Account, Empirical Measurement and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital, Vol.2 No.3, pp. 249.

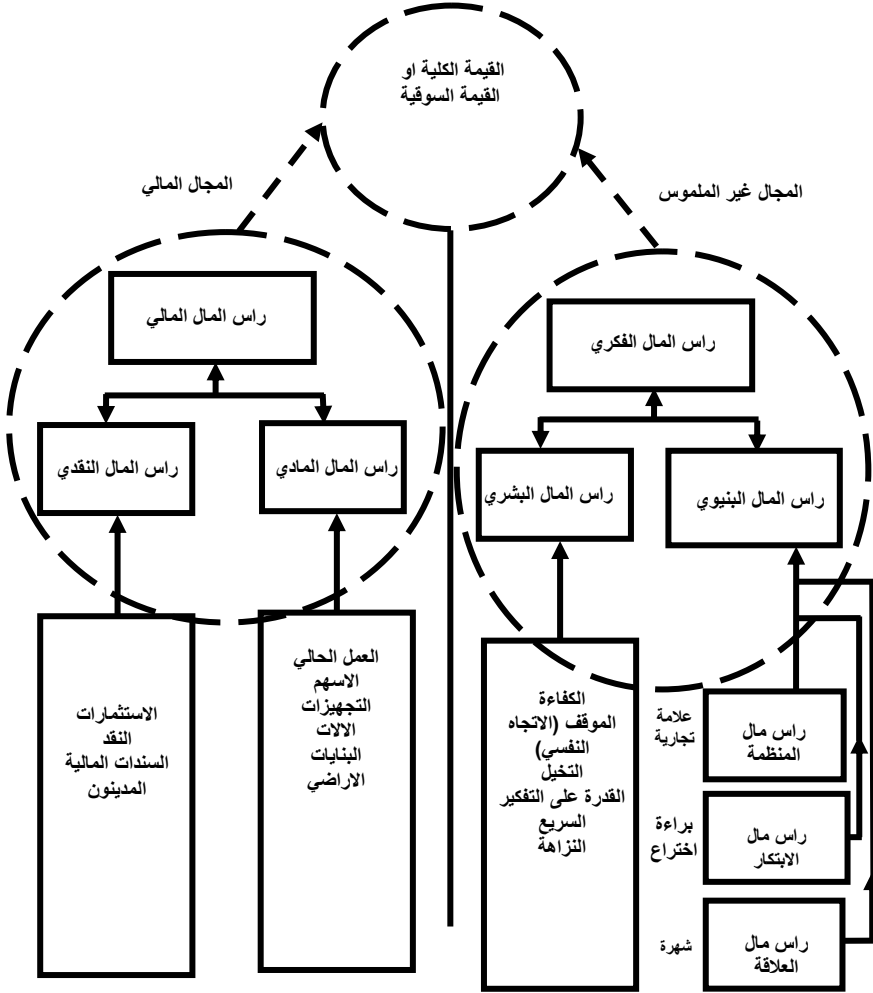
ولكن هذه المعادلة غير اكيده لانها لابد ان تتضمن:

- ان العناصر الهرمية كافة في الشجرتين (شكل 3) هي عناصر متميزة ومستقلة.
- يمكن قياس راس المال المالي والفكري بنفس الوحدات.
- ان اسهامات القيمة كافة تكون متحدة بطريقة الجمع.

ولكن من الناحية العملية تكون رؤوس الاموال المادية والبشرية والبنوية مرتبطة ببعضها البعض، وعلى سبيل المثال تولد عملية تشغيلية تدفقا نقديا من خلال اتحاد عناصر راس المال البشري مدعوما من قبل رأس المال البنوي والمادي، لاسيما وان راس المال المالي يمكن التعبير عنه بوحدات نقدية ولكن رأس المال الفكري يعبر عنه بمجموعة من المدرجات المتناسقة، ويعبر عن قيمته في فضاء قيمة التطبيق (التسوية)، فضلا عن ذلك تنشأ صعوبات لان قياس القيمة وبنية راس المال الفكري ينظران الى المنظمة من زاويتين مختلفتين ويستخدمان لغتين مختلفتين، اذ ان بنى راس المال الفكري ليست مقيدة لأغراض القياس التشغيلي لان القياس يتطلب الالتزام بالقواعد والمتطلبات.

وحدد (M'Pherson & Pike, 2001: 247) العلاقة بين المقاييس المالية ورأس

المال الفكري والقيمة بالشكل (4)، اذ يوضح الجزء العلوي منه الفئات الثلاثة غير الملموسة للقيمة (الداخلية، الوسطية، الخارجية) ويحدد امثلة للقياس تحت كل فئة.

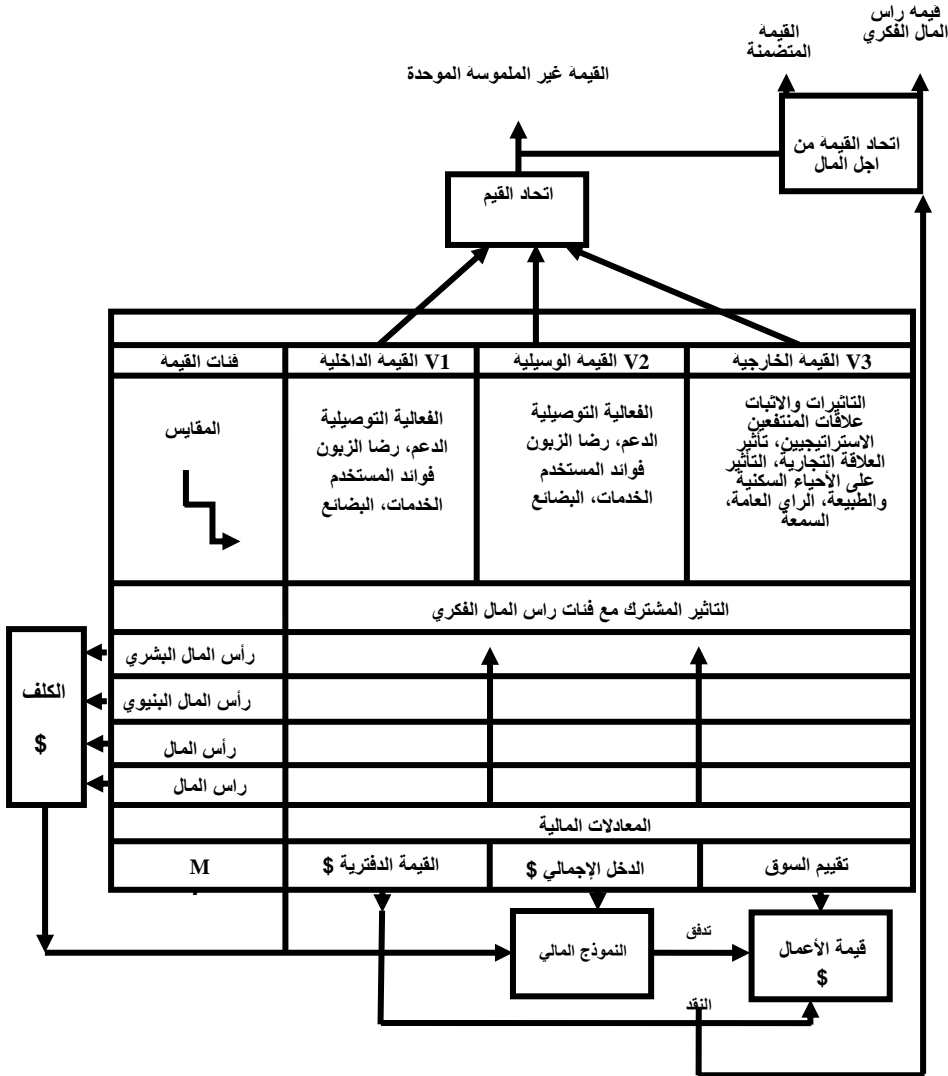


شكل (3) الإطار النموذجي لرأس المال الفكري

Source: M'Pherson P.K & Pike S., 2001,'Account, Empirical Measurement and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital, Vol.2 No.3, pp. 252.

اما الجزء المركزي من الشكل هو عبارة عن مصفوفة توضح بشكل عام التفاعل بين رأس المال الفكري وفئات القيمة الثلاثة، والجزء الاسفل من الشكل يشير الى كيفية مشاركة المجال المالي في فئات القيمة ايضا، كما يوحد في الشكل عناصر رأس المال الفكري مع

المجالات المالية لانتاج تدفق نقدي. وفي النهاية تتحدد الانجازات المقاسة لفئات القيمة الثلاثة لتعطي قيمة غير ملموسة موحدة تتحد هذه القيمة مع تدفق النقد في فضاء قياس مناسب لتشير الى القيمة للانجازات المالية غير الملموسة.



شكل (4) العلاقة بين المقاييس المالية والقيمة ورأس المال الفكري

Source: M'Pherson P.K & Pike S., 2001,'Account, Empirical Measurement and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital, Vol.2 No.3, pp. 253.

المبحث الثاني محاولة تطبيقية

يتكون هذا المبحث من مطلبين، خصص المطلب الاول للتعريف بالشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة، فيما يتكفل المطلب الثاني بتقييم الاستثمارات في الموارد البشرية لحالة الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة، وكما يأتي:

المطلب الأول: التعريف بالشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة:

تأسست الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة بموجب قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج رقم (7) المتخذ بالجلسة (61) في 15/10/1967 باسم الشركة العامة للنسيج الناعم في الحلة براسمال اسمي قدره (15) خمسة عشرة مليون دينار وفي عام (1980) تقرر انشاء معمل القديفة والجاكارد، واستناداً للمادتين (21،43) من قانون الشركات العامة المرقم (22) لسنة (1997) جرى تكييف الاوضاع القانونية للمنشأة واعتبارها شركة عامة تحت اسم الشركة العامة للصناعات النسيجية/ حلة، وصدر لها

نظام داخلي رقم (16) في (1998) براسمال اسمي قدره (958,954,000) دينار، وتتالف الشركة العامة للصناعات النسيجية / حلة من الشعب التالية:

1. الشعبة الادارية.
2. شعبة التخطيط.
3. الشعبة المالية.
4. شعبة الرقابة الداخلية.
5. الشعبة القانونية.
6. الشعبة التجارية.
7. شعبة المخازن.

أما الشعب الفنية العائد لها فهي:

1. شعبة الغزل
2. شعبة التحضيرات.
3. شعبة النسيج.
4. شعبة التكملة.
5. شعبة القديفة.
6. شعبة الهندسة.
7. شعبة السيطرة النوعية.

والشركة وحدة اقتصادية انتاجية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل تتمتع بالشخصية المعنوية والقانونية والاستقلال المالي والاداري، وتعمل على وفق اسس اقتصادية تهدف الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الانتاج بسلع معتدلة الثمن بما يتفق مع سياسة التصنيع واهداف خطة التنمية , اذ تتمثل منتجاتها بالاقمشة القطنية واقمشة مخلوطة وخام.

أما عدد العاملين في الشركة فقد بلغ وكما مثبت في سجلاتها (3636) شخص مصنفين على وفق ما جاء في الجدول (1) وعلى النحو الاتي ولغاية 2008/12/31. من خلال بيانات الجدول (1) الذي يبين هيكل رأس المال البشري للشركة قيد الدراسة، يتضح بان حملة الشهادات العليا والجامعية الأولية البالغ عددهم (246) يشكلون نسبة (6,765%) من رأس المال البشري للشركة. منهم فقط (157) مهندس وقتي من العاملين في الأقسام الإنتاجية ويشكلون نسبة (4,31%) من إجمالي رأس المال البشري للشركة والذين يمتلكون الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم في الإسهام الفاعل في تحقيق عوائد الشركة.

الجدول (1) تفاصيل الموارد البشرية للشركة العامة للصناعات النسيجية/ حلة

| التحصيل المهنة | ماجستير/ دبلوم عالي | بكالوريوس | دبلوم | إعدادية | يقرا ويكتب | أمي |
|--|------------------------|-----------|--------|---------|------------|---------|
| الاختصاصيون في العلوم الطبيعية | - | 15 | - | - | - | - |
| المهندسون والفنيون المرتبطون بهم | 2 | 155 | 247 | 585 | - | - |
| علوم الحياة | - | 3 | - | - | - | - |
| الاختصاصيون في تحليل النظم | 1 | 13 | - | 3 | - | - |
| الاقتصاديون والحاسوبون | - | 9 | 7 | 10 | - | - |
| القانونيون | - | 4 | - | - | - | - |
| اخرين | 1 | 43 | 91 | 325 | 1479 | 643 |
| الاجمالي | 4 | 242 | 345 | 923 | 1479 | 643 |
| النسبة المئوية | %0.110 | %6.655 | %9.488 | %25.385 | %40.676 | %17.684 |

إما الكوادر الوسطية من حملة الشهادات (دبلوم، إعدادية) ألبالغ عددهم (1268) فيشكلون نسبة (34,87٪) والتي تقدر مساهمتها في تحقيق إيرادات الشركة دون الفئة الأولى ولكنها اعلي من بقية العاملين الذين يمثلون (أمي، يقرا ويكتب) والبالغ عددهم (2122) منتسب ويشكلون نسبة (58,36٪) وعلى ضوء التصنيف أعلاه يمكن رسم خارطة معرفية مبسطة للشركة ثم الأخذ بالعد شهادات العاملين ومواقع عملهم، وكما في الشكل (5).

مستوى أول

حملة الشهادات العليا في الأقسام الأخرى
% 2,46

مستوى ثاني

حملة الشهادات والمهندسين في الأقسام الإنتاجية
% 4,31

مستوى ثالث

الملاكات الوسطية (دبلوم ، إعدادية)
% 34,87

مستوى رابع

الملاكات الدنيا (أمي ، يقرأ ويكتب)
% 58,36

الشكل (5) الخارطة المعرفية للشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة

- يمثل حجم المستطيل مقدار مساهمة الفئة في تكوين رأس المال المعرفي للشركة.
- بالإمكان رسم خارطة معرفية (فرعية) لكل مستوى من خلال ادخال متغيرات أخرى كسنوات الخدمة وعدد الدورات المشارك بها وبراءات الاختراع واية معايير أخرى.

يلاحظ ان رسم خرائط فرعية لكل مستوى يحقق لنا تحديد اسهامة كل فرد من ضمن المستوى الذي يقع فيه، وعليه فان الخرائط الفرعية هي انظمة فرعية تشكل مجموعها النظام الرئيس وان تفاعل هذه الأنظمة الفرعية يحقق الهدف العام للنظام الرئيس الذي يسعى لتحديد اسهامة كل فرد في تكوين رأس المال المعرفي للشركة، كما ان مقارنة بسيطة لحجم اسهامات الفئات يلاحظ ان الملاكات الدنيا التي تشكل الجزء الاكبر من العاملين في الشركة والتي بلغت نسبتها (58.36%) تحقق ادنى اسهامة معرفية، في حين يحقق حملة الشهادات والعاملين في الأقسام الإنتاجية اعلى اسهامة وتتدرج بقية المستويات بينهما، وهذا يتطلب إعادة النظر في سياسة تكوين رأس المال

الفكري للشركة من تقليص الملاكات ذات الاسهامة المتدنية واستقطاب العناصر التي تحقق مستوى عال من المساهمة.

المطلب الثاني: تقييم الاستثمارات في الموارد البشرية لحالة الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة

تتبع الشركة العامة للصناعات النسيجية/ حلة النظام التقليدي لعمليات الانفاق على الموارد البشرية حيث تسجل جميع المصاريف من رواتب واجور دورات تدريبية ومصاريف ايفاد لاغراض الدراسة واية نفقات اخرى تزيد من راس المال الفكري للشركة تحت حساب الرواتب والاجور, او مستلزمات خدمية وتعامل كبقية المصروفات الجارية وتقابل بالإيرادات لاستخراج الفائض القابل للتوزيع كما هو واضح من كشف العمليات الجارية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2008/12/31، ولدى الرجوع الى اوليات الصرف للعام (2008)، وعلى ضوء ما جاء في الاطر الفكرية للبحث جرى اعادة تصنيف المصاريف الجارية وفرز ما يخص الاستثمار في الموارد البشرية وكانت على النحو الذي يبينه الجدول (2)، وكما يأتي:

الجدول(2) اعادة تصنيف المصاريف الجارية وفرز ما يخص الاستثمار في الموارد البشرية

| اسم الحساب | نوع الاستثمار في راس المال البشري | مبلغ الاستثمار (الف دينار) |
|--|--|-------------------------------|
| رواتب نقدية للموظفين | مكافئات تشجيعية للمشاركين في الدورات التدريبية | 50000 |
| نفقات سفر وايفاد للتدريب (مستلزمات خدمية) | اجور سفر وايفاد لاغراض التدريب خارج القطر | 13698 |
| نفقات ابحاث (مستلزمات خدمية) | اجور ابحاث تطويرية | 6500 |
| نفقات تدريب بالجامعات (مستلزمات خدمية) | اجور تدريب داخل القطر | 5000 |
| اجور تدريب داخل المصنع | تدريب داخل المصنع | 4000 |
| الاجمالي | فقط تسعة وسبعون مليون ومائة وثمانية وتسعون الف دينار | 79198 |

ان فرز استثمارات الشركة في رأس المال الفكري للعام (2008) أدى الى زيادة مقدار الأرباح المتحققة بمبلغ الاستثمار واعتباره موجود كبقية موجودات الشركة يظهر في قائمة المركز المالي للشركة عام (2008) الشركة تعاني من خسارة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها الشركة وتوقف الانتاج في النصف الاول من عام (2008) وبالتالي فان تحديد الاستثمارات في الموارد البشرية لهذه السنة سوف يقلل مقدار الخسارة للشركة.

كما يلاحظ بان الشركة ونتيجة لوجود فائض كبير في مواردها البشرية ناجم عن الظروف الاستثنائية التي تمر بها الشركة, ليس لديها كلف امتلاك وتكوين لمواردها البشرية مثل مصاريف الاختبار والاعداد للكادر, كما لا تظهر في الشركة كلف استبدال كوادر الشركة ناجمة عن انعدام الكفاءة, فضلا عن كلف تدريب الملاكات التي تملئ الوظائف الشاغرة, وبعد تحديد مبلغ استثمارات الشركة في الموارد البشرية جرى تسجيل قيمة رأس لها البشري للعام (2008) بوصفها موجودات ضمن الميزانية العامة للشركة وخلق حساب مقابل يسمى حساب رأس المال البشري في جانب حقوق الملكية, وتأسيسا على ذلك جرى ومن خلال الشكلين (7, 6) اعداد كشف العمليات الجارية والميزانية العامة للشركة للعام (2008) بعد اظهار استثمارات الموارد البشرية للشركة مقارنة بالكشوفات التقليدية المعدة من قبل الشركة لنفس السنة.

الشكل (6) كشف حساب العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في 2008 / 12 / 31
للشركة العامة للصناعات النسيجية / حلة

| رقم الدليل | 2008 / 12 / 31 قبل فرز استثمارات الموارد البشرية | 2008 / 12 / 31 بعد فرز استثمارات الموارد البشرية |
|---------------|---|---|
| | (الف دينار) | (الف دينار) |
| | ايرادات جارية | |
| 45-41 | ايراد النشاط الجاري | 1295974 |
| 294 | حسابات النتيجة المتقابلة الدائنة | |
| 2943 | فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام | 589391 |
| | المصروفات الجارية | 1885365 |
| 31 | الرواتب والأجور | 15812038 |
| 32 | المستلزمات السلعية | 1610563 |
| 33 | المستلزمات الخدمية | 243307 |
| 36 | الفوائد وإيجادات الأرضي | |
| 37 | الاندثارات | 99376 |
| 384 | الضرائب والرسوم | |
| | مجموع المصروفات الجارية | 17765284 |
| | فائض (عجز) العمليات الجارية (المرحلة الاولى) | 15879919- |
| 194 | حسابات النتيجة المتقابلة المدينة: | |
| 194 | فرق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام | 589391 |
| | يضاف الإيرادات التحويلية الأخرى | |
| 48 | الإيرادات التحويلية | 2961064 |
| 49 | الإيرادات الأخرى | 639557 |
| | | 3600641 |
| | تنزل المصروفات التحويلية الأخرى | |
| 38 | المصروفات التحويلية | 26508 |
| 39 | المصروفات الأخرى | |
| | | 26508 |
| | الفائض القابل للتوزيع (عجز) | 12895177- |
| | | 12974375- |

إن تحليل كشف العمليات الجارية للشركة في (31/12/2008) بعد فرز استثمارات الموارد البشرية يظهر انخفاض نفقات الرواتب والاجور بمقدار (50.000.000) خمسون مليون دينار كما انخفض مبلغ المستلزمات الخدمية بمقدار (29198) تسعة وعشرون مليون ومائة وثمانية وتسعون ألف دينار مما ادى ذلك الى انخفاض مقدار عجز العمليات الجارية (للمرحلة الاولى) من (15.959.117) الى (15.879.919) اي ما يعادل استثمارات الشركة للموارد البشرية التي تم فرزها في الجدول (2) والبالغة (79198) تسعة وسبعون مليون ومائة وثمانية وتسعون ألف دينار، وهذا انعكس على انخفاض (العجز) القابل للتوزيع من (12.974.375) الى (12.895.177) ويعود السبب لتسجيل استثمارات الموارد البشرية للشركة للعام (2008) بوصفها موجودات متداولة واستبعادها من المصروفات الجارية.

الشكل (7) الميزانية العامة كما في 31/12/2008 الشركة العامة للصناعات النسيجية / حلة

| رقم الدليل | | استثمارات الموارد البشرية 31/12/2008 قبل فرز | فرز استثمارات الموارد البشرية 31/12/2008 بعد |
|---------------|--------------------------------------|---|---|
| | <u>الموجودات</u> | (الف دينار) | (الف دينار) |
| 11 | الموجودات الثانية (بالقيمة الدفترية) | 457874 | 457874 |
| 118 | نفقات ايرادية مؤجلة | | |
| 12 | مشروعات تحت التنفيذ | 223243 | 223243 |
| | | 681117 | 681117 |
| | <u>الموجودات المتداولة</u> | | |
| 13 | المخزون | 3071760 | 3071760 |
| 138 | اعتمادات مستنديه لشراء مواد | 2453 | 2453 |
| 139 | مخزون بضائع لدى الغير | | |
| 15 | استثمارات المالية | | |
| 16 | المدينون | 3790054 | 3790054 |
| 18 | النقد | 3575058 | 3575058 |

الأطر الفكرية لمحاسبة الموارد البشرية

| رقم الدليل | | فرز استثمارات الموارد البشرية 2008 /12 /31 قبل | فرز استثمارات الموارد البشرية 2008 /12 /31 بعد |
|---------------|---|---|---|
| - | استثمارات الموارد البشرية | | 79198 |
| | | 10439325 | 10518523 |
| | مجموع الموجودات | 11120442 | 11199640 |
| | <u>مصادر التمويل</u> | | |
| | <u>مصادر التمويل طويلة الأجل</u> | | |
| 21 | رأس المال المدفوع (الاسمي) | 958954 | 958954 |
| 22 | الاحتياطات | 4539080 | 4539080 |
| - | رأس المال البشري | | 79198 |
| | | 5438034 | 5577232 |
| | <u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u> | | |
| 2425 | قروض مستلمة قصيرة الأجل من العالم الخارجي | 4228436 | 4228436 |
| 251 | جاري مكشوف | 3092581 | 3092581 |
| 26 | الدائنون | 19892543 | 19892543 |
| 225 | العجز المدين | 21591152- | 21591152- |
| | مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل | 5622408 | 5622408 |
| | مجموع مصادر التمويل | 11120442 | 11199640 |

يلاحظ إن الشركة في الوضع القائم الحالي لم تظهر مقدار استثمارها للموارد البشرية في الميزانية العامة كما في (31 / 12 / 2008) إلا إن فرز استثمارات الشركة في الموارد البشرية على ضوء معطيات البحث وتسجيلها كموجودات أدى إلى زيادة الموجودات المتداولة لاستثمارات الموارد البشرية بمقدار (79198) فقط تسعة وسبعون مليون ومائة وثمانية وتسعون ألف دينار يقابله زيادة في جانب المطلوبات بمصادر التمويل طويلة الأجل باسم رأس المال البشري بنفس المبلغ، وعلية فإن رأس المال البشري تم التعامل معه كمصدر من مصادر التمويل مما يتطلب تحديد جيوب المعرفة للشركة على ضوء خريطة معرفية ترشد على النقاط إلى تتجمع فيها تكاليف استثمار الموارد البشرية ومقدار ما تحققه تلك النقاط من مساهمة في العوائد الإجمالية.

وبعد اظهار كلف استثمارات الموارد البشرية في القوائم المالية لشركة الصناعات النسيجية/ حلة للعام (2008) لابد من بيان كيفية معالجة الموارد التي يحققها راس المال البشري للشركة لغرض الحصول على قيمة راس المال البشري فيها (مع العلم ان الشركة تمر بظروف استثنائية لم تحقق ارباح للعام 2008).

وبالنظر لطبيعة الأعمال المنجزة في الشركة لاتباعها نظام المراحل الانتاجية، فالانتاج يتحقق بجهود جميع العاملين ولكن نسبة مساهمة العاملين من الاختصاصيون والمهندسين اعلى من بقية الفئات لكونهم يمثلون راس المال الفكري للشركة، والمشكلة هنا كيفية تحديد نسبة مساهمة كل من العاملين في الشركة من الإيرادات او الارباح المتحققة بغية تحقيق ادنى مستوى من العدالة (وهذا يجد بذاته يعد احد اشكاليات التطبيق التي تصدت لها لدراسة)، لذا يرى الباحثان بان تحدد حصة كل من العاملين من قيمة الموارد البشرية للشركة على وفق مجموعة معايير:

1. الشهادة: (دكتوراه 10 نقطة)، (ماجستير 7 نقطة)، (بكالوريوس 4 نقطة)، (دبلوم 3 نقطة)، (اعدادية 2 نقطة)، (اخرين 1 نقطة).
2. سنوات الخدمة: (نقطة واحدة لكل سنة خدمة)
3. موقع العمل: (الأقسام الإنتاجية 10 نقطة)، (الأقسام الخدمية 3 نقطة)، (اخرى 2 نقطة).
4. العنوان الوظيفي: (العناوين الانتاجية 10 نقطة فقط)
5. الدورات التدريبية: (5 نقطة لكل دورة انتاجية)
6. البحوث التطويرية: (5 نقطة كل بحث تطويري)

وبعد تحديد النقاط التي يحصل كل منتسب في الشركة يحدد العدد الاجمالي للنقاط ومن ثم تحدد حصة النقطة الواحدة من الإيرادات المتحققة.

$$\text{حصة النقطة الواحدة إيرادات السنة 2008} = \frac{\text{اجمالي ارباح السنة 2008}}{\text{عدد النقاط الكلية للشركة}}$$

مقدار مساهمة الفرد في تحقيق الإيرادات لسنة 2008 = عدد نقاطه × حصة النقطة الواحدة وبنفس الطريقة تحسب ما يتحمله الفرد من كلف لنفس السنة:
حصة النقطة الواحدة من الكلف للسنة 2008 =

$$\text{اجمالي كلف الموارد البشرية 2008} \\ \text{عدد النقاط الكلية للشركة}$$

مقدار ما يتحمله الفرد من الكلف = عدد نقاطه × حصة النقطة من الكلف
وبالنظر لعدم تحقيق الشركة ارباح للعام (2008) فان الشركة تحملت كلف استثمارات موارد بشرية ولم تحقق إيرادات وعليه فان الكلف ستدور لتسويتها مع إيرادات السنة القادمة.

اما عملية تحديد مقدار راس المال البشري من هذه اللحظة ولحين ترك العمل (في سن التقاعد) فان تحديد قيمة هذا المقدار ستعتمد بكل تأكيد على طول المدة الزمنية المتبقية للعامل لحين بلوغه سن التقاعد، ولغرض الخوض بتفاصيل اكثر في هذه الدراسة فان الامر يتطلب تقدير التدفقات النقدية الخارجية خلال فترة زمنية معينة، والتي تمثل كلف راس المال البشري والتدفقات النقدية الداخلة المقدرة ايضا والتي تمثل مقدار الاموال التي يمكن ان يحققها الشركة لنفس الفترة، وهناك نماذج عديدة للوصول الى تلك التدفقات لا مجال لذكرها هنا، وان قيمة راس المال البشري للشركة لكل سنة يتمثل في الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتلك السنة، وبعدها يجري

احتساب القيمة الحالية لرأس المال البشري للشركة على ضوء معادلة خصم معين ولفترة زمنية معينة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن دراسة (القريشي، 2007) بحثت بشكل مفصل في هذا الموضوع بدراسة سابقة بعنوان (التقييم المالي لرأس المال البشري واثره في ربحية الشركة) طبقت على عينة من الأطباء في المستشفيات الخاصة، إلا أن الاختلاف هنا أن الإيراد في الشركة العامة للصناعات النسيجية/ حلة، لا يتحقق على مستوى الفرد وكما في المستشفيات من خلال التركيز على انتاجية الطبيب الواحد، وإنما على مستوى الشركة ككل، وبالتالي فإن الدراسة تتطلب الدخول بتفاصيل أكثر لتحديد قيمة الفرد الواحد من القيمة الإجمالية لرأس المال الفكري الكلي للشركة، وبذلك فإن الدراسة قد حددت عند هذا المستوى (وهذا شكل واحد من إشكاليات التطبيق التي تصدت لها الدراسة).

المبحث الثالث

معطيات الفصل الفكرية والتطبيقية

استنادا لما اسفرت عنه الاطر الفكرية والنتائج التطبيقية يمكن ان نخلص للمعطيات الفكرية والتطبيقية الآتية:

1. هناك انتقاله رئيسة حصلت في الدول المتقدمة اقتصاديا للمدة الأخيرة تبلور فيها أهمية رأس المال البشري والملكية الفكرية، وأصبح نجاح المنظمة يعتمد على ما تملكه من خبرات وكفاءات وتراكمات معرفية وليس على ما تملكه من أصول مادية، وهذا يتطلب قياس وتحديد رأس المال الفكري وكان من نتيجة ذلك تحمل المستثمرين ثمن عدم رد المحاسبة على هذا التغير في الأحداث.
 2. بالنظر لتكوين رأس المال الفكري للشركة من رأس المال البشري والبنوي والتراط العملي من خلال اتحاد العناصر المكونة لها فضلا عن مساهمة رأس المال المادي، عليه فإن قياس قيمة رأس المال البشري لا تجري بمعزل عن بقية المجالات غير الملموسة للشركة.
 3. يلاحظ إن الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية ذات طابع متذبذب والسبب في ذلك كون مقاييس المحاسبة لا يمكن استخدامها في قياس رأس المال الفكري، وعليه فإن المحاسبة بحاجة إلى الاستعانة بمقاييس مستخدمة في علوم أخرى مثل العلوم السلوكية والاجتماعية لتسهيل عمليات قياس القيم غير الملموسة.
- وفي الجانب التطبيقي:

1. أظهرت نتائج تحليل وفرز استثمارات الشركة في الموارد البشرية بأنه ليس لدى الشركة كلف امتلاك وتكوين لمواردها البشرية، مثل مصاريف الاختبار والاعداد للملاك كذلك كلف استبدال ملاكات الشركة ناجمة عن انعدام الكفاءة فضلاً عن كلف تدريب الملاكات التي تملك الوظائف الشاغرة.

2. بينت نتائج تحليل مكونات رأس المال الفكري للشركة بان المكون الاساسي له هم حملة الشهادات العليا والجامعية الاولى والذين يتركزون في الاقسام الانتاجية في حين كانت اسهامة العاملين في الاقسام الاخرى قليلة.
3. بالنظر لاعتماد الشركة على المبادئ التقليدية لاعداد القوائم المالية فان كلفة الاستثمار في رأس المال البشري تبوب بوصفها مصاريف، وهذا يؤدي الى عدم امكانية تحديد استثمارات الشركة في الموارد البشرية.
4. توجد لدى الشركة جيوب معرفية تتركز فيها الخبرات والمهارات المساهمة في تحقيق عوائدها، الا إنها لم تضع معايير او اسس لتحديد مواقع تتركز تلك الخبرات ورسم خارطة معرفية تسهم في رسم معالم الشركة.

الآليات الميدانية لمعالجة حالة الشركة المعنية بالحالة:

يمكن ان تكون اليات المعالجة لهذا الفصل من شقين، شق عام⁽¹⁾ ينظر الى تراجع دراسات محاسبة الموارد البشرية والاستثمار فيها على مستوى الدول العربية والبلدان النامية عامة يتمثل في الاتي:

1. ان تتبنى الدول مسؤولية اصدار ضوابط انتقال رأس المال البشري بين المنظمات اسوة برؤوس الأموال الاخرى.
2. ضرورة تبني الدول اصدار ضوابط انتقال اصحاب المعرفة والخبرة والذين يشكلون المكون الأساسي لرأس المال الفكري، وعدم السماح لاستقبالهم في منشآت جديدة الا بعد موافقة المنشآت التي يعملون فيها سابقا، على ان تجري تسوية قيمة رأس المال الفكري المنقول بين الطرفين عند اصدار معايير محاسبية تنظم ذلك.

(1) لاشك ان الباحثان لا يعممان النتائج التي خرج بها البحث لكونه دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة، وان ما ينطبق على منظمة قد لا ينطبق على غيرها من المنظمات، الا ان المبادئ العلمية هي واحدة في جميع انحاء العالم وهي تتمتع بزمكانية لاخلاف عليها.

3. ان تتبنى الجهات الاكاديمية والنقابات اصدار معايير تقييم وحساب راس المال البشري.
4. ضرورة تبني المنظمات والجمعيات المحاسبية اصدار معايير تحدد مجالات الاستثمار في راس المال البشري ووضع اجراءات تنفيذ تلك المعايير.
5. بهدف التوصل للتقويم الحقيقي لراس المال الفكري للمنشات فان الامر يتطلب تشكيل لجان دائمية من الاختصاصات ذات العلاقة تتولى وضع جداول ومعايير لتصنيف العاملين على وفق تراكمات الخبرة والمعرفة والشهادة وغيرها،
6. التوجه نحو هيكله الموارد البشرية بموجب بناء هرمي يكون في قمة الهرم من هم اعلى مرتبة من الخبرة والتراكم المعرفي يشكل قاعدة الهرم العاملين الذين يمتلكون الحد الادنى من الخبرة, اذ ان ذلك البناء يساعد على تحديد موقع كل فرد في المنظمة فيما لو تم بناء ذلك بشكل دقيق.
- اما الشق الخاص من التوصيات على مستوى الشركة المعنية فيمكن اجماله بالاتي:
1. ان تشكل لجنة تهدف الى التوصل الحقيقي لتقويم رأس المال البشري والفكري في الشركة.
2. وضع جداول ومعايير لتصنيف العاملين.
3. رسم خارطة معرفية للشركة وتحديد جيوب المعرفة والخبرة فيها وحساب كلفة كل فئة فيها.
4. ان تنظر الشركة في اعادة بناء هيكلها على اساس توازن ما بين إستراتيجية اعمال الشركة وإستراتيجية الموارد البشرية لها.
5. ان تهتم الشركة بالموارد البشرية الحالية او التي تروم جذبها واستقطابها وان يكون هذا الاهتمام مستند الى إستراتيجية موازية لاستراتيجيات الاستثمار في الموجودات الرأسمالية.

6. توجيه الاهتمام بالموارد البشرية التي تمتلكها المنشآت وتركيز الدراسات والأبحاث المستقبلية عن وسائل تقويم رأس المال البشري والملكية الفكرية والإجراءات اللازمة لإثباتها في القوائم المالية.

7. بسبب الحدود العلمية للبحث في اظهار تأثير قيمة الاستثمار في الموارد البشرية في القوائم المالية، فقد اختصر البحث في جانب المبدائي على اعداد كشف العمليات الجارية وقائمة المركز المالي، وترك المجال مفتوح امام الباحثين القادمين للتعلم في مجال بناء نماذج اخرى واظهار التأثيرات على بقية الكشوفات المالية، لاسيما قوائم التدفق النقدي والكشوفات التحليلية الاخرى.



مصادر الكتاب

المصادر العربي:

1. دانيال كولمان (2000) ، ذكاء المشاعر / ط / 1 ترجمة د . م هشام الحناوي ، دار هلا للنشر والتوزيع .
2. دانيال كولمان (2001) . الذكاء العاطفي ، مجله دراسات اجتماعيه ، العدد 10 السنه / 3 بيت الحكمة .
3. العنزي ، سعد . (2002) الذكاء الشعوري السمة البارزة لشغل المنصب الاداري المتميز . مجله الحكمة . العدد 28 . اب ص 128.
4. الجنابي ، فارس عبدالله والساعدي ، مؤيد يوسف نعمه (2003) . فاعليه الذكاء الشعوري في بناء فريق العمل ، مجله التقني للعلوم الاداريه ، بحث مقبول للنشر .
5. ريتشارد ب . باسكال و أ . اثوس (1986) " فن الإدارة اليابانية " ، ترجمة محمد حسن يس ، معهد الإدارة العامة . الرياض .
6. الغريب ، رمزية ، التقويم والقياس النفسي والتربوي ، كلية الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1977.
7. أبو النيل ، محمود السيد ، (1985) ، علم النفس الاجتماعي ، دراسات عربية وعالمية ، الجزء الاول ، ط / 4 ، بيروت ، دار النهضة العربية .
8. الملوك سعد الملوك عبد الرحمن شريف عقراوي (2002) دور التمكين في تعزيز الإبداع التنظيمي، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد.
9. الدوري، زكريا مطلق خضر والساعدي، مؤيد يوسف نعمة (2002)، رأس المال الاجتماعي التنظيمي، مدخل في اقتصاديات الثقة، مجله العلوم الاقتصادية والادارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد/ 9 العدد/ 30.
10. مجله اخبار الاداره، جامعة الدول العربية: 1996، ص 7.
11. سعد غالب ياسين، (1998)، الاداره الاستراتيجية، ط / 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان.

12. الربيعي، ليث والبياع، مهدي، (2001) بعض المعالجات الاحصائية الخاطئة من البحوث والادارية، المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
13. كولمان، دانيال، (2000): ذكاء المشاعر. ترجمة، د هشام حناوي، الجيزة:هلا للنشر والتوزيع.
14. بحار الانوار، ج1: 168، المجلسي، ثقة الإسلام، (1983)، بحار الانوار. ط / 4؛ بيروت : مؤسسة الوفاء.
15. ريتشارد ب. باسكال و أ. اثوس (1986) " فن الإدارة اليابانية " ترجمة محمد حسن يس ، معهد الإدارة العامة. الرياض .
16. الرازي ، محمد ابن أبي بكر (1983) مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت .
17. ال باور، جوزيف (1997) فن الادارة، ترجمة سعد ابو لبة ، دار البشير، عمان، ص 90 – 91 .
18. الهيتي، خالد عبد الرحيم، ياقو، صليوة ياقو (1990)، التطبيع الاجتماعي التنظيمي ، المجلة العربية للإدارة، مجلد/ 14، العدد / 3 ص97.
19. نجم عبود نجم، (2005) إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات . ط، 1 ؛ عمان: الوراق لنشر والتوزيع، ص 434 .
20. القرشي، خيرية عبد كاظم حسين، "التقييم المالي لرأس المال البشري واثره في ربحية المنشاه"، دراسة تطبيقية لعينة من الاطباء في المستشفيات الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، (2007).
21. حمادة، رشا، "القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية واثره في القوائم المالية"، دراسة تطبيقية على اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18 العدد الاول، (2002).

المصادر الاجنبية:

1. Ackerman M . S & Halverston C ., (1994) : Definitional and Contextual Issues In Organizational and Group Memories . [www.eecs.umich.edu/ackerman / phb / 94609 / hiss 94 . pdf](http://www.eecs.umich.edu/ackerman/phb/94609/hiss94.pdf) .
2. Ackerman M . S & Halverston C ., (1998) : Considering Organization's Memory [www.ics.uci.edu/ CORPS/ ACKERMAN.html](http://www.ics.uci.edu/CORPS/ACKERMAN.html) .
3. Ackerman M . S & Halverston C ., (1999) : Augment Organizational Memory : A Field Study of Answer Garden .
4. Adler R & Levinthal D ., (2001) : Demand Heterogeneity and Technology Evolution: Implication For Product and Process Innovation, MS, Vol . 47, No . 5, May.
5. Alavi M & Leidner D . L ., (2002) : Knowledge Management Systems : Issues, Challenges and Benefits . In Stuart Barnes (EN) : KM Systems, Australia Thomas Learning .
6. Appelbaum S. H., Danielle H; & levut S., (1999), Empowerment: Power, Culture and Leadership Astraegy or Fab for the Millennium Journal of Work place Learning: Employee Counseling to Day, Vol, 11, No. 7.
7. Argris C., (1998), Empowerment the Emperors New Clothes, Harvard Business Review, May- June.
8. Arnold J ., (1997) : Managing Careers Into the 21st Century . London: Paul Chapman .
9. Arthur J., (1994): Effects Of Human Resource Systems On Manufacturing Performance & Turnover, Academy Of Management Journal, 37, pp. 687-670.
10. Atwater, L.F., (1988), The Relative Importance in Predicting Leader.Behavior . Group and Organization Studies, 13, 290-310.
11. Awad E & Ghaziri H, 2004, Knowledge Management, Person Education International, Prentice-Hall, New York.
12. Awad E . M ., (1996) : Building Expert Systems, Minneapolis MN . West Publishing

13. Awad, E & Ghaziri, H., 2004 Knowledge Management ,person Education International, Prentice-Hall, New York.
14. Bair, A., (1985), Trust and Antitrust, Ethics, 96 : 231-260 .
15. Baird L. I. Meshoulam & G. DeGive, Meshing Human Resources Planning With Strategic Business Planning: A Model Approach. Personnel 60, No. 5 (1983), pp. 14–25.
16. Baker . W. 1990 . Market Network and corporate behavior . American Journal of Sociology . 96 :584-625 .
17. Balasubramanion V, Maureen S . B & Elain K . B ., (1994) : The Learning Organization : Alders Community of Knowledge Workers . UK, Pack – wood .
18. Barber,B.1983 . The Logic and Limits of Trusts . New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
19. Bateson, P. 1988. The Biological Evaluation of Cooperation and Trust. In D.G. Gambetta (Ed.). Trust: 14 - 30, Newyork : Basil Blackwell.
20. Beatty. A, (1996) Emotion quotient ,Different kennel smartest Louis baseness 16-apil, 43.
21. Becker B & Gerhart B., (1996): The Impact Of Human Resource Management On Organizational Performance. New York, Progress & Prospects.
22. Becksted D & Gellatly G ., (2004) : Are Knowledge Workers Found Only In High – Technology Industries . San Francisco, Jossey – Bass .
23. Bent J.V; Paanwe J & Williams R, (1999). Organizational Learning : An exploration of Organizational Memory And It's Role in Organizational Change Processes .
24. Beutsch,M. 1958. Trust and Suspicion . Journal of Conflict Resolution, 2 : 265 - 279 .
25. Blanchard K, Carlos J P & Randolph A., (1999), The 3 deys to empowerment. 1/e, Sanfrancisco Berrett- Koehler Publishers, Inc.

26. Blanchard K, Carlos J. P & Ramdolph A.; (1996), Empowerment Takes More Than Aminute, 1/e Samfransisco, Berrett- Koehler Dublishers, Inc.
27. Blanchard K, Carlos J. P & Rando, phA.; (2001) Empowerment Takes More Than Aminute, 2/e Samfransisco, Berrett- Koehler Publishers, Inc.
28. Blau, P.M.1964.Exchange and Power in social life - New Yourk . Wiley.
29. Block.J, (1995) iq VS. Emotional intelligence university of California At berkley unpublished manuscript.
30. Bogdanowilz M & Baiely E ., (2001) : The Learning Organization : A Diverse Community of Knowledge Workers, CASAE – ACEEA National Conference 2001 – Twentieth Anniversary Proceedings .
31. Boisot, M. 1995 . Information Space : A framework for Learning in Organizations Institutions and culture . London . Rouliedge.
32. Boissevain . J . 1974, Friends of friends, Oxford : Bosil Blackwell.
33. Bok, D. C, 1995, The cost of Talent . New York : Free press .
34. Bok, S., (1979),Lynig : Moral Choice in Public and private Life,
New York : Pantnoon Books.
35. Bok. S. 1978. Lying : Moral choice in Public and Private Life . New York : Pantheon Books.
36. Boss.R.W. 1978 . Trust and Managerial Problem Solving Revisited. Group and Organization Studies, 3: 331 - 342.
37. Bourdieu . P., 1980, The forms of capital . In. J. G. Rich and son (E.d.) . Handbook of theory and Research for the sociology of Education : 241-254.
38. Bradach, S.L., & Eccles, R.G., (1984), Price, Authority, and Trust : from Ideal Types To Plural Forms . Annual Review of Sociology, 15 : 97-118 .
39. Bratton J. & Gold J., (2003): Human Resource Management: Theory and Practice, 3/e ‘Great Britain, Bath Press m Bath.

40. Brewer, M.B., (1979), In-Group Bias in the Minimal Inter Group Situation : A Cognitive Motivational Analysis, Psychological Bulletin, 86, pp. 307- 324 .
41. Brown J . S & Duguid P ., (1991) Organizational Learning and Communities of Practice : Toward A unified View of Working Learning and Innovation – Initiative of Management Sciences (INFONMS) . Great Britain .
42. Brown, S., (1996), Strategic Manufacturing For Competitive Advantage, Prentice- Hall, Europe. London.
43. Buehel B & Probst ., (2000) : From Organizational Learning to Knowledge Management . San Francisco, Jossey – Bass .
44. Bunfield . S. 1958, The Moral Basic of a Backward society . New York, Free press .
45. Burt, R., S . 1990 . The contingent value of Social Capital . Administrative Science Quarterly . 42 : 339-365.
46. Burt, R., S. 1992 . Structural Holes . Cambridge . MA : Harvard University press
47. Butler, J.K. & Cantrell, R.S.,(1984), A behavioral Decision Theory Approach To Modeling Dyadic Trust in Superiors and Subordinates . Psychological Reports, 55 : 19-28 .
48. Butler, J.K., (1991), Toward Understanding and Measuring Conditions of Trust : Evolution of a Conditions of Trust Inventory, Journal of Management Studies, 17, pp. 643-663 .
49. Callaghan C. & Thompson P., (2001): Edwards Revisited: Technical Control and Worker Agency in Call Centers .Economic and Industrial Democracy, 22, 13. 37.
50. Gambetta, D.G . (Ed.), 1988 . Can We Trust Trust ? In D.G . Gambetta (Ed.), Trust 213 - 237 . New york : Basil Blackwell.
51. Carrie R. Leana : Harry J-Van Buren III, (1999) Organizational Social Capital and Employment Practices, Academy of Management Review. Vol. 24 No.3.538 - 555 .

52. Chen H. M & Lin K.J., 2003, 'The Role of Human Capital Cost in Accounting, Journal of Intellectual Capital, Vole.5 No.1, pp. 116-130.
53. Chen J, Zhu Z & Xie H. Y., (2004): Measuring Intellectual Capital: A New Model and Empirical Study, Journal of Intellectual Capital, Vol . 5 . No . 1, PP . 195 – 212.
54. Choi T.y & Behling O., (1997), Top Management and TQM Success: One More Look After All These Years Academy Of Management Executive, Vol. 11, No, 1.
55. Christensen C ., (1997) : Innovators Dilemma : When New Technologies Cause Great Firms to Fail . Harvard Business School Press Boston, MA .
56. Clark T & Pugh D ., (2000) : Similarities and Differences in European Conceptions of Human Resource Management : International Studies of Management and Organizations, 29 (4 PP) . 84 – 100
57. Claydon T. & Doyle M., (1996), Trusting Me, Trusting you; The Ethic of Employee Empowerment, Personals Review, Vol. 25. No. 6.
58. Colaman . J. S. 1990 . Foundations of Social Theory. Cambridge . MA : Belknap Press Harvard University press.
59. Collins Davis., (1997), Tow Cheers for Empowerment: Some Critical Reifications, Leadership & organization Development journal, Vol.18, No, 1.
60. Conklin J ., (2001) ” Designing Organizational Memory : Preserving Intellectual Assets In A knowledge Economy” .www. Cognexus . Org .
61. Conner . K. R., & Prahalad . C. K . 1996 . A Resource – Based Theory of the Firm : Knowledge Versue Oppourturion Organization Scionce 7 : 477-501 .
62. Cood, D., (1988) , (Individuals Interpersonal Relations and Trust, In. D.G. Gambetta (Ed.), Trust. New York, Basil Blackwell.
63. Cook . J. & wall. T. 1980 . New york Attitude measures of Trust. Organizational Commitment and Personal need Nonfulfillment. Journal of Occupational Psychology. 53 : 39 - 52.

64. Cooke F . L ., (2000) : Human Resource Strategy to Improve Organizational Performance : A Route For British Firms ? Working Paper 9 . Economic and Social Research Council Future of Work Programmed Windom . ESRC.
65. Cooper . R & Sawat, A., (1997) Executive EQ. London .Orion.
66. Criseri, P., (1999), Managing Values, Ethical Change In rganization, Macmillan press LTD., London.
67. Croasdell D ., (2001) : Its Role in Organizational Memory and Learning Information Systems, Management, Vol . 18 No . 1, PP . 8 – 11 .
68. Croasdell D . T, Jennex M, Yu Z, & Christianson T ., (2003) : A Meta – Analysis of Methodologies For Reserch In Knowledge Management, Organizational Learning and Organizational Memory, Five Years At Hiss ,www.hiss.hawaii-edu / Hiss 36 / Hicss papers / Ameta – Analysis ., Yu, Christianson, Chakradeo & Makdum, 2003
69. Cumming, L.L 1983. Performance - evaluation systems in context of individual trust and commitment. In F. Landy, S. Zedrick & J. cleveland (Eds.), Performance- measurment and theory: 89 - 93. Hillsdale.N.J : Eaylbaum.
70. Cummings, L. & Bromiley, P. 1996, The Organization Trust Inventory (OTI) : Development and Validation In . R. Kramer & T . Tyler (Eds.) Trust in Organizations foundations of Theory and Research : 302-330 . Thousand Oaks, Ca, Sage .
71. Cummings, L.L., (1983)(, Performance – Evaluation Systems in Context of Individual Trust and Commitment, In F.J. Londy S. 4 .Zedrick & J. Cleveland (Eds.), Performance Measurement and Theory •Hillsdale .
72. D’Aveni, R. A., Kesner . I, 1993, Top Managerial Prestige power and Tender offer Response : A Study of Elite Social Networks end Target firm Cooperation During Takeovers ., Organization Science . 4 : 123-151.
73. Daft R. W., (2001), Manage, 6/e, Honguton Misfile Company, Boston.

74. Damasio, A ., (1994) . Descartes Error : Emotion, Reason and the Human Brain, New Yours: Grossed / Putnam.
75. Daniel Goleman, (1998), “ What Makes Aleader ? ” Harvard Business Review, No, Dec, PP 92 – 105 .
76. Dasgupta, P 1988.Trust as a commodity. In D.G. Gambetta (Ed.). Trust : 49 - 72 . Newyork. Basil Blackwell.
77. David Gayrmson ,(2003) . Emotional what, www.Emeraldinsight.com.
78. Davidio J & Gaerlner S ., (1987) Stereo Keeps and Subtle bias, prejudice, Discrimination, Racism, New York ; Academic press.
79. Dawson C., 1994 ' Human Resource Management: From Prescription to Description? Management Decision, Vole.32 No. 6, PP: 35 – 40.
80. Dearlove, D. (1999), “leading with feeling”, The Times, Section 4 .
81. Decenzo D. & Robbins S., (1999): Human Resources Management, 6 /e ‘ New York, John Wiley & Sons.
82. Delery J. & Doty H., (1996): Modes Of Theorizing In Strategic Human Resource Management: Tests Of Universalistic, Contingency & Configurationally Performance Predictions, Academy Of Management Journal, 39 (4), pp. 802– 835.
83. Deutsch, M., (1958), Trust and Suspicion, Journal of conflict Resolution, 2 : 265-279 .
84. Dewson, c., 1994'Human Resource Accounting: From Prescription to Description? Management Decision, Vol.32 No. 6 .PP.: 37.
85. Dillehunt H, G & Ston F . K ., (1978) Self science : the subject is Me (Santa Monica: Good year publishing Co.
86. Dixon N . M ., (1994) : The Organizational Learning Cycle : How We Can Learn Collectively . New York, McGraw – Hill .
87. Dobbs J. H., (1993), The Empowerment Environment Training And Development, February.

88. Doft . R., 1992, Organization Theory & Design, 4/e, New York .
89. Drocker B.F ., (1994), The Age of Social Transformation ., The Atlantic Monthly (Nov).
90. Drucker, P.,(1999) “ Knowledge – Worker Productivity : The Biggest Challenge “, California Management Review, Vol : 41, No : 2, pp . 79 - 85 .
91. Druskat V.U & Woff S.B., (2001) "Building Emotional intelligence of Group " Harvard Business Review, No, March, PP 80 – 90.
92. Eccles Z., (1993) The Deceptive Allure Of Empowerment, Long Rang Planning, vol. 26, N, 6, P: 17.
93. Ellerman J. S & Kleiner, (2005), How to Write Excellent Human Resource Policies, Management Development Review, vol. 10, No.1/ 2 / 3, pp. 35-36.
94. Erikson E. H., 1953, Growth and Crises of the “Healthy Personality” In Kluckhohn and H. Hurray (Eds.) Personality in Nature, Society and Cultur . (2nd ed.) New York : Knopt .
95. Ersted M., (1997), Empowerment and Organization Change, International Journal of Contemporary Hospitality Management, vol. 9 N, 7.
96. Felstead A & Ashton D ., (2000) : Tracing the Links : Organizational Structures and Skill Demands, Human Resources Management Journal 10 (3) . 5 – 20 .
97. Fichman, M., & Levinthal, D.A., (1991), Honeymoons and the Liability of Adolescence : A New Perspective on Duration Dependence In Social and Organizational Relationships, Academy of Management Review, 16 : 442-468 .
98. Fischer G, Lemke A . C, McCall R & Morch A ., (1996) : Making Argumentation Serve Design . In Moran T & Carol J ., (eds) Design Rationale : Concepts Techniques and Use Lawrence Erlbaum and Associates . NJ, Mahwah .
99. Fischer G, Ostwald J & Stahl G ., (2000) : Conceptual Framework and Computational Support For Organizational Memory and Organizational Learning, www.cis Drexel.edu / faculty / gerry / publications .

100. Fisher, A., (1998)., “ Success Secret : Ahigh Emotional ” I Q, Fortune, October, 26.
101. Flamholtz E.G ; Bullen M.L& HUA W., 2002 ' Human Resource Accounting: A Historical Perspective and Future Implication' Management Decision.40 /10 P: 948.
102. Frank R & Bernanke B ., (2001) : Macroeconomics . Boston, McGraw Hill, Irwin .
103. French W., (1993): Human Resources Management, 3 / e ‘Boston, Houghton Mifflin.
104. Friesen R ., Bebertw ; Leveasun, Ekman P.(1990) Voluntary Facial Action Generates Emotion Specific Autonomous Nervous System Actively Psychophysiology, 27.
105. Frost. T. Stimpson. D.V., & Maugham, M. R.C. 1978. Some Correlates of Trust. Journal of Psychology. 99: 103 - 108
106. Fukuyama . F. 1995 . Trust the Social Virlues and the Creation of Prosperity . New York : Free press.
107. Gabarr . J. 1978 : The Development of Trust, Influence and Expectations. In A.G. Athos & J. Gabarro (Eds.) Interpersonal Behavior : Communication and Understanding in Relationships: 290 - 303 . England Cliffs, NJ:Prentice Hall.
108. Gardner, H., (1983), “ Frames of Mind: The Theory of Multiple Intelligence “, New York: Basic Books, (Rev. ed) San Anton 10.
109. Gardnerl., (1995) "Cracking Open The IQ Box" The American Prospect, Winter.
110. Gepharat M Marsick V, Van Buren M and Spiro M., (1996): Learning Organizations Come Alive, Training and Development, vol. 50, No. 12, pp. 35.
111. Gergen K ., (2001) : Managing Strategic Relationships : The Key To Business Success . New York, Free Press .
112. Ghoshal, S., Moran, P., 1998, Bad For Practice : A critique of the Transaction Cost Theory, Academy of Management Review, 21 : 31-47.

113. Gibb, N., (1995) "The EQ Factor", The Times, October 5.
114. Giffin, K., (1967), The Contribution of Studies of Source Credibility to A Theory of Interpersonal Trust in the Communication Department, Psychological Bulletin, 68, 104-120 .
115. Glazer R ., (1998) :Measuring The Knower, CMR, Vol (4), No .(3), Spring ,PP : 175 – 194 .
116. Goetsch D. & Dawis S. B., (1997) Introduction to Total Quality, 2/e, Steven (1996), Strategic Manufacturing For Competitive Advantage, Prentice- Hall, Inc., New Jersey.
117. Gold J. & Bratton J., (2003): Human Resource Management . 3/e : Great Britain, Balgrave Macmillan.
118. Golembicewski, R. S., & Mc Conkie, M., (1975)(, The Centrality of Interpersonal Trust In Group Processes, In G. L. Gooper (Ed.) Theories of Group Processes, New York : Wiley.
119. Golman, D., (1998) "What makes Aleader ?" Harvard Business Review, No, Dec, PP 92 – 105.
120. Gomez- Mejia L. R, Balkin D. B & Cardy R. L., (1998): Management Human Resource. 10/e, New Jersey, Prentice–Hall, International, Inc .
121. Gomez P . J, Lorente j . j & Cabrera R . V ., (2001) : Training Practices and Organizational Learning Capability, Journal of European Industrial Training, Vol . 28, No . 2 / 3 / 4, PP . 234 – 256
122. Good . D. 1988. Individuals . Interpersonal Relations and Trust. In. D. G. Gambetta (Ed.) . Trust: 131 - 185 . Newyork : Basil Blackwell.
123. Gordon, 1997 : [www . gilgordon . com / downloads / productivity. Txy](http://www.gilgordon.com/downloads/productivity.Txy)
124. Granovetter, M., (1985), Economic Action and Social Structure : The Problem of Embeddedness American, Journal of Sociology, 91 : 481-510 .
125. Green F ., (1999) Training the Workers . Ln P. Gregg, & J . Wadsworth (eds) the State of Working . Manchester : Britain, Manchester University Press .

126. Griffin R. W., (1999), Management, 6/e, Houghton Mifflin Company, Boston.
127. Grundy T ., (1994) : Strategic Learning in Action . Maidenhead : McGraw – Hill
128. Gulati, R., (1995), Does Familiarity Breed Trust ? The Implications of Repeated Ties for Contractual Choice in Alliances . Academy of Management Journal, Vol. 38, No. 1, p : 85-112.
129. H. Berrgman : 1974, Understanding Educational Measurement and Evaluation : London.
130. Hackbart & Grover, V (1999) : The Knowledge Repository : Organizational Memory Information Systems, 16(3) P . 21 - 30, Boston .
131. Hall L. & Torrington. (1998): Human Resource Management, 4/e, London, Prentice Hall Europe. Hall S., (1998): The Great Moving Nowhere Show. Marxism Today m Nov / Dec, PP. 9–14.
132. Halverson C ., (2003) : Organizational Memory As Process Not Object, Halverson@cogsci.ucsd.edu .
133. Handy L, Devine M & Heat L.: (1996): 360 Feedback: Unguided Missile or Powerful Weapon? Breakfasted: Ashridge Management Research Group. London, Rutledge.
134. Hasmer . L . T ., 1995 . Trust : The connecting link Between Organizational Theory and Philosophical Ethic Acadexny of Management Review, Vol, 20, No. 2.
135. Hatami A, Galliers R .D & Huang J ., (2002) : Exploring The Impacts of Knowledge (Re) Use and Organizational Memory on The Effectiveness of Strategic Decisions : A Longitudinal Case Study, Proceedings of The 36th Hawaii International Conference On System Sciences (HICSS'03) .
136. Heijst P, Vander J & Hunizing R .,(1997) : Strategic Learning & Knowledge Sharing . 2/e : New York, Free Press .

137. Hellregel, Jackson & Slocum (1999), Management, 8/e, Ohio, South Western College Publishing.
138. Hellriegel. D; Slocum Jr, J. W & Woodmem R.w(2001), "Organizational Behavior", 9/e U .S. A South . Western College Publishing.
139. Herrnstein R& Murray C ., (1944) The Bell Curve : intelligence And Class Structer in American Life, New Your : Free Dress.
140. Hill, C.W.L. 1990, Cooperation. Opportunism and the Invisible hand : Implications for Transaction Cost Theory, Academy of Management Review . 15 : 500 - 513 .
141. Hitt, M. A ; Reland, R. D. & Hoskisson . R. E ., 2001, Strategic Management, 4/e South – Western College Publishing .
142. Horine L., (1995), Administration of Physical Education And Sport Programs, WCB, Brown of Benchmark, London.
143. Hosmer, L. T., (1991(, The Ethics of Management, 2/e . Home Wood, III Irwin .
144. Hosmer, Larue. T. 1995, Trust : The Connecting Link Between Organizational Theory and Philosophical Ethics, Academy if Management Jurnal, Vol.20. No.2 . 379 - 403 .
145. Hovland . C.I ., Janis, I.L. & Kelley . H. H. 1953. Communication and Persuasion . New Haven, CT : Yaql University Press.
146. Huber G . P ., (1991) : Organization Learning : The Contributing Processes and The Literatures, Organization Science, 2, PP . 88 - 115 .
147. Hundy, C., (1995), Trust and the Virtual Organization, Harvard Business Review., May-June ‘p: 40-50 .
148. Hunt, D .M., & Michal, C., (1983),” Mentoring Acareer Training and Development Tool ”, Academy of Managembnt Review, 8.
149. Inchniowski . C., & Shaw . K., 1995, Old Dogs and New Tricks : Determinants of the Adaptation of Productivity – Enhancing work Practices, In M. Baily . P. Reiss, & C. Winston (Eds.) Brookings papers on Economic Actuvutt L 1-65 . Washington . Dc : Brookings Institute.

150. Ivancevich J. M., (1998): Human Resource Management. 7/e, USA, McGraw-Hall Companies, Inc.
151. Ivancevich J. M; Skinner S. J. (1997) Management Quality and Competitiveness, 2/e Mc Graw- Hill Companies, Inc., Chicago.
152. J.W. Best . 1981. “ Research in Education “ 4th, ed, Englewood, Cliffs, N. Paretic. Hall.
153. Jacobs J. 1995 . The Death and life of Great American, London : Penguin Books.
154. Johnson - George. C., & Swap. W. 1982 . Measurement of Specific Interpersonal Trust: Construction and Validation of a Scale to Cassess Trust in Specific Other. Journal of Persoality and social Psychology, 83 : 1306 - 1317.
155. Johnson R & Flieabeth T., (1997), Achieving Empowerment Using the Empowerment Strategy Grid. Leadership & Organization Development Journal, Vol. 18. No, 2.
156. Jones,A.P, James.L.R. & Brun, J. R. 1975. Perceived Leadership Behavior and Employee Confidence in the Leader as Moderated by Job Involvement. Journal of Applied Pcychology. 60 : 146-149.
157. Joran J . M ., (1993) : Made In USA : A Renaissance In Quality, Harvard Business Review ,Vol (71), No .(4), July – August .
158. Kagut, B., & Zander, U. 1995, Knowledge : Market failure of the Multinational Enter prise ; A reply . Journal of international Business studies, 26 : 417-426 .
159. Kane, B. and Palmer, I. (1995), ``Strategic HRM or managing the employment relationship?“, International Journal of Manpower, Vol. 15 No. 5-6, pp. 6-21.
160. Kaplan S ., (2001) : Discontinuous Innovation and the Growth Paradox, Strategy & Leadership Vol . 27 No . 2, PP . 16 – 21 .
161. karelerik@eis.net.auwww.
162. Karen A., (1992) Who did the Study of Val edict – organs With Terry Denny at the University of Illinois, Was quoted in the Chicago Tribune (may 29 . 1).

163. Kee, H.W. & Konx, R.E . 1970. Conceptual and Methodological Considerations in the Study of Trust. *Journal of Conflict Resolution*, 14 : 357 - 366.
164. Kelly J. E., (1998): *Rethinking Industrial Relations: Mobilization, Collectivism and Long Waves*. London, Rutledge.
165. Kerr . S., & Jermier . J. 1978, Substitutes for Leadership : Their Meaning and Measurement *Organization Behavior and Human Performance*, 22 : 375 – 403.
166. Knez . M . & Camerer ., 1994, Creating Expectational As in the Laboratory : Coordination in “ Week link”” *Strategic Management Journal*, 15 : 101-114 .
167. Kogut, B., & Zander . U, 1993 . Knowledge of the Firm and Evolution Theory of the Multinational Corporation *Journal of International Business . Studies*, 24 : 625-645 .
168. Kogut . B., & Zander, U., 1992, Knowledge of the Firm native Capabilities and the Replication of Technology *Organization Science*, 3 : 383-397.
169. Kogut, B., & Zander . U. 1996 . What Firms Do ? Coordination Identity and learning . *Organization . Science*, 7 : 502-511.
170. Krajewski L. J. & Riteman L. P. C. (1999), *Operations Management, Strategy and Analysis*, 5/e, Addison Wesley Publishing Company, Inc, New York.
171. Kromer, R. M., Brewer, M. B., & Hanna, B. A. 1994 . Collediv Trust and Colledive Action . The Decision to Trust As Asocial Decision . In R. M . K ramer & R. Tyler (Eds.) . *Trust in Organization . Frontiers of Theory and Research* : 337-399 . Thousand Gaks Sage .
172. Langer L ., (1991) : *Holocaust Testimonies : The Ruins of Memory* . Yale, CT, University Press New Haven, .
173. Larson, A., (1992), *Network dyads In Enterpreneurial Setting : A Study of the Governance of Exchange Relationships*, *Administrative Science Quarterly*, 37 : 76-104 .

174. Lashly C., (2001), Empowerment. HR Strategies for Service Excellence. 1/e, British Library Cataloguing in Publication Data.
175. Lawler,E.1992. The ultimate advantage : Creating the hih - involvement organization - San francisco, Jossey - Bass.
176. Lawson K., (2001), Build your Business From The Inside Out: For Keys To Employee Empowerment That Will Help Your Business Grow, Business Credit Vol. 103, No. 3.
177. Le Dou J . (1992) Emotion and the Limbic system Concepts In Neuroscience, 2.
178. Le Doux J., (1986) "Sensory System and Emotions "Integrative Psychiatry, 4.
179. Leana, G.R. & Van Buren III. H.J., (1999), Organizational Social Capital and Employment Practices, Academy of Management Review . Vol. 24, No.3, pp.338-555.
180. Lee K . C, Lee S & Kang I . W ., (2004) : KMPI : Measuring Knowledge Management Performance, Information & Management ,Vol . 42, PP . 469 – 482 . [www.elsevier.com / locate / dsw](http://www.elsevier.com/locate/dsw)
181. Lewis, J. & Weigert, A., (1985), Trust As A Social Reality ,Social Forces, 63 : 967-985 .
182. Linda low ., (2000) : Economic of Information & Media, Singapore, Singapore Press, p : 14
183. Linkskold, S., (1978), Trust Development, The Grit Personal and the Effects of Conciliatory Action Conflict and Cooperation Psychological Bulletin, 85, 722-793 .
184. Lioyd P., Wait J. B. & Southern G., (1999), Empowerment and Performance Of Health Services, journal Of Management in Medicine, Vol. B, No. 2.
185. Lissack M & Roos J., (2001): Be Coherent, Not Visionary, Long Range Planning. Vol. 34 No. 1, PP. 53–70.
186. Lloyd E;sandelands & Boladens, (2000) .Feeling AT work . In Emotional organizat by stephen fineman (2000) 2/e . SAGE pelt cautious London.

187. Loasby . B. 1991 k Equilibrium and Evolution : An Exploration of Connecting Principles in Economics . Manchester, England : Manchester University Press .
188. Loury . G. C. 1977, A dynamic Theory OiRacial Income Differences . In P. A. Wallace & A. M. Lamond (Eds.) Women Minorities and Employment Discrimination : 153-186 . Lexington, MA: Lexington Books .
189. Luhmann. N. 1988 . Familiarity. Confidence, Trust : Problems and Alternatives, In D.G. Cambetta (Ed.) . Trust : 94 - 107 . New york : Basill Blackwell .
190. Lukman, N. 1980 . Trust and Power. New york.Wiley .
191. Mabey C, Saluman G & Story J., (2000): Human Resource Management: A Strategic Introduction . 2 / e, Great Britain, Blackwell Publishing, Ltd.
192. Macooby M ., (1976) The Survey of 250 Executives ; The Corporate Climber Has to Find His Hearth Fortune (Dec).
193. Magalhaes R ., (1996) : Organizational Learning, Organizational Knowledge & Organizational Memory : New Proposals Towards A unified View ,www.edu.dde/.com
194. Manasco, Britton, "Leading Companies Focus on Managing and Measuring Intellectual Capital." Editor Knowledge Inc. pdf (2000).
195. March, J . C . & Simon, H . A ., (1958) : Organization . New York, John Wiley & Sons, Inc .
196. March J . G . & Olsen J . P ., (1976) : Ambiguity and Choice in Organizations, University storage Bergern .
197. Marshall .A. 1965 . Principles of Economics . London Macmillan .
198. Marshall N & Bardy T ., (2001) : Knowledge Management and the Politics of Knowledge : Illustration From Complex Products and Systems European Journal of Information Systems, 10 (2) P . 99 – 112 . Basingstok
199. Mathis R & Jackson J., (1994): Human Resource Management . 5/e, Minneapolis / St – Paul. Publishing.
200. Mayer, R.C. ; Davis, J.H. & Schoorman, F.D., (1995), An Integrative Model of Organizational Trust, Academy of Management Review, Vol. 20, No. 3, pp. 709-734 .

201. Mayor J.D& Savory.P. (1990) The model of emotional Intelligence was first proposed. Emotional intelligence imagined.
202. McAlister, D.J., (1995), “ Affect and Cognition–Based Trust As undations For Interpersonal Cooperation in Organization, Academy of Management Journal, Vol. 38, No. 1, p : 24-59 .
203. Mcallister (Daniel. J. Mcallister), 1995 . Affect - and Cognition - Bast Trust as Foundations for Interpersonal Cooperation in Organization . Acadamy of Management Journal . WL - 38. No.1. 24 - 54.
204. McGregor J, Tweed D & Pech R., (2004): Human Capital In The New Economy: Devil’s Bargain?, Journal of Intellectual Capital, Vol. 5, No. 1, pp. 135–164.
205. McKenna .E., (2000) “ Business Psychology” and Organizational Behavior Astudent’s Hand book”, 3/ e, U.S.A Taylor & Francis Inc .
206. Meherens 1984 ,Research in Organizational Behavior, Vol.8 : 53 - 11 . Greenwich, CT : Jal Press.
207. Miller A., (1998), Strategic Management, Irwin, McGraw-hill, Boston.
208. Mintezberg H ., (1987) : Crafting Strategy . Harvard Business Review, July / August ,PP . 66 – 75 .
209. Mintezberg H ., (1990) : The Design School : Reconsidering the Basic Premises of Strategic Management, Strategic Management Journal, 11 PP . 71 – 95 .
210. Mishira, A. K . 1996 . Organizational Responses to Crisis . The Centrally of Trust . In, R.M. Kramer & T. M. Tyrer (Eds.) . Trust in Organization : 261-287 . Thousand Oaks, CA : Scoe .
211. Misztal . B. 1996 . Trust in Madern Societies . Cambridge England : Polity press .
212. Moe M . T & Blodget H ., (2000) : The Knowledge Web, Michael-moe@ml.com , henry-blodget@ml.com.
213. Moran . P., & Ghoshal . S. 1997 . Value Creation by Firms. Proceedings of the Academy of Management : 41-45 .

214. M'Pherson P.K & Pike S., 2001,'Account, Empirical Measurement and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital, Vole.2 No.3, pp. 246-260.
215. M'Pherson P.K & Pike S., 2001,'Account, Empirical Measurement and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital, Vol.2 No.3, pp. 253.
216. Munk N ., (1998) : The New Organizational Management, Fortune, Vol . 137, No . 5, PP . 62 – 74 .
217. Nahapiet . J., & Ghoshal . S. 1998 . Social Capital . Intellectual Capital and the Organizational A advantage, Academy of Management Review . 23 : 242-266 .
218. Nahapiet . J. E. 1996 . Management Relationships with Global Clients : Value greation Through Cross – Border Networks . Paper presented at the 16th Annual Conference of the Strategic Management Society . Phoenix – Az .
219. Neisser U ., (1982) : John Deans Memory : a Case Study in Nasser U (Ed) Memory Observed : Remembering in Natural Contexts Freeman and Company . San Francisco, CA .
220. Nicholls, J., (1995), Getting Empowerment Into Perspective: A three- Stage Training Framework, Empowerment in Organization, Vol. 3. No. 3.
221. Noe R. A, Hollenbeck J. R., Gerhard B & Patrick M . R., (1994): Human Resource Management : Gaining Competitive Advantage, Illinois: Richard D. Irwin.
222. Nonaka, I ., & Takeuchi . H. 1995 . The Knowledge Creating Company . New Youk : Oxford University Press .
223. Norkunas M ., (1993) : The Politics of Public Memory . State University of New York Albany .
224. Oglivy . J ., 1995 . The Economics of Trust Harvard Business Review . November – December : 46 .
225. Olfman L ., (2000) : Organizational Memory Systems : Are They Real.
226. Olof P. S ., (2000) : Managing Knowledge in Professional Service Organizations, Sweden ,Chalmers University of Technology .

227. Pennebaker L . Paez D and Rime B ., (1997) : Collective Memory of Political Events : Social Psychological Perspectives . NJ, Lawrence Erlbaum Mahwah .
228. Pennings, J.M., & Woiceshyn, J., (1987), A Typology of Organization Control and Its Metaphor, In S.B. Bacharch & S.M. Mitchell (Eds.), Research in The Sociology of Organization, Vol. 5, 75-104 .Greenwich, CT : JAI Press.
229. Pennington A & Edwards J., (2000): Introduction To Human Resource Management. New York oxford University Press.
230. Pennington A & Edwards J., (2000): Introduction To Human Resource Management. New York oxford University Press.
231. Perrow . C. 1972 . Complex Organizations . Glenview, IL . Scott, Foresman .
232. Peter a; Ackers P; traverse., (1997), Doing Yourself out f Ajob? Employee Relations, Vol. 19, Issue 2.
233. Peter F. Drucker, (1999), Knowledge – Worker Productirity : The Biggest Challenge . California Management Review . Vol : 41 – No : 2 P :79 – 94.
234. Peter F. Drucker, (1999), Knowledge – Worker Productivity: The Biggest Challenge . California Management Review . Vol : 41 – No : 2 P :79 – 94 .
235. Pettigrew T ., (1987), I Inter Viewed Pettigrew in The New York Times (May 12).
236. Pfeiffer J., (1996): When it Comes to Best Practices: Why Do Smart Organizations Occasionally Do Dumb Things? Organizational Dynamics, 25 (1), pp. 33–44.
237. Pfeiffer J., (1998): The Human Equation. Boston. MA: Harvard Business School Press.
238. Pool M & Warner M., (1998): The IEBM Handbook Of Human Resource Management, London, International Thomson Business Press .
239. Porter M E., (2001): Strategy and the Internet. Harvard Business Review, 79 (3), March, pp. 63–78.
240. Prahalad C . K & Hamel G ., (1990):The Core Competence Of The Corporation, Harvard Business Review, May– Jun, PP. 79 – 91.

241. Prusak, L., Cohen, D., 2001, How To Invest in Social Capital, Harvard Business Review . June .
242. Prushaks ,L ., & Cohen, D ., (2001), How To Invest In Social Capital, Harvard Business Review, June ,PP : 86 – 93 .
243. Putnam, R. D. 1993 . The Prosperous Community ; Social Capital and Public life . American Prospect . 13 : 35-42.
244. Rafiq M & Ahmed P., (1998), A Customer- Oriented Framework For Empowering Service Employees ,Journal of Services Marketing Vol.2,No, 5.
245. Ree, M.J., Earles, J.A., & Teachout, M.S., (1994), “ Predicting job Performance : Not Much More Than ” “g”, journal of Applied Psychology, 79.
246. Render, B . & Hyzder, J., 1997, Principle of Operation Management, 3/e, N Y, Prentice – Hill, Inc .
247. Ring . P., & Vandeven . A., 1992 . Structuring Cooperative Relationships Between Organization, Strategic Management Journal . 13 : 483-448 .
248. Robbins, S. & Coulter M., (1999) : Management . 5/e, New Jersey, Prentice– Hall.
249. Roger C. Mayer, James H. Davis and F. David. Schoorman . 1995. An Integrative Model of Organizational Trust. Academy of Management Review. Vol. 20. No.3. 709 - 734 .
250. Roger, C.M., (1995), An Integrative Model of Organizational Trust, Academy of Management Review, Vol.: 20, No. 3, p. : 710 .
251. Rosevelt, T, (1979)(, Managing The Psychological Contract, In P.Lowrance and J. Lorsch, Organization Behavior Administration, (Ed.), Irwin, Home Wood, Illinois .
252. Ross W. D., (1997): On Memory and Reminiscence,. Translated By J. I. Beare, www.etext.library.adelaide.edu.
253. Rotter, J.B., (1967), A New Scale for The Measurement of Interpersonal Trust, Journal of Personality, 35 : 651-665 .
254. Rotter . J. B., 1954, Social Learning and Clinical Psychology . Englewood cliffs, N. J. : Prinice – Hall .

255. Rotter, J.B. (1967) . A New Scale for the measurement of trust .
Journal of Personality. 35: 651 – 665.
256. Rotterj . B., 1980, Interpersonal Trust, Trustworthiness, and
Gullibility, American Psychologist . January . Vol . 35, No. 91
. P. 107 .
257. Rue L & Byars L., (1995): Management: Skills and Application,
7/e, Illinois: Richard D. Irwin.
258. Sable, C. 1993 . Studied Trust : Building New Forms of
Cooperation in A Volatile Society . In . R. Swed Berg (Ed.),
Explorations In Economic Sociology : 104-144. Thousand
Oaks . CA : Sage.
259. Samuel, C., (1997),(Modern Management, /7e, New Jersey .
Prentice-Hall in International, INC.
260. Schein E . H ., (1996) : Three Cultures of Management : The Key
To Organizational Learning . Sloan, Management Review .
Fall, PP . 9 – 20 .
261. Schneider. B., (1987). The People Make The Place, Personnel
Psychology, 14 (4), pp. 437–453.
262. Schular R. S. & Jackson S., (1987) : Linking Competitive
Strategies and Human Resource Management Practices. Academy
of Management Executive, 1 (3), pp. 209–13.
263. Schwartz D . G, Divitini M & Brasethvik T ., (2000) : On
Knowledge Management In The Internet Age, [www.idea-group.com
/ downloads/excerpts/Schwartz . pdf](http://www.idea-group.com/downloads/excerpts/Schwartz.pdf) .
264. Schwartz D . G ., (1998) : Shared Semantics and the Use of
Organizational Memories Fore – Mail Communications, Journal of
Internet Research Vol . 8 No . 5, PP . 434 – 441 .
265. Scott, D., (1980), The Causal Relationship Between Trust and The
Assessed Value of Management by Objectives, Journal of
Management . 6:157-175 .
266. Scott D.R., 1925 'Theory Accounting, Vol.1 Holt, Rinehart
&Winston, NY.
267. Scott, D. 1980, The causal relationship between trust and the
assessed value of management by objectives. Journal of
Management, 6 : 157 - 175 .

268. Scully. M., & Preuss . G. 1996 . Two Faces of Trust : The Roles of calculative and relational Trust In Work Transformation Working Paper No. 3923 – 46 Massachusetts Institute of Technology . Cambridge, MA.
269. Sehermerhorn J.R; Hunt J. g & Obsorn R. N., (2000)., Organizational Behavior, John Wiley & Sons, Inc., New York.
270. Shapiro, S., 1987, The Social Control of Impersonal Trust, American Journal of Sociology, 93 : 623 - 658
271. Sherman D ., (1999) The Construction of Memory . in Interior France University of Chicago, Free Press, IL .
272. Simmel, G., 1964, The Sociology og Georgsimmel (K.H. Wolf, Trans.). N. york : Free Press.
273. Simons R., (1995), Control in An Age of Empowerment, Harvard Business Review, March- April. Pp. 80- 88.
274. Sitkin, S.B. & Roth . N.L., 1993. Explaining the limited effectiveness of Legalistic “ Remeders “ for Trust / Distrust . Organization Science . 4 : 367 - 392.
275. Smith A. C; Mouly V. S., (1998), Empowerment in Newzeland Firms Empowerment in Organizations Vol. 6. No. 3.
276. Snell S & Dean J., (1992): Integrated Manufacturing & Human Resource Management: A Human Capital Perspective, Academy Of Management Journal, 35, (3), PP . 467– 504.
277. Spender, J. C., 1996 . Making Knowledge the Busis of a dynamic Theory of the Firm . Strategic Management Journal, 14 (Sz):45-62.
278. Stack, L. C., (1988), Trust, In H. London & J. E. Exner, Jr (Eds.), Dimenisionality of Personality : 551-574, New York : Wiley .
279. Steffy B & Maurey S., (1988): Conceptualizing & Measuring The Economic Effectiveness Of Human Resource Activities, Academy Of Management Review, 13 (2), pp. 271–286.
280. Stein E . W & V Zwass ., (1995) : Actualizing Organizational Memory With Information Systems, Information Systems Research ,6 .
281. Steinmetz L & Todd R (1986), First Line Management, 4/e, Homewood IL. BP 1/1 Rwin, p: 64- 67.

282. Stern E & Sommerlad E ., (1999) : Workplace Learning Culture and Performance . London : Institute of Personnel and Development Press .
283. Sternberg, R. J, (1985) “Beyond IQ: Atriarchic Theory of Human Intelligence”, New York: Cambridge University Press.
284. Stewart T . A ., (1997) : Intellectual Capital : the new Wealth of Organization, Business Quarterly : 1 – 3 .
285. Strickland, L.H., 1958 . Surveillance and Trust. Journal of Personality, 26:200-215.
286. Sveiby K . E ., (1999) : Building The Knowledge Economy – Reinventing The Legal Frameworks, www.sveiby.com.au.
287. Sveiby K . E., (1997): Tacit Knowledge, karelerik@eis.net.au 40 .
Sveiby K. E., (1999) : Building The Knowledge Economy – Reinventing The Legal Frameworks, www.sveiby.com.au.
288. Taylor, R.G., (1989), The Role of Trust in Labor-Management Relations Organization Development, Journal . 7: 85-89 .
289. Te’eni D & Weinberger H., (2003) : Systems Development of Organizational Memory: Literature Survey, Teeni@mail.biu.ac.il , hadasw@hait.ac.il .
290. Tenkasi R . V & Boland R . J ., (1993) : Locating Meaning Making In Organizational Learning: The Narrative Basis Of Cognition, In Research In Organization Change and Development, Vol .7, Edited By R.W.W.W.A. Passmore, JAI Press ,Greenwich .
291. Terdiman R ., (1993) : Present Past : Modernity and the Memory Crisis Cornell . New York ‘University Press Ithaca .
292. Teubner G ., (1989) : How the Law Thinks : Towards A Constructive Epistemology of Law . Law and Society Review ‘23, PP . 727 - 757 .
293. Theeke H.A., 2005 'A Human Resource Accounting Transmission: Shifting From Failure to A future, Journal of Human Resource Costing &Accounting, Vol. 9 No.1.P. 43.
294. Theeke H.A., 2005 'A Human Resource Accounting Transmission: Shifting From Failure to A future, Journal of Human Resource Costing &Accounting, Vol. 9 No.1.P. 43.

295. Tocqueville . A. 1945, Democracy in America . Vois . I & 21, New Youk : Vintage Books .
296. Tracy M & Wiersema F., (1996), The Discipline of Market Leadership AM: Addison- Wesley.
297. Turban E & Aronson j . A ., (2001) : Decision Support Systems and Intellectual Systems . 6/e, New Jersey, Prentice Hall, Upper Saddle River.
298. Turner, J. C., (1987(, Rediscovering The Social Group : A self – Categorization Theory, Oxford Blackwell.
299. Ugboro I & Obeng K (2000), Top Management Leadership, Employee Empowerment, Job Satisfaction and Customer Satisfaction TQM. Organization: An Empirical Study, Journal of Quality Management Vol. 5 No 2.
300. Uirish, P.F., "Knowledge Worker Productivity the Biggest Challenge", California Management Review Vol, 14 No. 2, (1998).
301. Ulrich D., (1998): A New Mandate for Human Resource, Harvard Business Review, January – February, pp. 123 – 134.
302. Ulrich, D. and Lake, D. (1990), Organizational Capability: Competing from the Inside Out, Wiley, New York, NY.
303. Veryzer B ., (1998) : Discontinuous Innovation and the New Product Development Process, Journal of Product Innovation Management, Vol . 15 No . 4 PP . 304 – 21 .
304. Walsh J . P & Ungson G . R ., (1991) : Organizational Memory, Academy of Management Journal, Vol .16, No . 1, PP . 57 – 91.
305. Ward A ., (2000) : Getting Strategic Value From Constellation of Communities, Strategy & Leadership, Vol . 28 No . 2 PP . 4 – 9.
306. Wechsler, D., (1981),“ Manual for Wechsler Adult Intelligence Scale” Tx: The Psychological Corporation.
307. Weick K . E ., (1995) : Sense making in Organizations . California . Sage Beverly Hills .
308. Weinberger H, Te’eni .D & Frank A . J., (2003): Ontologies of Organizational Memory As A Basis For Evaluation, www.hait.ac.il/departments/telem/staff/hadasw.htm.

309. Wenger E . C . & Snyder W . M ., (2000) : Communities of Practice : the Organizational Frontier . Harvard Business Review, January – February, 139 – 45 .
310. Westphalen, S.,(1999) ' Age Measuring and Reporting Intellectual Capital: Experience, Issues, and Prospects Technical Meeting, Amsterdam' Pdf.
311. Wexler M . N ., (2002) : Organizational Memory & Intellectual Capital, Journal of Intellectual Capital, Vol . 3, No . 4, PP. 393 – 414 .
312. Wilkinson A., (1998), Empowerment: Theory and Practice, Personal Review. Vol. 27, No, 1.
313. Williams W & Sternberg R ., (1988), The concept of Group Intelligence ; Why Some Groups Are Vetter Then Others.
314. Williamson . O. 1975, Markets and Hierarchies . New York : Free press .
315. www . gilgordon . com / downloads / Gordon, 1997: productivity. Txy.
316. www. Search CRM. Com . 2002.
317. www.emeraldinsight.com/1469-1930.htm.
318. www.pbsilink.com.
319. Wyer P. & Mason J., (1999), Empowerment in Small Business, Participation & Empowerment: An International Journal, vol. 7, N. 7.
320. Zack M . H ., (1999) : Developing Dilemmas Of Management Innovation In Large Firms, California Management Review, Vol . 41, No . 3.
321. Zand, D.E., (1972), Trust and Managerial Problem Solving Administrative Science Quarterly, 17: 229-239 .
322. Zhao J ., D . Drew & T . Scott Murray ., (2000 b) : Knowledge Workers on the Move . Perspectives on Labor and Income, Vol . 12 (2) . Catalogue No . 75 – 001 . Ottawa : Statistics Canada .
323. Zucker, L.G., (1986), Production of Trust Institutional Sources of Economic Structure, 1840-1920, In B.M. Staw & L.L. Cummings (Eds.), Research in Organizational Behavior, vol. 8 : 53-111 .

